الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه

قسم: العلوم المالية و المحاسبية

تخصص: مـــــــــالـــــية و بـنـــــــوك

إدارة و تحليل المخاطر في البنوك الاسلامية

إعداد الطالبة:

ماحي نـــــــــادية

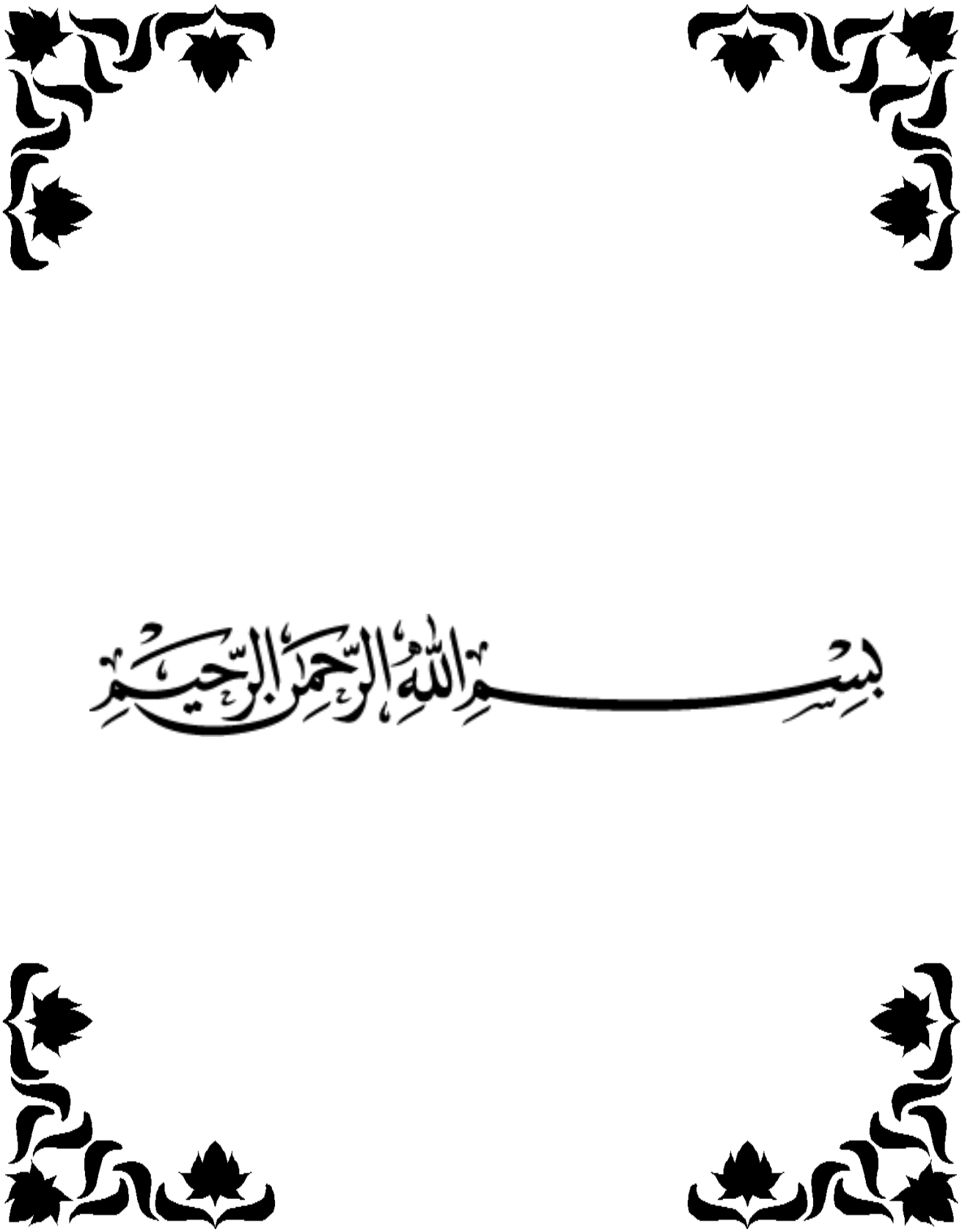
إشراف الأستاذ:

أ.د بزاوية محمد

أعضاء لجنة المناقشة:

أ.د بن بوزيان محمد	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	رئيسا
أ.د بزاوية محمد	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	مشرفا
أ.د بارودي نعيمة	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	ممتحنا
أ.د سنوسي قويدر	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	ممتحنا
د. حولية يحيا	أستاذ التعليم العالي	جامعة عين تموشنت	ممتحنا
د. قوال ايمن	أستاذ محاضر أ	جامعة بلعباس	ممتحنا

السنة الجامعية 2023- 2024


بسم الله الرحمن الرحيم

شكـــــــــــــــر و تقدير

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله سبحانه وتعالى رب العالمين، والصلاة والسلام على خاتم نبيه ورسوله محمد صلى الله عليه وسلم.

بداية أشكر الله عز وجل على توفيقي في كتابة هذه الأطروحة وإكمالها. وانطلاقاً من الحديث الشريف عن النبي محمد صلى الله عليه وسلم قال: (من لا يشكر الناس لا يشكرالله)، فإنني أود أن أشكر الذين لولا مساعدتهم و توجيههم ودعمهم لم يكن من الممكن اكمال هذه الأطروحة.

وأود بشكل خاص أن أعرب عن عميق امتناني وشكري لمشرفي الرئيسي، البروفيسور بزاوية محمد، على دعمه وتوجيهاته القيمة صبره ومساعدته وأسلوبه الودود الاستثنائي.

كما أشكر كل أستاذ تعلمت منه ولو حرفا من المرحلة الابتدائية إلى المتوسطة والثانوية، وأخص بالشكر كل أستاذ تعلمت منه في الجامعة "بركة الله فيكم".

وأخيرًا وليس آخرًا، أتوجه بالشكر الجزيل إلى والدي الحبيبين باية والحاج محمد على صلواتهما من أجلي وعلى كل شيء قدماه لي منذ ولادتي.

وشكر خاص لزوجي على دعمه و صبره

أخواتي الحبيبات أسماء و حنان

و أخوتي الأعزاء هارون و يونس

كما أتوجه بشكري لخالتي الكبيرة و جدتي.

ولا يفوتني أن أشكر كل زملائي وزميلاتي خاصة صديقتي مريم بن دهينة و نسرين رحمون، وكل طاقم وعمال كلية العلوم الاقتصادية بجامعة تلمسان من أساتذة واداريين وعمال مهنيين.

نادية

إهـــــــــداء

إلى من تملك الجنة تحت القدم.... إلى من كان لي سندا عند المحن

إلى من ال توافي كل الكلمات شكرهما... والدايّ

إلى إخوتي عضدي في الحياة

إلى زوجي سندي و رفيق دربي

الى ابنتي قرة عيني

الى عائلة زوجي الكريمة

إلى كل من امتدت يداه لتصفح أوراق هذه الرسالة

أهدي هذا العمل المتواضع راجية من المولى العلي القدير أن يساهم هذا العمل في نفع الغير

نادية

الملخص:

تهدف هذه الاطروحة الى دراسة فعالية إدارة و تحليل المخاطر في البنوك الإسلامية من خلال العوامل المحددة للأداء المالي في البنوك، وذلك بالاعتماد على عينة مكونة من جميع البنوك الإسلامية العاملة في كل من جنوب شرق اسيا تركيا و المملكة العربية السعودية خلال الفترة الممتدة من الربع الأول لسنة 2015 الى الربع الأخير لسنة 2022 حيث تم استخدام طريقة العزوم المعممة GMM ذات الفروق في تقدير نموذج الدراسة.

توصلت الدراسة الى وجود أثر سلبي و معنوي لنسبة كفاية رأس المال على المخاطر العامة في البنوك الإسلامية محل الدراسة، و أثر سلبي و غير معنوي للسيولة، كما توصلت لوجود أثر إيجابي و معنوي لكل من جودة الأصول و العائد على الأصول على المخاطر العامة للبنوك الإسلامية محل الدراسة.

الكلمات المفتاحية: البنوك الإسلامية، تحليل و تسيير المخاطر، عوامل الأداء المالي.

Abstract

This thesis aims to study the effectiveness of risk analysis and management in Islamic banks through the factors determining financial performance in banks, based on a sample consisting of all Islamic banks operating in Southeast Asia, Turkey and the Kingdom of Saudi Arabia during the period extending from the first quarter of 2015 to the last quarter of 2022, where the first difference GMM was used to estimate the model of our study.

The study concluded that there is a negative and significant effect of the capital adequacy ratio on the risks of the Islamic banks under study, and a negative and insignificant effect of liquidity. It also found a positive and significant effect for both asset quality and return on assets on the risks of the Islamic banks under study.

Keywords: Islamic banks, risk analysis and management, financial performance factors.

Résumé

Cette thèse vise à étudier l'efficacité de l'analyse et de la gestion des risques dans les banques islamiques à travers les facteurs déterminant la performance financière des banques, sur la base d'un échantillon composé de toutes les banques islamiques opérant en Asie du Sud-Est, en Turquie et au Royaume d'Arabie Saoudite au cours de la période allant de du premier trimestre 2015 au dernier trimestre 2022, où la première différence GMM a été utilisée pour estimer le modèle de notre étude.

L'étude a conclu qu'il existe un effet négatif et significatif du ratio d'adéquation des fonds propres sur les risques des banques islamiques étudiées, ainsi qu'un effet négatif et insignifiant de la liquidité. Elle a également révélé un effet positif et significatif, tant en termes de qualité des actifs que de rendement des actifs, sur les risques des banques islamiques étudiées.

Mots clés : banques islamiques, analyse et gestion des risques, facteurs de performance financière.

فهرس المحتويات

فـــــهرس المحتـــــــويـــــــــــــــــات

	الصفحة
كلمة شكر	-
الإهداء	-
فهرس المحتويات	-
قائمة الجداول	-
قائمة الأشكال	-
قائمة الملاحق	-
المقدمة العامة	1
الفصل الأول: الاطار المفاهيمي لإدارة المخاطر في البنوك الاسلامية	
تمهيد.....	8
المبحث الأول: ماهية البنوك الإسلامية	**9**
المطلب الأول عموميات حول البنوك الإسلامية	9
الفرع الأول: نشأة البنوك الإسلامية	9
الفرع الثاني: مفهوم البنوك الإسلامية	11
الفرع الثالث: خصوصيات البنوك الإسلامية	11
المطلب الثاني: قواعد عمل البنوك الإسلامية	13
الفرع الأول: قواعد البنوك الإسلامية	13
الفرع الثاني: أهداف البنوك الإسلامية	13
المطلب الثالث: موارد وخدمات البنوك الإسلامية	15
الفرع الأول: الموارد المالية للبنوك الإسلامية	15
الفرع الثاني: خدمات البنوك الإسلامية	19
المطلب الرابع: الفرق بين البنوك الاسلامية والبنوك التقليدية	20
المطلب الخامس: صيغ تمويل البنوك الإسلامية	21
الفرع الأول: صيغ التمويل الإسلامية القائمة على الملكية (صيغ المشاركة في الربح والخسارة)	21
الفرع الثاني: صيغ التمويل الإسلامية القائمة على المديونية (صيغ البيوع)	62
المبحث الثاني: ماهية المخاطر وادارتها في البنوك الإسلامية	**34**
المطلب الأول: عموميات حول المخاطر في البنوك الإسلامية	34

الفرع الأول: مفهوم المخاطر	34
الفرع الثاني: مصادر ومسببات المخاطر	35
الفرع الثالث: عوامل زيادة المخاطر في البنوك الإسلامية	38
المطلب الثاني: المخاطر التي تواجه البنوك الإسلامية	39
الفرع الأول: المخاطر المشتركة مع البنوك التقليدية	39
الفرع الثاني: المخاطر الخاصة بالبنوك الإسلامية	47
المطلب الثالث: إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية	53
الفرع الأول: مفهوم إدارة المخاطر البنكية	54
الفرع الثاني: أهداف إدارة المخاطر البنكية	55
الفرع الثالث: أهمية إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية	55
المطلب الرابع: مبادئ وعناصر ومراحل إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية	56
الفرع الأول: مبادئ إدارة المخاطر البنكية	56
الفرع الثاني: عناصر إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية	57
الفرع الثالث: مراحل إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية	58
المطلب الخامس: تحديات وطرق إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية	59
الفرع الأول: وظائف إدارة المخاطر في البنوك الاسلامية	59
الفرع الثاني: أدوات وطرق إدارة المخاطر في البنوك الاسلامية	62
المبحث الثالث: معايير بازل تكييفها لإدارة المخاطر في البنوك الاسلامية	**67**
المطلب الأول: عموميات حول لجنة بازل للرقابة المصرفية	67
الفرع الأول: نشأة لجنة بازل	67
الفرع الثاني: أهداف لجنة بازل	68
الفرع الثالث: المبادئ الأساسية للجنة بازل	69
المطلب الثاني: اتفاقية بازل I	71
الفرع الأول: الجوانب الأساسية لاتفاقية بازل I	71
الفرع الثاني: التعديلات التي طرأت على اتفاقية بازلI	79
الفرع الثالث: ايجابيات وسلبيات اتفاقية بازل I	80
المطلب الثالث: اتفاقية بازل II	81
الفرع الأول: تعريف اتفاقية بازل II	81

الفرع الثاني: أهداف ومميزات اتفاقية بازل II	83
الفرع الثالث: مميزات اتفاقية بازلII	83
الفرع الرابع: ركائز مقررات إتفاقية بـــازلII	84
الفرع الخامس: أساليب قياس المخاطر وفق اتفاقية بازلII	86
الفرع السادس: إيجابيات وسلبيات اتفاقية بازل II	94
المطلب الرابع: اتفاقية لجنة بازلIII	95
الفرع الأول: ظروف اصدار اتفاقية بازلIII	95
الفرع الثاني: أهداف اتفاقية بازل III	96
الفرع الثالث: تعديلات اتفاقية بازل III على دعائم اتفاقية بازل II	97
الفرع الرابع: محاور اتفاقية بازل III	99
الفرع الخامس: انعكاسات اتفاقية بازل IIIعلى النظام البنكي العالمي	103
المطلب الخامس: تطبيق معايير بازل في البنوك الإسلامية	105
الفرع الأول: تكييف اتفاقية بازل I لعمل البنوك الإسلامية	105
الفرع الثاني: معيار كفاية رأس المال الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية	107
الفرع الثالث: تكييف اتفاقية بازل II لعمل البنوك الإسلامية	109
الفرع الرابع: تكييف اتفاقية بازل III وفق عمل البنوك الإسلامية	113
خلاصة.....	117
الفصل الثاني: الدراسات السابقة	
تمهيد.....	119
المبحث الأول: الدراسات باللغة العربية	120
المبحث الثاني: الدراسات باللغة الأجنبية	129
المبحث الثالث: تصنيف الدراسات السابقة ومميزات الدراسة	152
المطلب الأول: تصنيف الدراسات السابقة	152
الفرع الثاني: أوجه الاختلاف	152
المطلب الثاني: مميزات الدراسة الحالية	153
خلاصة.....	154
الفصل الثالث: دراسة قياسية للعوامل المؤثرة على المخاطر في البنوك الإسلامية	

تمهيد.....	156
المبحث الأول: تحليل أداء البنوك الإسلامية في جنوب شرق اسيا تركيا والسعودية	**157**
المطلب الأول: مفاهيم عامة حول تقييم الأداء في البنوك	158
الفرع الأول: مفهوم وأهمية تقييم الأداء في البنوك	158
الفرع الثاني: مراحل عملية تقييم الأداء	159
الفرع الثالث: تقييم الأداء المالي في البنوك باستخدام معيار CAMELS	159
المطلب الثاني: واقع البنوك الإسلامية في جنوب شرق آسيا	162
الفرع الأول: واقع البنوك الإسلامية في ماليزيا	162
الفرع الثاني: واقع البنوك الإسلامية في اندونيسيا	177
الفرع الثالث: واقع البنوك الإسلامية في بروناي دار السلام	188
المطلب الثالث: واقع البنوك الإسلامية في تركيا	194
المطلب الرابع: البنوك الإسلامية في المملكة العربية السعودية	201
المبحث الثاني: طريقة اجراء الدراسة	**210**
المطلب الأول: نماذج بيانات البانل (Panal Data Models)	210
الفرع الأول: مفهوم نموذج النظرية لتحليل بيانات البانل	210
الفرع الثاني: مزايا بيانات البانل	211
المطلب الثاني : التعريف بنماذج بيانات البانل (Panal Data Models)	211
المطلب الثالث: طريقة العزوم المعممة GMM	215
المبحث الثالث: دراسة قياسية للعوامل المؤثرة على المخاطر في البنوك الإسلامية	**217**
المطلب الأول: أدوات الدراسة	217
الفرع الأول: مجتمع الدراسة	217
الفرع الثاني: متغيرات الدراسة	217
الفرع الثالث: تحليل تطور متغيرات الدراسة	219
المطلب الثاني: تطبيق الاختبارات الإحصائية	224
الفرع الأول: الإحصاء الوصفي ودراسة الارتباط بين المتغيرات	224
الفرع الثاني: دراسة الاستقرارية لمتغيرات الدراسة	225
الفرع الثالث: تقدير نماذج البانل الساكن	226
المطلب الثالث: تقدير نموذج البانل الديناميكي باستخدام طريقة العزوم المعممة	229

الفرع الأول: تقدير النموذج	229
الفرع الثاني: عرض ومناقشة النتائج	231
خلاصة.....	233
الخاتمة العامة.....	235
قائمة المصادر والمراجع.....	239
الملاحق.....	263

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1-1	تقسيم فترات تاريخ البنوك الإسلامية من سنة 1965 إلى يومنا هذا	10
2-1	الفروق الجوهرية بين البنوك الاسلامية والبنوك التقليدية	20
3-1	العوامل المؤثرة على مخاطر السيولة في البنوك	34
4-1	مكونات رأس المال حسب مقررات اتفاقية بازل الأولى	74
5-1	أوزان المخاطرة المرجحة لعناصر داخل الميزانية حسب اتفاقية بازل الأولى	76
6-1	معاملات تحويل الالتزامات العرضية	78
7-1	معامل تحويل مخاطرة سعر الفائدة ومخاطرة سعر الصرف	79
8-1	معامل تحويل مخاطرة سعر الفائدة ومخاطرة سعر الصرف	79
9-1	أوزان المخاطر الترجيحية المستخدمة لتقدير المخاطر الائتمانية حسب اتفاقية بازلII	87
10-1	تصنيف مصادر التعرض للمخاطر	92
11-1	متطلبات رأس المال ورأسمال التحوط حسب مقترحات بازل III	100
12-1	المتطلبات الرأسمالية للسندات	101
13-1	مكونات رأس المال حسب المعيار 23	114
1-3	البنوك الإسلامية العاملة في ماليزيا	165
2-3	البنوك الإسلامية في اندونيسيا	178
3-3	البنوك الإسلامية في مملكة بروناي دار السلام	195
4-3	البنوك التشاركية في تركيا	195
5-3	البنوك الإسلامية العاملة في المملكة العربية السعودية	202
6-3	متغيرات الدراسة وطريقة حسابها	219
7-3	نتائج مؤشرات الاحصاء الوصفي	224
8-3	مصفوفة الارتباط بين المتغيرات	225
9-3	نتائج كل من اختبارات جذر الوحدةHarris-Tzavalis	226
10-3	نتائج تقدير النموذج التجميعي (PME) والتأثيرات الثابتة (FEM) والتأثيرات العشوائية (REM)	227
11-3	اختبار Hausman	228
12-3	اختبار Multicollinearity	228

13-3	اختبار wooldridge	229
14-3	اختبار heteroscedisticity	229
15-3	نتائج تقدير النموذج *GMM*	230

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
1-1	أسباب إصدار اتفاقية بازل II	82
2-1	هيكل اتفاقية بازل II	85
1-3	تطور اجمالي الأصول والتمويل البنوك الإسلامية في ماليزيا خلال الفترة 2015-2022	172
2-3	تطور مؤشرات ربحية البنوك الإسلامية في ماليزيا	173
3-3	تطور نسب كفاية رأس المال للبنوك الإسلامية الماليزية خلال الفترة 2015-2022	174
4-3	تطور نسبة السيولة النقدية في البنوك الإسلامية الماليزية خلال الفترة 2015-2022	175
5-3	تطور اجمالي الأصول والتمويل البنوك الإسلامية في اندونيسيا خلال الفترة 2015-2022	184
6-3	تطور مؤشرات ربحية البنوك الإسلامية في اندونيسيا خلال الفترة 2015-2022	185
7-3	تطور نسب كفاية رأس المال للبنوك الإسلامية الماليزية خلال الفترة 2015-2022	185
8-3	تطور نسبة السيولة النقدية في البنوك الإسلامية الاندونيسية 2015-2022	186
9-3	تطور اجمالي الأصول والتمويل البنوك الإسلامية في بروناي دار السلام خلال الفترة 2015-2022.	190
10-3	تطور مؤشرات ربحية البنوك الإسلامية في بروناي دار السلام خلال الفترة 2015-2022	191
11-3	تطور نسب كفاية رأس المال للبنوك الإسلامية بروناي خلال الفترة 2015-2022	191
12-3	تطور نسبة السيولة النقدية في البنوك الإسلامية الاندونيسية خلال الفترة 2015-2022	192
13-3	تطور اجمالي الأصول والتمويل البنوك الإسلامية في تركيا خلال الفترة 2015-2022	198
14-3	تطور مؤشرات ربحية البنوك الإسلامية في تركيا خلال الفترة 2015-2022	199
15-3	تطور نسب كفاية رأس المال للبنوك الإسلامية في تركيا خلال الفترة 2015-2022	199
16-3	تطور نسبة السيولة النقدية في البنوك الإسلامية التركية خلال الفترة 2015-2022	200
17-3	تطور اجمالي الأصول والتمويل البنوك الإسلامية في السعودية خلال الفترة 2015-2022	205
18-3	تطور مؤشرات الربحية في المملكة العربية السعودية خلال الفترة 2015-2022	206
19-3	تطور نسب رأس المال للبنوك الإسلامية السعودية خلال الفترة 2015-2022	207
20-3	تطور نسبة السيولة النقدية في البنوك الإسلامية السعودية خلال الفترة 2015-2022	208
21-3	تطور متغير المخاطر لدول الدراسة خلال الفترة Q12015 إلى Q4 2022	220
22-3	تطور متغيرا CAR لدول الدراسة خلال الفترة 2015 إلى 2022	221
23-3	تطور متغيرا AQ لدول الدراسة خلال الفترة 2015 إلى 2022	222
24-3	تطور متغير LI لدول الدراسة خلال الفترة 2015 إلى 2202	222
25-3	تطور متغير ROA لدول الدراسة خلال الفترة 2015 إلى 2022	223

قائمة الملاحق

الرقم	عنوان الملحق	الصفحة
1	نتائج الإحصاء الوصفي للمتغيرات	264
2	نتائج اختبارات الاستقرارية	265
3	نتائج النموذج التجميعي	269
4	نتائج اختبار Hausman	271
5	نتائج اختبار الارتباط المتعدد	272
6	نتائج اختبار الارتباط الذاتي	273
7	نتائج اختبار التباين	274
8	نتائج تقدير نموذج العزوم المعممة GMM	275

المقدمة العامة

شهد الاقتصاد العالمي سنة 2008 أخطر أزمة مالية بعد أزمة الكساد العالمي الكبير والتي عرفت بأزمة الرهن العقاري، هذه الأخيرة التي بدأت في الولايات المتحدة الأمريكية سرعان ما تحولت بداية من سنة 2008 وبسرعة مذهلة إلى أزمة مالية عالمية تسببت في إفلاس العديد من البنوك والمؤسسات المالية الكبرى، خاصة تلك التي تعاملت بشكل كبير بالقروض العقارية، ليســـود على إثر ذلك حالة عدم استقرار وذعر مالي انعكست سلبا على معظم الأسواق المالية العالمية، مما جعل الاقتصاديين يدركون أن نظريات وفلسفة النظام الرأسمالي لم تنجح في تقديم حلول للمشاكل الاقتصادية العالمية، وأن هذه الأزمة هي في المقام الأول نتيجة للهياكل المالية المثقلة بالديون والقائمة على الفائدة للنظام المصرفي والاقتصادي العالمي.وفي هذا السياق أصبح دور التمويل الإسلامي أكثر أهمية، خاصة لتقديم نفسه كبديل عملي للنموذج المالي التقليدي.

ويعكس النمو الكبير للخدمات المصرفية والتمويل الإسلامي وتقدمها قدرتها على تقديم مقترحات مالية ليس لتوافقها مع الشريعة الإسلامية فحسب ولكن أيضا عملية لتلبية احتياجاتها الاقتصادية والمالية المعاصرة، إذ أصبح التمويل الإسلامي يشكل جزءًا حيويًا من النظام المالي العالمي، حيث بلغ حجم صناعة التمويل الإسلامي ما يقرب من 4 تريليون دولار أمريكي في سنة 2021 بمعدل نمو بلغ 17% مقارنة بـــ 14% في سنة 2020، كما تضاعف إجمالي صافي الدخل العالمي الذي تم الإبلاغ عنه من قبل المؤسسات المالية الإسلامية في سنة 2021 من 10.5 مليار دولار أمريكي في سنة 2020 إلى 32 مليار دولار أمريكي في سنة 2021، وتحتفظ دول مجلس التعاون الخليجي بـــ 43٪ من أصول التمويل الإسلامي العالمية، تليها منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الأخرى بـــ 40%. وتتوزع البنوك الإسلامية في مختلف أنحاء العالم، وتتصدر ماليزيا، وقطر، والسعودية، والإمارات العربية المتحدة، وإندونيسيا قائمة الدول الأكثر تطورًا في القطاع المصرفي الإسلامي

كما تعتبر الصيرفة الإسلامية هي الشريحة الأسرع نموا في الصناعة المالية العالمية، فوفقًا لتقرير مؤشر الدولة للتمويل الإسلامي لسنة 2019، فقد نمت الأعمال المصرفية والتمويل الإسلامي بمتوسط معدل نمو بلغ 12.46٪ سنويًا خلال الفترة ما بين 2012 و2019، كما قدر إجمالي الأصول التي تحتفظ بها البنوك الإسلامية بقيمة 2.88 تريليون دولار أمريكي بنهاية سنة 2021. كما عاد القطاع المصرفي الإسلامي بأداء أفضل بزيادة صافي الدخل الذي حقق نموا عالميا بنسبة 290٪ –وزيادة متوسط العائد على الأصول لبعض البلدان، ويرجع ذلك إلى انخفاض المخصصات للخسائر الائتمانية في سنة 2021 مقارنة بسنة 2020.

هذا التطور الهائل في أصول وحجم المعاملات المالية الاسلامية يرجع أساسا إلى تميز العمل المصرفي الإسلامي بخصائص ذاتية نابعة من طبيعة عمله تجعله قادرا على مواجهة المخاطر والميل إلى الاستقرار كون أن أساليب عمله تقوم على الأصول الحقيقية لا الوهمية؛ حيث تعتمد البنوك الإسلامية في مختلف نشاطاتها على مبادئ الشريعة الإسلامية، وأهم ما يجعلها تختلف عن البنوك التقليدية هو مبدأ عدم تعاملها بالربا من جهة، وارتفاع نسبة كفاية رأس المال من جهة أخرى، مما يجعلها أكثر أمانا وحفاظا على أموال المودعين أو حسابات الاستثمار، أيضا تقوم مختلف المعاملات الاستثمارية في البنوك الإسلامية على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة ،وذلك بغرض تحقيق أهم أهدافها والمتمثلة أساسا في الربحية، حيث تعتبر هذه الأخيرة ضرورية لضمان بقاء واستمرار نشاط تلك البنوك في السوق المصرفية خاصة أنها تواجه منافسة شديدة من المؤسسات المالية التقليدية.

ولا شك أن الصناعة المصرفية شهدت تطورات عديدة نتاجا للمبتكرات المالية والتقدم التكنولوجي وتحرير سوق رأس المال، مما أدى إلى ارتفاع المخاطر التي تهدد وجودها واستمرارها ومن خلال الطبيعة المميزة للعمل المصرفي الإسلامي، فنجد أن البنوك الإسلامية تتعرض لنوعين رئيسيين من المخاطر؛ مخاطر تنفرد بها نتيجة النهج الذي تتبعه لأداء نشاطها، متمثلة في مخاطر

صيغ التمويل الإسلامي، ومخاطر تشترك فيها مع نظيرتها التقليدية والمتمثلة في مخاطر الائتمان، ومخاطر التشغيل، ومخاطر السوق، حيث تعتبر هذه الأخيرة أحد أهم المخاطر التي تتعرض لها البنوك بشكل عام والبنوك الإسلامية بشكل خاص، نظرا لطبيعة نشاط هذا النوع من المؤسسات المالية الذي ينشط في بيئة مليئة بالمتغيرات الاقتصادية الكلية و الجزئية. هذه المخاطر بلا شك قد تؤثر على مسيرة البنوك وسلامتها المصرفية، لذلك كان لزاما على البنوك والمؤسسات المالية العامة والبنوك الإسلامية خاصة البحث عن أساليب وتقنيات لتحليل وتسيير تلك المخاطر.

فقد تنوعت وتعددت المخاطر المرتبطة بالعمل المصرفي وأصبحت تهدد جوهر عمل البنوك وتحد من قدرتها على استخدامات مصادر الأموال لديها، وعليه فقد تولدت حاجة البنوك إلى ضرورة إعداد الاستراتيجيات المختلفة لتحديد هذه المخاطر وتعريفها، وذلك بهدف تحليلها وتسييرها، وكذا معالجتها والتحكم فيها. إذ تعنى إدارة المخاطر بتحديد وتقييم وأيضا معالجة المخاطر المحتملة التي يمكن أن تؤثر على أهداف البنوك واستقرارها، حيث تتنوع طرق إدارة المخاطر والتي تتضمن مجموعة متنوعة من الإجراءات والأدوات والتي ترتكز على تحليل المخاطر وتقييمها، وتطوير استراتيجيات للتعامل معها، وكذا تنفيذ إجراءات للحد من تأثيراتها، إضافة إلى إقامة نظم مراقبة مستمرة للمخاطر.

ففي ظل التطورات التي شهدتها البنوك ودرجة التعقيد التي وصلت إليها العمليات المصرفية، أخذت المخاطر المصرفية تتصاعد وتتنوع، الأمر الذي دعي إلى ضرورة إيجاد فكر مشترك بين المصارف المركزية لمختلف الدول بغية التنسيق بين السلطات الرقابية لإدارة هذه المخاطر، وتم في هذا الإطار إنشاء لجنة بازل نهاية سنة 1974والتي تقوم بإصدار قواعد ومبادئ للرقابة على البنوك، حيث تم بموجبها اتخاذ معيار موحد لكفاية رأس المال، وهذا في إطار اتفاقية بازل I سنة 1988 ، ثم جاءت المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة سنة 1997 لتضع ركيزة جديدة لإدارة أعمال الرقابة المصرفية، وتدعيم قواعدها وتعزيز الأنظمة الإشرافية السائدة في مختلف دول العالم من خلال تطبيق مجموعة المبادئ والممارسات الرقابية السليمة. وتكيفاً مع واقع تطور وتنوع المخاطر المصرفية بسبب عوامل ومتغيرات العولمة تقدّمت اللجنة في 16 جانفي 2001 بمقترحات أكثر تحديدًا وتفصيلاً حول الإطار الجديد لمعدل الملاءة المصرفية، وتمت إجازة النسخة النهائية من هذا الاتفاق في جانفي 2004 ، وحدد لها أجل تطبيق يمتد إلى نهاية سنة 2006 كحد أقصى، وهو الذي عُرف باتفاقية بازلII ، أما آخر اتفاقية فهي بازل III والتي تم الإعلان عنها في 12سبتمبر 2010 والتي جاءت عقب أزمة الرهن العقاري سنة 2007 التي شهدها العالم وأهم ما جاء في هذه الاتفاقية: متطلبات أعلى من كفاية رأس المال من 8% إلى 10.5% وجودة رأس المال، إضافة إلى مخصصات تحوطية إضافية لمقاومة التقلبات الدورية، على أن يتم الانتقال للمتطلبات الجديدة خلال ثماني سنوات أي في أفق 2019 .

فمعايير بازل تعتبر أداة هامة لتعزيز استقرار ومتانة البنوك وقد أقرت مجموعة من المؤشرات الاحترازية التي تساعد البنوك على الحد وإدارة المخاطر التي تواجهها، وتشمل تحديد متطلبات رأس المال من خلال إقرار نسب كفاية رأس المال والتي تعتبر من المعايير الدولية لقياس درجة المخاطر الائتمانية ومخاطر السوق ومخاطر التشغيلية لدى البنوك، وتستخدم من أجل حماية أموال المودعين وتعزيز استقرار وكفاءة النظام المالي. كما تعمل على تقدير المخاطر المالية من خلال الأصول المرجحة بالمخاطر وتطوير أدوات لقياس التعرض للمخاطر واحتياجات السيولة وذلك من خلال نسب السيولة التي يجب أن يوفرها البنك. كما تسعى البنوك لتحسين جودة أصولها وزيادة قدرة البنك على تحويل أصوله إلى سيولة لمواجهة والتقليل من مختلف المخاطر، بالإضافة الى ربحية

البنك حيث تركز معدلات الربحية على المؤشرات التي تقّيم ربحية البنوك، ويدل انخفاض النسبة على وجود تحديات كبيرة تواجهها البنوك بينما يدل ارتفاع النسبة على السياسات التي انتهجتها الإدارة للاستثمار في المحافظ المالية ذات المخاطر الأقل.

ويمثل موضوع إدارة المخاطر لب اهتمام لجنة بازل منذ تأسيسها، حيث أنها تبذل جهودا كبيرة لإيجاد أفضل المعايير حول الرقابة المصرفية والوقاية والحذر من المخاطر بمختلف أنواعها، ومعاييرها وإن لم تكن ملزمة قانونيا إلا أنها تحظى بقيمة أدبية معنوية. وهذا ما دفع القائمين على العمل المصرفي الإسلامي لإيجاد صيغ متوافقة مع مقررات بازل تراعي خصوصية العمل المصرفي الإسلامي وعلى رأسهم هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية والإسلامية ومجلس الخدمات المالية الإسلامية، حيث تسعى هذه المؤسسات لتكييف مختلف المعايير الصادرة عن لجنة بازل حسب طبيعة عمل البنوك الإسلامية وذلك من أجل التقليل والحد من المخاطر، والعمل على تسييرها وتحليلها لتحقيق السلامة والاستقرار المالي للبنوك.

من خلال كل ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

إشكالية الدراسة:

ما مدى فعالية تحليل و إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية العاملة في كل من في جنوب شرق اسيا وتركيا والسعودية من سنة 2015الى سنة 2022 من خلال العوامل المحددة للأداء المالي في البنوك ؟

وحتى يمكن الإجابة عن التساؤل الجوهري والالمام أكثر بالموضوع، قمنا بتقسيم الإشكالية الرئيسية إلى الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي الطرق والأدوات المستخدمة في تحليل وتسيير مخاطر البنوك الإسلامية؟
- ما مدى مساهمة الدراسات السابقة في تحديد نموذج اقتصادي قياسي لتحليل وتسيير المخاطر في البنوك الإسلامية؟
- كيف تؤثر المؤشرات الاحترازية على تحليل وتسيير المخاطر في البنوك الاسلامية؟

فرضيات الدراسة:

وللإجابة على اشكالية الدراسة فقد تم وضع مجموعة من الفرضيات تتمثل في الفرضيتين التاليتين:

-**الفرضية الأولى:** تعتبر العوامل المحددة للأداء في البنوك من اهم محددات المخاطر في البنوك الإسلامية.

- **الفرضية الثانية:** وجود علاقة سلبية بين المخاطر العامة للبنوك الإسلامية ومؤشرات الأداء المالي.

أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية الدراسة في فهم كيفية تطبيق مبادئ الشريعة الإسلامية في مجالات التمويل والاستثمار والإقراض وهذا يفتح أبوابًا لفهم أفضل للأسس الفقهية والشرعية التي تقوم عليها هذه البنوك.كما يساعد تحديد العوامل المؤثرة على المخاطر في البنوك الإسلامية على تطوير مختلف الأدوات والمنهجيات التي تستخدمها هذه البنوك لأجل تحليل وإدارة مختلف المخاطر التي تواجهها مما يساهم في تحسين الكفاءة والفعالية في هذه البنوك .فمن خلال دراسة وتحليل وتسيير المخاطر في البنوك الإسلامية تعزز هذه الأخيرة مستوى الشفافية في مختلف عملياتها ، مما يساهم في بناء الثقة لدى العملاء والمستثمرين.

أهداف الدراسة:

تتمثل أهداف هذه الدراسة في:

- محاولة تقديم نظرة عامة حول البنوك الإسلامية وأهم الصيغ المعتمدة من قبلها لتمويل مختلف القطاعات.
- معرفة وتحديد أهم المخاطر التي تتعرض لها البنوك الإسلامية.
- تقييم فعالية تحديد المخاطر وتحليلها ورصدها وتقييمها في البنوك الإسلامية.
- التطرق لأهم طرق تسيير المخاطر في البنوك الإسلامية.
- ابراز أهم العوامل المؤثرة على المخاطر في البنوك الإسلامية.
- ابراز كيفية توظيف نظم الرقابة العالمية وتفعيل دورها من أجل تحليل وتسيير المخاطر في البنوك الإسلامية.

حدود الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة والإجابة عن مختلف الأسئلة المطروحة تم وضع حدود لحصر الدراسة والتي تتمثل في:

- ✓ **الحدود المكانية:** تمثلت في البنوك الإسلامية العاملة في كل من ماليزيا، اندونيسيا، بروناي دار السلام، تركيا والمملكة العربية السعودية.
- ✓ **الحدود الزمانية:** شملت فترة الدراسة الفترة الممتدة من الربع الأول لسنة 2015 إلى الربع الرابع لسنة 2022.

منهجية الدراسة:

لتحقيق أهداف البحث، والإلمام بجوانب الموضوع، واختبار صحة الفرضيات، تم الاعتماد في هذه الدراسة على المناهج التالية:

- المنهج الوصفي التحليلي وذلك من خلال جمع المعطيات التي يمكن من خلالها معرفة الأدوات والإجراءات والأساليب المتبعة لتحليل وتسيير المخاطر في البنوك الإسلامية، وكذلك معرفة مختلف أهمية ومدى فعالية المعايير الدولية التي أصدرتها كل من لجنة بازل وهيئة المحاسبة الإسلامية ومجلس الخدمات الإسلامية في تحليل وتسيير المخاطر التي تواجه البنوك الإسلامية، وما مدى تأقلمها مع طبيعتها.
- منهج التحليل القياسي، بحيث سيسمح لنا هذا المنهج بتحديد تأثير مجموعة من العوامل على المخاطر في البنوك الإسلامية، وذلك من خلال بناء نموذج قياسي اقتصادي يسمح لنا بتحديد العوامل المؤثرة على المخاطر في البنوك الإسلامية وذلك بالاعتماد على نماذج البانل وعلى مقدر الفروق لطريقة العزوم المعممة (GMM) للبانل الديناميكي اعتمادا على البرنامج الاحصائي المتمثل في برنامج Stata 15.

صعوبات الدراسة:

تتمثل الصعوبات التي واجهتنا في اعداد وإتمام هذه الدراسة في النقاط التالية:

- صعوبة تجميع قاعدة البيانات ومختلف المعطيات الخاصة بالدراسة التطبيقية على مستوى مختلف البنوك الإسلامية محل الدراسة.
- أغلب الدراسات التي تناولت هذا الموضوع تم التطرق لها إما نظريا أو من الناحية الشرعية، وبالتالي صعوبة إيجاد مراجع تبنت هذا الطرح من جانب التحليل القياسي.

أسباب اختيار الدراسة:

تتمثل أسباب اختيار هذا الموضوع في مبررات ذاتية وأخرى موضوعية نلخصها فيما يلي:

- **المبررات الذاتية**: وتتمثل في:
  - الميول الشخصي نحو البحث في مواضيع الاقتصاد الإسلامي وخاصة المالية الإسلامية؛
  - نوع التخصص الذي نتبعه والذي له علاقة قوية مع موضوع الدراسة.
- **المبررات الموضوعية**: تتمثل في:
  - تطور وتوسع حجم البنوك الإسلامية على المستوى العالمي وليس فقط في الدول الإسلامية.
  - زيادة حدة المخاطر التي تتعرض لها المؤسسات بصفة عامة والمؤسسات المالية على وجه الخصوص، والتي من بينها البنوك الإسلامية في ظل واقع أعمال يتميز بالتعقد وسيادة ظروف عدم التأكد
  - ظاهرة تحول البنوك التقليدية إلى بنوك إسلامية من أجل تفادي المخاطر والتحوط منها.

هيكل الدراسة:

من أجل الإجابة على إشكالية الدراسة، وتحقيق أهدافها، ولتفصيل أوسع في الموضوع، تم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول وذلك على النحو التالي:

- **الفصل الأول** والذي تم تخصيصه للإطار النظري للدراسة والذي كان بعنوان الإطار المفاهيمي لإدارة المخاطر في البنوك الاسلامية، حيث تم تقسيمه إلى المباحث التالية:
- **المبحث الأول** بعنوان ماهية البنوك الاسلامية، والذي تم من خلاله التطرق إلى مفهوم البنوك الاسلامية، ونشأتها وأيضا خصائصها ومميزاتها، وكذا مختلف مصادر الأموال واستخدامتها، إضافة إلى التطرق إ لمختلف صيغ التمويل المعتمدة من قبل البنوك الاسلامية.

- أما **المبحث الثاني** فكان بعنوان ماهية المخاطر وإدارتها في البنوك الاسلامية، ومن خلاله تم التعرض إلى مفهوم المخاطر ومختلف المخاطر التي تتعرض لها البنوك الاسلامية، وكذا طرق إدارتها.
- وفيما يخص **المبحث الثالث** فكان تحت مسمى معايير بازل لإدارة المخاطر في البنوك الإسلامية.

- **الفصل الثاني** وهو فصل خاص بالدراسات السابقة تم من خلال عرض مختلف الدراسات التي لها علاقة بموضوع الدراسة، والذي يضم ثلاث مباحث كما يلي:
  - **المبحث الأول:** الدراسات باللغة العربية.
  - **المبحث الثاني:** الدراسات باللغات الأجنبية.
  - **المبحث الثالث:** تصنيف الدراسات السابقة وذكر مميزات الدراسة الحالية.

- **أما الفصل الثالث** والمعنون بـــــ "دراسة قياسية للعوامل المؤثرة على المخاطر في البنوك الإسلامية" ويشمل هذا الفصل بدوره على ثلاثة مباحث وهي كالآتي:
  - **المبحث الأول:** تحليل واقع البنوك الإسلامية في جنوب شرق اسيا تركيا والسعودية.
  - **المبحث الثاني:** طريقة اجراء الدراسة.
  - **المبحث الثالث:** دراسة قياسية للعوامل المؤثرة على المخاطر في البنوك الإسلامية.

الفصل الأول

الاطار المفاهيمي لإدارة المخاطر في البنوك الاسلامية

تمهيد:

تنبع أهمية دراسة البنوك الإسلامية من الجهود المبذولة نحو تطويرها والعمل على توفير البيئة الإسلامية للمعاملات المالية من خلالها، لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، ويقتضي التطرق لماهية البنوك الإسلامية تناول جملة العناصر الأساسية التي توضح طبيعتها الخاصة، وتبين إطارها العام، وتحدد أهدافها، وخصوصيتها في التنظيم، وإذا كانت استفادة البنوك الإسلامية من التجارب العالمية في مجال النظام والأعمال والسياسات، والأدوات من جهة، ومسايرة التطور العلمي في مجال الأعمال المصرفية من جهة أخرى، فإن البنوك الإسلامية تطبع كل ذلك بطابعها الخاص المستمدة من أصول ومبادئ الشريعة الإسلامية .

فإذا كانت البنوك الإسلامية تتشابه في الأعمال إلى حد ما مع البنوك التقليدية إلا أن بينهما اختلافات جوهرية عديدة، من حيث المبادئ والأهداف، وحتى في العمليات المصرفية والتنظيم. وتواجه البنوك الإسلامية كغيرها من البنوك مجموعة من المخاطر التي تهدد استقرارها والتي تعمل على تحليلها وتسييرها لأن نجاح البنوك أصبح مرهونا بمدى قدرة البنك على احتواء المخاطر التي يتعرض لها.

ولتحديد هذه المفاهيم تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث رئيسة، حيث يتطرق المبحث الأول إلى ماهية البنوك الإسلامية ومفهومها وخصائها، بالإضافة الى أهم الفروق الجوهرية بينها وبين البنوك التقليدية.

وتناول المبحث الثاني ماهية المخاطر في البنوك الإسلامية وأهم مسبباتها وتصنيفاتها، كما يشمل مدخل إلى إدارة المخاطر البنكية في البنوك الإسلامية، حيث تم التطرق إلى إدارة المخاطر البنكية سياستها ومبادئها، والمكونات الأساسية لها، ومختلف التحديات التي تواجهها بالإضافة الى مختلف طرق تسيير المخاطر.

أما المبحث الثالث فقد تم تخصيصه للمعايير التي أصدرتها لجنة بازل، حيث تم من خلال عرض نشأة لجنة بازل، ومختلف المعايير التي أصدرتها، وكيفية تكييفها للعمل في البنوك الإسلامية.

المبحث الأول: ماهية البنوك الإسلامية

يمثل مفهوم البنوك الإسلامية نقطة محورية لفهم البنية المالية والأهداف الاقتصادية التي ترتكز عليها هذه المؤسسات، فبدلا من تحقيق الأرباح عبر الفوائد التقليدية، فهي تقدم خدمات مالية تتماشى مع تعاليم الشريعة الإسلامية، حيث تعتمد في أعمالها على المشاركة والتعاون، من خلال تقديم منتجات وحلول مالية تشمل الشفافية والعدالة في المعاملات المالية والتجارية.

يتناول هذا المبحث ماهية البنوك الإسلامية، حيث سيتم استعراض أسسها ومبادئها الرئيسية ومختلف مواردها وخدماتها، ويتناول أيضا الفرق بين البنوك الإسلامية والتقليدية ومختلف صيغ التمويل التي تقدمها.

المطلب الأول عموميات حول البنوك الإسلامية

لقد شهدت البنوك الإسلامية خلال العقد الأخير نموا وتوسعا رهيبا رغم أنها حديثة النشأة، حيث تطورت البنوك الإسلامية في العالم عبر عدة مراحل والتي تأثرت بعدة عوامل.

الفرع الأول: نشأة البنوك الإسلامية

يعود مفهوم الصيرفة الإسلامية إلى الخمسينيات من القرن العشرين، وذلك نظرا لتطور البحث في نظريات الاقتصاد والتمويل الإسلامي في تلك الفترة، حيث شجعت نهضة العالم الإسلامي بعد الحرب واستقلال أغلبية الدول المسلمة المسلمين على تطوير الأعمال المصرفية والمالية القائمة على دعائم الشريعة الإسلامية[1].

أما التجارب الأولى للصيرفة الاسلامية فتعود إلى الستينيات من القرن العشرين مع جمعية الادخار «ميت غمر»، كأول مؤسسة مالية إسلامية تأسست في مصر، وذلك بالاعتماد على خبرة أحمد النجار والدعم المالي من الملك فيصل ملك المملكة العربية السعودية، حيث تأسست جمعية «ميت غمر» للادخار في عام 1963 كمؤسسة مصرفية اجتماعية أو ائتمانية للمؤسسات الصغيرة. وتمثل هذه الجمعية نقطة البداية في تطوير البنوك الإسلامية على أساس مبدأ تقاسم الأرباح والخسائر. ونتيجة لعدم تعاملها بالفائدة حظيت هذه البنوك المحلية بتشجيع مواطني الريف المصري ودعمهم لها، نظرا لما تمثله من تجسيد عملي لتعاليم دينهم، حيث بلغ عدد المودعين فيها حوالي 59 ألف مودع خلال ثلاث سنوات من عملها، فلم تكن هناك أي فوائد تدفع على الودائع في بنوك الادخار، كما كانت تقدم القروض للمودعين فقط لتستخدم في أغراض مختلفة مثل: الإسكان والزراعة...الخ. لكن هذه التجربة لم تستمر، وتم إيقاف العمل بها سنة 1967. كما يمكن العثور أيضا على شكل آخر من أشكال الأعمال المصرفية والتمويل الإسلامي خلال تلك الفترة بما عرف بـــ Tabung Haji Lembaga في ماليزيا، والتي تم إنشاؤها لاستثمار مدخرات المسلمين الماليزيين بطريقة إسلامية لتمويل نفقاتهم لأداء الحج إلى مكة المكرمة باستخدام أدوات بدون فوائد[2].

[1] Iqbal Khan, **Islamic finance lecture**: **islamic banking and finance experiences**, Durham university, P 22.

[2] Muhammad Ayub, **Islamic banking and finance** :**theory and practice**, Wiley and sons, 2013, P 18.

وفي 03 ديسمبر 1971تم انشاء أول بنك إسلامي في مصر بالقاهرة، وهو «بنك ناصر الاجتماعي»، وبالتالي تعتبر الصناعة الإسلامية جديدة نسبيًا مقارنة بالصناعات التقليدية. وكانت هذه المرة الأولى التي أبدت فيها حكومة بلد إسلامي اهتماما بدمج بنك خالٍ من الفوائد في نظامها البنكي، حيث كان هدف بنك ناصر الاجتماعي هو توفير التمويل الصغير أو الائتمان للمشاريع الصغيرة والفقراء على أساس تقاسم الأرباح.

وبعد انعقاد المؤتمر الثاني لوزراء خارجية الدول الإسلامية بجدة في شهر أوت 1974، الذي أصدر قراره التاريخي بالموافقة على انشاء المصرف الإسلامي للتنمية، وبعدها توالت عملية انشاء العديد من البنوك الإسلامية بشكل متسارع[1]. وكانت الفترة الممتدة ما بين 1974و 1990 أهم فترة في تاريخ الصناعة الإسلامية، ففي خلال هذه الفترة اكتسبت الصيرفة الإسلامية المصداقية والاحترام من حيث الخبرة العملية والتطور النظري. كما تطوير العديد من المنتجات الإسلامية وأسفرت عن نتائج عالية الجودة أثناء استخدام هذه المنتجات، علاوة على ذلك؛ أظهرت بعض البلدان مثل إيران وباكستان والسودان، الاهتمام بإلغاء التمويل الأساسي لأسعار الفائدة من اقتصادها بأكمله. وبدأت عدة بنوك متعددة الجنسيات في تقديم خدماتها للمنتجات الإسلامية في بلدان مختلفة؛ كما اعترف صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بالصناعة المالية الإسلامية وقدما بعض الأوراق المتعلقة بالصيرفة الإسلامية[2].

ولقد قسم عمر محمد الطيبي نمو الخدمات المصرفية الإسلامية إلى أربع فترات وهي كما يلي:

الجدول رقم 1-1: تقسيم فترات تاريخ البنوك الإسلامية من سنة 1965 إلى يومنا هذا

اسم الفترة	تاريخ الفترة	الخصائص
النشأة	1965-1976	إنشاء منظمات إسلامية لتعزيز التعاون والدعم بين البلدان الإسلامية. وإنشاء العديد من البنوك الإسلامية في جميع أنحاء العالم الإسلامي.
الانتشار	1977-2002	إنشاء مئات البنوك الإسلامية في جميع أنحاء العالم. وتعديل النظم المالية لاستكمال الأعمال المصرفية الإسلامية.
الاعتراف الدولي	2003-2009	القبول العالمي للبنوك الإسلامية من قبل الغرب والاعتراف من قبل المنظمين الأمريكيين. وزيادة مساهمة المصارف الدولية في أوروبا، الولايات المتحدة الأصول الإسلامية.
التقييم	2009-الحاضر	النمو الكبير والايجابي للأصول الإسلامية مقارنة بالتراجع الكبير في الأصول التقليدية خلال الأزمة المالية.

المصدر: Ahmed, Amr Mohamed El Tiby, **Islamic Banking: How to Manage Risk and Improve Profitability,** John Wiley and sons, New Jersey,2011, p24

[1] فارس مسدور، **التمويل الإسلامي من الفقه الى التطبيق المعاصر لدى البنوك الإسلامية**، مطبعة دار هومة، الجزائر،2007، ص08.

[2] Ahmed, Amr Mohamed El Tiby, **Islamic Banking: How to Manage Risk and Improve Profitability**, John Wiley and sons, New Jersey, 2011, P24 .

الفرع الثاني: مفهوم البنوك الإسلامية

هناك العديد من التعاريف التي تطرقت إلى تعريف البنوك الاسلامية والتي تشير إلى مضامين أساسية تكاد تكون متقاربة ونذكر منها ما يلي:

- عرفتها اتفاقية انشاء الاتحاد الدولي البنوك الإسلامية في الفقرة الأولى من المادة الخامسة كالآتي: «يقصد بالبنوك الإسلامية تلك البنوك أو المؤسسات التي ينص قانون انشائها ونظامها الأساسي صراحة الالتزام بمبادئ الشريعة على عدم التعامل بالفائدة أخذا وعطاءا»[1].
- أما أحمد النجار فيعرف البنك الإسلامي بأنه " مؤسسة مالية مصرفية لتجميع الأموال وتوظيفها في نطاق الشريعة الإسلامية بما يخدم بناء مجتمع التكافل الإسلامي تحقيق عدالة التوزيع، ووضع المال في المسار الإسلامي»[2].
- وأيضا يمكن تعريف البنك الإسلامي على أنه "مؤسسة مالية تعمل على دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات الإسلامية من خلال القيام بجميع الخدمات والأعمال المصرفية والمالية والتجارية وأعمال الاستثمار مباشرة أو من خلال المشاركة وذلك وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية ونبذ سعر الفائدة كأساس للتعامل وإحياء فريضة الزكاة»[3].
- كما تعرف البنوك الإسلامية حسب بعض المفكرين على أنها: «مؤسسة مالية تهدف إلى تحقيق الربح من خلال قيامها بقبول الودائع المصرفية من الجمهور على أساس القرض أو المضاربة واستثمار جميع الأموال المتاحة، من خلال أدوات تمويل واستثمار لا تتعارض مع أحكام الشريعة الاسلامية»[4].

من خلال ما سبق يمكن أن نستخلص ما يلي:

تعتبر البنوك الإسلامية بأنها "وسيط مالي يجب أن تتوافق أهدافه وعملياته ومبادئه وممارساته مع مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية، وبالتالي فهو يقوم بجميع أنشطته ومعاملاته دون التعامل بالفائدة. فالبنوك الإسلامية ليست مموّلًا فحسب، بل هي أيضًا شريكة في الأعمال التجارية، وينطوي نظام نشاطها أساسا على تقاسم المخاطر بين صاحب رأس المال ومنظمي المشاريع، فضلا عن تقاسم نتائج الجهود الجماعية. بعبارة أخرى، يمكن وصف البنك الإسلامي بأنها مزيج من البنوك التجارية والبنوك الاستثمارية.

الفرع الثالث: خصوصيات البنوك الإسلامية

يقوم العمل المصرفي الإسلامي على أساس الشريعة الإسلامية من خلال تحريم الربا، فهو يقوم على أساس العدل من خلال تقاسم المنفعة والخسارة. كما تتمتع البنوك الإسلامية بمجموعة من الخصائص التي تميزها عن غيرها، وتكمن هذه الخصوصية في التزام البنوك الإسلامية بأحكام الشريعة الاسلامية في كل معاملاتها وتطبيقاتها المصرفية، ومن أهم الخصائص التي تتمتع بها نجد ما يلي:

---

[1] اتفاقية انشاء الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، مطابع الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، مصر الجديدة، القاهرة، 1977.

[2] أحمد النجار، **بنوك بلا فوائد**، الاتحاد الدولي للمصارف الإسلامية، القاهرة ،1989، ص95.

[3] المجيدي عبد القادر قائد سعيد، **مسؤولية البنوك الإسلامية عن خدماتها المصرفية وأعمالها الاستثمارية**، دار الفكر والقانون، المنصورة، مصر،2013، ص 23.

[4] سمحان حسين محمد، **أسس العمليات المصرفية الإسلامية**، دار المسيرة، عمان، الأردن، 2013، ص15.

1. **الالتزام التام بأحكام الشريعة الإسلامية** في جميع أعمالها المصرفية، اذ تلتزم بتمويل الأنشطة التي تدخل في دائرة الحلال وتتجنب الأنشطة الواقعة في دائرة التحريم لما فيها من أضرار خطيرة تلحق بالمجتمع، مثل صناعة الخمور وغيرها من الأنشطة الغير شرعية، فضلا عن عدم التعامل بالفائدة أو أي نشاط ينطوي على ربا أو غش أو احتكار أو استغلال لحاجة الناس[1].
2. **عدم التعامل بالربا (استبعاد التعامل بالفائدة)**: لا يجوز التعامل بالربا أخذا أو عطاءا بشكل مباشر أو غير مباشر في البنوك الإسلامية، أي انها لا يمكن أن تعطي فائدة مقابل الموارد التي تحصل عليها من أصحاب الحسابات لديها بكافة أشكالها، كما أنها لا يمكن أن تأخذ فائدة من المتعاملين معها عند توفير الموارد التمويلية لهم[2]. وذلك استنادا لما جاء في كتاب الله عز وجل في عدة آيات قرآنية منها قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَانْتَهَى فَلَهُ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ وَمَنْ عَادَ فَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾سورة البقرة، الآية 275. . وكذا في سنة النبي صلى الله عليه وسلم ودليل ذلك ما روي عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه أنه قال: (لعن رسول الله اكل الربا، ومؤكله، وكاتبه وشاهديه، وقال: هم سواء)[3].
3. **المشاركة في الربح والخسارة في مختلف المعاملات الاستثمارية والمصرفية**: تقوم البنوك الإسلامية في معاملاتها على أساس المشاركة في الربح والخسارة الذي أقرته الشريعة الإسلامية حتى أنه أطلق عليها تسمية بنوك المشاركة أو بنوك الاستثمار بالمشاركة، فالعلاقة بين البنك الإسلامي وأصحاب الودائع ليس لها علاقة قائمة على أساس دائن ومدين، بل هي علاقة متاجرة ومشاركة[4].
4. **التقليل من الاكتناز**: تبذل البنوك الإسلامية قصارى جهدها من أجل تعبئة الادخارات المكتنزة مستندة بذلك إلى الشريعة الإسلامية التي تحرم الاكتناز وتحاربه لما يتضمنه الاكتناز من عدم الانتفاع من الموارد، وذلك بهدف تأمين الانتفاع الاقتصادي من الموارد، وبما يحققه من عائد لأصحابها وللمجتمع وللاقتصاد ككل عند تجميعها واستخدامها في تمويل النشاطات الاقتصادية[5].
5. **خضوع البنوك الإسلامية للرقابة الشرعية**: تخضع البنوك الإسلامية للرقابة الشرعية بالإضافة إلى الرقابة المالية والإدارية والمصرفية وهذه الرقابة تنفرد بها البنوك الإسلامية ولا نجد لها مثيلا في البنوك التقليدية.
6. **ربط التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية**: تعمل البنوك الإسلامية على تحقيق التنمية الحقيقية ببعديها الاقتصادي والاجتماعي، من خلال جمع الزكاة وايصالها إلى مستحقيها ، كما أنها تحاول رفع المستوى المعيشي للمجتمع في اطار سياستها الاستثمارية، حيث أنها تختار نوعية الاستثمار بناء على حاجة المجتمع في كافة قطاعات الاقتصاد الوطني[6]، فهي

---

[1] كراجة عبد الحليم محمود، **محاسبة البنوك**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000، ص 8.

[2] خلف فليح حسن، **البنوك الإسلامية**، عالم الكتب الحديث، اربد، العراق، 2006، ص 12.

[3] صحيح مسلم ،1218/3كتاب المساقاة باب لعن اكل الربا وموكله، حديث 1597.

[4] عوف محمود الكفراوي، البنوك الإسلامية، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر،2001، ص 194.

[5] صوان محمد حسن، **أساسيات العمل المصرفي الإسلامي: دراسة مصرفية تحليلية مع ملحق بالفتاوى الشرعية**، دار وائل للنشر، الأردن، 2008، ص93.

[6] صالح صالحي، بن عمارة نوال، الصيغ **التمويلية ومعالجتها المحاسبية بمصارف المشاركة دراسة تطبيقية ببنك البركة**، مجلة الباحث، العدد 02،2013، ص50.

تعمل على تقديم النفع للمجتمع من خلال الأعمال والنشاطات التي تقوم بها، وأنها لا تقتصر في أعمالها على افادة المتعاملين معها والمساهمين فيها فحسب، بل يمتد هذا ليشمل افادة المجتمع استنادا إلى مقاصد الشريعة الإسلامية[1].

المطلب الثاني: قواعد عمل البنوك الإسلامية

الفرع الأول: قواعد البنوك الإسلامية

وهي قواعد فقهية مستمدة من أحكام الشريعة من أهمها ما يلي:

1. **قاعدة الاستخلاف**: تعتمد فلسفة عمل البنوك الإسلامية على مبدأ نظرية الاستخلاف التي تقوم على أساس أن المال لله عز وجل والإنسان مستخلف فيه لعمارة الأرض، وهذه النظرة الدينية هي الأساس في اعتبار المال وسيلة وليس غاية، ومادام الإنسان مستخلفاً على هذا المال فإن ملكيته له مربوطة ومقيدة بشروط من استخلفه بأن يحصل عليه بالأساليب التي ارتضاها وأن ينميه بالوسائل التي شرعها، وأن يستخدمه فيما يحل له وأن لا ينسى حق الله فيه، وهذه القيود تكفل تنظيم الدورة الاقتصادية بكاملها من الإنتاج إلى التوزيع[2].
2. **قاعدة الغنم بالغرم**: يقصد بها أن الحق في الحصول على النفع أو الكسب (العائد أو الربح) يكون بقدر تحمل المشتقة أو التكاليف (المصروفات أو الخسائر)، وهذه القاعدة تمثل أساسا فكريا قويا لكل المعاملات التي تقوم على المشاركات والمعاوضات، حيث يكون لكل طرف فيها حقوقاً تعادل ما عليه من التزامات، على أن تكون الالتزامات على ثلاثة أنواع هي: التزام بمال أو التزام بعمل أو التزام بضمان، وهذه الالتزامات تعطي لصاحبها الحق في الحصول على الربح أو الغنم الذي اتفق عليه العلماء، ومن ثمة فإن لهذه القاعدة أهمية كبيرة في المعاملات المصرفية الإسلامية، حيث تؤثر في أمرين أحدهما: أن يحصل االبنك على ربح أو عائد أو عوض من حيث الأصل، وثانيهما؛ تحديد النسبة أو المقدار أو القيمة التي يحصل عليها.
3. **قاعدة الخراج بالضمان**: يقصد بها أن من ضمن أصل شيء جاز له أن يحصل على ما تولد عنه من عائد، فبضمان أصل المال، يكون الخراج (أي ما خرج منه) المتولد عنه جاز الانتفاع لمن ضمن، لأنه يكون ملزما باستكمال النقصان المحتمل الحدوث-إن حدث-وجبر الخسارة إن وقعت، ولهذه القاعدة علاقة بالقاعدة السابقة، لأنها قد تدخل تحتها من حيث أن الخراج غنم والضمان غرم، ولا يخفي أن لهذه القاعدة أثر كبير في الأعمال المالية والمصرفية حيث تؤثر في عملية توزيع النتائج المالية في البنوك [3].
4. **قاعدة لا ضرر ولا ضرار**: وتعني هذه القاعدة الفقهية أن تخلوا جميع عمليات البنك الإسلامي من الفساد والضرر بالفرد والمجتمع، فقد حرم الله تعالى التعدي على حقوق الغير سواء بالاستعمال أو الإتلاف، وبذلك ترتبط البنوك الإسلامية مع عملائها سواءا كانوا مدخرين أو مستثمرين بعلاقة المشاركة في الربح والخسارة وليس بعلاقة دائنة أو مديونية كما هو الحال في البنوك التقليدية[4].

---

[1] خلف فليح حسن، مرجع سابق، ص 95.

[2] تومي إبراهيم، **تكييف معايير السلامة في المصارف الإسلامية في ظل مقررات لجنة بازل الدولية-دراسة حالة مجموعة بنك البركة الإسلامي**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم، علوم اقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2017، ص 21.

[3] محمد عبد الله شاهين محمد، **دور البنوك الإسلامية في التنمية الاقتصادية**، دار حميثرا للنشر والترجمة، مصر، الطبعة الأولى، 2017، ص34.

[4] تومي إبراهيم، مرجع سابق، ص 22.

الفرع الثاني: أهداف البنوك الإسلامية

تسعى البنوك الإسلامية إلى تحقيق مجموعة من الغايات والأهداف من خلال المعاملات اليومية التي تقوم بها وأهمها:

1. **الأهداف المالية**: تسعى البنوك الإسلامية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف المالية التي تعكس مدى نجاحه في أداء دوره في ضوء أحكام الشريعة الإسلامية، ويمكن سرد هذه الأهداف فيما يلي:

- **جدب الودائع وتنميتها**: ويعد من أهم أهداف البنوك الإسلامية، حيث يمثل الشق الأول في عملية الوساطة المالية، وتعود أهمية هذا الهدف إلى أنه يعد تطبيقا للقاعدة الشرعية بعدم تعطيل الأموال واستثمارها بما يعود بالأرباح على المجتمع وأفراده، وتعد الودائع المصدر الرئيسي للأموال في البنك الإسلامي سواء أكانت في صورة ودائع استثمار بنوعيها: المطلقة والمقيدة أو ودائع تحت الطلب أو ودائع ادخار وهي مزيج من الحسابات الجارية وودائع الاستثمار[1].
- **استثمار الأموال**: يعتبر استثمار الأموال الشق الثاني من عملية الوساطة المالية، حيث تعتبر الاستثمارات ركيزة عمل البنوك الإسلامية والمصدر الرئيسي لتحقيق الأرباح سواء للمودعين أو المساهمين، وهذا من خلال نشر وتنمية وتطوير الوعي الادخاري عند الأفراد وتوظيفها في المجالات الاقتصادية التي تعظم من عائدها من أجل المساهمة في بناء قاعدة اقتصادية سليمة وفقا للصيغ الاستثمارية المحددة عند التوظيف، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن الاستثمارات لديها مسؤولية اجتماعية اتجاه الفرد والمجتمع وهذا من خلال الأرباح المحققة، بحيث تتمثل هذه المسؤولية في حل المشاكل التي يعاني منها المجتمع، وبالتالي مشاركة كل الجهات في التجديد وتطوير والتقدم الاقتصادي وعليه تحقيق التقدم للأمة الإسلامية[2]. وتبرز أهمية الاستثمار من خلال التعرف على فرص الاستثمار الحقيقية ودراسة جدواها والترويج لها وذلك من أجل تحسين مناخ الاستثمار وكذا تحسين الأداء الاقتصادي للمشروعات من أجل تحقيق العدالة في توزيع العوائد.
- **تحقيق الأرباح**: الأرباح هي نتاج العمليات الاستثمارية والبنكية، التي تنعكس في صورة أرباح موزعة على المودعين والمساهمين، كما أن زيادة أرباح البنك تؤدي الى زيادة القيمة السوقية لأسهم المساهمين[3]. ويعد تحقيق الأرباح من أهم الأهداف التي تسعى البنوك الإسلامية إلى تحقيقها حتى تضمن الاستمرارية في السوق المصرفي[4].

2. **أهداف خاصة بالمتعاملين**: تعمل البنوك الإسلامية على إرضاء عملائها من المودعين والمستثمرين وتلبية حاجاتهم، من خلال:

- **تقديم الخدمات المصرفية**: تعتبر الخدمات المصرفية عاملا مهما في كسب الميزة التنافسية للبنك، لذا تعمل على توفير مجموعة من الخدمات المصرفية ذات جودة عالية تلبي طلبات المودعين والمستثمرين.
- **توفير التمويل للمستثمرين**: تهدف البنوك الإسلامية إلى استثمار الأموال المودعة لديها من خلال استعمال أفضل أساليب الاستثمار والتمويل المتوفرة لديها والملائمة لطبيعة النشاط المراد تمويله.
- **توفير الأمان للمودعين**: تعمل البنوك الإسلامية على كسب ثقة العملاء فهذا يعتبر عاملا مهما لنجاحها، وذلك من خلال توفير سيولة نقدية لمواجهة طلبات السحب خاصة الودائع تحت الطلب، إضافة إلى ذلك فهي تسعى إلى اختيار أفضل المشاريع التي تحقق الأرباح للبنك والمودعين[5].

---

[1] سيفراي يعقوب، **الصيرفة الإسلامية**، مجلة اتحاد المصارف العربية، العدد الثاني ،2007، ص .57

[2] سيد هواري، **موسوعة البنوك الإسلامية الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية**، الجزء الرابع، جدة، 1982، ص 113.

[3] سيفراي يعقوب، مرجع سابق، ص 58.

[4] عوف محمود الكفراوي، مرجع سابق، ص 196.

[5] عريقات حربي محمد، عقل سعيد جمعة، مرجع سابق، ص 122.

3. **الأهداف الداخلية**: تسعى البنوك الإسلامية لتحقيق مجموعة من الأهداف الداخلية أهمها:

- **تنمية الموارد البشرية**: تعد الموارد البشرية العنصر الأساسي لتحقيق الربح في البنوك بصفة عامة، ولتتمكن البنوك الإسلامية من تحقيق ذلك لا بد من توفر العنصر البشري القادر على استثمار هذه الأموال، والذي يتمتع بالخبرة البنكية وذلك من خلال العمل على تنمية مهارات أداء العنصر البشري عن طريق التدريب للوصول إلى أفضل مستوى أداء في العمل.
- **تحقيق معدل نمو**: حتى تستمر البنوك الإسلامية في السوق البنكية لابد أن تضع في اعتبارها تحقيق معدل نمو وذلك حتى يمكنها الاستمرار والمنافسة في الأسواق البنكية.
- **الانتشار جغرافيا واجتماعيا**: حتى تستطيع البنوك الإسلامية تحقيق أهدافها لا بد لها من الانتشار، بحيث تغطي أكبر قدر من المجتمع، وتوفر لجمهور المتعاملين الخدمات البنكية في أقرب الأماكن لهم، ولا يتم تحقيق ذلك إلا من خلال الانتشار الجغرافي في المجتمعات[1].

4. **الأهداف الابتكارية**: لكي تحافظ البنوك الإسلامية على وجودها في السوق المصرفية، لابد لها من مواكبة التطور البنكي وذلك بالطرق التالية:

- **ابتكار صيغ التمويل**: تسعى البنوك الإسلامية إلى توفير التمويل اللازم للعملاء في مختلف مشاريعهم، لذلك يجب عليها ابتكار صيغ استثمارية التي تتمكن من خلالها من تمويل المشروعات الاستثمارية المختلفة بما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية.
- **ابتكار وتطوير الخدمات المصرفية**: على البنك أن يعمل على ابتكار خدمات مصرفية لا تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية، إضافة إلى تطوير المنتجات المصرفية الحالية التي تقدمها البنوك التقليدية بما لا تخالف أحكام الشريعة[2].

5. **الأهداف الاجتماعية**: تعمل البنوك الإسلامية الموازنة بين تحقيق الربح الاقتصادي والربحية الاقتصادية، وذلك بالجمع بين الأهداف العامة لأي مشروع استثماري وتحقيق التكافل الاجتماعي من خلال:

- **تدقيق مجالات التوظيف**: التي يقوم بها البنك بتمويلها والتأكد من صحتها وقدرتها على سداد التمويل وتحقيق عائد مناسب لأصحابها.
- **رفع مستوى العمالة**: تسعى البنوك الإسلامية لتوفير فرص العمل، وفي الوقت نفسه يسمح هذا التوظيف بتقديم خدمات اجتماعية لأفراد المجتمع تحقيقا لرسالة البنك في التكافل الاجتماعي[3].

المطلب الثالث: موارد وخدمات البنوك الإسلامية

تتكون موارد البنوك الاسلامية من موارد داخلية وموارد خارجية وهي تختلف بعض الشيء عن مصادر الأموال في البنوك التجارية، أما الاستخدامات لهذه الموارد، فتتمثل في صيغ التمويل والاستثمار المعروفة في الفقه والاقتصاد الإسلامي.

[1] سيفراي يعقوب، مرجع سابق، ص ص 59-60.

[2] الخضيري محسن أحمد، **البنوك الإسلامية**، ايتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر،1990، ص 36.

[3] الخضيري محسن أحمد، المرجع السابق، ص 37.

الفرع الأول: الموارد المالية للبنوك الإسلامية

وهي مصادر الأموال التي تتدفق من خلالها الموارد المختلفة للبنك الإسلامي، وتنقسم هذه المصادر كما في البنوك التقليدية الى مصدرين رئيسيين: موارد ذاتية وموارد خارجية.

أولا: الموارد الداخلية أو الذاتية

وتتمثل في الموارد التي تعود الى أصحاب البنك، وتتمثل في:

1) **رأس مال البنك**: يعد رأس المال في البنك مصدرا داخليا ثابتا للأموال ويستخدم في مختلف أوجه النشاط، ويمثل قيمة الأموال التي يحصل عليها البنك من المساهمين فيه عند تأسيسه، وأية إضافات أو تخفيضات تطرأ عليها في فترات متتالية، سواء كانت في شكل عيني كالأصول الثابتة المادية أو في شكل معنوي[1].

2) **الاحتياطات**: تتمثل في الأموال المتقطعة من الأرباح الصافية للبنك، حيث تعد مصدرا من مصادر التمويل الذاتي، وهي الأخرى تعتبر بمثابة ضمان للمودعين، تتسم بالمرونة وقابلية التعديل باعتبار أن البنك يستطيع الإضافة إليها أو الخصم منها[2]. وتكون الاحتياطات على شكل:

أ. **الاحتياطي القانوني**: هو الذي تفرضه السلطات النقدية على البنوك، وهو عبارة عن اقتطاع نسبة معينة من الودائع التي تتلقاها البنوك، وتحدد هذه النسبة تبعا للأوضاع الاقتصادية وقانون الدولة التي يوجد بها[3].

ب. **الاحتياطي الاختياري**: هذا النوع من الاحتياطات غير إجباري ولا تعاقدي، بل يقترح من مجلس الادارة على الجمعية العامة للمساهمين عندما تكون هناك أرباح كافية تسمح بذلك. ويستعمل في الأغراض المقترحة من طرف المجلس ويحق توزيعه كليا أو جزئيا على المساهمين إذا لم يستعمل في تلك الأغراض[4].

ج. **احتياطات أخرى**: تفرض القوانين والأعراف المحاسبية على البنوك بصفة عامة، تكوين احتياطي لمواجهة الديون المشكوك في تحصيلها، كما تلزمها بحد معين، تقتطعه لمواجهة أية خسائر قد تحدث بالنسبة لهذه الديون، ويختلف هذا الحد بحسب الدول والضوابط التي تستعملها البنوك، كما تخصص هذه الاحتياطات لمواجهة الخسائر التي قد تلحق بالبنك، وفي هذه الحالة فهي تمثل غطاءا ماليا تعويضيا إذا كانت الخسارة أكبر من مقدار الاحتياطي القانوني أو الاختياري.[5]

3) **الأرباح المحتجزة أو المرحلة**: يحددها النظام الأساسي واستنادا إلى ما يقرره مجلس إدارة البنك الإسلامي في نهاية كل سنة مالية، وبعد تصديق جمعيته العمومية وذلك بالموافقة على مقدار الأرباح التي تحتجزها وترحل إلى الأعوام اللاحقة، وبإمكان البنك اضافتها إلى الاحتياطي العام، أو تتخذ لزيادة رأس مال البنك الإسلامي[6].

---

[1] الطاهر قادري محمد، **المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول**، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان،2014، ص 35.

[2] عبد الحميد المغربي، **الاستراتيجية في البنوك الإسلامية**، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، السعودية،2004، ص 115.

[3] فادي محمد الرفاعي، **المصارف الإسلامية**، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان،2004، ص100.

[4] فادي محمد الرفاعي، مرجع سابق، ص 101.

[5] عائشة الشرقاوي المالقي، **البنوك الإسلامية التجربة بين الفقه والقانون والتطبيق**، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب،2000، ص 200.

[6] عبد الحميد المغربي، مرجع سابق، ص 116.

4) **المخصصات**: هي مبالغ يتم تكوينها خصما من حسابات الأرباح والخسائر أي بالتحميل على تكاليف التشغيل (مصروفات البنك) بغض النظر عن نتيجة نشاط البنك وذلك لمواجهة التزام مؤكد الوقوع مثل استهلاك أو تحديد النقص في قيمة الأصول، وترتبط فكرة تكوين المخصصات بإظهار المركز المالي في صورة عادلة وقريبة من الحقيقة، وتكوين المخصصات لا يتم فقط لمواجهة ما يتوقع من تدهور في نسبة توظيف واستثمارات البنك، بل يمتد أيضا لمواجهة أخطار البنك للوفاء بالالتزامات نيابة عن عملائه تجاه الاخرين مثل خطابات الضمان وبعض أنواع الاعتمادات وغيرها من الالتزامات[1].

ثانيا: الموارد الخارجية

تمثل المصادر الخارجية للأموال في البنوك الإسلامية على الودائع المختلفة والتي تتضمن الودائع تحت الطلب (الحسابات الجارية)، والودائع الادخارية (حسابات التوفير)، وحسابات الاستثمار (الودائع لأجل) وكذا الصكوك الإسلامية.

1) **الودائع تحت الطلب (الحسابات الجارية)**: وهي الودائع التي يحق للعميل المودع أن يطلبها في أي وقت سواء نقدا أو عن طريق استعمال الشيكات، أو أوامر التحويلات المصرفية لعملاء آخرين، ويتميز هذا الحساب بأنه قابل للسحب منه عند الطلب، ولذلك يسمى في بعض الاحيان بالحساب تحت الطلب، والتكييف الفقهي للحساب الجاري المعمول به حاليا لدى البنوك الإسلامية هو عقد قرض بين العميل والبنك، وهو ما ذهب إليه أكثر الذين تصدوا محاولة التكييف الشرعي للوديعة المصرفية[2]. ويترتب على هذا النوع من التكييف كل من الاحكام التالية:

- إن الحسابات الجارية قروض مضمونة على البنوك المودعة لديها، ولتلك البنوك مطلق التصرف فيها مع وجوب ردها عند الطلب، ولا يحق لصاحب الحساب الجاري المطالبة بعائد عنه؛
- يجوز لصاحب الحساب الجاري في أي وقت أن يطلب من البنك تحويل رصيد حسابه الجاري أو بعضه إلى حساب استثماري على أساس عقد المضاربة الشرعية أو الوكالة بالاستثمار، ولا يسري ذلك إلا من تاريخ صدور تعليمات صاحب الحساب حسب الشروط المبينة في الطلب الموقع عليه من العميل[3].

2) **الودائع الاستثمارية**: تضم حسابات الاستثمار أموال المستثمرين الذين يودعونها في البنك ليضارب بها وفق عقد المضاربة وحتى من أجل معين، ولا يضمن البنك لا أصل الوديعة و لا أي عائد منها، فهي تفويض من صاحبها للبنك باستثمارها، فهي بذلك الوعاء الذي تتدفق من خلاله الاموال من أرباب الأموال بغرض قيام البنك –وهو المضارب هنا–باستثمارها، وتنقسم هذه الودائع إلى قسمين[4]:

أ. **ودائع استثمارية عامة**: لا يوجد فيها تحديد مجالات الاستثمار والتوظيف، وللبنك الإسلامي كامل الحرية في توظيفها، وتشترط الاتفاق من الناحية الشرعية على نسبة وتوزيع الربح مقدما من الناحية الشرعية.

---

[1] حيدر يونس الموسوي، **المصارف الإسلامية أداؤها المالي وأثرها على الأسواق المالية**، دار اليازوري العلمية، عمان، الأردن،2011، ص ص38-39.

[2] زنكري ميلود، حماية الودائع في المصارف الإسلامية بين التأصيل الشرعي ومواكبة المعايير العالمية للسلامة المصرفية، دار الشؤون الإسلامية والعمل الخيري، دبي، الامارات، 2015، ص ص26-27.

[3] مجموعة دلة البركة، **قرارات و توصيات ندوات البركة للاقتصاد الإسلامي 1981-2001**، جدة،2001، ص 333.

[4] شياد فيصل، **المصارف الإسلامية والتحديات المعاصرة**، دار الكتاب الجامعي، الامارات، 2015، ص 42.

ب. **ودائع استثمارية مقيدة (مخصصة)** : يلتزم البنك بالاستثمار في المجالات التي يحددها صاحب الوديعة في إطار المضاربة المقيدة، ويوزع العائد حسب نتيجة العمال. وتعتبر الودائع الاستثمارية البديل للودائع الآجلة لدى البنوك التقليدية، وهي تلك الأموال التي في الغالب لا يستطيع أصحابها استثمارها بأنفسهم فيفوضون البنك الإسلامي لاستثمارها، أو إلى من يقوم بذلك على أساس نظام المشاركة في الربح والخسارة، وعادة ما تكون في تمويل المشاريع المتوسطة وطويلة الاجل[1]. وتتمثل الودائع الاستثمارية السند الاساسي لعمليات البنك الإسلامي، فالأموال المودعة بغرض الاستثمار تمثل المورد الذي تتحقق عن طريقه الأرباح التي تعود على أصحاب الأموال من ناحية، والتي تكفل تغطية مصاريف البنك الإدارية من ناحية أخرى، فالبنك الإسلامي من خلال هدا النشاط إنما يقرر مبدأ مهما من المبادئ الإسلامية يتمثل في تقرير العمل كمصدر للكسب، بدلا من اعتبار المال مصدرا وحيدا له، ومبدأ المشاركة في الغنم والغرم بدلا عن اعتبار الغنم المضمون المتمثل في سعر الفائدة الثابت، لذلك يجب على البنوك الإسلامية الحرص على استخدام ما يصل إليها من هذه الأموال في مختلف الاستثمارات، ولا ينبغي أن يعطل جزءا منها دون استخدام[2].

3) **ودائع التوفير**: هي الحسابات التي تفتح لتشجيع صغار المدخرين، وتختلف هذه الودائع عن حسابات التوفير بالبنوك التقليدية في أن أصحابها لا يحصلون على فائدة معينة ومحددة مسبقا، وإنما يتحصلون على جزء من الأرباح المحققة التي تحتسب على أساس الرصيد الأدنى للحساب، بحيث يمنح المدخر عادة دفترا تسجل فيه كل عملية سحب أو إيداع[3]. وتهتم البنوك الإسلامية بجذب الودائع الادخارية لتحقيق هدف هام من أهدافه وهو نشر وتدعيم السلوك الادخاري، وروح المشاركة الإيجابية، والاحساس بالمسؤولية وذلك إضافة الى الأهداف التمويلية الأخرى، إذ أن هذه الحسابات تؤدي وظيفة هامة بالمساهمة في توفير السيولة اللازمة للبنك الإسلامي لتغطية نسبة الاحتياطي النقدي، ومقابلة بعض الاحتياطات التمويلية الاستثمارية[4].

4) **وحدات الثقة** وهذه الخدمة المصرفية حديثة النشأة التي تعد مجالا استثماريا مهما، إذ يتم من خلالها جمع المدخرات من الجمهور بصفة خدمات غير إيداعيه يتم توظيفها في مجالات أسواق الاوراق المالية، ويقوم البنك بأخذ نسبة محددة من الربح وتحديد جهة تقوم بإدارة مثل هذا النشاط[5].

5) **ودائع المؤسسات المالية الإسلامية**: انطلاقا من مبدأ التعاون بين البنوك الإسلامية، تقوم عدد من البنوك الإسلامية التي لديها فائض في الاموال بإيداع تلك الاموال في البنوك الاسلامية التي تعاني من عجز في السيولة النقدية، ويكون الإيداع في صورة ودائع استثمارية تأخذ عنها عائد غير ثابت أوفي صورة ودائع جارية ال تستحق عليها عائدا[6].

---

[1] محمد الوطيان، **البنوك الإسلامية**، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، الكويت،2000، ص 107.

[2] محمد الوطيان، المرجع السابق، الصفحة نفسها.

[3] ناصر سليمان، **تطوير صيغ التمويل قصير الاجل للبنوك الاسلامية مع دراسة تطبيقية حول مجموعة من البنوك الإسلامية**، جمعية التراث، الجزائر،2002، ص 284.

[4] نجاح عبد العليم عبد الوهاب أبو الفتوح، **الاقتصاد الاسلامي النظام والنظرية**، عالم الكتب الحديث، اربد، الأردن،2011، ص 376.

[5] حكيم حمود فليح الساعدي، **المصارف الاسلامية مفاهيم أساسية وحالات تطبيقية**، دار بغدادي للكتب والطباعة، بغداد، العراق،2019، ص 75.

[6] حيدر يونس الموسوي، **مرجع سابق**، ص 42.

6) **شهادات الايداع**: تعد أحد مصادر الاموال متوسطة الأجل في البنوك الاسلامية، ويتم إصدارها بفئات مختلفة لتناسب دخول المودعين كافة، وتتأرجح مدة الشهادة بين سنة إلى 3 سنوات، وتستخدم أموال تلك الشهادات في تمويل مشروعات متوسطة الأجل، ويتم توزيع العوائد تحت حساب شهريا التسوية النهائية أويتم توزيع العائد في نهاية المدة[1].

7) **حسابات المحافظ الاستثمارية**: تقدم فكرة المحافظ الاستثمارية على الاستثمار في الفرصة أو الفرص الاستثمارية ذات الجدوى، حيث يتم اصدار سندات مقارضة (حصص) في محافظ استثمارية برأسمال يكفي للمتطلبات الاستثمارية المراد الاستثمار فيها حسب صيغة الدعوى للاكتتاب في السندات، وتكون السندات موحدة القيمة، ويقوم البنك بإدارة المحفظة واستثمارها وفقا لأسس وقواعد المضاربة الشرعية، والتي تقضي بأن يحصل البنك بصفته مضاربا على حصة من صافي ربح استثمارات المحفظة، والنسبة المتبقية يتم توزيعها على مالكي سندات المحفظة كل بنسبة عدد ما يملكه من تلك السندات، وتعتبر سندات المقارضة وعاء ادخاريا مرنا يمكن الاكتتاب بها عند اصدارها أو شرائها في أي وقت من الأوقات، كما يمكن تحويلها إلى نقود بالبيع الفوري والاسترداد مع قبض الربح عند البيع[2].

مما سبق نستخلص أن الموارد المالية للبنوك الإسلامية شبيهة بالموارد المالية في البنوك التقليدية من حيث مصادرها الرئيسية ويكمن الاختلاف في العوائد وأدوات الاستثمار والتمويل وتحمل المخاطر[3].

الفرع الثاني: خدمات البنوك الإسلامية

تقدم البنوك الإسلامية مجموعة من الخدمات الاستثمارية والتمويلية إلى جانب الخدمات المصرفية ويمكن تبيانها فيما يلي:

1) **الخدمات التمويلية**: تعتمد البنوك التقليدية على أسلوب وحيد في تقديم التمويل لمختلف العملاء وتركز على تقديم القروض مقابل فوائد ربوية محددة سلفا، وبمراعاة الضمان والملاءة للمقترض دون اعتداد كبير بجدوى المشروع، أما البنوك الإسلامية فتقدم صيغ تمويل تراعي توزيع المخاطر، وتحرص على الاهتمام بجدوى المشروع وكفاءته كضمان رئيسي، ومن أهم الصيغ التمويلية التي تقدمها البنوك الإسلامية: المشاركة، المضاربة، بيع الأجل والمرابحة، إلخ.

2) **الخدمات المصرفية**: تقدم البنوك الإسلامية العديد من الخدمات البنكية التي تقدمها البنوك التقليدية، وقد يختلف أسلوب وشروط تقديم تلك الخدمات بما يتماشى مع مبادئ الشريعة الاسلامية، ومن أهم هذه الخدمات نجد[4]:

- فتح الحسابات الجارية وما يتعلق بها من اصدار دفاتر الشيكات والبطاقات...إلخ؛
- تحصيل الاوراق التجارية؛
- التحويلات الداخلية والخارجية؛
- بيع وشراء العملات الأجنبية؛
- عمليات الأوراق المالية (الأسهم والسندات)؛
- تأجير الخزائن الحديدية؛

[1] أحمد عبد الرحمن يسري، **قضايا إسلامية معاصرة في النقود والبنوك والتمويل**، لقاهرة، مصر،2001، ص 352.

[2] عريقات حربي محمد، **عقل سعيد جمعة**، مرجع سابق، ص 136.

[3] ناصر سليمان، مرجع سابق، ص 285.

[4] ناصر سليمان، مرجع سابق، ص 285.

- إصدار خطابات الضمان: تعهد نهائي يصدر من البنك بناء على طلب أحد العملاء، يقبل بموجبه البنك دفع مبلغ نقدي معين بمجرد الطلب من المستفيد خلال مدة محددة ودون توقف على شرط، ويحصل البنك الإسلامي على عمولة مقابل إصدار خطابات الضمان؛
- فتح الاعتمادات المستندية: الاعتماد المستندي نوع من أنواع العقود التي يتم التعامل بها في أعمال التجارة الخارجية ويتمثل في خطاب صادر من البنك الإسلامي بناء على طلب مستورد لصالح مصدر يتعهد فيه البنك بدفع أو قبول كمبيالة إذا ما قدمت مستندات الشحن طبقا لشروط الاعتماد، ويحصل المصرف على عمولة مقابل قيامه بهذا العمل؛
- بيع وشراء المعادن النفيسة؛
- تقديم الاستشارات ودراسات الجدوى الاقتصادية؛
- قبول الأمانات، إلى غير ذلك من الخدمات المصرفية الجائزة شرعا.

وتحصل البنوك الإسلامية على عائد مقابل أداء تلك الخدمات، وذلك من باب الأجر على الخدمة، وثمن هذه الخدمات قد يكون محددا من قبل البنك المركزي، وقد يكون غير محدد. وتقوم البنوك الإسلامية بمعظم الخدمات المصرفية التي تؤديها البنوك التقليدية ما عدا ما يتعارض منها مع القواعد الشرعية[1].

3) **الخدمات الاجتماعية**: تتميز البنوك الإسلامية بتقديم الخدمات الاجتماعية التكافلية وتنفرد بها عن غيرها من البنوك كمنح القروض الحسنة، وتقديم الإعانات المالية والعينية لمختلف المؤسسات والمشروعات ذات الطابع الاجتماعي، كما تعمل على دعم تمويل وتسيير الحملات الإنسانية...الخ[2].

المطلب الرابع: الفرق بين البنوك الاسلامية والبنوك التقليدية

تتميز أعمال البنوك الإسلامية بإتباعها مجموعة من المبادئ والضوابط القائمة على أساس الشريعة الإسلامية على عكس البنوك التقليدية وهذا ما ينتج عنه عدة اختلافات نوجز أهمها في الجدول الموالي[3]:

الجدول رقم 1-2: الفروق الجوهرية بين البنوك الاسلامية والبنوك التقليدية

البنوك الإسلامية	البنوك التقليدية
تعتمد وظائفها على مصادر الشريعة الإسلامية وهي القرآن والسنة النبوية.	تستند وظائفها وعملياتها على المبادئ العلمانية ولا تستند إلى أي عقائد وقيم دينية.
تهدف إلى تحقيق التوازن بين مبدأ تعظيم الربح والمسؤولية الاجتماعية.	من المؤسسات التي تسعى إلى تعظيم الأرباح.
تستند أدوات التمويل إما على عقد تداول مدعوم بالأصول أو تمويل حقوق الملكية مع تقاسم المخاطر.	تعتمد أدوات التمويل على آليات تحمل فوائد.
الودائع موجهة نحو المشاركة في الربح والخسارة، حيث لا يتم ضمان	الودائع موجهة للفائدة ويضمن للمستثمر معدل فائدة

[1] حسين حسن شحاتة، **محاسبة المصارف الإسلامية**، مكتبة التقوى، القاهرة، مصر،2005، ص 54.

[2] محمد الطاهر الهاشمي، الخدمات المصرفية بالمصرف الإسلامي، مصراته ليبيا،2016، ص02.

[3] Fayaz Ahmad Lone, **Islamic Banks and Financial Institutions**, published by Palgrave Macmillan, UK , 2016, p5.

سدادها للمستثمرين ولكن يحق لهم الحصول عل نسبة محددة مسبقا من الربح الفعلي الذي يحه المشروع.	محدد مسبقًا مع أصل مضمون السداد.
لا توجد عقوبة للمتخلفين عن السداد، ومع ذلك تسمح بعض البلدان الإسلامية بفرض نسبة صغيرة من عقوبة الدفع المتأخر كرادع، ويجب توجيه المبلغ للأعمال الخيرية وعدم التعامل معه كجزء من دخل الأعمال.	عادة ما تتقاضى معدل فائدة مركب في حالة التخلف عن السداد.
تقتصر أعمالها على المشاركة في الأنشطة الاقتصادية الأخلاقية والابتعاد عن كل الأنشطة التي تحظرها الشريعة مثل الأعمال التجارية التي تشمل الكحول والبغاء ولحم الخنزير والتلوث البيئي،.. إلخ.	لا توجد مثل هذه القيود على البنوك التقليدية.
البنوك الإسلامية بحاجة إلى القيام بالصدقة من خلال دفع الزكاة (ضريبة دينية إلزامية) من دخلها.	لا توجد متطلبات للقيام بالأعمال الخيرية.
لا يستطيع البنوك الإسلامية ذلك لوجود معنى الربا فيها.	تستطيع البنوك التقليدية إصدار أسهم ممتازة.
لا يقرض ولا يقترض بفائدة ويوجد به حسابان للاستثمار: المضاربة المقيدة والمضاربة المطلقة	الودائع والقروض على أساس الفائدة.
لجزء الأكبر من الأموال يتم توظيفه على أساس صيغ التمويل الإسلامية من البيوع والمشاركات والمضاربات وغيرها.	الجزء الأكبر من الأموال يستخدم في الإقراض بفائدة.

المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على Fayaz Ahmad Lone, **Islamic Banks and Financial Institutions, published by PALGRAVE MACMILLAN**, UK , 2016, p5.

المطلب الخامس: صيغ تمويل البنوك الإسلامية

تقوم البنوك الإسلامية بتمويل الأنشطة الاقتصادية من خلال تقديم عدة منتجات وصيغ تتمثل في:

الفرع الأول: صيغ التمويل الإسلامية القائمة على الملكية (صيغ المشاركة في الربح والخسارة)

أولا: المشاركة

1. **مفهوم المشاركة**: هي لفظ مشتق من كلمة الشركة والتي تعني مخالطة الشريكين، ويقال اشتركنا بمعنى تشاركنا هو عبارة عن عقد من عقود الاستثمار يتم بمقتضاه المشاركة في الأموال بين طرفين لاستثمارها، حيث ينفقان المال في شركة أو مشروع من أجل تحقيق الربح، ويتقاسمان الأرباح وكذا الخسائر حسب مساهمتهما أو اتفاقهما. وتستخدم المشاركة بشكل أساسي لثلاثة أسباب أو مشاريع رئيسية: خطابات الاعتماد، التوسع، وشراء أو تأجير العقارات. ويحدد البنك والمالك أرباح الإيجار المحتملة ويقسمان الجزء مقدمًا عند شراء العقارات أو الأراضي[1].

[1] Bouheni, Ben ; Ammi, F, **Banking governance, performance and risktaking: Conventional banks vs Islamic banks**, Wiley-ISTE, 2016,P 40.

ويعني التمويل بالمشاركة في البنوك الإسلامية: "تقديم البنك والعميل المال بنسب متساوية أو متفاوتة، من أجل انشاء مشروع جديد أو المساهمة في مشروع قائم، بحيث يصبح كل واحد منهما متملكا لحصة في رأس المال بصفة ثابتة أو متناقصة، ومستحقا لنصيبه من الأرباح، وتقسم الخسارة على قدر حصة كل شريك في رأس المال ولا يصح اشتراط خلاف ذلك"[1].

2. **شروط التمويل بالمشاركة وصورها:**

أ. **شروط التمويل بالمشاركة:** إضافة إلى أهلية المتعاقدين هناك شروط أخرى للتمويل بالمشاركة وتتمثل فيما يلي:

- **الشروط الخاصة برأس المال:** وتتمثل في[2]:

– أن يكون رأس مال الشركة معلوما وموجودا يمكن التصرف فيه إذ أن الشركة لا تصح بمال غائب أو دين لأن المقصود من الشركة الربح وذلك بواسطة التصرف والتصرف لا يتحقق في الدين أو في المال الغائب وأن يكون من النقود للتمكن من تحديد رأس مال الشركة وحصص الشركاء.

– لا يشترط التساوي بين حصص الشركاء في رأس المال بل يجوز التفاضل فيه بحسب الاتفاق.

– لا يجوز خلط المال الخاص لأحد الشركاء بالذمة المالية للشركة.

- **الشروط الخاصة بتوزيع الربح:** وتتمثل في[3]:

- أن يكون الربح نسبة شائعة ومعلومة ليست محددة بمقدار معين من المال، وكل ما يؤدي إلى الجهالة في الربح يفسد الشركة.

- أن تكون الخسارة في حالة وقوعها بقدر حصة كل شريك، أي أن تحمل الخسارة يكون على أساس حصة كل شريك في رأس المال الشركة، ولا يصح اشتراط خلاف ذلك.

- الأصل أن يقسم الربح بين الشركاء بنسبة حصتهم في أرس المال، وأجاز بعض الفقهاء التفاوت والتفاضل في حصة الربح بحيث يتحدد الاتفاق وليس بنسبة مساهمتهم في أرس المال وذلك على أساس التفاوت في التصرف.

- **الشروط الخاصة بالعمل:** وتتمثل في[4]:

– أن تكون يد كل شريك يد أمانة في أموال الشركة، فلا يضمن إلا في حالة التعدي والتقصير؛

– لا يجوز اشتراط منع أي من الشركاء عن العمل لأن الشركة مبنية على الوكالة، فكل شريك يأذن ضمنيا لصاحبه ويوكله في التصرف في المال والعمل فيه، ولكن يجوز أن ينفرد أحد الشركاء بالعمل بتفويض من البقية، كما يجوز أن يدير هذه الشركة مدير ليس شريكا فيها بل معين من قبل الشركاء؛

---

[1] Muhammad abdurahman Sadique, **profit loss allocation among islamic bank and client partmen equity financing** , islamic economie journal,2009,P148 .

[2] حوجة عز الدين محمد، **أدوات الاستثمار الإسلامي**، مجموعة البركة لإدارة التطوير والبحوث، السعودية،1995، ص ص 99-100.

[3] مصطفى كمال السيد الطابل، **القرار الاستثماري في البنوك الإسلامية**، المكتب الجامعي الحديث، 2006، ص 190.

[4] حسين بن منصور، **البنوك الاسلامية بين النظرية والتطبيق**، مطابع عمار قرفي، باتنة، الجزائر ،2004، ص ص 28-29.

- للمدير أن يتصرف في حدود أغراض الشركة المسؤول عنها على أن يتقيد في ذلك بنصوص العقد؛
- إذا خرج المدير من نطاق اختصاصاته ضمن كل ضرر يلحق بالشركة من جراء تصرفه؛
- يجوز أن يتعدد المديرون للشركة على أن يحدد اختصاص كل منهم، ويجوز عزلهم أو عزل أحدهم بالطريقة التي تم تعيينه بها؛
- لا يجوز لمن أنيب في إدارة الشركة أو عين مديرا لها أن يعزل نفسه أو يستقيل في وقت يلحق بالشركة ضررا؛
- ليس للشركاء من غير المديرين حق إدارة الشركة ولهم أن يطلعوا بأنفسهم على دفاتر الشركة ومستنداتها؛
- الأصل في الشركة أنها عقد جائز غير لازم، فيجوز لكل شريك أن يفسخ العقد متى شاء إلا أنه يشترط أن يكون ذلك بعلم الشريك الآخر وألا يترتب عليه ضرر.

ب. صور التمويل بالمشاركة:

هناك عدة أشكال من المشاركات يمكن للبنوك الإسلامية أن توظف أموالها فيها ويمكن تقسيمها حسب الاستمرارية كالاتي:

- **المشاركة الثابتة:** هي نوع من أنواع المشاركة تقوم على مساهمة البنك الإسلامي في تمويل جزء من رأس المال لأحد المشروعات الإنتاجية أو الخدماتية، وهو ما يجعل البنك شريكا في ملكية هدا المشروع، ومن ثمة في ادارته وتسييره والإشراف عليه[1]. وفي هذه الصيغة يتم اسهام المشاركين بنسب متساوية أو متفاوتة لإنشاء مشروع جديد أو المساهمة في مشروع قائم، يمتلك فيه كل مشارك حصة من رأس المال بصفة دائمة ويستحق بموجبها ربحا محددا[2]. ويترتب على ذلك إمكانية الإدارة والإشراف على المشروع، وتظل هذه المشاركة قائمة إلى حين انتهاء مدة المشروع أو المدة المتفق عليها عند ابرام الشراكة، كما يترتب على ذلك تحديد العلاقة بين الأطراف المشتركة في ضوء القواعد القانونية التي لا تتعارض مع الضوابط الشرعية، وفي هذا الشكل يبقى لكل طرف من الأطراف حصة ثابتة في المشروع إلى حين انتهاء مدته التي تحددت في الاتفاق، وأحيانا يأخذ المشروع الممول شكلا قانونيا ثابتا في إطار القوانين الوضعية فتحدد العلاقة بين الشركاء على ضوء هذا الإطار القانوني وتنقسم بدورها الى مشاركة مستمرة وأخرى منتهية[3].
- **المشاركة الثابتة المستمرة:** ترتبط هذه المشاركة بالمشروع الممول، فالبنك الإسلامي يبقى شريكا في هذا المشروع طالما أنه موجود ويعمل، وتحدد العلاقة بين الأطراف في ضوء القواعد القانونية مع عدم تعارضها مع الضوابط الإسلامية[4].
- **المشاركة الثابتة المنتهية:** تكون الحقوق التي يحصل عليها البنك الإسلامي أو الواجبات التي يتحملها ثابتة لأن مشاركته ثابتة، وتسمى منتهية لأن الشركاء حددوا أجلا معينا للعلاقة بينهم، بمعنى آخر تكون حقوق البنك أو المساهم في المشروع حصة ثابتة فيه لفترة محددة تنتهي بانتهاء الفترة الزمنية التي اتفق عليها جميع الشركاء، أما الهدف من المشاركة الثابتة المنتهية فهو

[1] فادي محمد الرفاعي، **مرجع سابق**، ص133.

[2] وهبة الزحيلي، **المشاركة المتناقصة وصورها في ضوء ضوابط العقود المستجدة**، مجلة الوعي الإسلامي، العدد 40، 2003، ص 434.

[3] محمد ناصر الغريب، **أصول المصرفية الإسلامية**، اتحاد المصارف العربية، بيروت، لبنان،2001، ص 163.

[4] محمد الزحيلي، **موسوعة القواعد الفقهية وتطبيقاتها في المذاهب الأربعة**، دار الفكر، دمشق، سوريا ،2006، ص 26.

تمويل صفقة تجارية أو عملية توريد أجهزة أو معدات أو عملية مقاولات أو غيرها، وعلى اعتبار أن هذه الشركة هي شركة عنان في الأموال فيجب أن تتوفر فيها جملة من الشروط أهمها[1]:

- أن يكون الربح معلوما: أي أن تكون حصة كل شريك من الربح محددة بنسبة معلومة؛
- أن يكون رأس المال عينا لا دينا، وأن يكون حاضرا عند العقد أو عند الشراء، فلا يجوز أن يكون رأس المال دينا ولا مالا غالبا؛
- أن يكون الربح على قدر رأس المال متساويا أو متفاضلا سواء اشترط العمل عليهما أو على أحدهما.

- **المشاركة المتناقصة**: هي شركة يتعهد فيها أحد الشريكين بشراء حصة الطرف الأخر تدريجيا إلى أن يمتلك المشروع بكامله، ويقع البيع والشراء بعقد منفصل ولا يجوز أن يشترط أحد العقدين في الأخر[2]. كما تعرف على أنها شركة يساهم فيها البنك في رأس المال مع وعد البنك أن يتنازل عن حقوقه عن طريق بيع أسهمه إلى شركائه، والشركاء يعدون بشراء أسهم البنك والحلول محله في الملكية سواء على دفعة واحدة أو دفعات حسبما تقتضي به الشروط المتفق عليها[3]. أو هي عبارة عن شركة يعطي فيها البنك الحق للشريك في الحلول محله في الملكية دفعة واحدة أو على دفعات حسبما تقتضي به الشروط المتفق عليها وفق ترتيب منظم لتجنب جزء من الدخل لسداد قيمة حصة البنك[4].

مما سبق يتضح أن المشاركة المتناقصة هي اشتراك البنك الإسلامي في مشروع معين بهدف الربح مع تحديد أجل أو طريقة لإنهاء مشاركة البنك في هذا المشروع مستقبلا، على أن يكون تنازل البنك عن المشروع بعقد منفصل عن عقد الشركة، وقد يكون هذا العقد متضمنا في العقد الأول لكن غير مذكور صراحة، وكلمة المتناقصة تدل أن حصة البنك الإسلامي تنقص تدريجيا، لأنه يبيعها لشريكه وتعود عبارة "المنتهية بالتمليك" على الشريك المشتري حيث أنه يمتلك العقار مثلا بالتدريج[5].

وتقوم البنوك الإسلامية باستثمار أموالها في المشاركة المتناقصة وفق ثلاث صور[6]:

- **الصورة الأولى**: هي التي يتفق فيها البنك مع العميل على تحديد حصة كل منهما في رأسمال المشاركة وشروطها، ويقوم البنك ببيع حصصه إلى المتعامل بعقد مستقل، بحيث يكون للبنك حرية بيع حصصه للزبون الشريك أو لغيره، كما يكون للمتعامل الحق في بيع حصته للبنك أو لغيره، حيث ينفصل عقد البيع عن عقد الشركة بنحو واضح تماما.
- **الصورة الثانية**: وهي التي يتفق فيها البنك مع متعامله على المشاركة في التمويل الكلي أو الجزئي لمشروع ذي دخل متوقع وذلك على أساس اتفاق البنك مع الشريك الآخر لتحصيل البنك حصة نسبية من صافي الدخل المحقق فعلا، مع

[1] وهبة الزحيلي، **موسوعة الفقه الاسلامي وأدلته**، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، سوريا، 1985، ص 806.
[2] هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، **المعايير الشرعية**، البحرين ،2010، ص 136.
[3] الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، **الموسوعة العلمية والعملية للبنوك الإسلامية**، القاهرة، مصر،1983، ص 325.
[4] خوجة عز الدين، **أدوات الاستثمار الإسلامي**، مصرف الزيتونة،2014، ص 107.
[5] سمحان حسين محمد، **مرجع سابق**، ص 34.
[6] وهبة الزحيلي، **مرجع سابق**، ص 37.

حقه بالاحتفاظ بالجزء المتبقي من الايراد أو أي قدر منه يتفق عليه ليكون دلك الجزء مخصصا لتسديد أصل ما قدمه البنك من تمويل، أي أن هذه الصورة يتم فيها سداد بعض قيمة الحصة من الغلة الناتجة.

- **الصورة الثالثة:** وهي التي يحدد فيها نصيب كل من البنك وشريكه في الشركة في صورة أسهم تمثل مجموع قيمة الشيء موضوع المشاركة، ويحصل كل من الشريكين على نصيبه من الايراد المتحقق من العقار، وللشريك إذا شاء أن يقتني من هذه الأسهم المملوكة للبنك عددا معينا كل سنة، بحيث تكون الأسهم الموجودة في حيازة البنك متناقصة، إلى أن يتم تمليك شريك البنك الأسهم بكاملها خلال فترة مناسبة يتفق عليها، وعند انتهاء عملية السداد يخرج البنك من المشروع، ويمتلك الشريك المتعامل المشروع الاستثماري كله محل المشاركة.

ثانيا: المضاربة

1. مفهوم المضاربة:

المضاربة لغة: هي من الضرب في الأرض. وقد سميت عند أهل العراق مضاربة، وعند أهل الحجاز القراض. وعند الفقهاء، عرفها الحنفية بأنها "عقد على الشركة في الربح بمال وعمل من جانب"، وعرفها المالكية بـــــــــ «أن يعطي الرجل المال على جزء معلوم يأخذه العامل من ربح المال أي جزء كان مما يتفقان عليه: ثلثا أو ربعا، أو نصفا". كما عرفها الشافعية بأنها: «العقد المشتمل على توكيل المالك لآخر على أن يدفع إليه مالا ليتجر فيه، والربح مشترك» . وأما الحنابلة فقد عرفوها "أن يدفع رجل ماله إلى آخر يتجر له فيه على أن ما حصل من الربح بينهما بحسب ما يشترطانه".

من خلال التعاريف السابقة فإن المضاربة تشير إلى تعاقد بين طرفين يقدم فيه الطرف الأول المال بينما يقدم الطرف الثاني العمل، ويتقاسمان الربح بينهما حسب الاتفاق، أما الخسارة فتقع على رأس المال، وتنحصر خسارة المضارب في جهده ولا يتحمل الخسارة إلا في حالتي التعدي والتقصير ومخالفة شروط العقد[1].

أما المضاربة من حيث **الاصطلاح** البنكي فإن صيغة المضاربة هي عبارة عن "نظام تمويلي إسلامي يقوم من خلاله البنك الإسلامي بتوفير المال لكل قادر على العمل وراغب فيه حسب خبرته وبراعته واجتهاده. والمضاربة هي نوع من الشركة في الربح على أن يكون رأس المال من طرف والسعي والعمل على الطرف الآخر، على أن تكون حصة كل منهما جزءا شائعا معلوما من الربح المتفق عليه ابتداء عند التعاقد"[2].

2. شروط التمويل بالمضاربة: للمضاربة شروط لتحققها وهي :

- ✓ **شروط المتعاقدين:** يشترط في رب المال والمضارب الشروط العامة المتعلقة بالأهلية.
- ✓ **شروط رأس المال: تتمثل** فيما يلي أن يكون رأس المال من النقود المضروبة، وأن يكون رأس المال معلوم القدر، كما يتم تسليم رأس المال إلى المضارب

[1] مفلح فيصل الجراح، **المضاربة في البنك الاسلامي الأردني**، المجلة الاردنية في الدراسات الإسلامية، المجلد 13، العدد04، ص208.

[2] محمد عبد المنعم أبو زيد، نحو تطوير نظام المضاربة في المصارف الإسلامية، المعهد العالمي للفكر الإسلامي،2000، ص 09.

- ✓ **شروط الربح**: وتتمثل في أن يكون نصيب كل من رب المال والمضارب من الربح معلوما، وأن يكون نصيب المضارب من الربح جميعه دون رأس المال، واشتراط الخسارة على المضارب باطل وذلك لأن الخسارة هي جزء من رأس المال فلا يجوز أن يلزم بها غير مالك المال[1].

3. أنواع المضاربة: ونجد عدة أنواع منها:

- **المضاربة المقيدة**: في هذا النوع من المضاربات يحدد البنك قيودا وشروطا تقيد حرية المضارب في اجراء أعمال المضاربة سواء كانت قيودا تتصل بالنشاط الاقتصادي الممارس فيه عملية المضاربة أو المكان أو الزمان أو الافراد الذين سوف تتصل أو تتعلق بهم عملية المضاربة، أو أن لا يتعامل إلا مع شخص بذاته، أو غير ذلك من الشروط التي يجب أن يؤخذ فيها بعين الاعتبار الاختلاف الفقهي حول جوازها من عدمه، وإن كان لا يحق للمضارب مخالفة ما تم الاتفاق عليه في العقد [2].
- **المضاربة المطلقة**: هي التي لا تتقيد بزمان ولا مكان ولا نوع تجارة ولا يتعين من يعامله المضارب في التجارة، وبمعنى آخر هي التي يوكل فيها رب المال التصرف للعامل ويطلق يده في هذا التصرف، وهو النوع الغالب على أنواع المضاربة في البنوك الإسلامية حيث يترك للبنك كامل الحرية لاختيار انسب مجالات التوظيف والاستثمار للمضاربة فيها، وكذا الوقت الملائم للقيام بها[3].

الفرع الثاني: صيغ التمويل الإسلامية القائمة على المديونية (صيغ البيوع)

أولا: المرابحة

1. **مفهوم المرابحة:**

لغة المرابحة من الربح، بمعنى النماء، ويقال ربح في تجارته أي الكسب فيها[4]، وأربحته على سلعته أي أعطيته ربحا، وأعطاه مالا مرابحة أي على ربح بينهما، ويقال : بعته السلعة مرابحة على كل عشرة دراهم درهم وكذلك اشتريته مرابحة[5] .

أما في **الفقه** فقد عرف الحنفية بيع المرابحة بأنها "بيع ما ملكه بما قام عليه وبفضل "[6]، وعرفها المالكية "أن يذكر البائع للمشتري الثمن الذي اشترى به السلعة، ويشترط عليه ربحا ما للدينار أو الدرهم". وعرفها الشافعية "أن يبين رأس المال وقدر الربح بأن يقول ثمن السلعة مائة وقد بعتها برأس مالها وربح درهم في كل عشرة"، وهو ما ذهب إليه أيضا فقهاء المذهب الحنبلي[7].

---

[1] محمد الوطيان، مرجع سابق، ص ص 122-123.

[2] الخياط، عبد العزيز عزت مصطفى أسعد والعيادي، أحمد صبحي أحمد مصطفى، **فقه المعاملات وصيغ الاستثمار .*دليل الباحثين إلى الاقتصاد الإسلامي والمصارف الإسلامية في الأردن: دراسة تحليلية ببليوغرافية (1974-2010 م)***، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 2013، ص236.

[3] هيا جميل بشارات، **التمويل المصرفي الإسلامي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة**، دار النفائس للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 2008 ، ص 82.

[4] إبراهيم أنيس، **المعجم الوسيط**، مجمع اللغة العربية-مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، مصر،2004، ص 322.

[5] ابن منظور جمال الدين، واخرون، **لسان العرب**، دار المعارف، القاهرة، مصر،2016، ص 153.

[6] شمس محمد بن عبد الله الحنفي، **تنوير الأبصار وجامع البحار**، المطبعة العامرية، مصر،2013، ص 133.

[7] ابي الوليد محمد ابن رشد، **بداية المجتهد ونهاية المقتصد**، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان،1997، ص 222.

أما في **الاصطلاح البنكي** فهو أن يقوم البنك الإسلامي بشراء السلع التي يحتاجها السوق، حيث يطلب العميل من البنك شراء سلعة معينة مع وعده بشراء هذه السلعة عند حصولها للبنك بثمن شراء مع إضافة النسبة المتفق عليها من الربح، مع اتفاقهما على مكان وشروط تسليم السلعة وطريقة تسديد القيمة للبنك[1].

2. أركان وشروط عقد المرابحة:

أ.أركان عقد المرابحة: إن أركان عقد المرابحة هي نفس أركان عقد البيع وتتلخص في[2]:

- العاقدان (البائع والمشتري): ينبغي أن تتوفر في كل منهما أهلية التعاقد وهي البلوغ والعقل والرشد.
- الصيغة: يجب أن تدل على الرضا سواء بالقول أم الفعل.
- المعقود عليه: اشترط العلماء بالنسبة للمعقود عليه عدة شروط أهمها ما يلي[3]:

– القدرة على تسليم المبيع للمشتري؛

– أن يكون المبيع مالا متقوما أي مباح يجوز الانتفاع به شرعا فلا يجوز أن يكون محل العقد محرما؛

– أن يكون المبيع مملوكا للبائع ولا حق للغير عليه فلا يكون مالا مغصوبا أو مالا مباحا لكل الناس؛

– العلم بالمبيع ثمنا ومثمنا من جانب البائع والمشتري، ولو كان أحدهما أو كلاهما جاهلا بالثمن لأدى ذلك إلى النزاع الذي يفسد العقد.

3. شروط المرابحة: يشترط فيها ما يشترط في البيع بصفة عامة واختصت بشروط هي[4] :

– أن يكون الثمن الأول معلوما للمشتري فإن لم يكن معلوما له كان العقد فاسدا؛

– أن يكون الربح معلوما لأنه بعض الثمن؛

– أن يكون رأس المال من ذوات الأمثال كالمكيلات والموزونات؛

– ألا يكون الثمن في العقد الأول مقابلا بجنسه من أموال الربا؛

– أن يكون العقد الأول صحيحا، فلو كان فاسدا لم تجر المرابحة لأن ما بني على فاسد فهو فاسد.

– أن يتحمل البنك الإسلامي مخاطر الصفقة إلى أن تنتقل ملكيتها إلى العميل، وأن يوقع عقدين منفصلين أحدهما مع المورد والآخر مع العميل، ولا يشرع للبنك أن يبرم عقدا واحدا مع المشتري فقط فتكون العملية مختلفة عن أي ترتيب ربوي[5].

4. أنواع المرابحة: تنقسم بيوع المرابحة إلى نوعين هما:

---

[1] قيصر عبد الكريم الهيتي، **أساليب الاستثمار الاسلامي وتأثيرها على الأسواق المالية**، مؤسسة رسلان علاء الدين، سوريا،2006، ص 133.

[2] الوادي محمود حسين، **المصارف الاسلامية: الأسس النظرية والتطبيقات العملية**، دار المسيرة، عمان، الطبعة الأولى 2007، ص ص 127-128.

[3] عبد العزيز قاسم محارب، **التنمية المستديمة في ظل تحديات الواقع من منظور إسلامي**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية،2011، ص 729.

[4] الوادي محمود حسين، **المصارف والنقود**، دار اليازوري، الأردن، 2010، ص204.

[5] شابرا محمد عمر، **نحو نظام نقدي عادل: دراسة للنقود والمصارف والسياسة النقدية في ضوء الإسلام**، دار البشير، عمان، الأردن،2009، ص 152.

- **المرابحة البسيطة**: وتعني بيع المالك لسلعة يملكها اصلا بمثل الثمن الأول وزيادة، مثل البيوع التي يقوم بها جميع التجار في العادة، فهم يشترون السلع ويضعونها عندهم حتى يأتي من يرغب بشراء السلعة فيبيعونه اياها بربح في العادة. وقد يكون البيع مساومة دون ذكر ثمنها الأول (التكلفة)، أو أمانة أي ذكر ثمنها الأول. وقد يكون الثمن حال أو مقسطاً أو مؤجلا.[1]
- **المرابحة المركبة (المرابحة للآمر بالشراء)**: وهي أن يقوم البنك الاسلامي وبناء على طلب الزبون بشراء سلعة معينة من طرف ثالث في العملية (التاجر أو الوكالات التجارية)، ثم بعدها يقوم بإعادة بيعها إلى الزبون الذي طلب السلعة بتكلفة الشراء مضافا إليها هامش ربح البنك، ويتم التسديد على دفعات مؤجلة بعد الالتزام المطلق من قبل الزبون بدفع قيمة السلعة في تاريخ أو تواريخ استحقاقاتها، كما يجوز للبنك أن يطلب ضمانا شخصيا أو عقاريا نضير سداد قيمة البضاعة."[2]

ثانيا: الاجارة

1. مفهوم الاجارة:

لغة: من أجر يأجروا هو ما أعطيت من أجر في العمل [3]. أما **في الفقه**: يمكن تعريفها حسب كل مذهب؛ فيعرفها الحنفية بأنها تمليك المنافع بعوض . أما **المالكية والحنابلة**: فيرون أن الإيجار هو تمليك منافع شيء مباح لمدة معلومة بعوض. أما **الشافعية** فيعرفون الإيجار بأنه عقد على منفعة مقصودة معلومة مباحة قابلة للبذل والإباحة بعوض معلوم[4] .

أما **اصطلاحا**؛ فالإجارة هي تمليك المنافع بعوض، أي أنه عقد على منفعة مباحة شرعا لمدة معلومة من عين معينة أو موصوفة الذمة، أو عمل معلوم بعوض معلوم[5]، ومعناه أن يقوم شخص باستئجار أصل ثابت (عقارات أو معدات و أدوات) لا يستطيع الحصول عليها، عن طريق دفع أقساط محددة للمؤجر مع فرصة تملك الأصل في نهاية المدة ولكن بعقد مستقل .[6] وعليه فالإجارة هي بيع منافع أو استخدام أصول الطرف الآخر على أساس سعر ومدة محددين.[7]

2. أركان الاجارة وأنواعها:

أ. **أركان الاجارة**: يتضمن عقد الإجارة أربعة أركان هي:

---

[1] الوادي محمود حسين، **المصارف الإسلامية: الأسس النظرية والتطبيقات العملية**، دار المسيرة للنشر التوزيع، عمان، الطبعة الأولى،2007، ص 127.

[2] صادق أرشد الشمري، **أساسيات الصناعات المصرفية الاسلامية: انشطتها والتطلعات المستقبلية**، دار اليازوري، الاردن، 2008، ص 62.

[3] خبابة عبد الله، الاقتصاد المصرفي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2013 ، ص295.

[4] عبد الله نقد الله الحميدي (بنك التضامن الإسلامي)، عقد الإجارة في الفقه و القانون، إدارة الفتوى و البحوث، الطبعة الثانية، 2010 ، ص09.

[5] خلف بن سليمان النمري، أساليب الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر،2000، ص 250.

[6] سليمان ناصر وعبد الحميد بوشرمة، متطلبات تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر، مجلة الباحث، العدد07، جامعة ورقلة، الجزائر،2010، ص 309.

[7] Faten Ben Bouheni, Chantal Ammi, Aldo Levy, **Banking Governance**, **Performance and Risk–Taking**: **Conventional Banks vs Islamic Banks**, John Wiley & Sons ,(1st ed.) ,2016, P

- **العاقدان**: وهما المالك للعين، أي المؤجر، والحائز على العين أو مالك المنفعة أي المستأجر، ويشترط فيهما أهلية التعاقد كالبلوغ والعقل.
- **الصيغة**: يشترط فيها ما يشترط في عقد البيع ماعدا المدة التي يجب أن تكون محددة ومعلومة، ويجب أن تكون الصيغة بلفظ الإجارة، كان يقول: أكريتك، أي أجرتك، هذه الدار مدة كذا مقابل بدل كذا فيقول المستأجر قبلت.
- **العين**: ويشترط فيها أن تكون من الأصول الثابتة القابلة للصرف كالدار، والأعمال القابلة للوصف والانجاز كالبناء، كما يشترط في العين ألا يملك بالاستخدام والانتفاع فيه، وأن لا يكون من الربويات كالنقود والذهب.
- **المنفعة**: ويشترط في المنفعة ما يشترط في المبيع من الإباحة والقدرة على التسليم، وتتعين المنفعة إما بالعرض كسكن الدار شهرا، أو بالوصف كبناء جدار محدد الطول والعرض والارتفاع.
- **الأجرة**: وهي واردة على العين كبدل السكن، وواردة على الذمة كبدل العمل، ويجب أن يكون الأجر قابلا للتحديد أي معلوم، ويجب أن يكون مالا معلوما متقوما، ويجوز البدل النقدي أو العيني شريطة تحديد القيمة والكمية وكيفية دفع البدل، شهرا أو سنويا، في بداية العقد أو نهايته أو بداية الشهر أو نهايته.[1]

ب. **أنواع الاجارة**: تستخدم البنوك الإسلامية عقود الاجارة لاستثمار الأموال المتاحة لديها من أجل تحقيق مزايا عديدة من أهمها تخفيض مخاطر الائتمان وتحقيق عوائد وتدفقات نقدية في الآجال المتوسطة وطويلة الأجل، وتستخدم البنوك الإسلامية أسلوبين من أساليب التأجير هما:[2]

- **التأجير التشغيلي**: يعرفها المعيار المحاسبي الإسلامي رقم 8 على أنها الاجارة التي لا يسبقها وعد بالتمليك، فهي اجارة لا تنتهي بتملك المستأجر للموجودات المؤجرة.[3] وتقوم على شراء البنك الإسلامي للمعدات الكبيرة والمباني وغيرها من الأصول الثابتة، ليعمل على تأجيرها للعملاء والشركات نظير أقساط شهرية أو نصف سنوية، وتصلح هذه الصيغة من التمويل، لتمويل مختلف المشاريع الزراعية والتجارية والصناعية والخدمية التي تحتاج إلى استئجار أدوات الإنتاج دون تملكها مستقبلا.[4] إذن؛ فهو التأجير الذي يقوم على تمليك المستأجر منفعة أصل معين لمدة معينة (قصيرة الأجل)، على أن يتم إعادة الأصل لمالكه (البنك الإسلامي) في نهاية مدة الإيجار، ليتمكن المالك من إعادة تأجير الأصل لطرف آخر أو تجديد العقد مع نفس المستأجر إذا رغب الطرفان بذلك.[5]
- **الإجارة المنتهية التمليك**: وتعرف على أنها " عقد بين طرفين يؤجر فيه أحدهما لآخر سلعةً معينةً مقابل أجرة معينة، يدفعها المستأجر على أقساط، خلال مدة محددة، تنتقل بعدها ملكية السلعة للمستأجر عند ســـداده آخر قسط، بعقد جديد"[6]. فالإجارة المنتهية بالتمليك كالإجارة التشغيلية ولكنها مقرونة بخيار التمليك في نهاية العقد، فهي تهدف إلى

---

[1] محمد محمود العجلوني، البنوك الاسلامية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2002، ص 262.

[2] شحاته حسين، الأسس والمعالجات المحاسبية للإجارة والإجارة المنتهية بالتمليك كما تقوم بها المصارف الإسلامية، سلسلة بحوث في الاقتصاد الإسلامي، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 1421هـ/2000م، ص 158.

[3] هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، **المعايير الشرعية**، البحرين، 2010، ص 304.

[4] عز الدين خوجة، **أدوات الاستثمار الإسلامي**، مصرف الزيتونة، تونس، 2014، ص 84.

[5] ابن منظور، محمد بن مكرم، **لسان العرب**، دار صادر للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة الأولى 1956، ص 228.

[6] خالد عبد الله الحافي، **الاجارة المنتهية بالتمليك في ضوء الفقه الإسلامي**، الأردن ،2001 الطبعة الأولى 2001، ص 60.

تمليك المستأجر للعين المؤجر، وهذه الطريقة قائمة على تمويل العميل من أجل الحصول على أحد الأصول الثابتة من خلال قيام البنك بشراء الأصل المطلوب وتأجيره للعميل مع إمكانية تمليكه له إذا استمر بالالتزام بشروط العقد، وبالتالي يسمح للعميل تخصيص أمواله المتاحة له في تمويل احتياجاته الأخرى، وفي نفس الوقت الانتفاع بالأصل وإمكانية امتلاكه مقابل دفعات منتظمة يستطيع أن يجنيها من استغلال الأصل نفسه، واذا ما انتفت حاجة العميل إلى امتلاك هذا الأصل يحق له أن يتخلى عن خيار الاقتناء ويعيد الأصل إلى البنك، ويكون ما دفعه عوضا بدلا عن المنفعة التي انتفع بها الأصل.[1]

وقد يكون التمليك بواحدة من الحالات التالية: [2]

- تمليك على شكل هبة من المؤجر إلى المستأجر بعد انتهاء العقد.
- تمليك مقابل ثمن يتم تحديده في نهاية العقد.
- تمليك من خلال البيع أثناء سريان العقد.

ثالثا: السلم

1. مفهوم السلم:

لغة: يرد بمعنى التقديم والتسليم والتسليف[3]. أما **اصطلاحا؛** فقد اختلف الفقهاء في تعريف السلم، وذلك على النحو التالي:

تعريف الحنفية هو "عقد يثبت فيه الملك في الثمن عاجلا وفي المثمن آجلا"[4].

تعريف المالكية: وهو «بيع يتقدم فيه رأس المال ويتأخر المثمن لأجل "[5].

تعريف الشافعية: «أنه عقد على موصوف في الذمة ببدل يعطى عاجلا"[6].

تعريف الحنابلة: " أنه بيع موصوف في الذمة الى أجل "[7].

أما في **الاصطلاح المصرفي؛** فإن بيع السلم هو شكل من أشكال التمويل، يدفع فيه المشتري مقدمًا مقابل العناصر التي سيبيعها البائع في وقت لاحق، ويجب على المشتري دفع السعر بالكامل مقدمًا من أجل إجراء الصفقة، ويجب على البائع توفير البضائع في التاريخ المتفق عليه، ولن تعتبر المعاملة سارية المفعول حتى وإن لم يتم استلام الشراء بالكامل، وإذا تم الدفع بزيادات،

---

[1] محمد محمود العجلوني، البنوك الإسلامية: أحكامها ومبادئها و تطبيقاتها المصرفية، دار المسيرة، الأردن، الطبعة الثالثة 2008 ، ص 269.

[2] خالد أمين عبد الله، حسين سعيد سعيفان، العمليات المصرفية الإسلامية الطرق المحاسبية الحديثة، دار وائل للنشر، الأردن،2008، ص 213.

[3] علي بن محمد السيد الشريف الجرجاني، معجم التعريفات، تحقيق محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة، القاهرة، مصر،2000 ، ص 104.

[4] علاء الدين السمرقندي، حتفة الفقهاء، 8/2.

[5] محمد بن عرفة الدسوقي، الشرح الكبير للشيخ الدردير وحاشية الدسوقي، 195/3.

[6] الجويني، نهاية المطلب في دراية المذهب، 5/6.

[7] ابن المفلح، المبدع في شرح المقنع، 171/4.

فسيتم إبطال الصفقة. فإذا لم يدفع المشتري بالكامل، تعتبر الصفقة صفقة دين مقابل دين، وهو أمر محظور بموجب الشريعة الإسلامية.

وفي بيع السلم، خلصت هيئة المحلفين بأكملها إلى أن البائع سيدفع الثمن الكامل للبضاعة مقدمًا من أجل تلبية شروط وأحكام العقد. ويجوز للبائع تقديم امتياز يوم التسليم، مثل يومين أو ثلاثة أيام أخرى للبائع لتسديد المبلغ بالكامل للمشتري. ومع ذلك، يجب أن تكون حالة البضائع التي يجب تسليمها هي نفسها كما هو مذكور في العقد؛ خلاف ذلك، يجوز للبائعين والمشترين في بيع السلم استبدال كل شيء ما عدا الذهب والفضة والمال، فهي ممنوعة، كما يجب أن يصف العقد على وجه التحديد التكلفة والكمية والحرفية. وبحسب السلم، لا يمكن للبائع بيع سلعة دون تحديد نوعيتها وكميتها. وأصبحت تستخدم مبادئ السلام الآن لتحل محل خيارات التمويل التقليدية.[1]

2. أركان وشروط عقد السلم:

أ. **أركان عقد السلم**: وتمثل في[2]:

- **المسلم**: وهو الشخص الذي سيشتري السلعة، والذي سيقوم بدفع ثمنها عاجلا .
- **المسلم إليه**: هو البائع للسلعة المؤجلة في عقد السلم، أي الذي سيستلم رأس مال السلم مقدما من المشتري.
- **المسلم**: وهو ثمن السلعة الذي سيتم دفعه للمسلم إليه.
- **المسلم فيه**: وهو السلعة أو البضاعة التي سيتم تسليمها للمسلم الذي قام بدفع الثمن عاجلا.

ب. **شروط عقد السلم**: تتمثل الشروط التي يجب توافرها لصحة بيع السلم في[3]:

- يجب دفع الثمن كاملاً للبائع وقت إتمام البيع.
- يجب ذكر جميع تفاصيل المنتجات صراحة، إذ يجب تحديد نوعية وكمية السلع بدقة.
- يتم الاتفاق على كمية السلعة بعبارات لا لبس فيها.
- يجب تحديد تاريخ ومكان التسليم بالضبط في العقد.
- لا يجوز أن يكون السلام على الأشياء التي يجب تسليمها في الحال.
- لا يجوز إلغاء عقد السلام من جانب واحد من قبل أي طرف. يمكن إلغاؤها أو إلغاؤها جزئيًا بموافقة متبادلة عن طريق إعادة المبلغ الفعلي أو المتناسب للسعر المدفوع.

---

[1] Aishath Muneeza, Zakariya Mustapha, The Potential of Fintech in Enhancing the Use of Salam Contract in Islamic Banking, International Journal of Islamic Economics and Finance, Vol. 3(2), July 2020, p 308.

[2] نعيم نمر داوود، البنوك الإسلامية نحو اقتصاد إسلامي، دار البداية، عمان، الأردن، الطبعة الأولى 2012، ص168.

[3] A. Dchieche, R. Aboulaich, New Approach to Model Salam Contract for Profit and Loss Sharing, International Journal of Applied Engineering Research,Vol.11,No.2, 2016, p 910.

- في حالة التقصير لا يمكن النص على عقوبة في العقد.

3. أنواع عقد السلم:

تتمثل أنواع عقود السلم في:[1]

- **السلم العادي**: هو بيع عوض موصوف في الذمة إلى أجل معلوم بثمن معجل.
- **السلم الموازي**: ويتمثل في الصور الآتية:

- يجوز للمسلم إليه أن يعقد سلما موازيا مستقبلا مع طرف ثالث للحصول على سلعة مواصفاتها مطابقة للسلعة المتعاقد على تسليمها في السلم الأول ليتمكن من الوفاء بالتزامه فيه، وفي هذه الحالة يكون البائع في السلم الأول مشتريا في السلم الثاني.
- يجوز للمسلم أن يعقد سلما موازيا مستقبلا مع طرف ثالث لبيع سلعة مطابقة في مواصفاتها للسلعة التي اشتراها بعقد السلم الأول، وفي هذه الحالة يكون المشتري في السلم الأول بائعا في السلم الثاني.
- في كلتا الحالتين في البندين السابقين لا يجوز ربط عقد سلم بعقد سلم آخر بل يجب أن يكون كل واحد منهما مستقلا عن الآخر في جميع حقوقه والتزاماته وعليه فإن أخل أحد الطرفين في عقد السلم الأول بالتزامه لا يحق للطرف الآخر أن يحيل ذلك الضرر إلى من عقد معه سلما موازيا، سواء بالفسخ أو تأخير التنفيذ.
- تنطبق جميع أحكام السلم العادي على السلم الموازي.

رابعا: الاستصناع

1. مفهوم بيع الاستصناع:

لغة: الاستصناع مصدر مشتق من صنع، نقول صنعه ويصنعه صنعا، فهو مصنوع، ونقول صنع يده أي عمله. وهو طلب الصنعة، واستصنع الشيء أي دعا إلى صنعه.[2]

أما اصطلاحا فقد اختلف العلماء في تعريف الاستصناع، ويرجع ذلك إلى اختلافهم في حقيقته وتكييفه، وكذلك الاختلاف في ادخال بعض القيود أو إخراجها ومن بين التعريفات:

- تعريف الكاساني: هو عقد على مبيع في الذمة شرط فيه العمل.[3]
- تعريف السمرقندي: عرفه على أنه "هو عقد على مبيع في الذمة وشرط عمله على الصانع"[4]

---

[1] عبد الرحمن النجدي، المعايير الشرعية، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، المنامة، البحرين، 2010، ص134.

[2] ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت لبنان، الجزء الثالث، 2003، ص ص208-209.

[3] علاء الدين أبي بكر بن مسعود الكاساني، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، تحقيق وتعليق علي محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، الطبعة الثانية 2003، ص84.

[4] علاء الدين السمرقندي، تحفة الفقهاء، دار المكتبي للطباعة والنشر و التوزيع، دمشق، الطبعة الأولى، جزء7 ، 1998، ص53.

2. صفة عقد الإستصناع وشروطه:

أ. **صفة عقد الاستصناع:** وهي[1]:

- لا يجوز اشتراط الصانع البراءة من العيوب في عقد الإستصناع .
- بما أن الاستصناع عقد لازم بنفسه، فإنه تترتب آثاره بمجرد العقد، ولا حاجة إلى إعادة إيجاب وقبول بعد الصنع، وهذا بخلاف الوعد بالمرابحة للآمر بالشراء الذي يحتاج إلى إنشاء البيع بإيجاب وقبول بعد تملك المؤسسة للمبيع .
- لا يجوز أن تتم عقود أو إجراءات الإستصناع بصورة تجعل العملية حيلة على التمويل الربوي، مثل التواطؤ على شراء المؤسسة من الصانع مصنوعات أو معدات بثمن حال وبيعها إليه بثمن مؤجل أزيد، أو أن يكون طالب الاستصناع هو نفسه الصانع، أو أن يكون الصانع جهة مملوكة للمستصنع بنسبة الثلث فأكثر، حتى لو تم ذلك عن طريق المناقصة، وذلك تجنبا لبيوع العينة.

ب. **شروط عقد الاستصناع:** وتتمثل في[2]:

- بيان جنس المصنوع ونوعه وقدره وصفته فلا بد من أن يكون معلوما.
- أن يكون مما يجري فيه التعامل بين الناس من أواني وأمتعة ومساكن ونحوها.
- ألا يكون فيه أجل، فإن حدد أجل التسليم المصنوع انقلب العقد سلما عند أبي حنيفة حتى تشترط فيه شرائط السلم، وأدى ذلك إلى التنازع والفساد.

3. أنواع وأطراف عقد الاستصناع:

أ. **أنواع عقد الاستصناع:** نذكرها فيما يلي:

- **الإستصناع الموازي:** في هذا النوع لا يباشر البنك بذاته عملية القيام بتنفيذ الشئ المستصنع، وانما يباشره بواسطة غيره، فيعمد إلى إحالة عملية التنفيذ على جهة مختصة، وتكون هذه الأخيرة هي المسؤولة عن حسن التنفيذ أمام البنك، ويكون البنك مسؤولا أمام العميل عن حسن التنفيذ[3].
- **عقد المقاولة:** ويعرف بأنه ذلك العقد الذي يكون بين طرفين يصنع فيه أحدهما شيئا للآخر أو يقدم له عملا مقابل مبلغ معلوم، ويمكن القول أن المقاولة هي من قبيل الإستصناع وهي أعم منه، فإن تعهد المقاول بتقديم العمل والمادة كانت مقاولة في العرف واستصناعا في الشرع، وإن تعهد بتقديم العمل فقط كانت مقاولة في العرف وإجارة في الشرع.[4]

---

[1] المعيار الشرعي رقم 11، الاستصناع والاستصناع الموازي، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، ص ص 185-186.

[2] أحمد صبحي العيادي، أدوات الاستثمار الإسلامية، البيوع، القروض، الخدمات المصرفية، دار الفكر، الأردن، الطبعة الأولى 2010 ، ص 51.

[3] وائل عربيات، المصارف الإسلامية والمؤسسات الاقتصادية: أساليب الاستثمار- الاستصناع- المشاركة المتناقصة، دار الثقافة، عمان، الأردن،2006، ص 187.

[4] هيا جميل بشارات، التمويل المصرفي الإسلامي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، دار النفائس، عمان، الأردن،2008، ص ص 81-82.

- **التجمعات الصناعية**: من الأشكال الأخرى للإستصناع التي يستطيع البنك الإسلامي توظيف أمواله بها الإتفاق مثلا مع عدد من الصناعيين لقيام كل منهم بتصنيع جزء معين من منتج خاص، والاتفاق مع صناعي آخر لتجميع هذه الأجزاء واخراج السلعة النهائية التي تصبح ملكا للبنك ليبيعها بالأسواق، فمن خلال هذا الشكل يعمل البنك على تشغيل العاطل من فوائض الطاقة الإنتاجية لعملائه الصناعيين، ويساهم بإنتاج سلعة جديدة يحتاجها المجتمع، ويحقق من خلال بيعها ربحا.[1]

ب. **أطراف عقد الاستصناع والاستصناع الموازي**: وتتمثل في[2]:

- **المستصنع**: هو الطرف المشتري في عقد الإستصناع (المالك للمشروع).
- **الصانع**: هو البنك، وهو الذي يوقع عقد الإستصناع مع المستصنع، ويلتزم أمامه بتقديم المصنوع.
- **المقاول المنفذ**: البائع أو الصانع أو المقاول الفعلي، وهو الذي يوقع عقد الإستصناع الموازي مع البنك، والذي يباشر الصنع وهو يعد مقاولا من الباطن للبنك أو موردا للبنك.
- **المصنوع**: وهو ما جرى عليه التعاقد لصنع شيء محدد معروف.

ويعد البنك الصانع والمقاول الرئيسي أمام المستصنع في العقد الأول، بينما يعد المستصنع أو المالك أمام المقاول المنفذ في العقد الثاني.

[1] محمد محمود العجلوني، مرجع سبق ذكره، 2012، ص287.

[2] مصطفى كمال سيد طايل، البنوك الاسلامية و المنهج التمويلي، دار أسامة، عمان، الأردن، ص300.

المبحث الثاني: ماهية المخاطر وادارتها في البنوك الإسلامية

تواجه البنوك مجموعة من المخاطر التي تنشئ نتيجة طبيعة الممارسات والأنشطة المصرفية، سواء كانت إسلامية أم تقليدية، ومنها ما تشترك به مع نظيرتها التقليدية، ومنه ما هو خاص بها، وهذا يعود لاختلاف منهجية ومبادئ العمل التي تتبعها البنوك الإسلامية في مختلف نشاطاتها، وتسعى البنوك الإسلامية لتحليلها وتسييرها من خلال مجموعة من الأدوات والطرق التي تساعد على التقليل والحد منها.

المطلب الأول: عموميات حول المخاطر في البنوك الإسلامية

الفرع الأول: مفهوم المخاطر

تعددت تعاريف المخاطر في البنوك الاسلامية ومن بينه نجد:

- ✓ **المخاطر لغة**: المخاطر في اللغة مشتقة من (خ ط ر)، وهذه الحؤوف أصلان لمعنيين، أحدهما: القدر والمكانة، والثاني: اضطراب الحركة[1]، ويظهر ذلك من خلال المعاني التي استعملت فيها.
- ✓ **المفهوم الفقهي**: قال عنها ابن القيم "المخاطرة مخاطرتان، مخاطرة التجارة، وهو أن يشتري السلعة بقصد أن يبيعها، ويربح ويتوكل على الله في ذلك، والخطر الثاني الميسر الذي يتضمن أكل المال بالباطل" [2]والخطر الثاني هو الذي حرمه الله تعالى ورسوله، ومن هذا النوع يكون أحدهما قد قمر الآخر، وظلمه، ويتظلم أحدهما من الآخر بخالف التاجر الذي قد اشترى السلعة. ويرى حمزة محمد عبد الكريم محمد حماد في كتابه أن الفقهاء استخدموا مفهوم المخاطرة على عدة معاين نوجزها فيما يلي[3]:

  -المراهنة، كل ما يعتمد على الحظ دون أن يكون للإنسان تدبير فيه.

  -التصرف الذي قد يؤدي إلى الضرر، ويقال خاطر بنفسه أي فعل ما يكون الخوف فيه اغلب .

  - احتمالية الخسارة والضياع.

- ✓ **المنظور القانوني** " هو احتمالية وقوع حادث مستقبلا، أو حلول أجل غير معين خارج إرادة المتعاقدين قد يهلك الشيء بسببه أو يحدث ضرر منه"[4].
- ✓ **المعنى الاقتصادي**: كان فرانك نايت Frank Knight أول باحث أثار نقاشًا حول تعريف المخاطر، بعد نشر بحثه حول الاحتمالية في عام 1921. ويمكن العثور على العديد من تعريفات المخاطر نذكر منها:

---

[1] ابن فارس، أبو الحسين، أحمد، **معجم مقاييس اللغة** ، دار الفكر ، بيروت،1979، ج2، ص199.

[2] ابن قيم الجوزية، **بدائع الفوائد**، دارعالم الفوائد للنشر والتوزيع، مكة، السعودية ،1994، ص723.

[3] حمزة عبد الكريم محمد حماد، مخاطر الاستثمار في البنوك الإسلامية، دار النفائس للنشر و التوزيع، الأردن،2008، ص30.

[4] عبد الكريم قندوز، **التحوط وإدارة الخطر (مدخل مالي)**،اي-كتب، لندن، بريطانيا،2018 ، ص25.

تعرف المخاطر على أنها حالة عدم التأكد من حتمية حصول العائـــد أو مـــن حجمـــه أو مـــن زمنـــه أو من إنتظامه أو من جميع الأمور مجتمعة[1].

و عرفها معهد المدققين الداخليين الأمريكي (The Institute of Internal Auditors) بأنها "احتمال حدوث ظروف أو أحداث يمكن أن تؤثر على تحقيق أهداف المنظمة،و تقاس المخاطر من خلال درجة تأثيرها على أهداف المنظمة، ودرجة احتمال حدوثها "[2].

هي أيضا تشير إلى احتمالية التعرض إلى خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها نتيجة تذبذب العائد المتوقع على استثمار معين، أي هي انحراف للأرقام الفعلية عن الأرقام المتوقعة[3].

وقد عرفتها لجنة التنظيم المصرفي وإدارة المخاطر المنبثقة عن هيئة قطاع البنوك في أمريكاFinancial services (FSR) Roundtable بأنها: "احتمالية حصول الخسارة، إما بشكل مباشر من خلال الخسائر في نتائج الأعمال، أو خسائر في رأس المال، أو بشكل غير مباشر من خلال وجود قيود تحد من قدرة البنك على الاستمرار في تقديم أعماله، وممارسة نشاطاته من جهة، وتحد من قدرته على استغلال الفرص المتاحة في بيئة العمل المصرفي من جهة أخرى"[4].

كما عرف bessis Joël المخاطر بانها تمثل الآثار غي المواتية على الربحية الناتجة عن العديد من عوامل عدم التأكد وان قياس المخاطرة يتطلب الوقوف على تأثير الأمور غير المواتية التي تتم في ظل ظروف عدم التأكد على الربحية[5].

أما المخاطر المصرفية فتعـــــرف بأنها " حالة عدم التأكد في استرجاع رؤوس الأمـــــوال المقرضة أو تحصيل أرباح مستقبلية متوقع".[6]

من التعريفات السابقة يمكن الوصول إلى تحديد مفهوم المخاطرة في البنوك الإسلامية على أنها "أحداث أو ظروف تؤثر على قدرة البنك على تحمل الخسائر أو تحقيق الأرباح المتوقعة، والتي يمكن أن تنشأ من عمليات الإقراض والإيداع والاستثمار والتداول وغيرها من الأنشطة المصرفية الأخرى".

الفرع الثاني: مصادر ومسببات المخاطر

يمكن تحديد مصادر ومسببات المخاطر في البنوك الإسلامية على حسب ارتباطها بالعوامل المسببة لها كما يلي

- المخاطر المرتبطة بالعوامل الداخلية للبنك؛

---

[1] زياد رمضان، الادارة المالية في شركات المساهمة، دار صفاء، الأردن، الطبعة الأولى 2005، ص65.

[2] The Institute of Internal Auditors, International Standards for the Professional Practice of Internal Audit (Standards), 2010, P19.

[3] Faten Ben Bouheni and others, Banking Governance, **Performance and Risk-Taking (Conventional Banks Vs Islamic Banks)**, John Wiley & Sons, 2016, p165.

[4] The Financial services round table, **Guiding principles in Risk Management for U.S commercial Banks**, 1999.

[5] Joël Bessis. **Risk Management in Banking**. Tohn Wiley& sons , ed 2 ,2009 ,P 5.

[6] Anne Marie percie dusert, (1999), **Risque et contrôle de risque**, economica, paris, p 25.

- المخاطر المرتبطة بالعوامل الخارجية؛
- لمخاطر المرتبطة بطبيعة العقد.

أولا: المخاطر المرتبطة بالعوامل الداخلية للبنك.

وتتمثل فيما يلي:

1. **نوعية الموارد البشرية المتاحة:** إن الطبيعة المميزة للعمل البنكي الإسلامي تتطلب موارد بشرية ذات كفاءة عالية تجمع بين المعرفة الشرعية والخبرة البنكية، وعدم توفرها يوقع البنك في مخاطر عدة من بينها:[1]
   - مخاطر انخفاض ربحية البنك.
   - مخاطر عدم القدر على تطوير العمل البنكي الإسلامي.
   - مخاطر انعدام الثقة بالبنوك الإسلامية.
2. **مخاطر مصدرها محاكاة البنوك التقليدية:** تلجأ البنوك الإسلامية إلى محاكاة البنوك التقليدية في مجال جذب الأموال واستخدامها الأمر الذي يوقعها في مخاطر تشترك فيها مع البنوك التقليدية، إضافة إلى المخاطر التي تنفرد بها.
3. **المخاطر الناجمة عن نظم وأساليب العمل البنكي الإسلامي:** تختلف النظم والأساليب العملية في الصناعة الإسلامية عن الصناعة التقليدية، فنظام الودائع وتوزيع الأرباح وأساليب الاستثمار تتبع أسس وضوابط خاصة بها، والتي تختلف عن الأسس والضوابط الموجودة في المؤسسات الأخرى، فالبنك الإسلامي مضارب (صاحب خبرة) بالنسبة للمودع، وصاحب الوديعة هو رب المال بالنسبة للبنك، وفي نفس الوقت يقوم البنك بدور رب المال مع المضارب (صاحب الخبرة) أي العميل المستثمر مع البنك، وهكذا في كثير من أنظمة وطرق العمل.

وحتى تتمكن هذه المؤسسات من تطبيق هذه النظم لابد من إيجاد وتوفير أساليب ونظم ملائمة قابلة للتطبيق على أرض الواقع، ألنه على مدى درجة ملائمة هذه الأساليب والأنظمة للتطبيق يتوقف مدى ومستوى المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها تلك الاستثمارات، ليس هذا فحسب بل يمكن أن تكون مصدرا للعديد من المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها المؤسسة بشكل عام، ومن أهم هذه النظم نجد[2]:

- نظام تلقي الأموال وخاصة الاستثمارية منها.
- النظم الملائمة لدراسة الجدوى وتقييم المشروعات واختيار العملاء.

ثانيا: المخاطر المرتبطة بالعوامل الخارجية

وتتمثل فيما يلي:

---

[1] محمد البلتاجي، تنمية الموارد البشرية في المؤسسات المالية الإسلامية ورقة عمل مقدمة لمؤتمر الخدمات المالية الإسلامية الثاني، طرابلس، 2010، ص11.

[2] غالب عوض الرفاعي، فيصل صادق عارضه، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع، إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، جامعة الزيتونة، الأردن 16-18 أفريل،2007، ص11.

1. **مخاطر مصدرها المتعاملون المستثمرون**: ان طبيعة العلاقة القائمة على أساس المشاركة بين البنك الإسلامي وعملائه جعلته يتعرض لمخاطر عدة، فالعميل المستثمر هو شريك البنك في الربح والخسارة، ونذكر منها[1]:

أ. **مخاطر تنشأ بسبب عدم توفر المواصفات الأخلاقية في العميل**: إن العلاقة بين البنك الإسلامي وعملائه تتطلب قدرا من الصفات الأخلاقية كالأمانة والصدق وغيرها، وفقدان هذه الصفات يوقع البنك في مخاطر عدة. فعقود الصناعة الإسلامية تعتبر عقود أمانة وثقة مطلقة من الطرفين، فعدم توفر هذه الصفات بالعميل المستثمر الذي يتعامل مع البنك قد يعرضه لمخاطر قد تكون مدمرة وتعرضه لخسائر جسيمة خاصة وأن صيغ الاستثمار الإسلامي تقوم على أسس أخلاقية عالية ويقع عليها النصيب الأكبر من الخسائر في بعض الحالات، وكذلك الأمر بالنسبة للبنك؛

ب. **مخاطر تنشأ بسبب عدم توفر الكفاءة الإدارية والفنية والخبرة العملية لدى المستثمر**: تؤثر كفاءة العميل وخبرته في إدارة المشاريع على نسبة تعرض البنك للمخاطر ومدى قدرته على ادارتها.

ج. **مخاطر تنشأ بسبب عدم سلامة المركز المالي للعميل**: عدم سلامة المركز المالي للعميل يؤثر على قدرته في الوفاء بالتزاماته مما يؤدي إلى تعرض البنك لمخاطر عديدة، وبالتالي تقليل نسبة الربح وتقليل نسبة دوران رأس المال وما إلى ذلك من مخاطر عديدة خاصة وأن البنوك الإسلامية لا تتقاضى غرامات تأخر عن المتأخرين في تسديد التزاماتهم.

2. **مخاطر مرتبطة بالأنظمة والقوانين السائدة**: صممت الأنظمة والقوانين السائدة التي تحكم العمل البنكي لخدمة البنوك التقليدية، الأمر الذي جعل البنوك الإسلامية تتعرض لمخاطر ناتجة عن عدم ملائمة هذه التعليمات مع طبيعة العمل البنكي الإسلامي، حيث تختلف هذه المخاطر من بنك لآخر حسب القوانين السائدة في كل دولة[2].

3. **مخاطر مرتبطة بالرقابة الشرعية**: من أهمها[3]:

- قلة عدد الفقهاء المختصين في مجال المعاملات البنكية الحديثة.
- التطور السريع والكبير في المعاملات الاقتصادية وصعوبة متابعتها بالفتوى وبيان حكمها الشرعي.
- وجود المخالفات الشرعية بسبب عدم الاستجابة البنوك الإسلامية لقرارات الهيئة.
- الضغوط التي قد تمارسها إدارة البنك على الهيئة لإباحة بعض التصرفات.
- ضيق اختصاصات الهيئة والعجز عن تقديم البديل الشرعي.
- إلزامية الفتوى في البنوك الإسلامية.

4. **مخاطر البيئة الاقتصادية**: تعمل البنوك الإسلامية في ظل نظم اقتصادية وضعية، فهي تتأثر بالمتغيرات الكلية والجزئية كالعولمة والمنافسة وكفاية رأس المال، التعامل بالعملات الأجنبية...الخ.

[1] حمزة عبد الكريم محمد حماد، مخاطر الاستثمار في المصارف الإسلامية، دار النفائس، عمان،2008 ، ص ص 29-30.
[2] محمد نور علي عبد الله، تحليل مخاطر الاستثمار في المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق، دون دار النشر، عمان، 1998، ص35.
[3] حمزة عبد الكريم محمد حماد، مرجع سابق، ص ص 50-52.

5. **مخاطر البيئة الاجتماعية**: تأثر المجتمع بالمفاهيم السائدة على البنوك الإسلامية، فنظرة المجتمع لهامش الربح الذي تأخذه البنوك الإسلامية هو بمثابة الفائدة الربوية، وهذا ما يجعلهم يقارنون بين تكلفة التمويل الإسلامي والتمويل التقليدي، فإن كانت نسبة الفائدة في البنوك التقليدية أقل من هامش الربح فإنهم سيتوجهون لا محال للتعامل مع البنوك التقليدية والعكس. وهذا إلى جانب هيمنة نظام الفائدة وعمليات البنوك التقليدية واعتياد المستثمرين على التعامل بالأدوات الاستثمارية التقليدية، وكذا مشكل المصطلحات المحاسبية وغيرها، كل ذلك كان له الأثر السلبي على عمل البنوك الإسلامية.

ثالثا: المخاطر المرتبطة بطبيعة العقد

تتمثل فيما يلي:

1. **مخاطر تنشأ في مرحلة تكوين العقد**: يجب أن تكون العقود في الشريعة الإسلامية واضحة في بيان الحقوق والالتزامات المتولدة عنها، فإن كانت غامضة انقلبت إلى عقود خطرة. فالبنوك الإسلامية تتعرض لمخاطر ناجمة عن الغرر الذي قد يكون في صيغة العقد ويحول دون تحقيق أهداف المتعاقدين، كاشتراط نفاذ العقد على حدوث أمر ما، أو أن ينعقد العقد بصيغة تجعل من حصول أحد العوضين محمل خطر.
2. **مخاطر تنشأ في مرحلة تنفيذ العقد**: قد يتسبب أحد طرفي العقد في تعرض الطرف الآخر لمخاطر أثناء إبرام العقد، ويرجع ذلك لأسباب أهمها:

- اختلاف المتعاقدين في تفسير المعلومات المتاحة.
- تباين معلومات الطرفين.
- استخدام أحد الطرفين لإحدى صور التغرير كالغش، أو النجش، أو التدليس.
- استغلال الطرف الأقوى لحاجة الطرف الأضعف للشيء المتعاقد عليه.
- تعتبر مخاطر التشغيل والمخاطر الأخلاقية من أهم صور هذا النوع من المخاطر.

الفرع الثالث: عوامل زيادة المخاطر في البنوك الإسلامية

تتعرض البنوك الإسلامية لمخاطر خاصة نتيجة الهيكلة الخاصة للأصول والخصوم فيها بسبب متطلبات الموافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية [1]، وقد تكون البنوك الإسلامية أكثر عرضة للمخاطر من البنوك التجارية نظرا للطبيعة الخاصة للخطر والعدد الغير محدود للصيغ التمويلية سواء التي تعتمد على مبدأ المشاركة في الربح أو الخسارة أولا[2]. بالإضافة إلى عوامل أخرى أهمها:

- نقص عنصر التنميط (Standardisation) في كل نوع من الصيغ التمويلية التي تجعل البنوك الإسلامية أكثر عرضة للمخاطر من البنوك الأخرى.

[1] Khan, Tariqullah . Ahmed, Habib '**Risk Management: An Analysis of Issues in Islamic Financial Industry**'. Jeddah: Islamic Research and Training Institute, Islamic Development Bank Group , 2001. P 54.

[2] Sundararajan. V. Errico. L, **Islamic Financial Institutions and Products in the Global Financial System: Key Issues in Risk Management and Challenges A head**, IMF working Paper, N: 02, 2002, P 192.

- نقص وسائل الحيطة، بالإضافة الى عدم تطور السوق النقدي ما بين البنوك، وسوق الأوراق المالية الموافقة للشريعة الإسلامية مما يجعل البنوك الإسلامية أكثر حساسية وضعف للعوامل الغير ملائمة من البنوك الأخرى[1].
- التعامل بمبدأ المشاركة في الربح والخسارة يجعل البنوك الإسلامية معرضة لمخاطر التي من المفروض أن تنشأ من المستثمرين وليس أصحاب الديون ويعود السبب إلى[2]:

✓ طرق إدارة الصيغ التمويلية التي تخضع لمبدأ المشاركة في الربح والخسارة أكثر تعقيدا من صيغ التمويل في البنوك التقليدية، حيث تتضمن تحديد معدلات اقتسام الربح/الخسارة في المشاريع الاستثمارية لقطاعات مختلفة، بالإضافة إلى المراجعة الداخلية للمشاريع الممولة لضمان الشفافية.

✓ نقص وسائل الاحتياط من المخاطر، حيث أن تحريم الربا والغرر يعني أن العديد من وسائل وسبل التحوط من المخاطر التي تعتمد على الوسائل التقليدية مثل: الخيارات، المستقبليات، الوعود...غير متوفرة في البنوك الإسلامية.

✓ محدودية الاقتراض من البنك المركزي بسبب نقص الوسائل المستخدمة في البنوك الإسلامية والمتوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية التي تحرم الربا ومعدل الخصم.

✓ الزامية حفاظ البنوك الإسلامية بجزء كبير من أصولها كاحتياطات في البنوك المركزية وهذا ما يؤثر على ربحيتها وتنافسيتها ويجعلها أكثر عرضة للمخاطر.

المطلب الثاني: المخاطر التي تواجه البنوك الإسلامية

تواجه البنوك الإسلامية نوعين من المخاطر عند ممارسة أنشطتها وعملياتها: مخاطر مماثلة لتلك الموجودة في البنوك التقليدية ومخاطر محددة وخاصة بالبنوك الإسلامية. وعلى الرغم من المخاطر المتماثلة بين البنوك الإسلامية والتقليدية، فإن البنوك الإسلامية تقوم على أسس مختلفة بسبب طبيعة أدواتها ومنتجاتها المالية التي يجب أن تخضع لمبادئ الشريعة، وبالتالي فهي فريدة ومعقدة، وعلى الرغم من أوجه التشابه، فإن هذه المخاطر تنبع من أصول وتأثيرات وآثار مختلفة في الصيرفة الإسلامية.

الفرع الأول: المخاطر المشتركة مع البنوك التقليدية

تعد المخاطر أحد العوامل الرئيسية التي تؤثر على أداء البنوك التجارية والإسلامية حيث تتعرض هذه البنوك لمجموعة متنوعة من المخاطر التي تعترض الصناعة المصرفية عموما، والتي يجب عليها ادارتها بكفاءة وفعالية لتحقيق الاستقرار المالي والحفاظ على سمعتها. ويمكن تصنيف هذه المخاطر إلى عدة أنواع منها:

أولا: التصنيف الأول؛ حيث يشمل هذا التصنيف نوعين من المخاطر وهما:

[1] Akkizidis, I. Khandelwal, SK, **Financial Risk management for Islamic Banking and Finance**, **New York**: **Palgrave**. **Macmillan**, 2008, P133.

[2] Seyed Nezamuddin Makujan, **Risk Management and Challenges in Islamic Banks**, **Journal of Islamic Economics**, **Banking and Finance**, 2003, PP 47-48.

1. **المخاطرة النظامية (العامة)**: ويقصد بها تلك المخاطر التي تؤدي إلى تقلب العائد المتوقع لكافة، وتتمثل أساسا في التغيرات التي تطرأ على البيئة الاستثمارات القائمة أو المقترحة في كافة المؤسسات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتي تأثر على السوق ومن أمثلة هذه المخاطر (تغير أسعار الصرف، أسعار الفائدة، التضخم ....)، ولا يتم القضاء على هذا النوع من المخاطر بالتنويع، لأنها تمس الاقتصاد ككل ولا يمكن التنبؤ الدقيق بها[1].
2. **المخاطرة غير نظامية (الخاصة)**: وهي عبارة عن المخاطر التي تنفرد بها مؤسسة مصرفية أو صناعة ما، ومن أمثلة هذه المخاطر الأخطاء الإدارية وتغير أذواق المستهلكين والدعاوى القضائية، بالتالي فإن المخاطر غير نظامية تحدث نتيجة لعوامل تؤثر على مؤسسة ما أو عدد قليل من المؤسسات، لذلك يجب التنبؤ بها على نحو مستقل لكل مؤسسة على حدا [2]. ويمكن كتابتها في شكل معادلة كما يلي:

المخاطرة الكلية = المخاطرة النظامية+ المخاطرة غير نظامية

النصيب الأكبر من المخاطرة الكلية، يعود إلى المخاطرة النظامية لأن هذه الأخيرة تمس حركة السوق ككل ويصعب التنبؤ بها ومواجهتها.

ثانيا: التصنيف الثاني حيث تتعرض البنوك إلى نوعين رئيسين من المخاطر هما:

1. **المخاطر المالية:** وتشمل المخاطر المرتبطة بإدارة الأصول والخصوم المرتبطة بالبنك، وهذا النوع من المخاطر يتطلب رقابة وإشراف بشكل مستمر من طرف إدارة البنك، وذلك وفقا لتوجه حركة السوق والأسعار والعملات والأوضاع الاقتصادية والعلاقة بالأطراف الأخرى، وعلى أساس أسلوب إدارة البنك للمخاطر فهو يحقق إما ربحا أو خسارة. وتنقسم المخاطر المالية بدورها إلى ثلاثة أقسام هي:

أ. **مخاطر الائتمان:** وفقاً لمتطلبات رأس المال الصادرة عن بازل 2، فإن مخاطر الائتمان هي أهم المخاطر التي يتعين أخذها بعين الاعتبار عند حساب نسبة كفاية رأس المال في القطاع المصرفي ويمكن تعريفها كالآتي:

- تعرف بخطر الطرف المقابل في أي صفقة مالية، وينشئ عندما لا يحترم المتعهد البنود الموجودة في عقد الصفقة مما يؤدي إلى خسارة مالية للطرف المتضرر والمتمثل في البنك في حالة القطاع البنكي[3].
- كما تشير المخاطر الائتمانية إلى احتمال ألا يفي الطرف المقابل بالتزاماته بسبب انخفاض قدرته على السداد أو عدم الرغبة في الامتثال للعقد. لذلك، تظهر مخاطر الائتمان عندما يخفق البنك في استرداد أموال الإقراض من المقترض أو الطرف المقابل

[1] محمد صالح الحناوي، **الإدارة المالية والتمويل**، جامعة عين شمس، القاهرة، مصر، 1999 ، ص 322.

[2] طارق عبد العال عماد، **التقارير المالية**، الدار الجامعية، مصر، 2004، ص977.

[3] Mondher Bellalah, **Gestion des risques et produits dérivés classiques et exotiques**.Paris, Edition Dunod, 2003, P 19.

أو الملتزم[1].

- وأيضا تشير مخاطر الائتمان بأنها احتمال عدم قيام المدين أو مصدر الأداة المالية بسداد أصل التدفقات النقدية وغيرها من التدفقات النقدية المتعلقة بالاستثمار وفقا للشروط المحددة في الاتفاقية[2].
- كما عرفها مجلس الخدمات المالية الإسلامية على أنها "المخاطر الناشئة عن احتمال عدم وفاء أحد الأطراف بالتزاماته وفقاً للشروط المتفق عليها"[3].

وتواجه كل من البنوك التجارية والإسلامية هذا النوع من المخاطر؛ ففي حالة البنوك التجارية فإنها تتعرض لمخاطر الائتمان في جميع العمليات البنكية التي تقوم بها، فالعلاقة بين البنك التجاري ومتعامليه هي علاقة دائن ومدين[4]، ومخاطر الائتمان هي أيضا خطر شائع في البنوك الإسلامية والذي تتعرض له في أغلب منتجاتها، حيث تخضع عقود التمويل الإسلامي (مثل المضاربة والمشاركة والمرابحة لفشل العملاء في الوفاء بالتزاماتهم تجاه الشروط التعاقدية[5].

من خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف مخاطر الائتمان ببساطة على أنها: "فشل المدين في سداد القرض سواء كان فردًا أو كيانًا تجاريًا، ولا تقتصر مخاطر الائتمان على الفشل في سداد القرض فحسب، بل تشمل أيضًا التأخير في السداد والتي يمكن أن تسبب مشاكل في التدفق النقدي وتؤثر على سيولة البنك.

وهناك عدة صور للمخاطر الائتمانية والتي يمكن أن نحددها فيما يلي[6]:

- المخاطر المتعلقة بالعميل وبالقطاع الذي ينتمي إليه المشروع: وتنشأ بسبب السمعة الائتمانية للعميل ووضعه المالي وبالقطاع الذي سيستثمر فيه لأن لكل قطاع اقتصادي درجة من المخاطر لاختلاف أساليب التشغيل والانتاج لوحدات كل القطاع.
- المخاطر المرتبطة بالنشاط الذي تم تمويله: يرتبط هذا الخطر بالعملية المراد تمويلها وكذا مدتها، موبلغها وكذا مدى توفر شروط نجاح إتمام مثل هذه العملية مهما كانت طبيعتها.

[1] Colquitt, J., 2007. **Credit risk management: how to avoid lending disasters and maximize earnings**. 3rd Ed. New York, USA: McGraw-Hill. P 34.

[2] Martens, D., T. Van Gestel, M. De Backer, R. Haesen, J. Vanthienen, and B. Baesens. 2010. **Credit rating prediction using ant colony optimization**. Journal of the Operational Research Society , Vol 61,No 4, P 562.

[3] مجلس الخدمات المالية الإسلامية، https://www.ifsb.org/ar_terminologies.php ، تاريخ الاطلاع 2022/10/02.

[4] Mohamed Ali Al Gari, **Credit Risk in Islamic Banking and Finance**, Islamic Economic Studies, Vol : 10, N : 2, March 2003, P 9.

[5] Cihak, M. and Hesse, H. (2010) ,**Islamic Banks and Financial Stability: An Empirical Analysis**, Journal of Financial Services Research,Vol 38 ,No(2-3), p 98 .

[6] منير إبراهيم هندي، **الفكر الحديث في الاستثمار**، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، الطبعة الثانية 2004، ص50.

- المخاطر المتعلقة بالظروف العامة: وتحدث نتيجة الظروف الاقتصادية والتطورات السياسية والاجتماعية وغيرها، وهذه المخاطر من الصعب عادة التنبؤ بها والتحكم فيها وأخذ الاحتياطات الكافية لمواجهتها.
- المخاطر المتصلة بأخطاء البنك: كثيرا ما تقع البنوك ضحية أخطائها هي وليست فقط أخطاء الغير، مثل عدم أخذ الضمانات الشخصية والعينية الكافية التي يمكن بيعها وتسييلها عند الضرورة، وأيضا إعطاء نسبة كبيرة من القروض لمتعامل واحد...إلخ.

ب. **مخاطر السيولة**: وتعتبر مخاطر السيولة أحد الأسباب الرئيسية للفشل المصرفي، ويكتسي دورها أهمية حاسمة في تخفيف التقلبات المتوقعة وغير المتوقعة في ميزانية البنك وتعرف كالآتي:

تعرف مخاطر السيولة بأنها الزيادة غير المتوقعة في عمليات السحب من قبل المودعين التي قد تجبر البنوك لتصفية أصولها في أقصر فترة زمنية[1].

وقد عرفها مجلس الخدمات المالية الإسلامية على أنها "مخاطر تعرض المؤسسة لخسارة محتملة تنشأ عن عدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها أو تمويل الزيادة في الموجودات عند استحقاقها دون أن تتكبد تكاليف أو خسائر غير مقبولة "[2].

كما يمكن تعريف مخاطر السيولة عموما بأنها "نتيجة الفرق بين الموارد والانفاق النقدي للبنك، حيث إذا فاقت المصادر النقدية الاستخدامات النقدية فهذا يخلق فائض (أي أموال راكدة يجب استثمارها). والعكس عندما تفوق الاستخدامات النقدية المصادر فإن هذا يخلق عجز في سيولة البنك، وهذا ما يجعله غير قادر على تخفيض الديون أو جمع أموال للزيادة من الأصول. حيث قد تواجه البنوك في عملياتها تهديد ندره السيولة لتغطية الودائع ومنح القروض، أو تلبية أي احتياجات نقدية أخرى.

وتصنف مخاطر السيولة في البنوك إلى نقص السيولة في السوق حيث أن الأصول غير السائلة تجعل من الصعب على البنك مواجهة الالتزامات المالية، أو عدم القدرة على الوصول للتمويل، حيث أن البنك لا يكون قادرا على الاقتراض لرفع الأموال بتكلفة معقولة عند الحاجة[3]. وهناك عدة عوامل داخلية وخارجية تؤثر على مخاطر السيولة في البنوك نلخصها في الجدول التالي[4]:

---

[1] Ismail, A. G. 2010. **Islamic banks and wealth creation: International Shari'ah Research Academy for Islamic Finance (ISRA)**. Working Paper in Islamic Economics and Finance No. 1005, P 10.

[2] مجلس الخدمات المالية الإسلامية، **المبادئ الارشادية لإدارة المخاطر للمؤسسات (عدا مؤسسات التأمين) التي تقتصر على تقديم خدمات مالية إسلامية**، كوالالمبور،2005، ص 271.

[3] K.H Faghani Makrani, S. Zargar, **Identifying and Measuring the Factors Fffective on Liquidity Risk in Mellat Banks of Iran,** World Applied Sciences Journal Vol 8,No.2 , IDOSI, Publications, 2010, P168.

[4] Abdulrahman Mohammed Abdullah Al-Ismaili, **Risk Exposure and Performance in the Banking Sector: A Comparative Investigation of Islamic, Conventional, and Islamic Window Banks**,PHD thesis in Philosophy ,University of Hul,2018,Pp38.

الجدول رقم 1-3: العوامل المؤثرة على مخاطر السيولة في البنوك

العوامل الداخلية	العوامل الخارجية
– التعرض المرتفع لأنشطة وبنود خارج الميزانية. – تعتمد البنوك بشكل كبير على ودائع الشركات قصيرة الأجل. –فجوة تواريخ الاستحقاق بين الأصول والخصوم حيث تتجاوز توسعات الأصول الرأسمالية للبنك الأموال المتاحة على جانب الخصوم. – التركيز على الودائع قصيرة الأجل. – انخفاض في مخصصات الأدوات الحكومية السائلة. –قلة إيداع الأموال في شكل ودائع الطويلة الأجل.	– الحساسية العالية للأسواق المالية والمودعين. – الصدمات والأزمات الاقتصادية الخارجية والداخلية. – الأداء الاقتصادي المنخفض أو البطيء. – انخفاض ثقة المودعين في القطاع البنكي. – العوامل غير الاقتصادية (السياسية، والاضطرابات...الخ) – سحب مفاجئ والحاد للسيولة من المودعين. – الإلغاء غير المخطط للودائع الحكومية.

المصدر: Abdulrahman Mohammed Abdullah Al-Ismaili, Risk Exposure and Performance in the Banking Sector: A Comparative Investigation of Islamic, Conventional, and Islamic Window Banks,PHD thesis in Philosophy ,University of Hul,2018, p38.

وتواجه البنوك الإسلامية مشكلة السيولة بحجم أكبر من البنوك التقليدية، رغم أنها تمتلك مستويات عالية من الأصول النقدية/السائلة، وهذا لعدة أسباب نذكر منها[1]:

- لا تستطيع البنوك الإسلامية الاقتراض بفائدة لتلبية احتياجاتها المالية عند الضرورة لأن ذلك غير جائز في الشريعة الإسلامية؛
- لا تملك البنوك الإسلامية القدرة للحصول على موارد مالية ببيع أصول قائمة على الدين، حيث أنها لا تستطيع بيع الديون مبدئيا إلا بقيمتها الاسمية. وبالتالي، ليس لديها خيارات للبيع الأصول القائمة على الديون.
- عدم مراعاة التشريعات القانونية وتعليمات البنوك المركزية لطبيعة المصارف الإسلامية وخصوصيتها، واهنا تخضع لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، حيث صممت تلك الأنظمة والتعليمات لخدمة البنوك التقليدية مما يؤدي إلى صعوبة التعامل معها؛
- عدم قيام البنوك المركزية بدور المقرض الأخير للبنوك الإسلامية كما في حالة البنوك التجارية، وذلك يعود إلى كون معظم الودائع في البنوك الإسلامية هي ودائع جارية؛
- طبيعة تمويل المشاريع الاستثمارية في البنوك الإسلامية يحتاج إلى خبرات فنية وكفاءات علمية قادرة على دراسة وتقييم عمل المستثمر، ومعرفة مدى صلاحيته وملائمته للمشاركة في المشروع، تجنبا للفشل في الاستثمار والعوائد المتوقعة؛
- عدم وجود سوق نشطة بين البنوك بسبب نقص أسواق رأس المال للبنوك الإسلامية.

[1] جمال أحمد زيد الكيلاني، **مخاطر السيولة النقدية في المصارف الإسلامية**، المؤتمر الدولي الثامن للمالية والمصرفية الإسلامية، عمان الأردن،29-30، جويلية2015، ص 09.

ج. **مخاطر السوق**: عرف بنك التسويات العالمية المخاطر السوقية على أنها عبارة عن خسارة خارج الميزانية العامة للبنك والناشئة عن التحركات في أسعار السوق كالمخاطر المتعلقة بأدوات وأسعار الفائدة [1].

وقد عرفها IFSB مجلس الخدمات المالية الإسلامية بأنها: "مخاطر الخسارة في بنود الميزانية وبنود خارج الميزانية للبنك الإسلامي، والتي تنتج عن تغيرات السوق مثل تقلبات قيم الأصول القابلة للتداول أو التسويق أو التأجير، ومحفظة أصول خارج الميزانية كحسابات الاستثمار المطلقة، بالإضافة إلى المخاطر المتعلقة بالتقلبات الجارية والمستقبلية للقيم السوقية لبعض الأصول مثل: القيمة السوقية للأصل المشترى في صيغة المرابحة، وسعر السلعة في صيغة السلم، والقيمة السوقية للصكوك، بالإضافة إلى معدلات سعر الصرف[2].

وعليه ترجع مخاطر السوق إلى الخسارة الناجمة عن التغيرات المعاكسة في القيمة السوقية، وهي نفسها في الأساس في كل من البنوك الإسلامية والتقليدية، ولها علاقة قوية بمخاطر السيولة ومخاطر الائتمان (العجز عن السداد)، التي يمكن أن تؤدي إلى التغير في أسعار السوق من خلال التأثير على أسعار السندات ومشتقات القروض وتنقسم الى عدة أنواع منها:

- **مخاطر سعر الفائدة**: تعرف بأنها التقلب في قيم وعوائد الأدوات المالية المملوكة نتيجة التغيرات الغير متوقعة في معدلات الفائدة اما بالارتفاع أو الانخفاض وتعتبر إعادة التسعير غير المتطابقة للأصول والخصوم من أهم المصادر مخاطر سعر الفائدة، ويظهر الخطر باختلاف الفوائد المحصلة من التوظيفات وتكلفة الموارد، أي عندما تكون تكلفة الأسعار المدينة أعلى من الأسعار الدائنة[3]. فمن بين الأهداف الأساسية للبنك هو اقتراض الأموال بمعدل أقل واقراضها بمعدل أعلى، وبالتالي تحقيق أرباح، وارتفاع أسعار الفائدة يؤدي إلى فرض ضغوط مالية على العميل مما يؤدي بدوره إلى تقصير العميل لدفع القرض[4]. وقد يبدو أن البنوك الإسلامية لا تتعرض لمخاطر السوق الناجمة عن التغيرات في سعر الفائدة طالما أنها لا تتعامل بها، مع ذلك؛ تؤثر التغيرات في سعر الفائدة على إيرادات المؤسسات المالية الإسلامية لأن هذه الأخيرة تستخدم سعرا مرجعيا لتحديد أسعار صيغها التمويلية المختلفة، وغالبًا ما تستخدم البنوك الإسلامية سعر الفائدة المعروض بين البنوك في لندن (LIBOR) كمعيار، مما ينسجم مع مخاطر السوق بشكل وثيق مع الحركة في معدلات LIBOR. ففي عقود المرابحة مثلا يتحدد هامش البنك بإضافة هامش المخاطرة إلى السعر المرجعي، وبالنظر إلى طبيعة الأصول ذات الدخل الثابت التي تقتضي أن يتحدد هامش الربح مرة واحدة طوال فترة العقد، فإن تغير السعر المرجعي سيؤدي حتما إلى تغيير هامش الربح في العقود ذات الدخل الثابت، ولهذا فإن البنوك الإسلامية مجبرة على إدارة المخاطر التي تتأتى من تغيرات سعر الفائدة في السوق المصرفية[5]. فالأثر الأول لمخاطر سعر الفائدة على البنوك الإسلامية يظهر في أنها تعتمد على سعر الفائدة كمؤشر لحساب

[1] BiS. (jan 2019). **Calculation of RWA for market Risk Definition and application for market risk**. Basel Committee on Bnaking Supervision.P 03.

[2] IFSB, **Guiding Principles of Risk Management for Institutions (other than Insurance Institutions) Offering only : Islamic Financial Services, Credit Risk**, Kuala Lumpur : Islamic Financial Services Board. 2005, p 16.

[3] Understanding and Managing Interest Rate Risk, Finance and Treasory, CPA, Australia, LTD,2008, P 03.

[4] Rajesh Kumar. (2014). **Interest Rate Risk: Interest Rate Risk is the risk to current or anticipated earnings or capital aeising from movements in interest rates**. Journal & Books Science Direct01 .

[5] Hassan, A. (2009), **Risk management practices of Islamic banks of Brunei Darussalam**, The Journal of Risk Finance, Vol. 10, No. 1, 2009 p 25

الربحية خاصة في عمليات البيوع المؤجلة، وكذلك في دراسة الجدوى للمضاربات والمشاركات، أما الأثر الثاني فيظهر في تحديد معدل العائد لأصحاب الاستثمار، حيث تجبرها المنافسة مع البنوك التقليدية على ألا يقل هذا العائد عن سعر الفائدة التي تدفعها هذه البنوك[1].

- **مخاطر سعر الصرف**: وينشأ هذا الخطر بسبب عدم انتظام التحول في سعر صرف العملات الأجنبية مما يؤدي إلى تأثير سلبي على التزامات البنوك، وقد تؤدي عدة عوامل مثل الاستقرار السياسي، والتضخم، والدين العام، والعجز في الحساب الجاري، والمضاربة السوقية، إلى خفض أسعار العملة. وتتضمن جميع معاملات الصرف الأجنبي مع أطراف مقابلة تقع خارج البلد الأصلي هذا الخطر.

وتعرف مخاطر سعر الصرف بأنها خسائر ناجمة عن تغيرات سلبية في أسعار صرف العملات الأجنبية، وقد تنشأ هذه الخسائر بسبب عدم التوازن بين القيمة السوقية لأصول أو التزامات محددة بالعملة المحلية والأجنبية. ويجدر الإشارة إلى أن التقلبات في العملات الأجنبية قد تنقص من عوائد الاستثمارات الخارجية، مما يضع البنك في وضع تنافسي غير ملائم اتجاه منافسيه الأجانب، كما أن التقلبات المعاكسة في أسعار صرف العملات الأجنبية قد تولد أيضا خسائر تشغيلية هائلة وتؤدي إلى تثبيط الاستثمار[2].

كما تتعرض البنوك الإسلامية لمخاطر سعر الصرف من خلال معاملاتها في التجارة الخارجية، فقد تكون المؤسسة تتعامل بعملة معينة كالدولار مثلا وتدخل في الاستثمارات بعملة أخرى، ومن خلال صيغة المرابحة أو عقد التوريد يتم استيراد السلع والبضائع من دول أخرى، وهنا يتفق البنك مع العميل على سعر معين إضافة إلى هامش الربح (بالعملة المحلية) أما شراء البنك لهذه السلعة المتفق عليها فيكون بعملة الدولة المصنعة أو المصدرة، وهنا قد تتغير أسعار الصرف كأن ترتفع قيمة العملة الأجنبية مقارنة بالعملة المحلية للبنك مما يسبب خسارة للبنك[3].

- **مخاطر التسعير**: وتتمثل في الخسارة التي تنشأ عن التقلبات في أسعار الأصول وخاصة محفظة الاستثمارات المالية، وهناك عدة عوامل تؤثر في هذا النوع من المخاطر كالظروف الاقتصادية المحلية ومناخ الأعمال السائد في السوق.
- **مخاطر أسعار السلع**: التغير في قيمة السلع (المبيعات، المشتريات الحاضرة والآجلة، خيارات السلع...الخ). وتظهر من خلال احتفاظ البنك الاسلامي في الكثير من الأحيان بمخزون من السلع قصد البيع أو كنتيجة لعقود الاستصناع أو السلم، وكذلك في حالة الإجارة التشغيلية، وذلك بسبب انخفاض القيمة المتبقية للأصل المؤجر عند انتهاء مدة الإيجار أو في حالة الإنهاء المبكر بسبب التقصير خلال مدة العقد[4].

---

[1] طهراوي أسماء، **إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية– دراسة قياسية–**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ،جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، سنة 2014، ص 37.

[2] Muhammad Ishtiaq, **Risk Management in Banks: Determination of Practices and Relationship with Performance** , PHD Thesis ,Philosophy , University of BEDFORDSHIRE , Bedford ,UK, P24.

[3] عبد الناصر براني أبو الشهد، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى 2013 ، ص166.

[4] محمد داود عثمان، **أثر مخففات مخاطر الائتمان على قيمة البنوك: دراسة تطبيقية على قطاع البنوك التجارية الأردنية باستخدام معدل Trobin'Q** ، أطروحة دكتوراه في الفلسفة، تخصص: مصارف، الأكاديمية العربية للعلوم المالية و المصرفية ،الأردن،2008، ص19.

- **مخاطر أسعار الأسهم**: وتظهر حين يكون البنك مالكا لأسهم وتنخفض أسعارها، وتنتج عن حساسية قيمة الأسهم لأداء سوق الأسهم (المشتقات، المستقبليات...الخ)[1].

2. **المخاطر الغير المالية:** وتتضمن مجموعة من المخاطر أهمها:

أ. **المخاطر التشغيلية**: عرفت لجنة بازل للرقابة المصرفية المخاطر التشغيلية بأنها: "مخاطر حدوث خسائر نتيجة فشل أو عدم ملائمة أنظمة الضبط والرقابة الداخلية، لموظفين، وأنظمة المعلومات أو الأحداث الخارجية[2].

أما مجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB) ومراعاة للطبيعة الخاصة للبنوك الإسلامية فقد أضاف للمخاطر التشغيلية ما أطلق عليه اسم مخاطر عدم الالتزام بالشريعة، وبناء على ذلك فقد عرف المخاطر التشغيلية التي تتعرض لها البنوك الإسلامية بأنها: "مخاطر التعرض للخسارة الناتجة عن فشل أو عدم كفاية العمليات أو الأشخاص أو النظم الداخلية أو الناتجة عن أحداث خارجية، والتي تتضمن على سبيل المثال لا الحصر، المخاطر القانونية ومخاطر عدم الالتزام بالشريعة"[3].

ويمكن تقسيم المخاطر التشغيلية في البنوك إلى أنواع فرعية، بما في ذلك مخاطر تقنية المعلومات، والمخاطر الإلكترونية، والتزوير، والامتثال، وغسيل أموال، والخطر القانوني، والاستعانة بمصادر خارجية، واستمرارية الأعمال، وخطر السلوك.

ومن أهم الأسباب التي تؤدي إلى وقوع المخاطر التشغيلية ما يلي[4]:

- ضعف مقدرة البنوك على التحكم في التقنيات الآلية المتطورة المستخدمة في تنفيذ العمليات البنكية؛
- -النمو في التجارة الالكترونية والتي تنطوي على مخاطر محتملة مازالت أبعادها غير معروفة؛
- ضعف السياسات الأمنية المصاحبة للعمل المصرفي الالكتروني، بحيث تنشأ المخاطر من جراء: تجاوزات الموظفين في البنك، أو إساءة الاستخدام من قبل العملاء لعدم الإحاطة بإجراءات العملية...الخ؛
- اعتماد البنوك على الوسائل الحديثة للتخفيف من حدة المخاطر مثل: التعامل بالمشتقات المالية؛
- الاستخدام المتزايد للخدمات المساندة المقدمة من أطراف أخرى، وزيادة الاعتماد على الجهات الخارجية في القيام بأعمال داخلية للبنك، مثل أنظمة التسوية والمقاصة.
- عمليات الاحتيال الداخلي، ومن أمثلها تعمد ذكر بيانات غير صحيحة في التقارير المالية، والسرقة من قبل الموظفين؛ وكذا عمليات الاحتيال الخارجي كالسرقة والتزوير والتزييف والضرر الناتج عن القرصنة على أجهزة الحاسوب، إضافة إلى إفشاء معلومات سرية خاصة بالعملاء[5].

---

[1] Andrea Resti, Andrea Sironi, **Risk Management and Shareholders' Value in Banking, From Risk Measurement models to Capital Allocation Policies**, John Wiley and Sons. LTd, 2007, P 105.

[2] Sound Practices for the Management and Supervision of Operational Risk , BCBS ,June 2011,p 03.

[3] Islamic Financial Services Board. (2012) IFSB ED-15: **Revised Capital Adequacy Standard for Institutions (Other Than Insurance Institutions) Offering Only Islamic Financial Services**. Kuala Lumpur, Malaysia, p 54.

[4] اللجنة العربية للرقابة المصرفية، **إدارة المخاطر التشغيلية وكيفية حساب المتطلبات الرأسمالية لها**، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2012، ص7.

[5] صالح رجب حماد، **أثر إدارة المخاطر التشغيلية على البيئة الرقابية والتدقيق الداخلي**، مداخلة إلى المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع، إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، الأردن، ص 10.

ب. **المخاطر القانونية**: وهي المخاطر المرتبطة بالنظام الأساسي والتشريعات والأوامر الرقابية التي تحكم الالتزام بالعقود والصفقات، والتي تنتج عن عدم توفر رأي قانوني سليم أو كفاية المستندات القانونية. وقد تكون داخلية كعدم الالتزام بالضوابط والقوانين، أو خارجية مثل الضوابط الرقابية. وقد اعتبرتها لجنة بازل للرقابة المصرفية على أنها جزء من مخاطر التشغيل بينما المخاطر الرقابية تنشأ من التغيرات في الإطار الرقابي للبلد المعني[1].

وتنشأ هذه المخاطر بصورة عامة نتيجة لغياب نظام قانوني يمكن الاعتماد عليه لتطبيق العقود المالية، أو عدم اليقين ازاء القوانين، أو نتيجة للتغيرات غير المتوقعة في القوانين والتشريعات المنظمة للعمل. أما في حالة البنوك الإسلامية، وبالإضافة إلى ما سبق فإنها قد تنجم عن عدم التأكد من التفسير والتنفيذ القانوني للعقود المستندة على مبادئ وأحكام الشريعة[2].

ج. **المخاطر الاستراتيجية**: تحدث بسبب عدم دقة البنك الإسلامي في اتخاذ أو تنفيذ القرارات الاستراتيجية التي تؤثر على إيرادات البنك ورأسماله، إلى جانب فشله في توقع التغييرات في بيئة الأعمال، الداخلية والخارجية. ويظهر أيضا نتيجة لأن البنك الإسلامي طبق استراتيجية لا تتماشى بما فيه الكفاية مع رؤية وأهداف البنوك الإسلامية، أو لم يقم بتحليل استراتيجي شامل للبيئة التي يعمل فيها، أو قام بوضع خطة استراتيجية غير متطابقة بين المستويات الاستراتيجية. بخلاف ذلك؛ يمكن أن تحدث هذه المخاطر أيضًا بسبب فشل البنك الإسلامي في توقع بيئة الأعمال المتغيرة، مثل التغيرات التكنولوجية، ظروف الاقتصاد الكلي، وديناميكيات المنافسة في السوق، والتغييرات في السياسات للسلطات ذات الصلة[3].

د. **المخاطر السياسية**: وهي المخاطر الناتجة عن مختلف القرارات والتشريعات التي تصدرها الدولة أو السلطات الحكومية كتغيير السياسات المالية والنقدية، وفرض الضرائب، كما تنجم المخاطر السياسية عن الاضطرابات والتأميم والعولمة...الخ[4].

ه. **مخاطر السمعة**: وهي تشير إلى خطر حدوث ضرر محتمل لعلامة البنك وسمعته، والمخاطر المرتبطة بالأرباح أو رأس المال أو السيولة الناشئة عن أي ارتباط أو إجراء أو تقاعس يمكن أن ينظر إليه أصحاب المصلحة في البنك على أنه غير مناسب أو غير أخلاقي أو غير متسق مع القيم والمعتقدات[5].

الفرع الثاني: المخاطر الخاصة بالبنوك الإسلامية

تعتمد البنوك الإسلامية في عملها على مجموعة من المبادئ المتميزة عن تلك الموجودة في البنوك التقليدية، ونتيجة لذلك، فإنها تواجه مخاطر خاصة بها تنشأ بشكل أساسي نتيجة لاختلاف النموذج التشغيلي الذي تستلزمه المرتكز على مبادئ الشريعة

[1] BCBS,**Sound Practices For Management Liquidity in Banking Organizations**, (Basel:Basel Committee On Banking Supervision). 2000, p06.

[2] Izhar, Hylmum . (2010). Identifying operational risk exposures in Islamic banking. Kyoto Bulletin of Islamic Area Studies, Vol 3, No 2, p27.

[3] Imam Wahyudi, and others, **Risk Management for Islamic Banks: Recent Developments from Asia and the Middle East**, John Wiley & Sons, 2015 .P39.

[4] فضل عبد الكريم، إدارة المخاطرفي المصارف الإسلامية،رسالة دكتوراه جامعة الخرطوم، السودان،2007، ص08.

[5] Rania Abdelfattah Salem, **Risk Management for Islamic Banks**, Edinburgh University Press, 2013 , P34.

الإسلامية، كما تختلف هذه المخاطر باختلاف صيغ التمويل، فبالرغم من أن هذه البنوك تعتمد على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة الذي يسمح لها بتحويل جزء من المخاطر إلى العميل إلا أنها تبقى شريكة في مجالات تمويل واستثمارات كثيرة. وتستخدم البنوك الإسلامية وعملها صيغ تمويل إسلامية مختلفة وهذه الأخيرة تتعرض لمخاطر. وهذا ما يؤثر على ربحيتها بدرجات متفاوتة، فقواعد الربحية ليست مطلقة وإنما تخضع لاعتبارات المخاطر التي تتعرض لها. وتتمثل أهم المخاطر التي تختص بها البنوك الإسلامية فيما يلي:

أولا: مخاطر فقدان الثقة

تحدث المخاطر الناتجة عن فقدان الثقة بين البنك وعملائه حينما يكون البنك متهما بالإهمال، أو التقصير، أو سوء التصرف في تنفيذ عقود الاستثمار، فيخفض تبعا لذلك مقدار العوائد التي سيدفعها البنك للمودعين والمستثمرين، مقارنة بمتوسط العائد في السوق المصرفي. وتنشأ هذه المخاطر في البنوك الإسلامية من افتقاد الفهم السليم لرسالة البنوك الإسلامية ومضامين القاعدتين الأساسيتين وهما: الغنم بالغرم والخراج بالضمان؛ سواء تعلق الأمر بالعاملين في البنك أو المتعاملين معه، وهذا يؤدي إلى اهتزاز الثقة في مكانة المصرف الإسلامي وبالتالي عدم التعامل معه بسبب تشابه الأسلوب وانخفاض العائد أو زيادة الهامش كما هو الحال في صيغة المضاربة[1].

ثانيا: المخاطر التجارية المنقولة

هي المخاطر الناجمة عن قيام البنك الإسلامي وتحت ضغط السوق إلى دفع عائد يفوق العائد الذي تم اكتسابه على الموجودات التي يمولها أصحاب حسابات الاستثمار إذا كان العائد على الموجودات دون مستوى العائد في السوق (المنافسين). ففي بعض الأحيان تقوم البنوك الإسلامية بالتنازل عن حقوقها في كل أو جزء من حصصها في أرباح المضاربة لصالح أصحاب الحسابات لإرضائهم والاحتفاظ بهم كعملاء. وفي هذه الحالة يجب أن تخضع مثل هذه القرارات إلى موافقة مجلس إدارة البنك الذي يرغب في التنازل عن حصصه في الأرباح . وللتعامل مع هذه المخاطر تقوم البنوك الإسلامية بتكوين احتياطي يسمى احتياطي معدل الأرباح تخصصه البنوك من دخلها الإجمالي قبل توزيع حصص المضاربة وذلك بالاتفاق مع أصحاب حسابات الاستثمار. وبهذا الإطار يحتاج البنك الإسلامي إلى معرفة المستوى المناسب أرصدة هذا الاحتياطي مع الأخذ بعين الاعتبار أن الغرض من هذا الاحتياطي هو التخفيف من التعرض للمخاطر التجارية المنقولة[2].

ثالثا: مخاطر عدم الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية

ترتكز البنوك الإسلامية في أنشطتها على قطاعات محددة من العملاء المتسمين بالعاطفية الشديدة نحو الالتزام بالشريعة الإسلامية من جهة، ومن جهة أخرى تركز في عملها المصرفي على صيغ تمويلية منخفضة الجودة، وبشكل خاص صيغة المرابحة؛ هذا الأمر قد يؤدي إلى تركز مخاطر البنك وارتفاعها نظرا لارتكازها على شرائح خاصة من العملاء يمكن وصف خصائصهم بالتأثر الكبير لحساسية سمعة الالتزام بالشريعة من جهة، وخوفهم الشديد على مدخراتهم من جهة أخرى خاصة مع كونهم عموما من صغار المدخرين، واتسام هذه الشريحة بالكثرة العددية التي يصعب إقناعها بالسلامة الشرعية، إن كان قرار البنك أو هيئته

[1] خصاونة أحمد سليمان، **المصارف الاسلامية**، عالم الكتب الحديث, الطبعة الأولى،2008، ص 101.

[2] إبراهيم الكراسنة، **البنوك الإسلامية: الإطار المفاهيمي والتحديات**، معهد السياسات الاقتصادية صندوق النقد العربي،2013، ص32.

الشرعية مغايرا لما هو شائع فقهيا بينهم. فمخاطر عدم الالتزام بالشريعة الإسلامية تنشأ عن الإخفاق في الالتزام بقواعد ومبادئ الشريعة الإسلامية، وهي بالتالي مماثلة لمخاطر السمعة والمصداقية. ذلك إن لدى وحدات البنك أنظمة وأدوات تحكم تتمثل في هيئة الرقابة الشرعية، وذلك بهدف تأمين الالتزام بجميع قواعد ومبادئ الشريعة الإسلامية[1].

وقد يتعرض البنك الإسلامي إلى عقوبات من طرف السلطات الرقابية عند عدم تنفيذ والتزام بالمرشد الفقهي لصيغ التمويل الإسلامية، وعليه يجب على البنوك الإسلامية الالتزام بضوابط الشريعة وهذا لتفادي الوقوع في الربا والغرر في التعاملات المالية الإسلامية ولتجنب الشبهات[2].

ثالثا: المخاطر الأخلاقية

تعتبر من إحدى أهم التحديات التي تعاني منها صيغ التمويل في البنوك الإسلامية، ولا يعود هذا التحدي لطبيعة عمل المؤسسات المصرفية القائمة، بل إلى صيغة الوساطة التي يقدمها البديل الإسلامي، وقد أشار كثير من الباحثين إلى هذا التحدي وتم تعداده من بين العوائق التي تقف في وجه تطور العمل المصرفي الإسلامي، حيث أن الواقع الميداني بعيد عن الجانب النظري، فقد ذهب النصيب الأوفر من استثمارات البنوك الإسلامية للمرابحة، ولم تحظ صيغ المضاربة والمشاركة إلا بنسبة قليلة من هذه الاستثمارات، وما ذلك إلا لكون المرابحة أكثر أمانا من غيرها، في حين كان التحدي الأكبر الذي واجه البنوك الإسلامية خاصة في صيغة المضاربة هو الالتزام الأخلاقي من ناحية المضارب[3] .

رابعا: مخاطر الضوابط الشرعية والرقابة الشرعية

تعرف الرقابة الشرعية في البنوك الإسلامية على أنها أحد أجهزته التي تحميه من مخالفة أحكام الشرع الإسلامي من خلال ممارساته لأعماله، وذلك من خلال التحقق من تنفيذ الفتاوى الصادرة عن جهة الاختصاص، وإيجاد البدائل والصيغ المشروعة لأية أعمال تخالف الأحكام الشرعية. وبالرغم من ثبات ووضوح الأحكام الرئيسية الحاكمة للعمل المصرفي الإسلامي إلا أن مجال الاجتهاد في التطبيقات العملية مازال واسعا، الأمر الذي قد تختلف معه هيئات الرقابة الشرعية بين البنوك الإسلامية، مما يصعب تطوير معايير موحدة مقبولة للجميع. ومن جهة أخرى قد تظهر بعض الشكوك في الدور الفعلي لهيئات الرقابة الشرعية في البنوك الإسلامية، مما يضعف من مصداقية البنك الإسلامي[4].

---

[1] رائد نصري أبو مؤنس، **مخاطر السمعة والالتزام بالشريعة في المصارف الإسلامية دراسة حالة على الاحتياطيات في البنوك المركزية وكيفية تشكيل هيئات الرقابة الشرعية**، مجلة دراسات علوم الشريعة والقانون، المجلد 43، العدد 01، 2016، ص 222.

[2] بدر الدين قريشي مصطفى، التحوط وإدارة المخاطر المؤسسات المالية الإسلامية، المبادئ الإرشادية لإدارة المخاطر في المؤسسات المالية الإسلامية، ملتقى الخرطوم للمنتجات المالية الإسلامية، النسخة الرابعة، يومي 05-06 افريل 2012، الخرطوم، السودان، ص06.

[3] أطارق بلحاج، **مشكلة الخطر الأخلاقي في البنوك الإسلامية (طبيعتها، آثارها، وسبل معالجتها)**، الملتقى الدولي الأول لمعهد العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير الاقتصاد الإسلامي، الواقع ورهانات المستقبل، المنعقد في جامعة غرداية، الجزائر، 23-24 فبراير 2011، ص 02.

[4] زعير محمد عبد الحكيم، **دور الرقابة الشرعية في تطوير الأعمال المصرفية (الحلقة الثانية)**، مجلة الاقتصاد الإسلامي، 1996، ص45.

خامسا: مخاطر صيغ التمويل الإسلامية

1. **مخاطر التمويل بالمرابحة:** تعرف مخاطر صيغة المرابحة بأنها: "المخاطر التي يتعرض لها المصرف نتيجة استخدام صيغة المرابحة في التمويل الإسلامي مع العميل بسبب عدم الالتزام بالعقد مثل الوعد بالشراء أو بأي صورة أخرى[1]". فعند تطبيق صيغة المرابحة في العمليات المالية المصرفية، قد تتعرض البنوك الإسلامية لمجموعة من المخاطر التشغيلية والسوقية، وكذلك مخاطر السيولة والائتمان بطريقة متداخلة وتنشأ من عدة نواحي وتتمثل فيما يلي[2]:

- ارتباط قدرة البنك على تحصيل حقوقه في مواعيد استحقاقها وفقا لهذه الصيغة من خلال توافر المعلومات الكافية عن العملاء الذين يتم تمويلهم بهذه الصيغة، ويستطيع بها البنك التعامل مع كل عميل حسب وضعه الخاص على ضوء المعلومات المتوفرة عنه، الأمر الذي يضع عبئا ثقيلا على البنك في إعداد مثل هذا الجهاز بالتعاون مع البنوك؛
- تساهل البنك في الاستعلام الكافي عن العميل وأخذ الضمانات الكافية لئلا يصنف ذلك من باب التشدد وعدم المرونة في التعامل مع العملاء؛
- مخاطر عدم السداد، حيث أنه بعد إبرام عقد المرابحة، تحول ثمن السلعة إلى دين في ذمة العميل، يتعرض البنك عندها إلى مخاطر أخرى هي مخاطر الأجل التي تنجم عن احتمالية عدم سداد العميل الأقساط المحددة في المواعيد المتفق عليها .
- يتعمد بعض العملاء المتعاملين مع البنك في عدم الوفاء بالتزاماتهم نحوه، وعدم دفع الأقساط المحددة في مواعيدها مع قدرتهم على ذلك لاعتقادهم بأن البنك لا يستطيع فرض غرامات تأخير عليهم كما هو الحال في البنوك الربوية، وهنا يكون البنك الإسلامي عرضة لمخاطر الائتمان؛
- ثبات أرباح البنك طوال مدة المرابحة، ففي حالة بيوع المرابحة للأمر بالشراء يتم تحديد نسبة المرابحة وتضاف إلى رأس المال، ويتم توزيع المبلغ على مدة التسديد المتفق عليها مسبقا؛
- تحمل البنك الإسلامي المسؤولية تجاه البضاعة سواء هالكت السلعة المشتراة أو غير ذلك، فمن الناحية الشرعية يجب على البنك تملك السلعة التي سيشتريها للعميل وحيازتها، ومن ثم التنازل عنها للعميل، فإذا ما حدثت موانع تحول دون تحويل السلعة المشتراة للعميل فتبقى ملكيتها للبنك الذي قد لا يستطيع بيعها ثانية، ويتحمل خسارة قيمة هذه البضاعة أو في حالة تلفها أثناء العملية؛
- عند شراء البنك الإسلامي للسلعة في تاريخ جاري وتقديم رأس المال من سعر السلعة وهامش الربح، ويحصل الربح في تاريخ مستقبلي على أساس مؤشر مرجعي أو معدل رفع سعر هامش الربح، ففي هذه الحالة سيتعرض البنك لمخاطر رفع السعر أو بمعنى آخر المخاطر السوقية، وذلك إذا لم يغطي الربح معدل السوق الفعلي[3].

2. **مخاطر التمويل بالإجارة:** قد تكون الإجارة عادية (تشغيلية) تتمثل بتمليك المستأجر منفعة أصل أو عين معلومة لفترة معلومة وبعوض معلوم، وقد تكون منتهية بالتمليك، حيث يقوم البنك الإسلامي بإجارة عين للمستأجر لمدة زمنية معينة بأجرة معلومة تزيد عادة عن أجرة المثل ويعده بتملكها بعقد جديد (إما البيع بسعر رمزي، أو الهبة) إذا قام بسداد الأقساط المتفق

[1] د. عائشة الشرقاوي المالقي، **البنوك الإسلامية : التجربة بين الفقه والقانون والتطبيق** ، المركز الثقافي العربي،2000 ، ص488.

[2] حسين بلعجوز، **مخاطر صيغ التمويل في البنوك الإسلامية و البنوك الكلاسيكية**، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، 2009 ، ص ص46-47.

[3] Brain Kittell, **The Islamic Banking and Finance WorkBook : Step by Step Exercises to help you Master the Fundamentals of Islamic Banking** , Wiley Finance, 2011, P 48.

عليها في نهاية مدة الإجارة أو في أثنائها[1] .وتعتبر الإجارة المنتهية بالتمليك من صيغ التمويل الإسلامية الأقل مخاطرة لأن البنك الإسلامي يملك الأصل المؤجر ويحصل على الإيراد (الأقساط) بشكل منظم ومستقر، وعلى الرغم من ذلك فإن البنك يمكن أن يتحمل مخاطر عدة منها[2]:

- مخاطر تتعلق بالعين المؤجرة من حيث تضررها كليا أو جزئيا، أو فوات بعض منافعها فإن المؤجر يتحمل مخاطر ذلك فيقوم بصيانتها لأنه مالك الأصل، ويمكن إدارة هذا الخطر عبر تأمين الأصل.
- مخاطر فسخ المستأجر لعقد الإجارة لعذر طارئ، وهذا يعرض البنك لمخاطر تغير الأسعار السوقية، وتتعرض الإجارة العادية (التشغيلية) إلى هذه المخاطر أيضا، فقد يمتلك البنك عقار أو معدات لغرض إجارتها بعقود إجارة تشغيلية، أو من ثم قد ينخفض سعرها بشكل لم يسبق توقعه أو دراسة احتماليته، وسيؤدي إلى خسارة محققة للبنك الإسلامي.
- مخاطر عدم قدرة المستأجر على سداد الأقساط أو التأخر والمماطلة في سدادها وهذا يعرض البنك للمخاطر الائتمانية.

3. مخاطر التمويل بالسلم: تتجلى مخاطر السلم في الأمور الآتية[3]:

- **مخاطر تغير أسعار السلع السوقية:** يشتري البنك سلعة (المسلم فيه) سلماً بثمن أقل مما يظن أنه سيبيعها به بعد تسلمها، بقصد بيعها بثمن أعلى عند تسلمها، فمن المحتمل انخفاض سعر السلعة عند تسلمها، فحينئذ يتحمل البنك مخاطر الخسارة الناجمة عن الفرق بين ثمن شراء السلعة وبيعها .
- **مخاطر عدم التنفيذ:** إذا لم يستطع البائع (المسلم إليه) تسليم السلعة للمشتري (المسلم) في الوقت المحدد فإن ذلك قد يحمل المشتري تكاليف التخزين إذا كانت السلعة تحتاجه؛ لأن السلم يقوم غالباً على بيع المنتجات الزراعية التي تحتاج إلى مستودعات للتخزين.

وتكون المخاطر أكبر في السلم الموازي؛ حيث يقوم البنك بتمويل عقد السلم مع المنتج فيدفع له رأس المال كاملاً في مجلس العقد ويحدد أجلاً يتم فيه تسليم السلعة، ثم يعقد البنك عقداً آخر موازياً للأول ومستقلاً عنه مع شركة يبيعها فيه السلعة سلما للأول، لذلك إذا أخل البائع الأول، ويحدد موعداً للتسليم بعد أجل التسليم في العقد بالتزامه بالتسليم للبنك في الموعد المحدد فإن ذلك يجعل أمام البنك أحد أمرين: **الأول؛** أن يشتري سلعة بنفس المواصفات التي تم الاتفاق عليها في عقد السلم، وتسليمها للمشتري (الشركة)، وبذلك يتعرض لمخاطر أسعار السلع فقد يشتريها بسعر أعلى مما اشترى، وحينئذ يكون قد تعرض للخسارة. **الأمر الثاني؛** أن يخل بالتزامه لعدم القدرة على تسليم السلعة، وهذا يعرضه لمخاطر قانونية.

ولإدارة هذا الخطر يمكن للبنك أن يأخذ من العميل (البائع) رهناً أو كفالة لإدارة خطر عدم قدرة البنك على استرداد الثمن من العميل في حال عجز العميل عن تسليم السلعة. بالإضافة إلى أنه يجوز للبنك مبادلة السلعة بشيءآخر غير النقد بعد حلول الأجل، سواء كان الاستبدال بجنسه أو غير جنسه.

---

[1] المعايير الشرعية، **هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية**، المعيار رقم 09 ، ص164.

[2] عادل بن عبد الرحمن بن أحمد بوقري، **مخاطر صيغ التمويل التجارية الإسلامية في البنوك السعودية**، أطروحة دكتوراه، جامعة أم القـــرى، مكة المكرمة–السعودية، 2005 ، ص 137.

[3] محمد العلي القري، **المخاطر في صيغ التمويل المصرفي الإسلامي**، حولية البركة، العدد السادس، 2004 ، ص ص287-291.

ويمكن ملاحظة أن مخاطر عدم التنفيذ يمكن أن تنشأ نتيجة عوامل لا علاقة لها بملاءة المنتج المالية، فقد يتعرض المنتج (المزارع) لجوائح طبيعية؛ قلة المطر وغيرها...، فلا يتمكن من تسليم السلعة كليا. وقد يكون عدم التنفيذ بسبب نفاد السلع من الأسواق لظروف الحروب، أو عدم القدرة على جلب السلع لظروف دولية؛ كالمقاطعة الاقتصادية، وفي ذلك كله مخاطر للبنك والعميل. وتزداد مخاطر البنك إذا استطاع العميل أخذ حكم قضائي بفسخ الالتزام بناء على نظرية الظروف الطارئة.

4. **مخاطر صيغة الاستصناع**: تتعرض صيغة الاستصناع إلى جملة من المخاطر يمكن إجمالها فيما يلي[1]:

- المخاطر الائتمانية: إذا كان دفع الثمن في الاستصناع مؤجلاً أو مقسطاً فإنه سيؤول إلى الدين، وهذا يعني المماطلة في أداء الدين، أو التأخير في السداد لا يترتب عليه أي تعويض للبنك عن الفرصة التي ضاعت عليه بسبب ذلك.
- مخاطر عدم التنفيذ: في الاستصناع البنكي أو الموازي هناك عقدان منفصلان ومستقلان: عقد بين البنك والعميل (طالب الصناعة) يوازيه عقد آخر بين البنك والمقاول (المنفذ للعقد)، وفي العقد الأول الذي يجري بين البنك والعميل يكون البنك صانعا، فيبيع السلعة إلى المستصنع (العميل) مع زيادة في الثمن مقابل تأجيله، أما في العقد الثاني الذي يجري بين البنك والصانع (مقاول- فرد أو شركة) -فإن البنك يكون مستصنعاً يدفع الثمن غالباً نقداً. فإذا لم يستطع المقاول الالتزام بتسليم السلعة في الوقت المحدد للبنك فإن هذا الأخير سيتأخر في تنفيذ التزامه مع العميل، وحينئذ تقع مخاطر عدم التنفيذ على مسؤولية البنك لأنه مسؤول عن تسليم السلعة للعميل في الوقت المحدد. ويمكن إدارة هذا الخطر عن طريق الشرط الجزائي الذي يمكن أن يشترطه البنك الاسلامي على المقاول عند تأخيره في تنفيذ التزامه في الموعد المحدد، ويتحمل حينئذ المقاول الأضرار الفعلية التي تنتج عن هذا التأخير، أو من خلال الكفالة المصرفية التي يمكن أن يطلبها البنك (إذا كان مستصنعاً) من المقاول من أجل الالتزام لتنفيذ العمل المطلوب. أو القيام بدفع ثمن السلعة للمقاول تقسيطاً بدلاً من سدادها دفعة واحدة عند بداية تنفيذ العقد على وفق مراحل تنفيذه للأعمال[2].
- مخاطر تعيب السلعة المستصنعة أو عدم صلاحيتها أو خلل في أدائها: فاذا ظهر شيء من ذلك في السلعة (محل الاستصناع) فإن العميل يرجع إلى البنك الذي يتحمل هذه المخاطر. ويمكن إدارة هذا الخطر بنقل البنك الضمان إلى العميل وموافقته على ذلك مع إخبار المقاول بهذا النقل. وبتحويل هذا الضمان يكون الإلزام والالتزام بين العميل والمقاول، وتنتهي حينئذٍ مسؤولية البنك عن جميع العيوب.

5. **مخاطر المشاركة والمضاربة**: وهي المخاطر التي يتعرض لها البنك الإسلامي نتيجة تعاقده بدفع رأس المال إلى المضارب أو المشارك لاستخدامها في صيغ التمويل بالمشاركة في الربح والخسارة مثل صيغة المشاركة أو المضاربة، وذلك بناء على ثقة البنك في أمانته وقدرته على أداء العمل الذي يعود بالربح والمنفعة، وهما عقدان من عقود الأمانة الذي لا يتطلب الرهن أو الضمانات، لذلك فهي ذات مخاطر عالية. ويمكن ذكر أهم المخاطر التي تتعرض لها صيغتي المشاركة والمضاربة كما يلي:

[1] صالح حميد العلي، **إدارة مخاطر صيغ التمويل والاستثمار في المصارف الإسلامية**، مجلة الاحياء، العدد الرابع عشر، 2010، ص ص 501-502.
[2] صالح حميد العلي، مرجع سابق، ص 503.

- خطر عدم الالتزام الأخلاقي، ويعتبر من أهم المخاطر التي تعاني منها صيغ التمويل بالمشاركة في البنوك الإسلامية، وقد اعتبر بعض الكتاب هذا الخطر بأنه المشكلة الأساسية لنموذج البنوك التي لا تعمل بالفائدة[1]؛
- سوء الانتقاء الناتج من تباين المعلومات المتاحة للبنك حول العميل، ويرجع السبب في ذلك إلى عدم المعرفة الجيدة والكافية للبنك بأخلاقيات المضارب، أو اختيار البنك للعملاء الأقل قدرة على الوفاء بالتزاماتهم؛
- سوء الإنفاق أو مخالفة شروط التمويل، وهي مخاطر يتعرض لها البنك نتيجة قيام العميل بإنفاق الموارد المالية التي تحصل عليها من البنك في غير أغراضها المخصصة لها[2]؛
- عدم دفع الشريك نصيب البنك من الأرباح أو التأخير في دفعها؛
- تلف البضاعة تحت يد المضارب؛
- المخاطر الناتجة عن خسارة الشركة أو كون الربح الفعلي أقل من المتوقع؛
- المخاطر الناتجة عن تجاوز المدة الكلية للتمويل دون إتمام الصفقة[3]؛
- عدم وجود ضمانات على صيغة المضاربة، وليس للبنكحق التدخل في إدارة المشروع كشرط لصحة صيغة المضاربة، مما يجعل يد المضارب مطلقة في عملية الإدارة، هذا إذا اخذنا بعين الاعتبار عدم وجود معايير دقيقة يمكن بها إثبات

  تعدي المضارب وتقصيره في حقوق البنك، مما يرفع من درجة مخاطر هذه الصيغة[4]؛
- طبيعة العلاقة بين البنك الإسلامي والمضارب المتمثلة في مبدأ أمانة المضارب وعدم تحمله لخسائر المشروع بكون الخسارة تقع على عاتق البنك الإسلامي[5].

المطلب الثالث: إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية

تعتبر إدارة المخاطر عنصرا أساسيا في نجاح أي مؤسسة مالية، بما في ذلك البنوك، حيث تشكل الأداة الأساسية للتعامل مع التحديات المالية والاقتصادية المتغيرة. وتعنى إدارة المخاطر بتحديد وتقييم ومعالجة المخاطر المحتملة التي يمكن أن تؤثر على أهداف المؤسسة واستقرارها. وتتنوع طرق إدارة المخاطر حيث تتضمن مجموعة متنوعة من الإجراءات والأدوات؛ من بين هذه الطرق تحليل المخاطر وتقييمها، وتطوير استراتيجيات للتعامل معها، وتنفيذ إجراءات للحد من تأثيراتها، وإقامة نظم مراقبة مستمرة للمخاطر، إذ تهدف جميع هذه الجهود إلى تحقيق التوازن بين تحقيق الفرص والحفاظ على استدامة المؤسسة في وجه التحديات.

---

[1] إلياس عبد الله أبو الهيجاء، **تطوير آليات التمويل بالمشاركة في المصارف الإسلامية (دراسة حالة الأردن)**، أطروحة دكتوراه، جامعة اليرموك، اربد-الأردن، 2007 ، ص146.

[2] عادل بن عبد الرحمن بوقري، مرجع سابق، ص 135.

[3] Tariqullah Khan & Habib Ahmed: **Risk Management (An Analysis of Issues in Islamic Financial Industry**), **Islamic Research and Training Institute**, Islamic Development Bank, Jeddah-KSA, First Edition, 2001, p 55.

[4] محمد نور علي عبد الله، **تحليل مخاطر الاستثمار في المصارف الإسلامية (بين النظرية والتطبيق)**، سلسلة دعوة الحق، رابطة العالم الإسلامي، العدد: 195، مكة المكرمة-السعودية، 2002، ص 59.

[5] حمزة عبد الكريم حماد، **المخاطر الأخلاقية في المضاربة التي تجريها المصارف الإسلامية وكيفية معالجتها**، مجلة أحكام علوم الشريعة، العدد 01، 2012، ص 24.

وتبرز لجنة بازل للرقابة المصرفية بدورها المهم في مجال إدارة المخاطر، حيث أنشأت مجموعة من المعايير المعروفة باسم معايير بازل للبنوك. تهدف هذه المعايير إلى توحيد وتحسين معايير إدارة المخاطر ورأس المال للبنوك حول العالم. وتُعَدُّ معايير بازل أداة هامة لتعزيز استقرار ومتانة البنوك، وتشمل تحديد متطلبات رأس المال، وتقدير المخاطر المالية، وتطوير أدوات لقياس التعرض للمخاطر واحتياجات السيولة.

الفرع الأول: مفهوم إدارة المخاطر البنكية

لإدارة المخاطر البنكية تعاريف عديدة نذكر منها التعريف الرسمي للجنة التنظيم المصرفي وإدارة المخاطر المنبثقة عن هيئة قطاع المصارف في الولايات المتحدة الأمريكية Financial The table round services ، حيث تعرف إدارة المخاطر بأنها: "تلك العملية التي يتم من خلالها رصد المخاطر، وتحديدها، ومراقبتها، والرقابة عليها، وذلك بهدف ضمان فهم كامل لها، والاطمئنان بأنها ضمن الحدود المقبولة، والإطار الموافق عليه من قبل مجلس إدارة المخاطر للبنك" [1].

وتؤكد المتطلبات التنظيمية على أهمية عملية إدارة المخاطر في البنوك، حيث تؤكد لجنة بازل المعنية بالإشراف المصرفي أن إدارة المخاطر لها أربعة مراحل رئيسية[2]:

- تحديد المخاطر (مثل مخاطر السوق والمخاطر التشغيلية ومخاطر الائتمان وما إلى ذلك)؛
- تقييم المخاطر باستخدام نماذج المخاطر؛
- رصد المخاطر وقياسها في الوقت المناسب؛
- قيام كبار المديرين بمراقبة المخاطر،

كما تعرف إدارة المخاطر البنكية على أنها: "كافة الإجراءات التي تقوم بها إدارات المؤسسات البنكية من أجل وضع حدود للآثار السلبية الناجمة عن تلك المخاطر بأشكالها المختلفة والمحافظة عليها من أدنى حد ممكن وتحليل المخاطر وتقييمها ومراقبتها بهدف التقليل والتخفيف من آثارها السلبية على البنوك[3].

وفقا لـــــ Cumming and Hirtle تعرف إدارة المخاطر بأنها : "العملية الشاملة التي تتبعها المؤسسة المالية لتحديد استراتيجية العمل، وتحديد المخاطر التي تتعرض لها، وتحديد تلك المخاطر، وفهم طبيعة المخاطر التي تواجهها والتحكم فيها"[4].

---

[1] the financial services round table ,**guiding principles in risk management for u.s commercial banks** , 1999, p 05.

[2] Mongiardino, A. and Plath, C, **Risk governance at large banks**: **Have any lessons been learned?**, **Journal of Risk Management in Financial Institutions** ,Vol 3, No2, 2010, p 118.

[3] صادق راشد الشمري، **إدارة المصارف الواقع والتطبيقات العملية**، الطبعة الأولى، دار صفاء، الأردن، 2009، ص 190.

[4] Christine M. Cumming and Beverly J. Hirtle, (2001), **The Challenges of Risk Management in Diversified Financial Companies** , Economic Policy Review, Vol. 7, No. 1.P04.

أما حسب Bessis تعرف إدارة المخاطر بأنها: "المجموعة الكاملة من عمليات ونماذج إدارة المخاطر التي تسمح للمؤسسات المصرفية بوضع إجراءات وممارسات مختلفة قائمة على المخاطر، ووفقا له؛ فإن إدارة المخاطر تحتوي على جميع الأدوات والطرق اللازمة لقياس ورصد ومراقبة المخاطر المختلفة[1].

بناء على التعاريف السابقة يمكننا تعريف إدارة المخاطر البنكية على أنها: " مختلف العمليات والاستراتيجيات المتكاملة، والتي تمكن البنك من معرفة المخاطر وتحديدها وتصنيفها وقياسها وتحليلها والتخفيف منها، وذلك بهدف تقليل مخاطر الإفلاس وتعظيم ربحية البنك.

الفرع الثاني: أهداف إدارة المخاطر البنكية

إن عملية إدارة المخاطر لا تقوم بإزالة المخاطر بصفة كلية، وإنما تعمل على التقليل منها وجعلها بنسب معقولة دون أن تؤثر على عوائد البنك، من خلال وضع خطة ملائمة للموازنة بين المخاطرة والعائد. فجزء من هذه العملية يكون من خلال ضمان خطر معين لن يؤدي إلى مخاطر أخرى بسبب ارتباط المخاطر. ويعتبر قياس ومراقبة المخاطر من أهم أهداف إدارة المخاطر بالإضافة إلى[2]:

- رصد الخطر وتحديده، ويمكن فعل ذلك عن طريق استخدام التقنيات المتوفرة لدى البنك؛
- قياس المخاطر من أجل التحكم فيها، ويمكن قياسها إما كميا أو بيانيا؛
- تخفيض تقلبات العوائد وأصول البنك؛
- ضمان الاستمرارية والبقاء للمؤسسة ككيان عامل في الاقتصاد؛
- ضمان كفاية الموارد عند حدوث الخسارة وتقليل تكلفة التعامل مع الخطر إلى أدنى حد وذلك لتخفيف تأثيرات الخطر، بالإضافة إلى المحافظة على الفاعلية التشغيلية للمؤسسة وتفادي الوصول إلى الإفلاس.

الفرع الثالث: أهمية إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية

تتمثل الضرورة الملحة لتطبيق إدارة المخاطر في البنوك إسلامية في التقليل إلى أدنى حد من آثار احتمال حدوث المخاطر، نظرا لأن البنوك ستواجه المخاطر بالتأكيد، فإن المهم هو النظر في كيفية تقليل حدوثها وآثارها من خلال إدارتها بشكل صحيح مما يعود على البنك الإسلامي بمجموعة من الفوائد تتمثل في[3]:

- ان الإدارة الجيدة للمخاطر، تجعل البنك الإسلامي قادرا على توفير المعلومات اللازمة حول جميع أنواع المخاطر، والتغييرات الأساسية في المنتجات والخدمات المقدمة من طرفه وكذا وظروف السوق، وكذلك التغييرات التي تحدث في بيئة الأعمال التجارية، فضلا عن التغييرات الضرورية في عملية إدارة المخاطر التي ستؤثر لاحقا على القرارات التجارية للبنك.

[1] Bessis, J., 2002. **Risk management in banking**. 2nd Ed. West Sussex, United Kingdom: John Wiley and Sons, 2002 , P45.

[2] Donald R. Van Deventer, Kenji Imai, Mark Mesler, **Advanced Financial Risk. Rules and Techniques for Integrated Credit Risk and Interest Rate Risk management**, John Wiley and sons, Asia. 2005, P 10.

[3] Imam Wahyudi, and others, **Risk Management for Islamic Banks: Recent Developments from Asia and the Middle East**, John Wiley & Sons, 2015 , P48.

- تمكن عملية إدارة المخاطر البنك من تعقب مصادر المشاكل، مما يسهل صياغة سياسة إدارة المخاطر وكيفية معالجة المخاطر.
- تسمح إدارة المخاطر للبنك الإسلامي بحساب وقياس حجم المخاطر التي يواجهها.
- منح القدرة للبنك الإسلامي على تحديد تخصيص مصادر الأموال، وكذلك قياس حدود المخاطر بشكل أكثر دقة.
- مع إدارة أفضل للمخاطر، يستطيع البنك الإسلامي تجنب محفظة استثمارية شديدة التركيز.
- بدون إدارة المخاطر، سيكون من الصعب تقدير مبلغ الاحتياطي اللازم لتوقع حدوث المخاطر الأكثر احتمالا وفقا لحساب المخاطر وقياسها.
- من خلال تقليل المخاطر إلى الحد الأدنى يكون البنك الإسلامي قادرًا على تجنب خسائر محتملة أكبر.

بخلاف أهمية إدارة المخاطر بالنسبة للبنك الإسلامي نفسه، فإن هناك أطراف أخرى من ذوي المصلحة لديهم أيضًا بعض الآمال والتوقعات بشأن تطبيق البنك لإدارة المخاطر بشكل جيد. حيث يتوقع البنك المركزي أن تكون جميع البنوك الخاضعة لإشرافه تكون حكيمة وفي وضعية مالية جيدة وقادرة على المساهمة في اقتصاد. أما بالنسبة للعملاء؛ فان البنك الإسلامي الذي يحسن على إدارة مخاطره فهو قادر على تقديم أفضل الخدمات بالإضافة إلى أفضل العوائد، وهذا ما يزيد من ثقة العميل في البنك ويجعله مؤسسة جديرة بالثقة (الأمانة) في إدارة الاستثمار، والثقة هي أهم رأس مال للبنك لضمان استمراره في البقاء. وبالنسبة للمستثمرين كمالكين للأسهم، بخلاف تلقي معدل عائد مرضي، فإنهم يحتاجون أيضا إلى معلومات كافية تستخدم كأساس للنظر في الاستثمارات، ولهذا السبب، فإن المعلومات الشفافة، والشفافية الخاصة بالبنك وملف المخاطر، هي ضرورة مطلقة للبنك الإسلامي. ويتوقع المساهمون أيضا أن يكون البنك مكان للاستثمار ذو أهمية مستمرة، وذو ربح ثابت، بالإضافة إلى توفير قيمة مضافة للمجتمع. وبالنسبة للشركاء التجاريين للبنك مثل الموردين ومقدمي الخدمات والوكالات والأطراف الأخرى، فإنهم يتوقعون أن يصبح البنك المعني بنكا جديرا بالثقة، يتمتع بصورة وسمعة طيبة.

المطلب الرابع: مبادئ وعناصر ومراحل إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية

الفرع الأول: مبادئ إدارة المخاطر البنكية

لقد وضعت لجنة الخدمات المالية الأمريكية، من خلال اللجنة الفرعية لإدارة المخاطر البنكية مجموعة من المبادئ لإدارة الخاطر البنكية بصورة سليمة وهي كالآتي[1]:

1. **مسؤولية مجلس الإدارة والإدارة العليا:** حيث يجب أن يقوم رئيس مجلس الإدارة في أي مؤسسة مالية بوضع سياسات لإدارة المخاطر، والتي تتضمن تعريف أو تحديد المخاطر، وأساليب أو منهجيات قياس وإدارة الرقابة عليها؛
2. **إطار لإدارة المخاطر:** يجب توافر إطار لدى البنك لإدارة المخاطر يتصف بالشمولية، بحيث يغطي جميع المخاطر التي قد يتعرض لها البنك، ومن خلاله يتم تحديد الأنظمة والإجراءات لإدارة المخاطر، على أن يتصف بالمرونة؛
3. **تكامل إدارة المخاطر:** يجب ألا يتم مراجعة وتقييم المخاطر البنكية بصورة منعزلة عن بعضها البعض، ولكن بصورة متكاملة، نظرا لأنه يوجد تداخل بين المخاطر، ويتأثر كل منها بالآخر؛

[1] راضية صبانجي، نوال بغداد، **دور التدقيق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر المصرفية**، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الدولي حول: إدارة المخاطر المالية وانعكاساتها على اقتصاديات دول العالم، جامعة البويرة، الجزائر، 2013، ص 12.

4. **محاسبة خطوط الأعمال**: إن أنشطة البنك يمكن أن تقسم إلى خطوط أعمال مثل: أنشطة التجزئة ونشاط الشركات، وعليه فإن نشاط كل خط من خطوط العمال يجب أن يكون مسؤولا عن إدارة المخاطر المصاحبة له؛
5. **تقييم وقياس المخاطر**: يجب أن تقيم جميع المخاطر بطريقة وصفية، وبصورة منتظمة، وحيثما أمكن يتم التقييم بطريقة كمية، ويجب أن يأخذ تقييم المخاطر في الحسبان تأثير الأحداث المتوقعة والغير المتوقعة؛
6. **المراجعة المستقلة**: أهم ما يميز إدارة المخاطر أن يتم الفصل بين مهام الأشخاص الذين يتخذون قرارات الدخول في مخاطر، ومهام الأشخاص الذين يقومون بقياس ومتابعة وتقييم المخاطر في البنك، هذا يعيني أن تقييم المخاطر يجب أن يتم من قبل جهة مستقلة، تتوافر لها السلطة والخبرة الكافية لتقييم المخاطر، واختبار فاعلية أنشطة إدارة المخاطر، وتقديم تقارير للإدارة العليا ومجلس الإدارة؛
7. **التخطيط للطوارئ**: يجب أن تكون هناك سياسات وخطط لإدارة المخاطر في حالة الأزمات الطارئة وغير العادية؛ وذلك لمراجعة هذه الخطط بصورة دورية، للتأكد من تغطيتها للأزمات المحتملة الحدوث والتي تؤثر على أنشطة وربحية البنك.

الفرع الثاني: عناصر إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية

تحتاج عملية إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية إلى مجموعة من المقومات والعناصر المتمثلة فيما يلي:

1. **وضوح محتوى إدارة المخاطر**: إن الهدف الاستراتيجي لإدارة المخاطر هو السيطرة عليها وذلك من خلال[1]:
   - التعرف على المخاطر التي تتعرض لها مختلف أنشطة الصيرفة الإسلامية.
   - قدرة البنوك الإسلامية على قياس المخاطر بصفة مستمرة من خلال أنظمة معلومات مناسبة.
   - اختيار المخاطر التي يرغب البنك في التعرض لها، والتي يتمكن رأس ماله من تحملها (وذلك حسب اتجاه البنك للمخاطر).
   - مراقبة الإدارة لتلك المخاطر، وقياسها بطرق ومعايير تتناسب مع طبيعة عمل البنوك الإسلامية، واتخاذ القرارات الصحيحة في الوقت المناسب لتعظيم العائد مقابل التخفيض من انعكاسات المخاطر.
2. **توظيف الكفاءات المؤهلة للعمل المصرفي الإسلامي**: لضمان نجاح إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية تحتاج إلى توفر كفاءات تتميز بما يلي[2]:
   - الدراية بالخلفية الشرعية وبرسالة البنوك الإسلامية.
   - توفر المهارة والخبرة في التعامل مع المخاطر المحيطة بالصناعة البنكية الإسلامية واتخاذ القرار.
   - القدرة على مسايرة التطورات التي تتعلق بالصناعة المصرفية، والسعي لتكيفها مع متطلبات الصيرفة الإسلامية.
   - يساعد توفر الكفاءات المؤهلة البنوك الإسلامية على الاكتشاف المبكر للمخاطر، وبالتالي التحوط ضدها بما يتلاءم مع طبيعة الصيرفة الإسلامية.

[1] مفتاح صالح، **إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية**، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 20-21 أكتوبر 2009، ص08.

[2] شوقي بورقبة، هاجر زراقي، إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية –دراسة تحليلية–، دارالنفائس، الأردن 2014، ص ص127-128.

3. **الوضع التنظيمي لإدارة المخاطر**: فرض تطور النشاط البنكي تحديد المستوى التنظيمي لإدارة المخاطر وتحديد مهامه، حيث يتكون الهيكل التنظيمي لإدارة المخاطر في أي بنك من الأعضاء التالي ذكرهم: مجلس الإدارة، لجنة إدارة المخاطر، الإدارة العليا في إدارة المخاطر، مدير المخاطر، مديرية التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر[1].
4. **وضع معايير لقياس المخاطر ورصدها**: تحتاج إدارات البنوك الإسلامية إلى تهيئة بيئة مناسبة لإدارة المخاطر، وذلك من خلال تحديدها الواضح للأهداف والخطط، وتوفير نظم قادرة على تحديد وقياس احتمالات التعرض للمخاطر والسيطرة عليها وإحصاء آثارها. وللتأكد من فعالية عملية إدارة المخاطر تحتاج البنوك الإسلامية أيضا إلى تحسين نظم إدارة المخاطر عن طريق تخصيص موارد لإعداد حزمة من التقارير الدورية عن المخاطر، مثل تقارير رأس المال المخاطر، وتقارير مخاطر الائتمان والتشغيل، وتقارير مخاطر السيولة، وتقارير مخاطر السوق، وتقارير إدارة وتدقيق المخاطر. كما يمكن للبنوك الإسلامية أن تستخدم المصادر الخارجية لتقييم المخاطر، كأساليب الجدارة الائتمانية ومعايير الرقابة البنكية، وتحويرها بما يتناسب مع طبيعة العمل المصرفي الإسلامي[2].

5. **استخدام أنظمة معلومات وتقنيات حديثة**: أصبحت نظم المعلومات ضرورة قصوى يجب أن تستخدمها البنوك الإسلامية لتجميع اكبر قدر من المعلومات الصادقة والأكيدة عن المخاطر التي تتعرض لها. إلى جانب الاستعانة بالأدوات التحليلية التي تساهم بفعالية في الوقوف على جميع أنواع المخاطر، إذ أن قدرة البنك على وضع استراتيجية فعالة لإدارة المخاطر تعتمد على توفر أكبر قدر من المعلومات عن المخاطر (طبيعتها، مصادرها، أنواعها، شدتها، آثارها ...)، وهو ما يكفل اتخاذ القرارات الصحيحة في التوقيت الملائم وبالسرعة والدقة المناسب . إلى جانب ضرورة استعانة البنوك الإسلامية بالنظم الآلية التي تعتمد على تقنيات مصرفية حديثة، كالصراف الآلي، تحويل الأموال إلكترونيا، والتي تؤدي إلى تقديم خدمات مصرفية على مستوى عال من الالتزام بالأصول المصرفية المطلوبة[3].

6. **ضرورة بناء علاقة شرعية مع البنوك المركزية**: وهذا لعدم قدرة البنوك الإسلامية بالاستفادة من وظيفة المقرض الأخير، فالبنك المركزي لا يفرق بين عمل البنوك الإسلامية والبنوك التليدية مما يجعلها معرضة لعجز في السيولة، ولهذا يجب أن تعمل البنوك الإسلامية جاهدة لإيجاد مخرج لهذه الوضعية، وإيجاد بديل شرعي حتى تتمكن البنوك المركزية من مساعدتها لتوفير السيولة عند الحاجة[4].

الفرع الثالث: مراحل إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية

تتم عملية إدارة المخاطر في البنوك وفقا لعدة خطوات، وهناك العديد من الأمور التي يتعين أخذها في الاعتبار لدى إدارة وقياس المخاطر بالبنوك الإسلامية نذكر منها على سبيل المثال ما يلي[5]:

---

[1] طارق الله خان، حبيب أحمد، **إدارة المخاطر**، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، الطبعة الثالثة 2003، ص37.

[2] كوثر الأبجي، المخاطر المناوئة للفكر والقطاع المصرفي الإسلامي، ورقة مقدمة الى المؤتمر العلمي والدولي السنوي السابع: إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، محور إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية.

[3] شوقي بورقبة، هاجر زراقي، مرجع سابق، ص129.

[4] مفتاح صالح، **إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية**، مرجع سابق، ص 09.

[5] الخطيب سمير، **قياس و إدارة المخاطر بالبنوك**، منشأة المعارف، الإسكندرية،2005 ، ص ص261-262.

- إن قاعدة الغنم بالغرم وما تعنيه من عدم ضمان البنوك الإسلامية لرد الودائع الاستثمارية لديها بالكامل –والتي تشكل جانبا كبيرا من موارد تلك البنوك في المعتاد – ينبغي ألا يكون مبررا للتخفيف الملموس للضوابط والأدوات التي تستخدم في شأن تأكيد سلامة المركز المالي والأساليب المختلفة للرقابة وإدارة المخاطر على مستوى كافة الأنشطة، خاصة فيما يتعلق بكفاية رأس المال والسيولة.
- قد يكون هناك جزء من موارد البنوك الإسلامية من الودائع الاستثمارية يتسم بآجال قصيرة قد لا تتناسب مع هيكل آجال التوظيف والاستثمار في كثير من الصيغ التي تتبعها البنوك الإسلامية والتي يحتاج تسيلها لأجل غير قصير، الأمر الذي قد يؤدي إلى مخاطر عالية في السيولة، وتلك الأمور يتعين التحوط لها عن طريق تطبيق نظام حديث للسيولة وفقا لسلم الاستحقاقات، وقياس الفجوات واتخاذ الإجراءات اللازمة لتغطية تلك الفجوات وتصحيح المسار.
- إن عامل الثقة يشكل العامل الحاكم في استقرار أي بنك، فاهتزاز الثقة من جانب المودعين للبنك لسبب أو لآخر قد يؤدي إلى صعوبات كبيرة قد يواجهها البنك وتؤدي به إلى الافلاس، مما يؤثر بشكل سلبي على الجهاز المصرفي ككل.
- إن تعرض البنك الإسلامي لمشاكل مالية (ملاءة أو سيولة) قد يؤدي لتحقق خسائر ينبغي أن يشارك المودعين في تحمل نصيبهم منها وفقا للقواعد الشرعية، إلا أن الواقع العملي في بعض من تجارب البنوك الإسلامية يشير إلى اندفاع بعض المودعين لسحب ودائعهم مما أدى في معظم الأحيان إلى التزام البنك الإسلامي المعني برد الودائع كاملة عند طلبها أو استحقاقها أو على الأقل تأكيد التزامه بذلك، وربما يكون ذلك على أساس تغليب مصلحة عامة واضحة وهي الحفاظ على الثقة وعلى استقرار البنوك الإسلامية التي هي جزء من النظام الاقتصادي الإسلامي ككل، ويجب أخذ مثل هذه الأمور في الاعتبار لدى النظر في تنظيم أعمال البنوك الإسلامية والإشراف والرقابة عليها من جانب السلطات النقدية، لضمان تأمين سير العمل المصرفي على وجه سليم، وهو الأمر الذي يتعين منها تفعيل الأدوات الرقابية الخاصة بقياس وإدارة المخاطر.

وتتمثل مراحل إدارة المخاطر في الشكل التالي:

1. **تحديد المخاطر**: من أجل تحديد المخاطر لابد أولا من تعريفها كل منتج أو خدمة يقدمها البنك ينجم عليها عدة مخاطر. على سبيل المثال هناك أربعة أنواع من المخاطر في حالة منح قرض وهذه المخاطر هي: مخاطر الإقراض، مخاطر سعر الفائدة، مخاطر السيولة ومخاطر تشغيلية. وإن تحديد المخاطر يجب أن تكون عملية مستمرة ويجب أن تفهم المخاطر على مستوى كل عملية وعلى مستوى المحفظة ككل.
2. **قياس المخاطر**: بعد تحديد المخاطر المتعلقة بنشاط معين، تكون الخطوة الثانية هي قياس هذه المخاطر، حيث أن كل نوع من المخاطر يجب أن ينظر إليه بأبعاده الثلاثة وهي حجمه، مدته، واحتمالية الحدوث لهذه المخاطر. فالقياس الصحيح والذي يتم في الوقت المناسب على درجة كبيرة من الأهمية بالنسبة إلى إدارة المخاطر .
3. **ضبط المخاطر**: هناك ثلاثة طرق أساسية لضبط المخاطر المهمة وذلك على الأقل لتجنب نتائجها العكسية، وهي تجنب أو وضع حدود على بعض النشاطات وتقليل المخاطر أو إلغاء أثر هذه المخاطر .
4. **مراقبة المخاطر**: على البنوك أن تعمل على إيجاد نظام معلومات قادر على تحديد وقياس المخاطر بدقة، وبنفس الأهمية يكون قادر على مراقبة التغيرات المهمة في وضع المخاطر

لدى البنك. على سبيل المثال لو توقف عميل ما عن الدفع فهذا يجب أن يظهره نظام المعلومات، وبالتالي فإن نظم المعلومات الذي يعكس التغير في سعر الفائدة كي يعوض البنك على فقدان العائد من هذا القرض له أهمية كبيرة بالنسبة له[1].

المطلب الخامس: تحديات وطرق إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية

الفرع الأول: وظائف إدارة المخاطر في البنوك الاسلامية

تتمثل الوظائف والمسؤوليات الرئيسية لإدارة المخاطر في البنوك الاسلامية فيما يلي[2]:

- ضمان توافق الإطار العام لعملية إدارة المخاطر مع المتطلبات القانونية؛
- القيام بالمراجعة الدورية وتحديث السياسات الائتمانية التي ينتهجها البنك؛
- تحديد مخاطر كل نشاط من أنشطة البنك وضمان حسن تحديدها وتحليلها وتوجيهها للجهات المختصة؛
- مراقبة اتجاهات السوق، ومخاطر السيولة والتوصية المناسبة لحدود الأنشطة التداول والاستثمار؛
- مراجعة المنتجات المستحدثة على أساس معايير قبول المخاطر والمنافع ورفع تقارير بهذا الشأن للإدارة العامة؛
- تطبيق النماذج التي يعتمدها البنك في تحديد المخاطر كميا والإشراف عليها وتحليل السيناريوهات المطروحة؛
- المراجعة المستمرة لعمليات التحكم بالمخاطر في البنك واقتراح التحسينات في الأنظمة المختلفة وعملية تدفق المعلومات؛
- نشر الوعي بالمخاطر بوجه عام على مستوى المصرف ككل.

تواجه إدارة المخاطر في النموذج المصرفي الإسلامي من الناحية العملية بعض التحديات التي تعيق الإدارة المناسبة للمخاطر. ويمكن تلخيص هذه التحديات في خمس نقاط رئيسية كما يلي:

1. **تحديد المخاطر**: من أهم التحديات التي تواجه عملية إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية التحديد غير المناسب والكافي للمخاطر الناجمة عن الاختلاط والمزيج الفريد من المخاطر التي تنجم عن مختلف الأنشطة التي تقوم بها، فطبيعة الهيكل المصرفي الإسلامي تجعل عملية تحديد المخاطر صعبة. و يعود ذلك إلى أن هيكل الميزانية العمومية في البنوك الإسلامية يضم أدوات تمويل مختلفة (مثل المرابحة أو الإجارة) وتقاسم الخسارة PLS) على جانب الأصول. ولكل أداة مصادر مخاطر مختلفة، فعلى سبيل المثال، تختلف مصادر المخاطر التشغيلية في عقد الإجارة عن المخاطر التشغيلية الكامنة في عقد المرابحة. كما أنه في حالة عقد السلم، يتعرض البنك لمخاطر الطرف المقابل عند الدفع المسبق، ومخاطر السوق لتسليم السلع المحددة في العقد والمخاطر التشغيلية للاحتفاظ بالأصل المادي. بالإضافة إلى أن كل عقد يمر بأكثر من مرحلة واحدة، تنطوي كل منها على مزيج

[1] إبراهيم الكراسنة، أطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وادارة المخاطر، صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية، أبو ظبي، مارس 2006، ص ص 42-43.

[2] T. Khan & H. Ahmed, (2001), Risk Management an Analysis of Issues in Islamic Financial Industry, Islamic development bank, Jeddah, p35.

مختلف من المخاطر[1]. ومن الأفضل للبنوك الإسلامية تقييم المخاطر بالنسبة لكل عقد على حدا لتيسير عملية إدارة المخاطر، لأن الآثار المترتبة عن كل خطر تختلف باختلاف طبيعة العقد. ولإدارة المخاطر بشكل مناسب، يجب على البنوك الإسلامية تبني تحليل مفصل للمخاطر الأساسية، والتفصيل في مصادر كل خطر، ويمكن القيام بذلك من خلال فهم الميزات الرئيسة التي تستند إليها الاتفاقات التعاقدية، والتي توفرها معايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية[2].

2. **تقييم المخاطر**: تحتاج البنوك الإسلامية إلى تقنيات تقييم مخاطر أكثر صرامة تعكس تفرد هيكلها المالي. حيث تعتمد البنوك الإسلامية حاليًا على طرق نوعية لقياس بعض المخاطر، مثل استخدام طريقة القرض التنقيطي scoring كمقياس لمخاطر الائتمان. ومع ذلك، فإن استخدام أساليب قياس المخاطر الكمية ضروري للتعرف على قيمة المخاطر وتحديد ما إذا كانت هناك حاجة إلى مزيد من الإجراءات، مثل تطبيق طريقة «وقف الخسارة» أو تقليل/زيادة من أنشطة التمويل. ويتم اتخاذ مثل هذه القرارات من قبل إدارة البنك بعد تحليل العوائد بالنسبة للمخاطر الأساسية. لكن معظم البنوك الإسلامية تفتقر إلى البيانات الكافية لإجراء مثل هذا التحليل، مما يجعلها تحتاج إلى تقنيات قياس أكثر صرامة للوصول إلى هيكل مخاطر متكامل. وأيضا من بين التحديات التي تواجه تقييم المخاطر بالنسبة للبنوك الإسلامية صعوبة اتخاذ قرار بشأن نهج التقييم المناسب، سواء النوعي أو الكمي لكل نوع من أنواع المخاطر. يمكن حلها من خلال وجود فهم واضح لطبيعة كل خطر محدد، مما سيوفر القدرة على تحديد أداة التقييم المناسبة التي سيتم استخدامها[3].

3. **إدارة السيولة**: تتطلب إدارة السيولة الاحتفاظ بالأصول السائلة للبنك من أجل الوفاء بالتزاماته قصيرة الأجل في الوقت المحدد. فعندما تظهر مشاكل عدم توفر السيولة، تلجأ البنوك التقليدية إلى الاقتراض من البنوك الأخرى أو من البنوك المركزية أو تدير متطلبات السيولة من خلال منتجات الأسواق المالية والأنشطة بين البنوك لتجنب وجود نقود غير مستغلة في البنك. لكن في حالة البنوك الإسلامية، من حيث المبادئ الذي تعمل بها، لديها وصول محدود إلى منتجات سوق المال الإسلامية وتحظر الأنشطة بين البنوك التي تنطوي على فوائد. وبالتالي تمتلك البنوك الإسلامية مستويات أعلى من السيولة، مما يؤثر سلبًا على ربحيتها[4]. وتمثل إدارة السيولة في البنوك الإسلامية تحديًا لسببين؛ أولاً افتقار البنوك الإسلامية إلى أدوات سائلة متوافقة مع الشريعة الإسلامية، حيث يقيد القانون الشرعي ضمانات الأصول التي تتخذ شكل أدوات الدين إلا عندما يتم تداولها بالقيمة الاسمية، وهذا يقلل على وجه التحديد من التنويع ويحد من قدرة البنوك على إدارة استحقاق الأصول والخصوم. ثانيًا، من الصعب الوصول إلى الأموال من أسواق رأس المال الحالية نظرًا لعدم وجود سوق بين البنوك للبنوك الإسلامية. فخلافا للبنوك التقليدية فإن وظيفة «المقرض الملاذ الأخير» لا توجد في إطار العمليات المصرفية الإسلامية لأنها تقوم على

[1] Sundararajan, V. (2007), **Risk characteristics of Islamic products: implications for risk measurement and supervision**, in S. Archer and R. A. Abdel Karim (eds), Islamic Finance: the Regulatory Challenge. Singapore: Wiley Asia. Pp 60-64.

[2] Ariffi n, N. M., Archer, S. and Abdel Karim, R. A. (2009), **Risks in Islamic banks: evidence from empirical research**, Journal of Banking Regulation, Vol 10,No (2), p159.

[3] Rania Abdelfattah Salem, (2013), **Risk Management for Islamic Banks,** Edinburgh University Press, pp 19-20.

[4] Brown, K., Hassan, M. K. and Skully, M. (2007), **Operational efficiency and performance**, in M. K. Hassan and M. K. Lewis (eds), Handbook of Islamic Banking, Cheltenham: Edward Elgar Publishing, pp 100–115.

الفوائد المحظورة. وعليه فإن الافتقار إلى الأصول السائلة وعدم وجودها للمقرض الملاذ الأخير، إلى جانب الحد الأدنى من استخدام التوريق، يزيد

من مخاطر السيولة بين البنوك الإسلامية[1].

4. **التخفيف من حدة المخاطر**: تفتقر البنوك الإسلامية إلى استراتيجيات التخفيف الكافية والمتوافقة مع الشريعة الإسلامية، مما يتطلب مزيدًا من البحث لتصميم التقنيات الشرعية المناسبة. وإلى أن يتم تطوير تقنيات أكثر ملاءمة، يمكن للبنك الإسلامي اختيار التقنيات الأكثر ملاءمة ضمن التقنيات الموجودة في السوق المالية[2].

5. **الادارة المتكاملة للمخاطر في البنوك الإسلامية**: تفتقر البنوك الإسلامية إلى إطار متكامل لإدارة المخاطر يحدد التحديات القائمة. وعلى الرغم من أهمية وجود نظام شامل ومتكامل لإدارة المخاطر في البنوك الإسلامية للحفاظ على نمو الصناعة، فإن هناك عقبتين رئيسيتين تعرقلان هذا النهج؛ أولا تكلفة دمج وتجميع وتحليل المعلومات المستمدة من وحدات الأعمال الثابتة، وثانيا، التكلفة التنظيمية المفروضة على الأعمال المصرفية مثل متطلبات رأس المال والسيولة التي حددها المنظمون[3].

الفرع الثاني: أدوات وطرق إدارة المخاطر في البنوك الاسلامية

يجب ألا تشكل إدارة المخاطر عائقا أمام البنوك الإسلامية، وليست الهدف من إدارة المخاطر القضاء على المخاطر فهذا مستحيل، لكن على أقل الحد منها وضبطها وذلك وفق الطريقة التالية:

1. **توزيع وتنويع الائتمان والاستثمار**: من الطرق المتبعة لتخفيف وإدارة المخاطر الائتمانية هي التنويع في مستويات المرابحة والمحفظة الاستثمارية وفيما يلي سيتم التطرق إليها:

أ. **تنويع الائتمان ونظرية ماركويتز**: يمكن التنويع الجيد لأصول المحفظة الائتمانية إدارة الائتمان في البنوك من تجنب التقلبات التي تحدث للتدفقات النقدية الناتجة عن منح الائتمان، والتي يكمن تأثريها في عدم مقدرة العملاء على خدمة الدين والفائدة حسب تواريخ الاستحقاق وشروط الائتمان المتفق عليها. فالتنويع يؤدي إلى توزيع مخاطر المحفظة، فإذا إدارة مخاطر الائتمان للمحافظ الاستثمارية باستخدام تنويع ماركويتز عجزت التدفقات النقدية لأحد العملاء على مقابلة الالتزام، وتسبب ذلك في تعثره فإن درجة تأثيره على المحفظة الائتمانية الكلية يكون منخفض[4].

وتعد فكرة تنويع المخاطر أهم وسيلة تأخذ بها إدارة الائتمان، وتقوم فكرة التنويع على[5]:

- تحليل المحفظة وفق الأنشطة الاقتصادية التي تنتمي إليها التسهيلات القائمة والتي تم منحها للعملاء؛
- تحليل المحفظة وفق آجال التسهيلات الممنوحة (قصيرة، متوسطة، طويلة)؛
- تحليل المحفظة وفق حجم العملاء (صغير، كبير)؛

[1] Archer, S., and Haron, A. (2007). **Operational risk exposures of Islamic banks**, in S. Archer and R. A. Abdel Karim (eds), Islamic Finance: the Regulatory Challenge, Singapore: Wiley Asia, p59.

[2] Khan, M. and Bhatti, M. (2008), **Islamic banking and finance: on its way to globalization**, Managerial Finance, Vol34 , No10, p 712.

[3] Crouhy, M,and others . (2001), **Risk Management**. New York: McGraw-Hill, p 200.

[4] حمود حمزة الزبيدي، **إدارة الائتمان المصرفي وتحليل الائتماني**، مؤسسة الوراق لنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2002، ص ص 220-225.

[5] محمد كمال خليل الحمزاوي، **اقتصاديات الائتمان المصرفي**، منشأة المعارف، الإسكندرية، الطبعة الثانية 2000، ص 85.

- تحليل المحفظة وفق نوع العملات الممنوح بها التسهيلات (بإعداد المراكز المالية للبنك وفق عملية رئيسية معينة) .
- فتنويع المحفظة يشتمل على توزيع حسابات الائتمان والودائع بين مجموعة واسعة من العملاء، وتضم حسابات الأعمال الصغيرة والكبيرة والصناعات المختلفة وتنويع مصادر الدخل والضمانات[1].

ب. **تنويع محفظة الاستثمار**: من الطرق المتبعة لتخفيف وإدارة المخاطر توزيع وتنويع المحفظة الاستثمارية، وقد يتم هذا التوزيع على أساس قطاعي أو على أساس المناطق الجغرافية، أو على أساس الآجال والربحية، ويؤدي ذلك إلى جودة المحفظة الاستثمارية بشكل عام ونمو الأصول والمراجحة بين المخاطرة والعائد. ويعد (ماركويتز) أول من وضع المبادئ الأساسية لنظرية المحفظة الاستثمارية بأسلوب " التنويع البسيط "ويتمحور ذلك في ظل بعدين أساسيين[2]:

- الأول: يتمثل في معدل العائد على الأصول.
- الثاني: التغير المتوقع على العائد على الأصول استنادا على مقياس الانحراف المعياري للعائد.

ففي حالة تكوين محفظة استثمارية مكونة من أصلية أو أكثر لا وجود لعلاقة ارتباط تام بينهم، وبواسطة مقياس الانحراف المعياري تتحدد مستويات مخاطر أقل نسبيا مما لو كانت علاقة الارتباط تامة أو كبيرة. فنظرية التنويع تهدف إلى تكوين محفظة استثمارية ذات كفاءة بمدلول العائد والمخاطر، ففي ظل أكبر مستولى عائد ممكن يقابله مستوى معين من المخاطر، فمخاطر استثمار معين تنخفض وتقل كلما زاد تنويع محفظة الاستثمار.

ج. **إيجاد نظام فعال المعلومات والتقييم والرصد وقياس الخطر**: تجميع المعلومات مطلوبة عن العملاء، وتقييم العميل هو الخطوة الأساسية لإتخاد قرارات التمويل، ومن المفيد في هذا المجال وجود وكالات الائتمان المتخصصة والتي تستطيع تزويد البنك بمعلومات شبه كاملة عن العميل، وفي حالة عدم وجودها على البنك الاعتماد على أنظمته واجهزته الداخلية التي تمكنه من جمع المعلومات، فهو يحصل على المعلومات من العميل نفسه ومن البنوك الأخرى وحتى من منافسيه، كما يندرج تحت التقييم دراسات الجدوى للمشروعات المقدمة بقصد تمويليها، وهناك العديد من الوسائل العملية لتقييم دراسات الجدوى منها اختبارات الحساسية وأساليب المحاكاة لتقييم مخاطر متعددة.

د. **العمل على إيجاد بيئة وإدارة ومتابعة قانونية مناسبة**: يعتمد البنك الإسلامي على العقود كأساس لعمليات الاستثمار والتمويل و هو ما يتطلب دقة في صياغة هذه العقود بما يتوافق مع متطلبات الشريعة، وطبيعة العمليات، والظروف القانونية والوضع القانوني الساري في موطن البنك، وهذا يستلزم إدارة متخصصة تتضمن عددا من رجال القانون المتمرسين الذين يتابعون باستمرار الجانب القانوني والإجرائي للعمليات التي يملوها البنك.

ه. **الاحتفاظ باحتياطات ومخصصات كافية لمجابهة المخاطر المحتملة**: يتوجب على البنوك الإسلامية دراسة احتياجاتها من المخصصات بدقة عالية طبقا لظروفها وظروف عملياتها والودائع التي لديها، مع أخدها بعين الاعتبار حجمها وآجال استحقاقها، ومتطلباتها لدى عملائها، وهذا بالإضافة إلى النسب التي تحتفظ بها لدى البنك المركزي كسيولة لمواجهة المخاطر المحتملة وامتصاص الخسائر.

---

[1] Rose, P. Sylvia, & Hudging ,**Bank Management & Financial Services**, 6th Ed, Mc Graw-Hill, New York S.C ,2009, p 432.

[2] ابتهاج مصطفى عبد الرحمان، إدارة البنوك التجارية، دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة الثانية 2000، ص455.

و. **ايجاد كوادر مؤهلة فنيا وإداريا:** تتطلب طبيعة العمليات المصرفية الإسلامية التي يكون البنك فيها بائعا أو مشتريا أو مؤجرا أو شريكا خبرات جيدة في مختلف نواحي النشاط الاقتصادي، وفي إدارة المشروعات الاقتصادية والتجارية المختلفة، وبالتالي فعلى البنوك الإسلامية أن تكون لديها إدارات فنية، فإن لم تكن، فعليها الاستعانة بجهات تخصصية واستشارية موثوقة للقيام ببعض الأعمال التي يحتاج الخبرة[1].

ز. **التصكيك وصناديق الاستثمار:** عرف قرار مجمع الفقه الإسلامي الدولي التصكيك بأنه: "إصدار وثائق أو شهادات مالية متساوية القيمة تمثل حصصاً شائعة في ملكية موجودات (أعيان، أو منافع، أو حقوق، أو خليط من الأعيان والمنافع والديون) قائمة فعلاً، أو سيتم إنشاؤها من حصيلة الاكتتاب، وتصدر وفق عقد شرعي وتأخذ أحكامه.[2]"

ح. **التأمين التكافلي:** من بين عقود التأمينات التي تستخدم وهي شرعية عقود التأمين التكافلي أو التعاوني، وهذه العقود تعتبر أداة مهمة بيد البنك الإسلامي لإدارة المخاطر وهي التحويل للمخاطر أو بعضها لشركة التأمين في العمليات التي يدخل فيها البنك الإسلامي شريكا في تمويلها[3].

ط. **الضمانات والرهونات:** تمثل الضمانات أهم عوامل الأمان من الخوف في الممارسات والمعاملات المصرفية التي يكتنفها الخطر، وتقوم على جانب من المخاطرة ومن هنا كانت المعالجة الإسلامية للخطر والمخاطرة في المعاملات، وبصفة خاصة المصرفية من خلال الضمانات الشرعية وذلك على النحو التالي:

- **اختيار العميل المناسب:** وذلك من خلال قواعد أساسية واعتبارات أو شروط موضوعية تصدرها لائحة التعامل وتضمن الحد الأدنى الواجب توافره في العميل: مركزه المالي؛ سمعته في الوفاء بالالتزامات وحسن القضاء والأداء؛ وما هو متاح من معلومات وبيانات تتعلق بنشاطه.
- **العربون ودفعه ضمانا للجدية:** يجتمع المعنيان في مرحلة غير باتة في التعاقد النهائي، وينفرد العربون في حالة تأكيد العقد والبدء في تنفيذه بذلك العربون هنا يعتبر جزءاً من الثمن ولا يثير إشكالا. أما إذا كان العربون عند إبرام العقد حفظ حق العدول عن العقد طبقاً لإرادة المتعاقدين فالجمهور لا يجيزه لما يعتبرونه فيه من الغرر والمخاطرة وأكل المال بغير حق[4].
- **درجة الضمان:** ليس المهم استحواذ البنك على ضمانات بقدر ما يجب أن تكون عليه درجة ذلك الضمان من حيث سهولة وسرعة "تسييله" لمواجهة خطر عدم السداد أو الاسترداد من العميل، ويجب أن يصدر البنك تعليمات كتابية بأنواع الضمانات ودرجاتها، والتزام البنك في معاملاته بتلك التعليمات، لما يترتب على مخالفتها من عقوبات إدارية وتأديبية[5].

---

[1] حسين سمحان وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص 274 -279.

[2] القرار رقم 178 (19/4)، بشأن الصكوك الإسلامية (التوريق) وتطبيقاتها المعاصرة وتداولها، الدورة التاسعة عشر لمجمع الفقه الإسلامي المنعقد في إمارة الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة، 06-30 أفريل 2009، على الموقع https://iifa-aifi.org/ar/2300.html، (تاريخ الاطلاع 2023/05/11)

[3] هنان علي، بدوي عبد الجليل، **إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية (أساليب إدارة مخاطر الإئتمان)**، مجلة دراسات في الوظيفة العامة، العدد 06، 2019، ص 39.

[4] الواثق عطا المنان محمد أحمد، **عقد المرابحة ضوابطه الشريعة-صياغته المصرفية وانحرافاته التطبيقية**، المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، 17 جانفي، 2009، ص26.

[5] الواثق عطا المنان محمد أحمد، عقد المرابحة ضوابطه الشريعة-صياغته المصرفية وانحرافاته التطبيقية، مرجع سابق، ص ص 26-27.

- **ضمان طرف ثالث:** الضمان والأمانة لا يجتمعان باتفاق الفقهاء، لأن إلزام الأمين بالضمان إخلال بقواعد الشرع، ولاسيما قواعد تحريم الربا، فلو ألزمنا الأمين الشريك أو المضارب مثلا بضمان الشيء الذي حازه، لأوقعناه في تحمل الخسارة، والشركة عمل فيها احتمال الربح والخسارة، فضمان الشيء المقبوض يخل بمبدأ التوازن في العقود، ويؤدي إلى تغيير الأحكام وقلبها، ويكفي المضارب أنه خسر جهده إذا حدثت خسارة، أما إن كان الضمان من شخص ثالث معنوي أو طبيعي يهمه نجاح المضاربة كضمان الدولة للأسهم وشرائها، وضمان شركة التصرف بعض الأشخاص، أو ضمان طرف ثالث لما يؤول إليه التصرف في المضاربة مثلا من احتمال خسارة أو ضياع، كل ذلك جائز شرعاً لأنه إحسان وتعاون والتبرع بما حصل من نقص جائز[1].
- **رهن البضاعة:** رهن البضاعة أو السلعة التي قام البنك ببيعها مرابحة لصالحه لحين قيام العميل بسداد جميع الأقساط المستحقة عليه، إذا يجوز رهن المبيع بعد البيع –على ثمنه وغيره– فبمقتضى البيع ثبوت الملك في المبيع، والتمكين من التصرف فيه، وذلك عند بائعه وغيره، إذن؛ الرهن بعد لزوم البيع صحته أولى، لأنه يصح رهنه عند غير بائعه، فصح عنده كغيره، ولأنه يصح رهنه على غير ثمنه فصح رهنه على ثمنه. هذا ويصح الرهن لأنه دين ثابت تدعو الحاجة إلى أخذ وثيقة به، فجاز أخذها به كالضمان، ويصير الثمن بعد البيع دينا في ذمة المشتري، والدين يجوز الرهن به بأي سبب وجب الدين كالبيع ونحوه، لأن الديون كلها واجبة على اختلاف أسباب وجوبا، فكان الرهن بها رهناً بمضمون فيصبح، هذا وإذا أخرج المرتهن (الدائن) المرهون عن يده باختياره إلى الرهن (المدين) ولو كان نيابة عنه زال لزوم الرهن لزوال استدامة القبض، وبقي العقد لم يوجد فيه قبض، وفي استدامة القبض كشرط للزوم الرهن خلاف بين الفقهاء[2].
- **اشتراط صاحب المال على المضارب أن تكون جميع مصاريف المضارب وإدارته ونفقاته عليه:** هذا الشرط جائز، حيث نص الفقهاء على أن نفقة العامل عليه، وتكمن فائدة هذا الشرط في تقليل الخسارة وحرص المضارب على تثمير المال وعدم تعريضه للخسارة لأنه أنفق من ماله، ولو حدثت خسارة فلن تكون كبيرة، لأن الأموال التي صرفها المضارب لا تحسب من نفقات المضاربة.
- **تطوع المضارب بالتعويض عن الخسارة:** هذا ما حدث في بعض البنوك الإسلامية عندما أصابتها خسائر بسبب بنك الاعتماد والتجارة، فرأت مجالس إدارتها أنها لو وزعت الخسائر على المودعين المستثمرين لأدى ذلك إلى الخيار البنك نفسه، عرضت هذه المسألة على الجمعية العامة، فوافقت على تحمل البنك الخسارة من خلال احتياطاته وما يتكون له من أرباح مع مرور الزمن[3].
- **معالجة المخاطر التعاقدية:** عندما يكون الغرر أو عدم التأكد في العقد كثيرا قد يؤدي إلى حدوث مظالم والفشل في الالتزام بشروط العقد أو الإعسار للطرف الآخر، والاتفاقات التعاقدية بين الأطراف المتعاقدة هي الأدوات المناسبة للحد من المخاطر، وسنقوم بسرد البعض منها كما يلي[4]:

---

[1] مفتاح صالح، **إدارة المخاطر المصرفية**، مرجع سابق، ص ص .

[2] لواثق عطا المنان محمد أحمد، **عقد المرابحة ضوابطه الشريعة–صياغته المصرفية وانحرافاته التطبيقية**، مرجع سابق، ص ص 28-29.

[3] مفتاح صالح، إدارة المخاطر المصرفية، مرجع سابق، ص 12.

[4] مفتاح صالح، إدارة المخاطر المصرفية، مرجع سابق، ص 13.

- ✓ قد يؤدي ارتفاع الأسعار إلى عدم الوفاء بالالتزامات التعاقدية وخاصة إذا كانت هذه الزيادة كبيرة، ويمكن تخفيض هذه المخاطر بتضمين العقد مادة تقضي باتفاق الطرفين على التغاضي عن نسبة محددة من تقلبات السعر، وما زاد عن ذلك يقوم الطرف المستفيد لا بتعويض الطرف الآخر المتضرر من تقلبات السعر؛
- ✓ في عقد الإستصناع فإن تنفيذ العقد قد يخلق مخاطر كبيرة وخاصة الالتزام بالمواصفات النوعية وللسيطرة على ذلك فقد أجاز الفقهاء ما يسمى ببند الجزاء فسخ العقد؛
- ✓ أما في المرابحة التي أصبح لها عدة أدوات للتغلب على مخاطرها مثل للتغلب عن الطبيعة غير الملزمة للطرف الآخر لدفع الأقساط فقد أصبح دفع قسط كبير مقدماً عبارة عن هامش جدية وهو صفة ملازمة للعقد؛
- ✓ قد يرفض المتعامل أخذ السلعة التي أمر بشرائها ويكون العقد ملزم للمتعامل فقط، ويفترض أن البنك سينفذ التزاماته كما هي في العقد، والاقتراح البديل هو إنشاء سو ق لتصفية عقود المر ابحات محل القضايا المختلف عليها؛
- ✓ من شروط عقد المرابحة أن يقوم البنك بحيازة ما هو محل العقد بين الطرفين فإن البنك يقوم بذلك شكلا لبعض الوقت، وقد تجاوزت البنوك الإسلامية ذلك بجعل العميل وكيلا عن البنك في شراء السلعة، وهذا في بنود العقد ومع ذلك تبقى مسؤولية البنك في مخاطر ملكية السلعة، وتبقى قائمة ويتعين مواجهة ذلك باحتياطي من رأس المال.

- **المشتقات والبدائل:** المشتقات هي أدوات تعتمد قيمتها على قيمة شيء آخر وتصنف في ثلاث مجموعات: المستقبليات؛ الخيارات والمقايضة ونظراً لعدم شرعيتها فقد أوجد المصارف الإسلامية بدائل مقبولة شرعا تتمثل في[1]:
  - ✓ عقود الخطوتين أو التوازي؛
  - ✓ عقود معدل العائد المتغير: كعقود الإجارة؛
  - ✓ بعض المقايضات المتفقة مع الشريعة الإسلامية؛
  - ✓ عقود بيع التوريد مع شرط الخيار لكل من المتعاقدين بالتراجع؛
  - ✓ العقود الموازية من أنواع مختلفة؛
  - ✓ بيع العربون: سداد جزء من الثمن مع خيار فسخ العقد وترك العربون كجزاء مالي؛
  - ✓ التحصين: يمكن أن يحتمي البنك من تقلبات أسعار الصرف بالحصول على مبلغ من المال في وديعة استثمارية بنظام المشاركة في الربح والخسارة لمدة معينة، ويقوم بالمقابل بشراء عملة أجنبية أخرى بالسعر الحاضر ويحتفظ بهذا المبلغ المشتري في حساب استثماري من العملة الأجنبية بنفس المدة، وعند انقضاء المدة سيحين أجل الوديعتين، ويشارك البنك المودعين لديه عائدات الوديعة الاستثمارية بالعملة الأجنبية، وبهذا يتمكن البنك أن يغطي مخاطر سعر الصرف لنفس المدة؛
  - ✓ التصكيك: هو حصر وتجميع لمجموعة من الأصول المتشابهة وإنشاء سندات مقابل هذه الأصول وبيعها في السوق؛
- **الشركات التابعة:** تقوم البنوك بإنشاء شركات متخصصة للقيام بمشاريع كبيرة كشركات إنتاج أو توزيع أو إيجار أو تموين انشاء مثل هذه الشركات يساعد بفعالية في إدارة المخاطر والتخفيف من آثارها وذلك بعدة طرق منها[2]:

[1] محمد سهيل الدروبي، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، مرجع سبق ذكره، ص ص 22-23.

[2] صالح مفتاح، (2009)، مرجع سبق ذكره، ص16.

- يمكن أن تمتلك تلك الشركات الخبرة الفنية المتخصصة اللازمة لإدارة ومتابعة النشاط المنوط بهذه الشركة مما قد لا يتوفر لدى البنك يزيد من فعالية الرقابة.
- يمكن أن يجعل جزء لا يستهان به من الأنشطة بشكل مباشر وغير مباشر خارج ميزانية البنك. ولكن على البنوك أن تكون دقيقة في تعاملها مع هذه الشركات بعد إنشائها وأن تعاملها دائما كشخصية إعتبارية مستقلة وخاصة من حيث قرارات الائتمان الممنوحة لها ومتابعة الائتمان بعد منحه وأن تتجنب أن تكون ضامنة لأنشطتها بشكل مباشر إلا لو قررت الإدارة ذلك استنادا إلى معطيات رأت فيها مصلحة للبنك.
- كما أن إنشاء بعض أنواع هذه الشركات قد يحل بعض الإشكالات الشرعية كموضوع ضمان بعض الودائع الاستثمارية، وطبعا كل ذلك لابد أن يخضع للرقابة الشرعية ولموافقة هيئة الرقابة الشرعية في البنك.

المبحث الثالث: معايير بازل تكييفها لإدارة المخاطر في البنوك الاسلامية

بفعل التطورات التي حدثت في العقد السابع والثامن القرن العشرين والتي أدت إلى حدوث تغييرات كبيرة في القطاع البنكي نتيجة تزايد دور الأسواق المالية، والتحرر من القوانين وازدياد حدة المنافسة، وانتشار وتنوع المنتجات والخدمات البنكية، فأصبحت نشاطات البنوك أكثر تنوعا وتعقيدا وتعرضا لكم هائل من المخاطر. ولمواجهة هذه المخاطر أصبح من الضروري مراقبة مستواها، والقيام بوضع الإجراءات الرقابية اللازمة للحد من الانعكاسات السلبية الناتجة عنها وإدارتها بشكل فعال. ويعد رأس المال والاحتياطات أهم داعم للبنوك في مواجهة المخاطر، وعلى هذا الأساس أقرت لجنة بازل ثلاث اتفاقيات، حيث عملت على وضع مجموعة من المبادئ الرقابية المتعلقة بكفاية رأس المال، بالإضافة إلى صياغة إطار يؤدي إلى تقوية النظام البنكي الدولي، ويدعم استقراره المالي. وفي هذا الإطار أصدرت لجنة بازل اتفاقيتها الأولى بازل I سنة 1988 والمتعلقة بمعدل كفاية رأس المال، وجاءت بعدها اتفاقية بازل II سنة 2004 التي تضمنت تطويرا لمعيار كفاية رأس المال، ونتيجة للانتقادات التي عرفتها الاتفاقية الثانية، حلت محلها اتفاقية بازل III سنة 2010 التي تم الإقرار في مضمونها بالمعيار الجديد لكفاية رأس المال، حيث كان التطبيق الفعلي للمعيار الجديد في شكل مراحل بداية من سنة 2013 حتى سنة 2019، ليتم بعد ذلك الالتزام بشكل كلي بمتطلبات المعيار الجديد.

المطلب الأول: عموميات حول لجنة بازل للرقابة المصرفية

الفرع الأول: نشأة لجنة بازل

تعود أصول لجنة بازل للرقابة على البنوك إلى اضطراب الأسواق المالية الذي أدى إلى انهيار نظام بروتن وودز لأسعار الصرف المدارة سنة 1973 ، حيث تكبدت العديد من البنوك خسائر كبيرة في العملات الأجنبية، وفي 26 جوان 1974 قام المكتب الفيدرالي للرقابة المصرفية في ألمانيا الغربية بسحب الرخصة المصرفية لبنك هيرث ستات(Herstatt) بعد إفلاسه، حيث كانت له معاملات ضخمة في سوق الصرف الأجنبية، وسوق ما بين البنوك الأمريكية والأوروبية المتعاملة معه، وفي نفس السنة أفلس بنك فرانكلين الوطني الأمريكي (Franklin national bank)[1]. ونظرا لهذه الاضطرابات وتصاعد حدة المخاطر المصرفية، قامت الدول الصناعية في التفكير في إنشاء لجنة معنية بالأنظمة المصرفية والإشراف على الأنشطة المصرفية، وذلك من خلال تشكيل لجنة بازل تتكون من مجموعة الدول الصناعية العشرة G 10، وذلك بقرار من محافظي بنوكها المركزية وتحت إشراف محافظ بنك التسويات الدولية في نهاية1994 [2]. ويقتصر أعضاؤها على مسؤولين من هيئات الرقابة المصرفية ومن البنوك المركزية للدول الصناعية الكبرى المتمثلة في كل من: بلجيكا، فرنسا، كندا، ألمانيا، إيطاليا، سويسرا، هولندا، اليابان، السويد، إسبانيا، لوكسمبورغ، والولايات المتحدة الأمريكية، الذين يعقدون اجتماعاتهم في مدينة بازل أو بال في سويسرا بمقر بنك التسويات الدولية[3].

[1] Basel Committee on Banking Supervision. (October 2014). **A brief history of the Basel Committee**. **Basel**, **switzerland**: **Bank for international settlements**. p05.

[2] عبد الحميد عبد المطلب، **العولمة واقتصاديات البنوك**، الإسكندرية، مصر: الدار الجامعية،2003، ص 80.

[3] Basel Committee on Banking Supervision. (April 2010). International framework for liquidity risk measurement, standards and monitoring. Basel, Switzerland: Bank for International settlements, p01.

وقد أطلق على هذه اللجنة لجنة الأنظمة المصرفية والممارسات الرقابية، أو لجنة بازل نسبة إلى مكان انعقادها بمدينة بازل، حيث تعمل هذه اللجنة على ضمان التعاون الدولي في مجال الرقابة الاحترازية المصرفية من خلال صياغة معايير دولية تعمل بها البنوك المركزية في مراقبة أعمال البنوك، هذه المعايير اصطلح على تسميتها باتفاقيات لجنة بازل، وهي ثلاث اتفاقيات مرتبطة ببعضها البعض مع وجود تعديل واحد لاتفاقية بازلI، وركزت هذه الاتفاقيات على تحديد رأس المال الرقابي لمواجهة مخاطر النشاط المصرفي على المستوى الدولي[1].

وتعتبر لجنة بازل لجنة استشارية فنية لا تقوم على أية اتفاقية أو معاهدة دولية، فهي تنظيم غير رسمي يستند على تفاهم وتنسيق في المواقف بين مجموعة محافظي بنوك الدول الصناعية، حيث ساهمت هذه اللجنة بشكل كبير في توفير إطار دولي للرقابة المصرفية، بالإضافة إلى تكوين فكر مشترك بين البنوك المركزية والعثور على آليات لمواجهة المخاطر التي تتعرض لها البنوك[2].

تجتمع لجنة بازل بشكل منتظم بمعدل كل ثالث أو أربع مرات في السنة، وهذا بداية من اجتماعها الأول في فيفري 1975، اقتصر أعضاؤها على مجموعة الدول الصناعية العشرة G 10 سنة 2009 و2014، والآن تضم 28 عضوا، إذ يتم تمثيل الدول في اللجنة من قبل البنك المركزي أو السلطات المسؤولة على الرقابة الاحترازية في العمل البنكي .

يتمحور الغرض الرئيسي للجنة في تحسين مستوى الرقابة المصرفية بين البنوك وذلك من خلال ثالثة جوانب[3]:

- فتح مجال الحوار بين البنوك المركزية لتسهيل التعامل مع مختلف مشاكل الرقابة المصرفية؛
- العمل على التنسيق بين السلطات النقدية الرقابية المختلفة ومشاركة هذه السلطات مسؤولية مراقبة وتنظيم تعاملها مع المؤسسات المالية الأجنبية بما يساهم في تحقيق كفاءة وفعالية الرقابة المصرفية؛
- دعم وتحفيز نظام رقابي معياري يحقق الأمان للمودعين المستثمرين والجهاز المصرفي كاملا كما يحقق الاستقرار في الأسواق المالية العالمية.

الفرع الثاني: أهداف لجنة بازل

تعتبر لجنة بازل منذ انشائها ملتقى التعاون للدول الأعضاء في مجال الرقابة البنكية، فهي تهدف بشكل عام وعلى المستوى الدولي إلى تعزيز نوعية وفعالية الرقابة البنكية من خلال تحديد ثلاثة محاور للتدخل وهي[4]:

- تبادل المعلومات حول الممارسات الوطنية للرقابة؛
- تحسين فعالية التقنيات المستخدمة في مراقبة النشاط البنكي العالمي؛
- تحديد المعايير الاحترازية الدنيا.

---

[1] Bruno COLMANT, Vincent DELFOSSE, Jean Philippe PETERS, Bruno RAUIS, Les Accords De Bale II Pour Le Secteur Bancaire, De Boeck Et Larcier, Bruxelles, 2005, P 6.

[2] صندوق النقد العربي، الملامح الأساسية للاتفاق بازل 2 والدول النامية، صندوق النقد العربي، أبوظبي، 2004، ص02.

[3] المعهد العربي للتخطيط بالكويت، 2003. الإصلاح المصرفي، العدد السابع عشر. تاريخ الاطلاع 2022/12/31، من الموقع https://www.arab-api.org/develop_bridge17.pdf.

[4] Armand Pujal, De Cooke à Bale II, Revue d'Economie Financière, n°73,Volume 4-2003, BaleII, Genèse et Enjeux, pp 65-66.

وبالتالي، يمكن إيجاز أهداف لجنة بازل في النقاط الأساسية التالية[1]:

- المساهمة في تقوية استقرار النظام المصرفي الدولي وخاصة بعد تفاقم أزمة المديونية الخارجية في الدول النامية بسبب توسع البنوك الدولية خاصة الأمريكية منها التي تورطت في ديون منفردة أو معدومة في دول أمريكا اللاتينية وآسيا وافريقيا، مما اضطرها إلى اسقاط الديون أو توريقها؛
- إزالة مصدر رئيسي للمنافسة الغير متكافئة بين البنوك في الأسواق الدولية، والمتمثل في الفروق في المتطلبات الرقابية الوطنية بشأن رأس المال المصرفي، ما دفع لجنة بازل إلى التأكيد على ضرورة توافر العدالة والتناسق في تطبيق نسب كفاية رأس المال؛
- العمل على إيجاد آليات للتكيف مع التغيرات المصرفية العالمية وفي مقدمتها العولمة المالية، بما في ذلك التشريعات واللوائح والمعوقات التي تحد من اتساع وتعميق النشاط المصرفي للبنوك عبر أنحاء العالم في ظل الثورة التكنولوجية والمعرفية؛
- تحسين الأساليب الفنية للرقابة على أعمال البنوك وتسهيل عملية تداول المعلومات حول تلك الأساليب بين السلطات النقدية المختلفة .

وعليه؛ فقد عملت لجنة بازل هي لجنة للرقابة المصرفية الدولية منذ تأسيسها على إقرار معيار دولي موحد لكفاية رأس المال للدلالة على مكانة المركز المالي للبنك ويقوي ثقة المودعين فيه من جهة، وتقليل المخاطر التي تتعرض لها البنوك من جهة أخرى.

الفرع الثالث: المبادئ الأساسية للجنة بازل

تشمل المبادئ الأساسية للجنة بازل 25 مبدأ قسمت على سبعة مجالات يجب التركيز عليها وهي[2]:

1. **الشروط الواجب توافرها لتطبيق النظام الرقابي المصرفي الفعال:** إذ يجب أن تتوفر لكل مؤسسة تخضع لهذا النظام ما يلي:
   - مسؤوليات وأهداف محددة وواضحة لكل هيئة تشارك في نظام الرقابة المصرفية؛
   - استقلالية الإدارة، فضلاً عن توافر موارد مالية كافية؛
   - وجود إطار قانوني للرقابة المصرفية؛
   - توفير الحماية القانونية اللازمة للمراقبين المصرفيين وذلك فيما يتعلق بالأعمال الرقابية؛
   - نظام لتبادل المعلومات (مبني على الثقة) بين المؤسسة والمراقبين.
2. **منح التراخيص والهياكل المطلوبة للبنوك:** إذ يجب:
   - تحديد الأنشطة المسموح بها للمؤسسات التي تخضع للنظام الرقابي، ويجب عدم إطلاق كلمة بنك على المؤسسة إلاّ إذا كانت تمارس فعلا العمل المصرفي؛

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص ص 82-83.

[2] محمد زيدان، عبد الرزاق حبار، **متطلبات تكييف الرقابة المصرفية في النظام المصرفي الجزائري مع المعايير العالمية**، مداخلة مقدمة ضمن المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول" إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة"، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح –ورقلة –الجزائر، يومي 11و12 مارس 2008 ، ص ص 7-8.

- من حق السلطات التي تمنح تراخيص العمل المصرفي أن توافق أو ترفض أي طلب لتأسيس البنوك إذا اتضح لها عدم الالتزام بالمعايير الموضوعة، ويتمثل الحد الأدنى المطلوب توافره لمنح التراخيص في وجود هيكل محدد لملكية وإدارة البنك، وخطة العمل، ونظم الرقابة الداخلية هذا فضلا عن الوضع المالي المقترح بما فيه قاعدة رأس المال؛
- يجب توافر السلطة الكافية للمراقبين المصرفيين لمراجعة ورفض أي مقترحات لنقل ملكية البنك؛
- يجب أن تعطى للمراقبين المصرفيين السلطة في وضع معايير لمراجعة الحيازات والاستثمارات لدى المصارف، والتأكد من أنها لا تعرض المصرف لمخاطر أو تعوق الرقابة الفعالة.

3. **الترتيبات والمتطلبات الحصيفة** إن يجب العمل على تحديد ما يلي:

- قيام المراقبون المصرفيون بتحديد الحد الأدنى لمتطلبات رأسمال البنك، ومكوناته، ومدى قدرته على امتصاص الخسائر، علما أنه يجب ألا تقل هذه المتطلبات عما هو محدد طبقاً لاتفاقية بازل؛
- استقلالية النظام الرقابي في تقييمه لسياسات البنك والإجراءات المرتبطة بمنح وإدارة القروض والمحافظ وتنفيذ الاستثمارات؛
- يجب أن يتأكد المراقبون من تبني البنوك لسياسات كافية وإجراءات فعالة لتقييم جودة الأصول، وكذلك وجود مخصصات كافية لمقابلة الديون المشكوك فيها فضلا عن توافر احتياطات مناسبة؛
- قناعة المراقبين بأن لدى البنك نظام للمعلومات يمكن الإدارة من تحديد مدى التركز في المحافظ المالية والقروض؛
- قيام المراقبين بوضع حدود حصيفة لعملية إقراض البنوك للشركات والأفراد، بحيث يعتبر أي تجاوز عن هذه الحدود مؤشراً للمراقبين على ازدياد المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها البنك؛
- تأكد السلطات الرقابية من امتلاك البنوك للسياسات والإجراءات والنظم التي تمكنها من متابعة عمليات الإقراض والاستثمار التي يقوم بها على نطاق دولي خاصة فيما يتعلق بتحديد المخاطر القطرية، ومخاطر التحويل، والاحتفاظ باحتياطات كافية لمواجهة مثل هذه المخاطر؛
- تأكد السلطات الرقابية من امتلاك البنوك لنظم دقيقة لقياس ومتابعة ومراقبة مخاطر السوق، كما يجب أن يكون للسلطات الرقابية الصلاحيات اللازمة لوضع حدود معينة أو فرض عقوبات محددة أو كلاهما على التعرض والانكشاف لمخاطر السوق؛
- على السلطات الرقابية التأكد من أن البنوك لديها نظماً شاملة لإدارة المخاطر وذلك بشأن تحديد سائر المخاطر وقياسها ومتابعتها ومراقبتها والاحتفاظ بمخصصات أو جزء من رأس المال لمواجهتها؛
- تأكد السلطات الرقابية من امتلاك البنوك لنظم رقابة داخلية تتناسب وطبيعة وحجم نشاط هذه البنوك، ويجب أن تشمل هذه النظم ترتيبات واضحة تتعلق بتفويض السلطات والمسؤوليات والفصل بين الوظائف التي تنشأ عن أدائها التزامات على البنك والصرف من أمواله، وكذلك المتعلقة بالحسابات وإجراء التسويات والحفاظ على أصول البنك؛
- على السلطات الرقابية التأكد من أن البنوك تتبنى سياسات وممارسات وإجراءات مناسبة بما في ذلك قواعد متشددة بشأن التأكد من المعلومات الخاصة بالعملاء تستهدف تحسين المستويات المهنية والأدبية للعاملين بالقطاع المالي بما يمنع استخدام البنك بشكل متعمد أو بدون تعمد لارتكاب جرائم مالية.

4. **أساليب الرقابة المصرفية المستمرة:** بحيث يجب أن:
   - تجمع الرقابة المصرفية الفعالة ما بين الرقابة الداخلية والرقابة الخارجية؛
   - يكون المراقبون على اتصال منظم بإدارة البنك، وأن يكونوا على علم بكافة أعماله؛
   - يكون لدى المراقبين وسائل لتجميع وتحليل التقارير والنتائج الإحصائية التي تعرضها البنوك على أسس منفردة أو مجمعة؛
   - يكون لدى المراقبين السلطة التي تمنحها صلاحية الحصول على المعلومات الرقابية بصورة مستقلة، وذلك إما من خلال الفحص الداخلي أو عن طريق الاستعانة بالمراجعين الخارجيين؛
   - تمثل قدرة المراقبين على مراقبة الجهاز المصرفي في مجموعه عنصراً أساسياً للرقابة المصرفية.
5. **الاحتياجات المعلوماتية (توافر المعلومات):** يجب أن يحتفظ كل بنك بسجلات عن السياسات المحاسبية وتطبيقاتها مما يمكن المراقب من الحصول على نظرة شاملة عن الوضع المالي للبنك بنشر ميزانياته التي تعكس مركزه المالي بصورة منتظمة.
6. **السلطات الرسمية للمراقبين:** يجب أن يتوافر لدى المراقبين المصرفيين السلطات الرسمية التي تمكنهم من اتخاذ الإجراءات التصحيحية الكافية لمواجهة فشل البنك في الالتزام بأحد المعايير الرقابية مثل توافر الحد الأدنى لكفاية رأس المال، أو عندما تحدث انتهاكات بصورة منتظمة، أو في حال تهديد أموال المودعين بأي طريقة أخرى .
7. **العمليات المصرفية عبر الحدود:**

- يجب أن يطبق المراقبون المصرفيون الرقابة العالمية الموحدة، واستعمال النماذج الرقابية الحصيفة لكافة الأمور المتعلقة بالعمل المصرفي على النطاق العالمي وبصفة خاصة بالنسبة للفروع الأجنبية والمصارف التابعة؛
- تستلزم الرقابة الموحدة وجود قنوات اتصال وتبادل للمعلومات مع مختلف المراقبين الذين تشملهم العملية الرقابية وبصفة أساسية في البلد المضيف؛
- يجب على المراقبين المصرفيين أن يطالبوا البنوك الأجنبية العاملة في الدول المضيفة بأداء أعمالها بنفس مستويات الأداء العالية المطالب بها البنوك المحلية وإلزامها بتوفير المعلومات المطلوبة لتعميم الرقابة الموحدة.

المطلب الثاني: اتفاقية بازل I

في شهر جويلية من سنة 1988 وافق مجلس المحافظين للبنوك المركزية للدول الصناعية وكذا الاتحاد الأوروبي على تقرير لجنة بازل الخاص باقتراح معيار موحد لكفاية رأس المال، وقد تأثرت اتفاقية بازل في هذا المجال المصرفي بكل من النظام الأمريكي والأوروبي، وبناءا على ذلك فقد أقرت اتفاقية بازل على أنه يتعين على كافة البنوك العاملة الالتزام على أن يصل رأسمالها إلى مجموعة أصولها الخطرة بعد ترجيحها بأوزان المخاطرة الائتمانية إلى 8% كحد أدنى مع نهاية 1992 سميت بنسبة كوك ، وفي ضوء هذا المعيار أصبح من المتعارف عليه أن تقييم ملاءة البنوك في مجالات المعاملات الدولية يرتبط بمدى استيفائها للحد لأدنى لهذا المعيار[1].

[1] عبد المطلب عبد الحميد، **الإصلاح المصرفي ومقررات بازل03**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، الطبعة الأولى2013، ص 253.

الفرع الأول: الجوانب الأساسية لاتفاقية بازل I

لقد انطوت اتفاقية بازل I على سبعة جوانب أساسية متمثلة فيما يلي:

- التركيز على المخاطر الائتمانية.
- تقسيم دول العالم إلى مجموعتين حسب المخاطر الائتمانية.
- الاهتمام بنوعية الأصول ومخصصاتها.
- وضع أوزان ترجيحية مختلفة الأصول.
- معدل كفاية رأس المال.
- وضع معاملات تحويل الالتزامات العرضية.
- الاحتمالات المرتبطة بأسعار الصرف وأسعار الفائدة.

أولا: التركيز على المخاطر الائتمانية

تهدف الاتفاقية إلى حساب الحدود الدنيا رأس المال أخذاً في الاعتبار المخاطر الائتمانية (وهي مخاطر عدم وفاء المدين بالتزاماته) و لم يتضمن المعدل مواجهة المخاطر الأخرى (مخاطر سعر الفائدة، مخاطر سعر الصرف، مخاطر الاستثمار في الأوراق المالية) أي مخاطر السوق التي يجب أن تؤخذ في الاعتبار أيضاً بمعرفة السلطة الرقابية لتقدير كفاية رأس المال[1].

ثانيا: تقسيم دول العالم إلى مجموعتين حسب المخاطر الائتمانية

وفقا لهذا المنظور تقسم دول العالم إلى مجموعتين[2]:

المجموعة الأولى: تعتبر دول ذات مخاطر أقل من باقي دول العالم وتضم الدول كاملة العضوية في منظمة التعاون الاقتصادي OECD[3]والدول التي يربطها بصندوق النقد الدولي ترتيبات إقراضية خاصة بشرط استبعاد أي دولة من هذه المجموعة لمدة خمس سنوات إذا ما قامت بإعادة جدولة الدين العام الخارجي لها. وتضم بدورها مجموعتين فرعيتين هما[4]:

- الدول الأعضاء في لجنة بازل مجموعة العشرة، يضاف إلى ذلك: سويسرا والمملكة العربية السعودية.
- الدول التي قامت بعقد بعض الترتيبات الإقراضية خاصة مع صندوق النقد الدولي وهي: استراليا، تركيا، السعودية البرتغال، النرويج، نيوزلندا، ايرلندا، فنلندا، الايونان، أيسلندا، النمسا، وتضم هذه المجموعة دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD وترتيبات خاصة مع صندوق النقد الدولي.

المجموعة الثانية: تضم باقي دول العالم، وينظر إلى هذه الدول على أنها ذات مخاطر أعلى من دول المجموعة الأولى، وبالتالي لا تتمتع هذه الدول والبنوك العاملة فيها بتخفيضات في أوزان المخاطر المقررة بمجموعة OECD والدول ذات الترتيبات الإقراضية الخاصة مع صندوق النقد الدولي.

---

[1] محمد محمود المكاوي، **إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية**، مرجع سبق ذكره، ص 273.

[2] عبد المطلب عبد الحميد، العولمة واقتصاديات البنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص ص 84-85.

[3] OECD: Organization of Economic Cooperation and Development.

[4] أحمد سليمان خصاونة، المصارف الإسلامية، جدار الكتاب العالمي لنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى 2008، ص ص118-119.

ثالثا: الاهتمام بنوعية الأصول ومخصصاتها

حيث يتم تركيز الاهتمام على نوعية الأصول ومستوى المخصصات التي يجب تكوينها للأصول أو الديون المشكوك في تحصيلها وغيرها من المخصصات، فلا يمكن تصور أن يفوق معيار كفاية رأس المال لدى بنك من البنوك الحد الأدنى المقرر بينما لا تتوافر لديه المخصصات الكافية في نفس الوقت، فمن الضروري كفاية المخصصات أولا، ثم يأتي بعد ذلك تطبيق المعيار[1].

رابعا: معدل كفاية رأس المال وفقا لاتفاقية بازل

1. **تعريف كفاية رأس المال:** يمكن تعريف كفاية رأس المال على أنه قدرة رأس مال البنك على مواجهة سحوبات المودعين والدفعات للدائنين في حالات الاعسار والتصفية التي يتعرض لها البنك [2].

كما يمكن تعريف كفاية رأس المال بأنها: "احتمالية إعسار البنك ، بمعنى أن انخفاض هذه الاحتمالية يعني ارتفاع درجة ملاءة البنك . بعبارة أخرى، كفاية رأس المال هو نسبة رأس مال البنك إلى مخاطره، وهو بذلك يوضح العلاقة بين رأس مال البنك والمخاطر المحيطة بموجوداته وأي عمليات أخرى[3].

كما عرف البعض كفاية رأس المال في البنك بأنها: "رأس المال الذي يحمي البنك من الرافعة المالية الزائدة، ويبقيه بعيدا عن الصعوبات الناجمة عن الإعسار المالي، وتجنب المخاطر"[4].

2. **أهمية كفاية رأس المال:**

تتجلى أهمية عنصر رأس المال عند اتصافه بالكفاية في[5]:

- يعد رأس المال عند اتصافه بالكفاءة صمام الأمان الذي يجنب البنوك الوقوع في الأزمات المالية؛
- تساعد كفاية رأس المال على تحقيق نوع من التوازن بين المخاطر التي يتوقعها البنك وحجم رأس المال؛
- تعد كفاية رأس المال مصدر ثقة لدى المودعين الحاليين والمحتملين، فبالنسبة للمودعين الحاليين كلما كانت كفاية رأس المال كبيرة كان ذلك مؤشرا جيدا على الاحتفاظ بأمواله لدى البنك، أما المحتملين فكفاية رأس المال كلما كانت كبيرة تشجعه على ايداع أمواله لدى البنك؛
- معيار كفاية رأس المال من أهم المعايير المستعملة في تقييم البنوك التقليدية والإسلامية حيث تطبقها البنوك خاصة البنوك المركزية، بالإضافة إلى معايير أخرى في التقييم، وذلك في إطار متكامل يطلق عليه نظام CAMELS ، فكلما كانت كفاية رأس المال كبيرة كلما رفع ذلك من تصنيف البنك.

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد، الإصلاح المصرفي ومقررات بازل 03، مرجع سابق، ص 255.

[2] Bryan J.Balin, **Basel 1, Basel 2 and emerging markets**, the johns hopking school of advanced international studies, 2007, p 20.

[3] Murinde V & Yassen H, **The impact of the Basel Accord Regulations On Bank Capital and Risk Behavior: Evidence From The MENA Region**, working paper, The third international conference of center for regulation and competition issues, policies and practices, University of Manchester, 2004, p15.

[4] Nikhat Fatima, **Capital Adequacy: A Financial Soundness Indicator for Banks, Global Journal of Finance and Management**, Research India Publications, Volume 6, Number 8 , 2014, p773.

[5] بن الدين محمد، مونة يونس، أهمية **كفاية رأس المال في البنوك الاسلامية بالمقارنة مع البنوك التقليدية – دراسة لأثر انتقال بعض البنوك الإسلامية الأردنية من تطبيق بازل2 إلى تطبيق معيار IFSB–2** ، مجلة الحقيقة، العدد 43 ، 2018، ص 694.

3. حساب معدل كفاية رأس المال وفقا لمقررات اتفاقية بازل 1

بعد سلسلة من الاجتماعات أصدرت لجنة بازل توصياتها الأولى حول كفاية رأس المال، وذلك في شهر جويلية 1988 ليصبح بعد ذلك اتفاقا عالميا، يتوجب على كافة البنوك الالتزام به وأن تصل نسبة رأسمالها إلى مجموع أصولها الخطرة بعد ترجيحها بأوزان المخاطرة الائتمانية إلى 8% كحد أدنى مع نهاية 1992. وقد أطلق على هذه النسبة اسم " معيار كوك" نسبة إلى كوك الذي اقترح هذه النسبة، وأصبح فيما بعد رئيسا للجنة بازل[1]. وعليه يتم احتساب هذه النسبة وفقا لتوصيات لجنة الرقابة المصرفية سنة 1988 كالآتي:

$$\text{معدل كوك} = \frac{\text{رأس المال الأساسي +رأس المال المساند}}{\text{عناصر الأصول والالتزامات المرجحة بالمخاطر}} \geq 8\%$$

وتعني هذه المعادلة أنه يتوجب على البنك أن يضع 8 وحدات نقدية كاحتياط (الاحتفاظ بحد أدنى من رأس المال) مقابل كل 100 وحدة نقدية يتم إقراضها. فقد أكدت لجنة بازل أن النسبة المستهدفة هي نسبة رأس المال إلى الموجودات (موزونة المخاطر) بمقدار 8% (منها ما لا يقل عن 4% من رأس المال الأساسي)، وهي نسبة تمثل الحد الأدنى المشترك الذي يتوقع من البنوك الدولية أن تلتزم به[2]. ويتم احتساب هذه النسبة مع الأخذ بعين الاعتبار الجوانب الأساسية حسب ما أقرته لجنة الرقابة المصرفية العالمية، بوضع أهم الخطوط التوجيهية الرئيسية باتباع الإجراءات التالية:

أ. **وضع مكونات لكفاية رأس مال البنك:**

الجدول رقم 1-4: مكونات رأس المال حسب مقررات اتفاقية بازل الأولى

الشريحة الأولى: رأس المال الأساسي	الشريحة الثانية :(رأس المال المساند)
رأس المال المدفوع	الاحتياطات غير المعلنة
الأرباح المحتجزة	احتياطات إعادة تقييـــم الأصول
الاحتياطات المعلنة	احتياطات عامة
	أدوات رأسمالية
	القروض المساندة متوسطة وطويلة الأجل

المصدر: International Convergence of Capital Measurement and Capital Standards (July1988, Updated To April 1998), Basle Capital Accord, P:14

ووفقا لمقررات الاتفاقية الأولى تم تقسيم رأس المال إلى شريحتين كما يلي:

- **الشريحة الأولى**: وتسمى رأس المال الأساسي Capital Core ويتمثل في حقوق المساهمين التي تتضمن الأسهم العادية المصدرة والمدفوعة بالكامل، وكذلك الأسهم الممتازة الدائمة غير تراكمية الأرباح، بالإضافة إلى الاحتياطات

[1] عبد المطلب عبد الحميد، **الإصلاح المصرفي ومقررات بازل** ،3 مرجع سابق، ص 253 .

[2] عبد العزيز طيبة، محمد مرايمي، **بازل 2 و تسيير المخاطر المصرفية في البنوك الجزائرية**، مداخلة مقدمة في الملتقى العلمي الدولي الثاني حول: إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 12-11 مارس،2008، ص11.

المعلنة والأرباح المحتجزة وحصة الأقليات في رؤوس أموال الشركات التابعة (التي تزيد الملكية فيها عن 50%) والموحدة ميزانيتها،

وذلك في حال عدم الملكية الكاملة للشركات التابعة المذكورة[1].

ويستثنى من رأس المال الأساسي كل من[2]:

- الشهرة "Goodwill "؛
- الاستثمارات في المؤسسات المصرفية ك المالية التابعة غير المندمجة التي لا تظهر حساباتها الختامية ضمن حسابات المركز الرئيسي، من أجل توحيد الشركات التابعة بغرض تقييم كفاية رأس المال للمجموعات المصرفية؛
- المساهمات في رؤوس أموال البنوك الأخرى؛
- احتياطيات إعادة التقييم والأسهم الممتازة غير الدائمة أو المتراكمة أو ما يطلق عليها القابلة للاستعادة أو القابلة للتحويل إلى مديونية.

- **الشريحة الثانية**: وتسمى رأس المال المساند أو التكميلي ويتمثل في العناصر التالية[3]:

- **الاحتياطيات غير المعلنة**: يمكن تكوين الاحتياطات المخفية أو الغير منشورة بطرق عديدة وفقا للأنظمة المحاسبية والقانونية المختلفة في البلدان الأعضاء، وتحت هذا البند يتم تضمين الاحتياطات التي تم تمريرها فقط من خلال حساب الربح والخسارة والتي تم قبولها من قبل السلطات الرقابية دون أن تظهر عند نشر البيانات الختامية للبنك في الصحف، على الرغم من أنها غير منشورة، قد تكون في جوهرها من نفس الجودة للأرباح المنشورة، ولكن في سياق الحد الأدنى من المعايير المتفق عليها دوليا، إلا أنها تفتقر للشفافية، إلى جانب حقيقة أن العديد من البلدان لا تعترف بالاحتياطات غير المعلنة.
- **احتياطات إعادة تقييم الأصول**: تنشأ هذه الاحتياطات نتيجة تقييم الموجودات لإظهار قيمتها الجارية أو الحالية بدلا من تكلفتها الدفترية، شرط أن يكون التقييم يعكس احتمال تذبذب أسعار أصولها، وتخصم بنسبة 55% لاحتمال خضوع هذا الفرق للضريبة.
- **المخصصات العامة (الاحتياطات العامة للديون المشكوك في تحصيلها)**: وهي الاحتياطات المحتفظ بها مقابل الخسائر المستقبلية التي لم يتم تحديدها بعد (وهي خسائر غير محددة في الوقت الحالي والتي قد تتجسد لاحقا)، حيث أن الاحتياطات المؤهلة للإدراج سوف تكون محدودة بنسبة 1.25% كحد أقصى من الأصول الخطرة.
- **أدوات رأسمالية**: هي الأدوات التي تجمع بين خصائص حقوق المساهمين والقرض من هؤلاء المساهمين، حيث تتسم بالمشاركة في تحمل خسائر البنك في حال تحققها، كما أنها غير قابلة للاستهلاك.

---

[1] فائزة لعراف، **مدى تكيف النظام المصرفي الجزائري مع معايير لجنة بازل وأهم انعكاسات العولمة**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2013 ص 82.

[2] International Convergence of Capital Measurement and Capital Standard, Basle Committee on Banking Supervision, July 1988, P 18.

[3] International Convergence of Capital Measurement and Capital Standards (July 1988, Updated To April 1998) OP.CIT, pp 04 -06.

- **القروض المساندة متوسطة وطويلة الأجل**: هذا النوع من القروض يطرح في شكل سندات ذات أجل محدد لكي تكون ضمن عناصر رأس المال التكميلي، ويشترط في هذا النوع من القروض أن لا تزيد آجالها عن 5 سنوات على أن يخصم من قيمتها 20% في كل سنة من السنوات الخمس الأخيرة عن أجلها، في إطار السعي نحو تخفيض الاعتماد على القروض كأحد مكونات الشريحة الثانية كلما اقترب أجل استحقاقها، ومن خصائصها أن ترتيب سدادها يرد بعد سداد حقوق المودعين بالبنك وقبل سداد ما قد يستحق للمساهمين في حالة افلاس البنك.

ب. **الحدود والقيود المحددة للشريحتين**: تم تحديد وتقييد الشريحتين الأولى والثانية وفقا لما ورد في اتفاقية بازل 1 كما يلي[1]:

- ألاّ يزيد رأس المال التكميلي عن رأس المال الأساسي؛
- ألا تزيد نسبة القروض التي يحصل عليها البنك من المساهمين والتي تدخل ضمن هذا الإطار عن 50% من رأس المال الأساسي؛
- ألا تزيد المخصصات العامة كحد أقصى عن 2% مرحليا، ثم تحدد بـــــــ 1.25% من الأصول والالتزامات العرضية مرجحة الخطر، لأنها ترقى إلى حقوق الملكية؛
- تخضع احتياطات إعادة التقييم للأصول لاعتبارات معينة (خصم بنسبة 55 % لاحتمال خضوع هذا الفرق للريبة عند بيع الأصول)، وكذا الأوراق المالية التي تتحول إلى أسهم (يتم سدادها بعد حقوق المودعين وقبل المساهمين)؛
- يشترط لقبول أية احتياطات سرية ضمن قاعدة رأس المال المساندة أن يوافق عليها ومعتمدة من قبل السلطات الرقابية، وأن تكون من خلال حساب الأرباح والخسائر، وألا يكون لها صفة المخصص.

خامسا: وضع أوزان ترجيحية لمختلفة الأصول

يختلف الوزن الترجيحي باختلاف الأصل من جهة وذلك باختلاف الملتزم بالأصل أي المدين من جهة أخرى، ومن هنا نجد أن الأصول تندرج عند حساب معيار كفاية رأس المال من خلال خمسة أوزان ترجيحية وهي: 0%، 10 %، 20%، 50 %، 100%، ولإتاحة قدر من المرونة في مجال التطبيق للدول المختلفة، فقد تركت اللجنة الحرية للسلطات النقدية المحلية حرية تحديد بعض أوزان المخاطر، والأهم أن إعطاء وزن مخاطر لأصل ما لا يعني أنه أصل مشكوك في تحصيله بذات الدرجة، وانما هو أسلوب ترجيحي للتفرقة بين أصل وآخر حسب درجة المخاطر بعد تكوين المخصصات اللازمة[2]. ومن أجل الحصول على مبلغ الخطر المرجح للالتزامات بالميزانية تستعمل المعادلة التالية[3]:

الخطر المرجح= التزامات الميزانية * معامل الترجيح

وتحسب أوزان المخاطرة بالنسبة للأصول كما يلي:

[1] International Convergence of Capital Measurement and Capital Standard, OP.CIT, p17.

[2] دريد كمال الشبيب، **إدارة البنوك المعاصرة**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، الطبعة الأولى 2012، ص311.

[3] Michel ROUACH, Gérard NAULLEAU, **Contrôle De Gestion Bancaire Et Direction Financière**, Revue Banque, 5em Edition, Paris, p 314.

جدول رقم 1-5: أوزان المخاطرة المرجحة لعناصر داخل الميزانية حسب اتفاقية بازل الأولى

معامل الترجيح	طبيعة الأصول
صفر	**النقدية:** - تشمل (حسب التقدير الوطني) السبائك الذهبية المحتفظ بها في خزائن خاصة. -المطلوبات من الحكومات والبنوك المركزية. -المطلوبات بضمانات نقدية وبضمان أوراق مالية صادرة من الحكومات. - المطلوبات المضمونة من حكومات وبنوك مركزية لدول عضوةOCDE
0 ،10، 20، أو 50%حسب تقدير السلطات النقدية .	- مطلوبات من مؤسسات القطاع العام المحلية (التي تمارس نشاطها اقتصاديا) والقروض المضمونة من قبلها باستثناء الحكومة المركزية.
%20	- المطلوبات من بنوك التنمية الدولية (مثل البنك الدولي، وبنك التنمية الإفريقي والأسيوي، وبنك الاستثمار الأوروبي والاتحاد الدولي لمصارف التنمية)، والمطلوبات المضمونة أو المعززة بضمانات الأوراق المالية الصادرة عن تلك البنوك. - المطلوبات من المصارف المسجلة في OECD والقروض المضمونة من قبل البنوك المسجلة في OECD. - المطلوبات من البنوك المسجلة في دول خارجOECD ، والتي تبقى من استحقاقها أقل من سنة واحدة، والقروض المضمونة من قبل البنوك المسجلة خارج OECD والتي تبقى من أجلها أقل من سنة واحدة. - المطلوبات من مؤسسات القطاع العام غير المسجلة في OECD باستثناء الحكومة المركزية، والقروض المضمونة من قبل تلك المؤسسات.
%50	- القروض المضمونة بالكامل برهونات على العقارات السكنية المشغولة أو التي سوف تشغل من قبل المقترض، أو تلك التي تؤجر.
%100	- المطلوبات من القطاع الخاص. - المطلوبات من المصارف المسجلة خارج OECDاستحقاقات متبقية، تزيد على السنة الواحدة. - المطلوبات على الحكومات المركزية خارج OECD (ما لم تكن مقومة بالعملة الوطنية، وممولة بها). - المباني والآلات والمعدات، وغيرها من الموجودات الثابتة. - العقارات والاستثمارات الأخرى (بما في ذلك المساهمات في شركات أخرى غير الموحدة ميزانياتها. - أدوات رأس المال المصدرة من قبل البنوك الأخرى (ما لم تكن مطروحة من رأس المال). - جميع الموجودات الأخرى.

المصدر: International Convergence Of Capital Measurement And Capital Standards, (July 1988 Updated To April 1998), Basel Capital Accord, pp 17 -18.

سادسا: وضع معاملات تحويل الالتزامات العرضية

ترى الاتفاقية ضرورة أن ينظر إلى الالتزامات العرضية التقليدية على أنها ائتمان غير مباشر لا يترتب عليه انتقال أموال من البنوك إلى الغير، أي أنه أقل مخاطر من الائتمان المباشر، وقد تتم تسوية هذه الالتزامات أو تتحول إلى الائتمان مباشر في المستقبل، وفي هذا الإطار يتم ما يلي[1]:

- تحويل الالتزام المصرفي إلى ائتمان مباشر باستخدام معامل التحويل الذي يحدد درجة المخاطر وفقا لطبيعة الالتزام ذاته؛
- يتم تحويل الائتمان المباشر الناتج من الخطوة السابقة، إلى أصل خطر مرجحا باستخدام الوزن الترجيحي للمدين، فعلى سبيل المثال 20% معامل تحويل × 10% وزن ترجيحي للمدين= 4% × قيمة الالتزام العرضي، والقيمة الناتجة تدرج بمقام معيار كفاية رأس المال.

الجدول رقم 1-6: معاملات تحويل الالتزامات العرضية

المعامل%	الالتزامات العرضية
%100	-البدائل للائتمان المباشر مثل الضمانات العامة للديون (بضمنها الاعتمادات المستندية القائمة لضمان القروض والأوراق المالية، والقبولات المصرفية بضمنها التظهيرات التي تحمل طابع القبولات).
%50	- الفقرات المحتملة المرتبطة بمعاملات معينة (مثل سندات حسن الأداء وسندات الطلب، وحقوق شراء الأسهم، والاعتمادات المستندية المرتبطة بمعاملات معينة).
%20	- الاحتمالات قصيرة الأجل، ذات التصفية الذاتية (مثل الإعتمادات المستندية المضمونة بشحنات البضاعة).
%100	- اتفاقيات البيع وإعادة الشراء، المبيعات، مع حق العودة، التي يتحمل البنك فيها مخاطرة.
%100	- المشتريات المستقبلية للموجودات، والودائع الأمامية والأسهم المدفوعة جزئيا، التي تمثل التزامات، مع سحب معين.
%50	- تسهيلات إصدار الأوراق.
%0	- الالتزامات الأخرى (مثل التسهيلات الرسمية القائمة، وخطوط الائتمان) ذات الاستحقاقات التي تزيد على السنة الواحدة أصلا.
%50	- الالتزامات المشابهة، ذات الاستحقاقات لغاية سنة في الأصل، أو تلك القابلة للإلغاء في أي وقت وبدون شروط.

المصدر: International Convergence of Capital Measurement and Capital Standards (July1988 Updated To April 1998), Basel Capital Accord, p 19

[1] عبد المطلب عبد الحميد، **الإصلاح المصرفي ومقررات بازل**، مرجع سابق، ص 257.

سابعا: الاحتمالات المرتبطة بأسعار الصرف وأسعار الفائدة

المخاطرة هنا لا تتعلق بكامل القيمة الاسمية للعقود، بل بكلفة الاستبدال المحتملة اللازمة لاستعادة مجرى النقد في حالة تخلف الطرف المقابل، ولذلك فمعامل تحويل مخاطر الائتمان يعتمد على استحقاق العقد وعلى درجة الأسعار المرتبطة بنوع الأداة الائتمانية المستخدمة [1]. ويتحدد مكافئ الائتمان لهذه الأدوات بواسطة طريقتين[2]:

أ. **طريقة التعرض الجاري للمخاطرة:** يقومبموجبها البنك بجمع إجمالي تكلفة الاستبدال بالسعر السوقي لجميع العقود ذات القيمة الموجبة، ومبلغ التعرض الائتماني المستقبلي المحتمل محسوبا على أساس مجموع أصل الكلفة الدفترية مقسوما على تاريخ الاستحقاق المتبقي على النحو التالي:

الجدول رقم 1-7 : معامل تحويل مخاطرة سعر الفائدة ومخاطرة سعر الصرف

المدة المتبقية للاستحقاق	عقود أسعار الفائدة	عقود أسعار الصرف
أقل من سنة واحدة	0	%1
أكثر من سنة	%0.5	%5

المصدر: Basel Committee on Banking supervision, International convergence capital measurment and capital standards .Basel, July 1988, p 25

ب. **طريقة التعرض الأصلي للمخاطرة:** من أجل الوصول إلى المبلغ المكافئ للائتمان باستخدام هذه الطريقة يقوم البنك ببساطة بتطبيق إحدى المجموعتين التاليتين من عوامل التحويل على القيمة التقديرية لأصل مبلغ كل أداة وفقا لطبيعتها وأجل استحقاقه وذلك وفق الجدول التالي:

الجدول رقم: 1-8: معامل تحويل مخاطرة سعر الفائدة ومخاطرة سعر الصرف

المدة المتبقية للاستحقاق	عقود أسعار الفائدة	عقود أسعار الصرف
أقل من سنة	%0.5	2.0%
سنة حتى أقل من سنتين	%1.0	5.0% أي(2+%3%)
ولكل سنة إضافية	1.0	3.0%

المصدر: Basel Committee on Banking supervision, International convergence capital measurment and capital standards Basel, Op.cit, p26.

الفرع الثاني: التعديلات التي طرأت على اتفاقية بازلI

تعرضت اتفاقية بازل 1 لمجموعة من التعديلات تتعلق بكيفية حساب معيار كفاية رأس المال، بعدما أصبحت البنوك تتعرض لمخاطر متنوعة في ظل انتشار التعامل بالأدوات المالية الحديثة كالمشتقات .وعلى هذا الأساس أصدرت لجنة بازل اتفاقية

[1] طارق عبد العال حماد، التطورات العالمية وإنعكاساتها على أعمال البنوك، مرجع سابق، ص142.

[2] 3 Basel Committee on Banking supervision, **International convergence capital measurment and capital standards Basel**, July 1988, pp 25-26.

خاصة لحساب كفاية رأس المال ليغطي مخاطر السوق، بعدما كان يعنى فقط بالمخاطر الائتمانية، كما تم إضافة شريحة ثالثة إلى رأس المال إلى الشريحتين القائمتين وتتمثل هذه الشريحة الثالثة في القروض المساندة لأجل سنتين على أن تستخدم لتغطية مخاطر السوق فقط، وبعد إدخال التعديلات عليها أصبحت جاهزة للتطبيق سنة 1998. وهدفت اللجنة من هذا التعديل إلى أن تحتفظ البنوك برأس مال لمقابلة تأثير الأخطار الناشئة عن تقلبات الأسعار في الأسواق المالية ومعدلات الفوائد وعوامل السوق الأخرى على الأصول المالية (أسعار صرف العملات، أسعار السلع والمعادن...) سواء كانت داخل أو خارج الميزانية. وتمتلث هذه التعديلات فيما يلي:

أولا: تغطية مخاطر السوق وإدخالها في قياس كفاية رأس المال

بعد وضع نسبة رأس المال حسب بازل الأولى رأت البنوك ضرورة إعادة النظر في احتساب كفاية رأس المال لديها، وذلك مقابل المخاطر المتنوعة التي أصبحت تتعرض لها، خاصة في ظل انتشار التعامل بالأدوات المالية الحديثة كالمشتقات، لذلك أصدرت لجنة بازل اتفاقية خاصة لاحتساب الملاءة؛ أي كفاية رأس المال لمواجهة المخاطر السوقية بعد أن كانت الاتفاقية الأولى تعنى بمخاطر الائتمان فقط، وقد كان ذلك في جانفي 1996، وبعد تلقي التعديلات عليها أصبحت جاهزة للتطبيق في سنة 1998[1]. وتتمثل مخاطر السوق في كونها عبارة عن مخاطر التعرض لخسائر في بنود متعلقة بالميزانية أو خارجها نتيجة للتغيرات والتحركات في أسعار السوق، وفي هذا الإطار فقد وضعت لجنة بازل خطة للسماح للبنوك بوضع نماذج داخلية لتحديد رأس المال اللازم لمقابلة مخاطر السوق، وهذه النماذج تختلف من بنك [2].

ثانيا: تعريف رأس المال وفقا لتعديلات 1996

أبقت هذه التعديلات على معدل الملاءة الإجمالية المقدر بـــــ 8% المقرر في اتفاقية بازل الأولى لسنة 1988، إلا أنها عدلت على مكونات النسبة بحيث أشارت إلى إضافة شريحة 3 من القروض الثانوية قصيرة الأجل لتغطية مخاطر السوق، والتي تخضع للشروط التالية[3]:

- أن تكون لها فترة استحقاق أصلية لا تقل عن سنتين وتكون في حدود 250 % من الشريحة الأولى من رأس مال البنك المتطلب لتحمل المخاطر السوقية؛
- هذه الشريحة مؤهلة فقط لتغطية مخاطر السوق بما في ذلك مخاطر الصرف الأجنبي ومخاطر السلع؛
- يمكن استبدال الشريحة الثانية بالشريحة الثالثة عند نفس الحد 250 %؛
- لا يجوز دفع الفائدة أو أصل الدين إذا كان هذا يعني أن رأس المال الإجمالي للبنك سينخفض عن الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال؛

[1] سليمان ناصر، **المعايير الاحترازية في العمل المصرفي ومدى تطبيقها في المنظومة المصرفية الجزائرية**، مقال ضمن مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 14، 2014، ص 43

[2] عبد المطلب عبد الحميد، **الإصلاح المصرفي ومقررات بزل 03**، مرجع سبق ذكره، ص 268.

[3] Basel Committee on Banking Supervision, **Overview of the amendment to the capital accord to incorporate market risks**, January 1996, p 8.

- يرى عدد كبير من الدول الأعضاء أنّ المبدأ الوارد في الاتفاق الحالي والذي يشترط أن يمثل رأس المال الأساسي على الأقل نصف إجمالي رأس المال الواجب الاحتفاظ به بمعنى ألا يزيد مجموع الشريحة الثانية والثالثة عن مجموع الشريحة الأولى.

وبالتالي تصبح العالقة المعدلة لحساب كفاية رأس المال كما يلي:

$$\text{معدل كفاية رأس المال} = \frac{\text{اجمالي رأس المال (الشريحة الأولى+الشريحة الثانية+ الشريحة الثالثة)}}{\text{الأصول المرجحة بأوزان المخاطر+ مقياس المخاطرة السوقية}}$$

الفرع الثالث: ايجابيات وسلبيات اتفاقية بازل I

أولا: إيجابيات اتفاقية بازلI

تتمثل أهم الإيجابيات التي جاءت بها لجنة بازل في اتفاقيتها الأولى في النقاط التالية [1]:

- تنظيم عمليات الرقابة على معايير رأس المال وجعلها أكثر ارتباطا بالمخاطر التي تتعرض لها البنوك؛
- مضاعفة مسؤولية الجمعيات العامة في اختيار مجالس إدارة البنوك بسبب وجوب زيادة رأس المال في البنوك بزيادة أصولها الخطرة؛
- هولة تكوين فكرة عن سلامة المؤسسات المالية وذلك عن طريق إنشاء أسلوب متفق على مكوناته وعناصره دوليا؛
- تطبيق معيار كفاية رأس المال يشجع البنوك على القيام بعمليات اندماج فيما بينها بغرض تخفيض التكاليف، مما يؤدي إلى وجود كيانات مصرفية قوية قادرة على مواجهة المخاطر؛
- المساهمة في دعم الاستقرار العالمي وإزالة التفاوت في قدرة البنوك على المنافسة.

ثانيا: سلبيات اتفاقية بازل I

بالرغم من الإيجابيات التي حققها معيار كفاية رأس المال الى أنه توجد بعض الانتقادات الموجهة إليه والتي يتمثل أهمها في[2]:

- التركيز على المخاطر الائتمانية على الرغم من إضافة مخاطر السوق في تعديلات 1995، إلا أنها كانت بشكل مبسط، وهذا ما يجعل البنوك عرضة لمجموعات المخاطر الأخرى التي لم تتحوط ضدها؛
- أعطى التقسيم الغير العادل لدول العالم الدول الأعضاء في منظمة وزن مخاطر منخفض على الرغم أن بعض هذه الدول تعاني من مشاكل اقتصادية أكثر من الدول الغير الأعضاء مثل اليونان؛
- تزايد المنافسة الغير العادلة التي تواجهها البنوك من قبل المؤسسات الغير المصرفية غير الخاضعة لمعدل كفاية رأس المال يجعل موقف البنوك أضعف؛

[1] فائزة لعراف، **مدى تكييف النظام المصرفي الجزائري مع معايير لجنة بازل و أهم انعكاسات العولمة**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية – مصر، 2013 ، ص94.

[2] فائزة لعراف، مرجع سابق، ص 95.

- تشجيع البنوك على تجميد نسبة كبيرة من اصولها السائلة وشبه السائلة يتسبب بخسارتها لعوائد كبيرة.
- لم تأخذ مقررات اللجنة عند تحديدها لمعيار كفاية لرأس المال وضع الأنظمة البنكية في الدول النامية، التي تتميز بصغر حجم بنوكها؛

المطلب الثالث: اتفاقية بازل II

الفرع الأول: تعريف اتفاقية بازل II

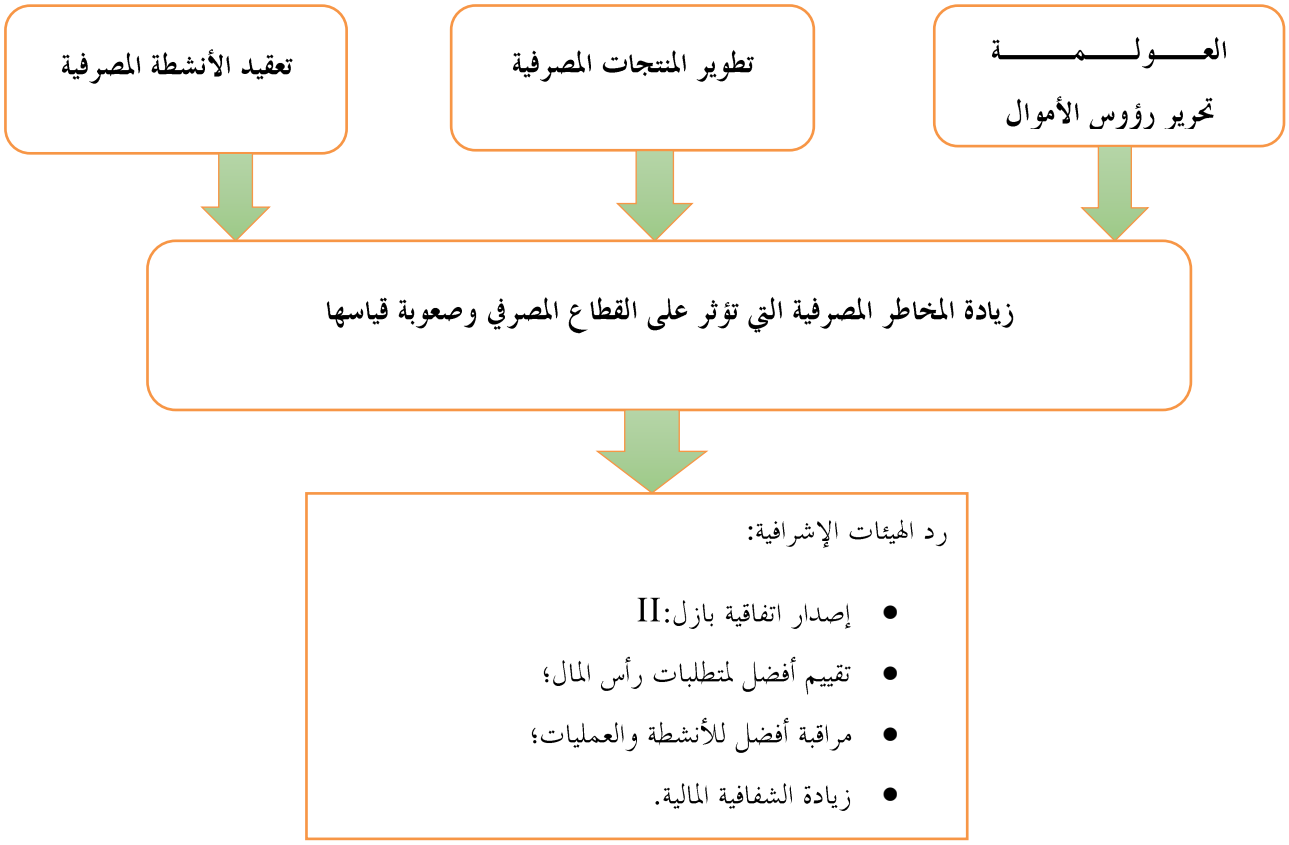
شهد النظام المالي العالمي تغييرات كبيرة منذ إصدار اتفاقية بازل الأولى، فقد ازداد تقلب الأسواق المالية وعرف الابتكار المالي تطورا كبير، بالإضافة إلى الاضطرابات الاقتصادية التي أسفرت عن الأزمات مالية كأزمة دول شرق آسيا سنة 1997 وأزمة دول أوروبا الشرقية سنة 1998، حيث أصبحت المخاطر التي تواجهها البنوك الكبيرة و النشطة دوليا معقدة جدا؛ ونتيجة لذلك أصبح هناك قلق متزايد حول اتفاقية بازل الأولى ومدى قدرة متطلبات رأس المال على تغطية المخاطر الحقيقية التي تواجه البنوك، وبعبارة أخرى كان هناك اعتقاد بأن درجة حساسية اتفاق بازل I للمخاطر لم تكن كافية ووجب تحسين أنظمة قياس المخاطر والتحكم فيها. وعليه؛ في عام 1999 بدأت لجنة بازل مشاورات نتج عنها إصدار اتفاق جديد تمثل في مقررات بازل الثانية، التي تهدف إلى توفير نظم أكثر شمولا لقياس المخاطر البنكية، إلا أن أهدافها الأساسية ظلت كما هي. وبحلول عام 2006 تم الانتهاء من صياغة اتفاقية بازل الثانية، وتتمثل أحد الجوانب المهمة لها هي زيادة استخدام الأنظمة الداخلية للبنوك كمدخل لتقييم المخاطر وحساب رأس المال، بالإضافة إلى الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال تضمنت اتفاقية بازل II ركيزتين إضافيتين هما: عملية المراجعة الإشراقية وانضباط السوق، تعمل هذه الركائز الثلاث تعزز بعضها البعض[1].

و عندما بدأ التفكير في تعديل اتفاق بازل I في نهاية التسعينات استقر الرأي وتحت تأثير رئيس لجنة بازل في ذلك الوقت ماكدونج McDonaugh بأن لا يقتصر الأمر على مراجعة متطلبات رأس المال، بل يجب معالجة القضية الأساسية للبنوك الا وهي إدارة المخاطر، وأن تتوسع أهداف الرقابة لضمان استقرار النظام المالي ككل وليس فقط مجرد ضمان استقرار البنك وكفاءة إدارته؛ وهكذا فإن اتفاقية بازل II هي في الواقع حصيلة هذه المقترحات، وقد تضمن اتفاق بازل الجديد ثلاثة دعائم رئيسية، الأولى تتعلق بكفاية رأس المال والدعامة الثانية خاصة بعمليات المراجعة الرقابية على البنوك أما الدعامة الثالثة فتتعلق بانضباط السوق وما يتعلق بها من شفافية في نشر المعلومات[2] . ومن أهم أسباب صدور اتفاقية بازل II:

[1] Hennie Van Greuning, Sonja BrajovicBratanovic, **Analyzing Banking Risk: A Framework for Assessing Corporate Governance and Risk Management**, 3 rd Edition, The World Bank, 2009, p124.

[2] ملامح الأساسية لاتفاق بازل 2 والدول النامية، الاجتماع السنوي الثامن والعشرين لس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2004، ص ص16-17.

الشكل رقم 1-1: أسباب إصدار اتفاقية بازل II



المصدر: Sylvie Taccola-Lapierre, "Le Dispositif Prudentiel Bale 2 autoévaluation et contrôle interne : une application au cas français", Thèse de doctorat, Sciences de Gestion, Université du Sud Toulon-Var, France, 2008, p 100.

نتيجة للتطور الكبير الذي شهده القطاع المالي والبنكي خلال السنوات الماضية، الناتج عن تحرير رؤوس الأموال وتطور الابتكارات والمنتجات البنكية، والذي أدى إلى حدوث اضطرابات اقتصادية وأزمات بنكية، حيث أصبحت المخاطر التي تواجه البنوك أكثر تعقيدا، و لم تعد اتفاقية بازل I كافية لتغطية كافة المخاطر المحيطة بالأنشطة البنكية، مما أدى بالهيئات الاشرافية الدولية إلى إصدار اتفاقية بازلII ، من أجل الحفاظ على سلامة ومتانة النظام المالي[1].

الفرع الثاني: أهداف ومميزات اتفاقية بازل II

تهدف لجنة بازل للمحافظة على الاستقرار البنكي العالمي وتحقيق فرص المنافسة العادلة بين البنوك الناشطة دوليا، وفي سعيها لتحقيق هذه الغاية سطرت لجنة بازل مجموعة من الأهداف تتمثل في[2]:

[1] Sylvie Taccola-Lapierre, **Le Dispositif Prudentiel Bale 2 autoévaluation et contrôle interne : une application au cas français**, Thèse de doctorat, Sciences de Gestion, Université du Sud Toulon-Var, France, 2008, p 101.

[2] Amr Mohamed El Tiby, **Islamic Banking : How to Manage Risk and Improve Profitability**, John Wily & Sons, 2011, pp 106 -107.

- تطوير طرق قياس المخاطر وادارتها؛ وذلك من خلال زيادة استخدام تقييمات المخاطر التي تقدمها الأنظمة الداخلية للبنوك كمدخلات في حساب رأس المال؛
- العمل على توفير مجموعة من الخيارات لتحديد متطلبات رأس المال لمخاطر الائتمان والمخاطر التشغيلية، والسماح للبنوك والمشرفين باختيار الأساليب الأكثر ملائمة لعملياتها وبنيتها التحتية المالية؛
- تبني نهج أكثر تقدما وتطورا للإشراف على متطلبات رأس المال، والذي يتمتع بالقدرة على التطور بمرور الوقت لمواكبة تطورات السوق والتقدم في ممارسات إدارة المخاطر؛
- محاولة الموازنة قدر المستطاع بين حجم رأس المال المطلوب وحجم المخاطر التي يتعرض لها البنك؛
- الحث على الالتزام بالحدود الدنيا لرأس المال من أجل ضمان الاستقرار وسلامة النظام المالي العالمي؛
- تركيز الاتفاقية على البنوك الناشطة دوليا، على الرغم من أن مبادئها مناسبة للتطبيق على جميع البنوك ذات المستويات المختلفة من التعقيد والتطور؛
- زيادة درجة الشفافية بالنسبة للمخاطر التي يتعرض لها البنك ووجوب الإفصاح عن المعلومات الكافية وفي الوقت المناسب للمشاركين في السوق؛
- مراقبة المخاطر التي يتعرض لها البنك والتحكم فيها من خلال متطلبات رأس المال أو عن طريق المراجعة الرقابية؛
- مواصلة إشراك الصناعة المصرفية في مناقشة الممارسات السائدة لإدارة المخاطر، بما في ذلك الممارسات التي تسعى إلى وضع مقاييس كمية للمخاطر ورأس المال الاقتصادي.

الفرع الثالث: مميزات اتفاقية بازلII

يمكن تلخيص أهم الخصائص التي جاءت بها مقترحات اتفاقية بازل II فيما يلي:

- **نظرة متكاملة للمخاطر**: جاء الإصدار الجديد لمعيار كفاية رأس المال (بازل) II بنظرة أوسع وأشمل للمخاطر وأن الأمر لا يقتصر فقط على مواجهة المخاطر الائتمانية، بل أن هناك مخاطر أخرى وخاصة المخاطر التشغيلية، زيادة على أن مواجهة المخاطر لا يقتصر على توفير حد أدنى من رأس المال فقط، بل يتطلب توافر منظومة كاملة من مبادئ الإدارة السليمة للبنوك والتحقق من الالتزام بها؛ وبناءا على هذا الأساس تمت إضافة دعامتين إلى جانب الدعامة الأولى وهما الدعامة الثانية المتعلقة بعمليات المراجعة الرقابية، والدعامة الثالثة المتمثلة في انضباط السوق[1].
- **حساسية أكبر للسوق في تقدير المخاطر**: وجاء اتفاق بازل II لإعطاء مزيد من الاحتكام للسوق لتقييم المخاطر، فالفكرة الأساسية لمفهوم المخاطرة في اتفاق بازل الجديد هو أنها أصبحت أكثر حساسية لتقديرات السوق؛ فإن الاتجاه العام لهذه الاتفاقية هو دفع البنوك لوضع نظم داخلية لتقييم المخاطر وفقا لنظرة السوق؛ وعلى الرغم من هذا فإن اتفاق بازل احتفظ بالأسلوب التنظيمي في تقدير المخاطر فيما يتعلق بالمنهج المعياري وذلك من أجل مساعدة البنوك

[1] زبير عياش ،**تأثير تطبيق اتفاقية بازل 2 على تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة –دراسة ولاية أم البواقي**. أطروحة دكتوراه علوم في علوم التسيير، تخصص: مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي. الجزائر، 2012، ص115.

الصغيرة والمتوسطة وخاصة في الدول النامية على الاستمرار بالعمل بمعايير متطلبات رأس المال، نظرا لأن قدراتها قد لا تساعدها على تطوير نماذج داخلية لتقدير المخاطر[1].

- **إلغاء التمييز مع زيادة المرونة:** ميز اتفاق بازل I بين مجموعتين من الدول؛ دول عالية المخاطر وأخرى متدنية المخاطر؛ أما اتفاق بازل II فقد ألغى هذا التمييز، فالسوق وحدها هي التي لها القدرة على تقييم المخاطر. فاتفاق بازل I له معيار كمي ثابت يطبق على كل العمليات، وإذا كان لسهولة هذا المعيار ميزة وخاصة عند بداية وضع معيار دولي لكفاية رأس المال، فإن هذه البساطة مع مرور الوقت حالت دون مراعاة طبيعة المخاطر وحجمها، فجاء اتفاق بازل II موفرا مزيدا من المرونة للبنوك في اختيار النظم والأساليب لتحديد متطلبات رأس المال التي تتلاءم مع ظروفها الاقتصادية وحجم البنك[2].

الفرع الرابع: ركائز مقررات إتفاقية بـــازلII

يتكون اتفاق بازل II من ثلاث دعائم وركائز أساسية متكاملة، صممت لدعم أهداف الاستقرار المالي وتحقيق ممارسات أفضل لإدارة المخاطر، وتتمثل هذه الركائز في:

- الركيزة الأولى الملاءة المالية؛
- الركيزة الثانية مراجعة السلطات الرقابية؛
- الركيزة الثالثة انضباط السوق؛

[1] Jean-Pierre Jouyet, BaleII : **Quelles Conditions pour Réussir ?** , Revue d'Economie Financière, n°73, op.cit, pp 112-113.

[2] Daniele Nouy, **Le risque souverain est-il correctement traité par la réglementation financière ? Banque de France**, Revue de la stabilité financière, N° 16, Avril 2012, P 108.

الشكل رقم 1-2: هيكل اتفاقية بازل II



المصدر: Laurent Balthazar, From basel 1 To Basel 3 : The Integration of State of Art Risk Modeling in Banking Regulation, Palgrave Macmillan, 2006, p45.

1. **الركيزة الأولى الملاءة المالية**: تتمثل الدعامة أو الركيزة الأولى في تحديد متطلبات رأس المال الذي يجب على البنوك الاحتفاظ به من أجل تغطية المخاطر المحتملة، وقد أبقت لجنة بازل على نفس معدل كفاية رأس المال الذي وضع في اتفاق 1988، حيث يشكل رأس المال التنظيمي نسبة 8 % من مجموع الأصول المرجحة بالمخاطر، ويغطي الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال حسب اتفاقية بازل II ثلاثة أنواع رئيسية من المخاطر وهي: المخاطر الائتمانية، مخاطر السوق والمخاطر التشغيلية، كما أبقت الجنة على نفس مفهوم رأس المال والمتمثل في رأس المال الأساسي ورأس المال المساند، وقد أجريت تعديلات جذرية على نظام الأوزان فلم تعد الأوزان تعطى حسب هوية المقترض، بل أصبحت مرتبطة بدرجة التصنيف الممنوحة للقروض من قبل وكالات التصنيف الدولية وحسب معايير محددة، كما تم تقديم مجموعة من النظم المتطورة لتقييم المخاطر الائتمانية والتشغيلية[1]. وبذلك تصبح معادلة حساب نسبة الملاءة لمواجهة المخاطر الثلاثة، والتي أطلق عليها نسبة ماكدونو"McDonough " كما يلي:

$$\text{نسبة Mc Donough} = \frac{\text{إجمالي رأس المال}}{\text{مخاطر التشغيل+ مخاطر السوق+ مخاطر الائتمان}} \geq 8\%$$

[1] بريش عبد القادر، زهير غراية، **مقررات بازل 3 ودورها في تحقيق مبادئ الحوكمة وتعزيز الاستقرار المالي والمصرفي العالمي**، مجلة الاقتصاد والمالية، 2015، ص ص 103-104.

حيث أن:

إجمالي رأس المال= الشريحة الأولى + الشريحة الثانية+ الشريحة الثالثة

مخاطر الائتمان: الأصول مرجحة بأوزان المخاطر Risk weighted asset

مخاطر السوق: رأس المال المطلوب لتغطية مخاطر السوق × 12,5

مخاطر التشغيل: رأس المال المطلوب لتغطية مخاطر التشغيل × 12,5

و لم تحدث بازل II تغييرا جوهريا على تركيبة الأموال الخاصة الرقابية مقارنة ببازل I ، حيث تتكون من "ثلاث شرائح :Tiers 03)الأساسية المساندة والإضافية. وبقي الحد الأدنى للملاءة هو 8 % مقابل ثلاث مخاطر كبرى، وتركت اللجنة حرية فرض الحد الأدنى بمستوى يفوق 8 % لسلطات الرقابة الوطنية على بنوكها. ويكشف الجدول رقم1-9 عناصر الأموال الخاصة المعترف بها في العملية الرقابية:

الفرع الخامس: أساليب قياس المخاطر وفق اتفاقية بازلII

قدمت اتفاقية بازل II العديد من الخيارات لتقييم المخاطر التي تواجه البنوك من أجل حساب متطلبات رأس المال.

أولا: أساليب قياس المخاطر الائتمانية: تقترح لجنة بازل للبنوك الاختيار بين طريقتين أو منهجين لحساب متطلبات رأس المال المتعلقة بالمخاطر الائتمانية، وتتمثل الطريقة الأولى في المدخل المعياري، أما الطريقة الثانية فهي مدخل التصنيف الداخلي[1].

أ. **الأسلوب المعياري(SA) The standardized Approach** : يحتوي هذا الأسلوب على أوزان مخاطر ثابتة تتوافق مع فئات المخاطر المختلفة بناءا على التصنيفات التي تقدمها وكالات التصنيف الائتماني الخارجية المعتمدة وذات شهرة عالمية مثل مؤسسة Standard &Poor's , Fitch IBCA, Moody's ، وتتراوح أوزان المخاطر من 0 % إلى 150 % بناءا على فئة المخاطر، أما القروض غير المصنفة فحدد لها وزن خطر بنسبة 100%.
يقيس هذا الأسلوب مخاطر الائتمان على غرار اتفاق بازل I ولكن يمتاز هذا الأسلوب عن الاتفاقية السابقة أن لديه حساسية أكبر اتجاه المخاطر لأنه يعتمد على التصنيفات الائتمانية لمؤسسات التصنيف الخارجية لتحديد الأوزان التي تستخدم في حساب الأصول المرجحة بالمخاطر، والهيئات الإشرافية المحلية هي المسؤولة عن الاعتراف بوكالات التصنيف الخارجية وفقا لمعايير محددة كالموضوعية والاستقلالية والكشف عن منهجيات التقييم[2].

[1] Basel committee on banking supervision, **international convergence of capital standards**, **bank of inaternationalsettlements** , june,2006, p 19.

[2] 1 Constantinos Stephanou, Juan Carlos Mendoza, **Credit Risk Measurement Under Basel 2 : An Overview and Implementation Issues for Developing Countries**, World Bank Policy Research Working paper N° 3556, April 2005, p 17.

الجدول رقم 1-9: أوزان المخاطر الترجيحية المستخدمة لتقدير المخاطر الائتمانية حسب اتفاقية بازلII

التصنيف	من AAA إلى-AA	من A + - إلىA	من + BBB إلى - BBB	من + BB إلى- B	أقل من -B	غير مصنف
الحكومات والبنوك المركزية	%0	%20	%50	%100	%150	%100
المؤسسات العامة	-إذا لم يكن الإقراض بضمان الحكومة المركزية تعالج وفق الآلية المعدة للبنوك وفق حالة استخدام الخيار الثاني لمعالجة مخاطر إقراض البنوك يستخدم الشق الأول فقط والذي يطبق دون استخدام المعاملة التفصيلية للمطالبات قصيرة الأجل					
بنوك التنمية الدولية	-تعالج وفقا للشق الأول من الخيار الثاني لمعالجة مخاطر اقراض البنوك.					
شركات الأوراق المالية	-تعامل بنفس طريقة معاملة البنوك، إذا كانت خاضعة لرقابة تعادل رقابة البنوك وتفرض عليها متطلبات كفاية رأس المال وألا يستخدم لها الأوزان المخصصة للشركات.					
التصنيف	**من AAA إلى-AA**	**من A + - إلىA**	**من + BBB إلى -BBB**	**من + BB إلى- B**	**أقل من -B**	**غير مصنف**
البنوك (الخيار الأول) تصنيف الدولة	%20	%50	%100	%100	%150	%100
البنوك (الخيار الثاني) لأكثر من 3أشهر	20%	%50	%50	%100	%150	%50
البنوك (الخيار الثالث) أقل من 3 أشهر	%20	%20	%20	%50	%150	%100
التصنيف	**من AAA إلى-AA**	**من A + - إلىA**	**من + BBB إلى -BBB**	**من + BB إلى- B**	**أقل من -B**	**غير مصنف**
شركات المساهمة العامة	%20	%50	%100	%100	%150	%100
محفظة التجزئة القانونية	حسب اللجنة وزن المخاطر للمطالبات التي تدخل ضمن هذه المحفظة نسبة 75% .					
مطالبات مضمونة بعقارات سكنية	يكون وزن المخاطر ما نسبته 35% للقروض المضمونة بالكامل برهن عقاري سكني، وإن كان المقترض هو الذي يشغله أم كان مؤجرا، وقد يطلب المراقبون من البنوك أن يزيدوا من تلك الأوزان وفقا لما تقتضيه الأحوال.					
القروض المضمونة بعقارات تجارية	-100% باستثناء الدول المتقدمة، وبعد موافقة البنك المركزي يسمح بترجيح الأصول بوزن 50% للتمويل العقاري المضمون برهن مرتفع القيمة.					
القروض المتأخرة	-15% وزن مخاطر إذا كانت المخصصات المحددة أقل من 20% من رصيد الدين القائم . - 100%عندما تكون المخصصات المحددة لا تقل عن 20% من رصيد الدين القائم . -100%عندما تكون المخصصات لا تقل عن 50% من رصيد الدين العام، يمكن خفضها إلى 50% بعد موافقة المراقب.					
الأصول الائتمانية الأخرى	100% الوزن النمطي للمخاطر.					

المصدر:من اعداد الطالبة بالاعتماد على:

Basel Committee: revised framework, the firs pillar-minimum capital requirements, june 2004, p 19, p 26.

وتجدر الإشارة بناءا على الجدول السابق إلى النقاط التالية[1]:

- يقوم وزن المخاطر على أساس التصنيف الائتماني الخارجي للبنك ذاته؛
- يتم منح كافة البنوك المنشأة في دولة معينة وزنا للمخاطر يقل درجة واحدة عن الوزن الممنوح للحكومات في تلك الدولة.

وتجدر الإشارة أيضا إلى الملاحظات التالية[2]:

- لا يجوز مطالبة أي بنك غير مصنف ائتمانيا بتطبيق وزن للمخاطر يقل عن الوزن الذي يطبق على الدولة التي أنشئ فيها هذا البنك؛
- ينبغي على السلطات الرقابية أن تزيد من الوزن النمطي للمخاطر بالنسبة للمطالبات التي تتطلب زيادة وزن مخاطرها؛
- قد تسمح السلطات الرقابية بأن يحدد وزن المخاطر لكافة المطالبات على الشركات بـــ 100%بغض النظر عن تصنيفها الخارجي؛
- يجب أن تستوفي المطالبات التي توضع ضمن محفظة التجزئة القانونية المعايير الأربعة التالية:
  - ✓ **معيار التوجه**: ويقصد به تعرض فرد أو عدة أفراد للمخاطر.
  - ✓ **معيار المنتج**: وتأخذ فيه المخاطر إحدى الصور التالية: مخاطر الائتمان والسحب على المكشوف، القروض الشخصية.
  - ✓ **معيار التنويع**: إن التنويع في محفظة التجزئة يؤدي إلى تخفيض المخاطر فيها وبالتالي يؤهلها لوزن مخاطر بنسبة 75%، ويتحقق ذلك عن طريق وضع حد أعلى لإجمالي التعرض للمخاطر لطرف معين.
  - ✓ انخفاض قيمة التعرض للمخاطر الفردية: لا يمكن أن يتعدى الحد الأقصى لإجمالي مخاطر التجزئة بالنسبة لطرف واحد عن 1 مليون يورو.

ب. **أسلوب التصنيف الداخلي The internal Ratings based Approach**: يعتمد هذا الأسلوب على تقييم سيادي للدولة التي يقع بها البنك باستعمال نظم تنقيط داخلية مع إلزامية موافقة الجهات الرقابية والالتزام بمعايير كمية ونوعية لمراقبة هذه النظم، ويرتكز على ثلاثة عناصر رئيسية هي:

- مكونات الخطر التي تعد من أجلها البنوك تقديراتها الداخلية؛
- معادلة لترجيح المخاطر، التي على أساسها تقوم البنوك باحتساب الأصول المرجحة؛
- مجموعة من الضوابط الدنيا، التي يجب على البنوك احترامها لاعتماد التقييم الداخلي.

ويستند هذا الأسلوب على فرضية احتمال إعسار الطرف المقابل (الحكومات، البنوك، الشركات، العملاء الفرديين)؛ أما الهدف منه فهو تقدير حجم رأس المال الاقتصادي اللازم لتغطية الخسائر غير المتوقعة في المحفظة الائتمانية. وتغطي متطلبات رأس المال المتعلقة بالمخاطر الائتمانية الخسائر غير المتوقعة فقط والتي لم يتم تغطيتها من خلال المخصصات. وتحرص لجنة

[1] Basel Committee: revised framework, the firs pillar-minimum capital requirements, june 2004, p 19, p26.

[2] Basel Committee On Banking Supervision Basel 2,op .cit, June 2004, p23.

بازل على خضوع أسلوب التقييم الداخلي لمتطلبات الحد الأدنى لرأس المال من طرف البنوك لسلطات الرقابة المحلية التي عليها التأكد من توفر البنوك على كافة العناصر الثالثة السابقة، كما يفضل تطبيق هذا الأسلوب من قبل البنوك ذان النشاط الدولي[1].

وينقسم أسلوب التصنيف الداخلي بدوره إلى صنفين هما[2]:

- **أسلوب التصنيف الأساسي**: وهو أسلوب يتيح للبنوك تقدير الملاءة المالية للمقترض عن طريق معايير محددة، حيث يتم ترجمة ملاءة المقترض إلى تقديرات لتحديد الخسائر المستقبلية الممكنة التي يرتكز عليها الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال؛
- **أسلوب التصنيف المتقدم**: *وهو الأسلوب الذي تعتمد فيه البنوك على نفسها في تقدير احتمال العجز عن السداد والتعرض عند* التعثر والخسارة في حالة عدم السداد وآجال التسهيلات الائتمانية. ولترجيح المخاطر يستوجب على البنك حساب أربعة معايير لكل قرض[3]:

✓ **احتمال التخلف عن السداد (PD)**: أي احتمال عدم وفاء الطرف المقابل بالتزاماته المالية، ويتم تقدير هذا باستخدام التصنيف المقدم من البنك، حيث يجب أن تقوم البنوك بالمقارنة بين معدلات التخلف عن السداد المسجلة وتقديرات احتمال التخلف عن السداد لكل فئات تصنيف؛

✓ **التعرض في حالة التخلف عن السداد**(EAD) : وهو يقابل المبلغ المستحق على الطرف المقابل في حالة تخلفه عن الوفاء بالتزامه في وقت محدد، بالنسبة للقرض فإن قيمة التعرض في حالة التخلف عن السداد تتوافق مع مبلغ رأس المال المتبقي المستحق والفوائد المستحقة غير المسددة، ويتم تقييم جميع التعرضات قبل خصم المخصصات المحددة أو التحول إلى الخسائر الجزئية؛

✓ يقيس معدل الاسترداد المبلغ أو مقدار التعرض الذي سيتمكن الطرف المقابل من سداده في وقت التخلف عن السداد؛ أما معدل الخسارة في حالة التخلف عن السداد (LGD) وهو المبلغ الذي لن يتم سداده، وتحسب عن طريق طرح المبلغ المسترد من المبلغ المستحق على الطرف المقابل، ويتم التعبير عن الخسارة في حالة التخلف عن السداد كنسبة مئوية من مبلغ التعرض (EAD)؛

✓ الاستحقاق الفعلي للائتمان (EE) وهو الموعد النهائي المعطى للمقترض للوفاء بالتزاماته، وقد وضعت الهيئات الرقابية صيغ حسابية لفئات معينة من التعرض، وإذا كان هذا الأخير غير قابل للتحقيق فمن الممكن استخدام المدة القصوى المتبقية (بالسنوات) التي يحق فيها للمقترض الوفاء بكامل التزاماته.

[1] Basel Committee on Banking Supervision. (April 2003). Consultative Document The New Basel Capital Accord. Switzerland.

[2] Basel Committee On Banking Supervision Basel 2, international convergence of capital meausurement & capital standards, a revised framework, June 2004, p23.

[3] Debajyoti Ghosh Roy, Bindya Kohli, Swati Khatkale, "Basel 1 to Basel 2 to Basel 3: A Risk Management Journey of Indian Banks", Journal of Management & Research, Vol 7, May 2013, p09.

فحسب أسلوب التصنيف الأساسي، يتم حساب احتمال التخلف عن السداد) PD) عن طريق المصرف في حد ذاته، أما باقي القيم فتحددها الهيئات الاشرافية؛ أما في أسلوب التصنيف الداخلي المتقدم فإن كل القيم PD. M) (EAD ,LGD,يتم تقديرها من قبل المصرف بناء على البيانات التاريخية.

ثانيا: أساليب قياس مخاطر السوق: يرتبط خطر السوق بعمليات الإقراض والإقتراض للبنوك، بالإضافة إلى عمليات التمويل والتوظيف، وهو ينتج عن التطور الغير عادي لأسعار الفائدة، لأسعار الصرف، لأسعار الأصول المالية في الأسواق الداخلية أو الخارجية، وينشأ هذا الخطر أيضا عن مخاطر السيولة والمخاطر القانونية، وقد اقترحت لجنة بازل تطوير متطلبات رأس المال بحيث تغطيها. وحددت لجنة بازل للرقابة المصرفية طريقتين لاحتساب مخاطر السوق[1]:

أ. **الأسلوب المعياري:** وتقوم على أساس تحليل الخطر الخاص المتعلق بكل سند دين في محفظة البنك، والخطر العام الذي تتحمله المحفظة ككل، فالخطر الخاص ينتج عن تغير غير مناسب في سعر السند لسبب يعود على مصدره الخاص، ويتم ترجيح هذا الخطر حسب خمسة أصناف:

- 0% للإقتراضات الحكومية؛ -0.5 % للاقتراضات ذات تاريخ استحقاق أقل من 6 أشهر؛
- 1.00% للاقتراضات ذات تاريخ استحقاق بين 6 و 24 شهر؛
- 1.60% للإقتراضات ذات تاريخ استحقاق أكبر من 24 شهرا؛ -8 % للإقتراضات الأخرى.

أما الخطر العام فيتم من خلاله قياس خطر الخسارة التي تنتج عن التغير في سعر الفائدة السوقي، ولتحديده يمكن الإستعانة بطريقتين؛ الأولى تعتمد على تاريخ الاستحقاق؛ وفيها يتم إعداد جدول يصنف الوضعيات القصيرة والطويلة لسندات الديون فيما لا يقل عن ثلاثة عشر شريحة تاريخ استحقاق، ولكل شريحة معامل ترجيح، ثم تتم عملية المقاصة للحصول على وضعية واحدة إما قصيرة أو طويلة، ومن بين مجموع الوضعيات المحصل عليها يؤخذ في الحساب الوضعية الأصغر لتضرب في 10%. أما الطريقة الثانية فتقوم على أساس قياس حساسية الأسعار لكل وضعية، حيث تتغير المعدلات بين 1%و 0.6% حسب تاريخ الاستحقاق. ويتم الاعتماد على جدول تصنف من خلاله خمسة عشر شريحة تاريخ استحقاق للحصول على وضعيات قصيرة وطويلة لكل شريحة تضرب كل منها في 5%، ثم تتم عملية المقاصة للحصول على حجم الخطر العام.

ثالثا: أساليب قياس المخاطر التشغيلية: اعتمدت البنوك في السابق بشكل شبه كامل على الرقابة والتدقيق الداخلي لغرض إدارة وتقييم المخاطر التشغيلية، وبالرغم من أهمية هذه الطريقة إلا أن السنوات الأخيرة شهدت تطورات جوهرية لإدارة تلك المخاطر، إذ تم اعتماد هياكل وعمليات محددة لتحقيق هذا الهدف، حيث أن وجود برامج إدارة المخاطر التشغيلية يوفر قدراً أكبر من الأمان وسلامة لعمليات البنك، لذلك أخذت المؤسسات المصرفية والهيئات الدولية المختصة تتجه نحو التقدم في معالجة المخاطر التشغيلية باعتبارها فئة مميزة من المخاطر بنفس مستوى أهمية مخاطر الائتمان والسوق، واختيار المنهج المناسب لإدارتها،

[1] Santomero & Babbel. Financial markets, Instruments & Institutions. 3RD ED . McGraw. Hill, 2004, p524 .

والذي يعتمد على عدة عوامل أهمها؛ حجم البنك وتطوره وطبيعة مستوى تطور أنشطته. وهناك عدة عوامل أساسية لضمان فعالية إطار إدارة المخاطر التشغيلية بغض النظر عن حجم البنك، أو نطاق عمله، ويشمل ذلك توفر الاستراتيجيات الواضحة ومدى كفاءة مجلس الإدارة والإدارة العليا، وتوفر نظام رقابة داخلية فعال ومتين، وتحديد الصلاحيات، وفصل المسؤوليات، بالإضافة إلى فعالية إعداد التقارير الداخلية وخطط الطوارئ[1]. وبشكل عام فإن الهدف من طرح المخاطر التشغيلية ليس زيادة رؤوس أموال البنوك وإنما التأكد من زيادة قدرتها على حسن إدارتها ومواجهتها. ويعتمد المنهج المستخدم في قياس رأس المال اللازم على درجة التطور والتعقيد الإحصائي في عمليات وأنشطة البنك [2]. ولهذا فقد وضعت لجنة بازل II ثلاث طرق مختلفة لتقدير رأس المال اللازم لمواجهة المخاطر التشغيلية تماشيا مع احتياجات المؤسسات المالية، وتركت لها المجال في اختيار الأسلوب المناسب لنشاطها، مع شرط الالتزام بالممارسات السليمة لمراقبة وتحليل مخاطر التشغيل، واستيفاء معايير تطبيق كل طريقة من الطرق الموضوعة من طرف لجنة بازل للرقابة المصرفية والسلطات الاشرافية، وذلك بشكل يسمح بالتطبيق لجميع البنوك لحين استيفائها الشروط المحددة التي تؤهلها لاستخدامها[3]. وفيما يلي أهم المناهج والطرق الملائمة لاحتساب متطلبات رأس المال اللازم لتغطية المخاطر التشغيلية:

أ. **منهج المؤشر الأساسي Basic Indicator Approach**: وفق هذا المنهج يتم احتساب متطلبات رأس المال بناءً على مؤشر واحد وهو إجمالي الدخل لآخر ثلاث سنوات، حيث يتم الوصول لرأس المال اللازم عبر حاصل ضرب إجمالي الدخل في نسبة ثابتة (ألفا-Alpha) والتي تم تحديدها من قبل لجنة بازل بـــ 15%، ويتم الاحتساب وفق المعادلة التالية[4]:

متطلبات رأس المال = متوسطات إجمالي الدخل لآخر ثلاث سنوات × ألفا.

$$K_{BIA} = (\sum (GI1.... n * \acute{\alpha}))/n$$

حيث أن:

K_{BIA}: متطلب رأس المال، GI: الدخل الإجمالي السنوي لآخر 3 سنوات.

N: عدد السنوات $\acute{\alpha}$: النسبة الثابتة (ألفا) وحددتها اللجنة بنسبة 15%

وتعرف اتفاقية بازل (II) إجمالي الدخل على أنه إجمالي دخل الفوائد وغير الفوائد قبل طرح أي مخصصات أو مصروفات تشغيلية والمصاريف المدفوعة مقابل خدمات الإسناد (Outsourcing)، ولكن يستثنى من إجمالي الدخل أية إيرادات استثنائية مثل دخل الاستثمارات في الأوراق المالية، أو دخل بيع شركة تابعة، أو التعويضات من التأمين. وتجدر الإشارة إلى أنه في حال كان إجمالي الدخل في إحدى السنوات الثلاث بالسالب (أي خسارة) فإنها تستثنى من الاحتساب في المعادلة وتقتصر فقط

[1] صندوق النقد العربي. **إدارة المخاطر التشغيلية وكيفية احتساب المتطلبات الرأسمالية لها**، الاجتماع السنوي الثالث عشر للجنة العربية للرقابة المصرفية. القاهرة 2004، ص 06.

[2] Basel Committee on Banking Supervision, Principles for the home-host recognition of AMA operational risk capital.2004, P 10.

[3] yousef padganeh, operational risk capital management within banks according to Basel ii , doctoral disseration, university of miskolc ,school of enterprise theory and practice faculty of economic,2012, p51.

[4] - Basel committe on banking supervision, **international convergence of capital measurment and capital standards**, bank of international settlements, june, 2006, pp 144-145.

على السنوات التي يكون فيها إجمالي الدخل موجباً. وتعتبر هذه الطريقة أبسط المناهج لاحتساب المتطلبات الرأسمالية للمخاطر التشغيلية وتكون ملائمة للبنوك التي لا تعمل على المستوى العالمي، وكذلك يمكن للبنوك التي تعمل على المستوى العالمي استخدامها ولكنها لا يتوفر لديها نظام إدارة مخاطر يمكنها من استخدام الطرق الأكثر تطوراً.

ويعتبر هذا المنهج الأكثر شيوعاً نظراً لسهولته وبساطة تكلفة القياس عبر استخدامه، إلا أنه يحمل البنك حجم أكبر من المتطلبات الرأسمالية نظراً لكون النسبة الثابت (ألفا) واحدة ولا تتغير حسب نوع الخدمة أو المنتج كما في المنهج الثاني.

ب. **الطريقة الثانية: المنهج المعياري (SA) Standardized Approach**: تعكس هذه الطريقة المراجعة المستمرة والتنقيح للطرق المستخدمة في احتساب متطلبات رأس المال لمواجهة المخاطر التشغيلية، وعلى الرغم من أن هذه الطريقة تعتمد أيضاً عوامل ثابتة كنسبة من إجمالي الدخل، إلا أنها تسمح للبنوك بتقسيم العوامل حسب وحدات العمل (خطوط العمل)، وبالتالي تكون أكثر مرونة من منهج المؤشر الأساسي. وتحتسب متطلبات رأس المال بناءً على عدة مؤشرات مثل الدخل الإجمالي لوحدات العمل، بحيث يتم تصنيف مصادر التعرض للمخاطر حسب وحدات العمل (الخدمات) المصرفي (Business Units) وحسب الخدمات المصرفية المقدمة (Business Lines) وفقاً للجدول التالي:

الجدول رقم 1-10: تصنيف مصادر التعرض للمخاطر

وحدات العمل المصرفية	المنتجات المصرفية (النشاط)	المؤشر Indicator	معامل رأس المال
الاستثمار	تمويل الشركات	الدخل الإجمالي	ß1 = 18%
	تمويل التجارة والتداول	الدخل الإجمالي	ß2 = 18%
الأعمال المصرفية	الخدمات المصرفية بالتجزئة	الدخل الإجمالي	ß3 = 12%
	الخدمات المصرفية التجارية	الدخل الإجمالي	ß4 = 15%
	المدفوعات والتسويات	الدخل الإجمالي	ß5= 18%
	خدمات الوكالة	الدخل الإجمالي	ß6 = %15
أخرى	خدمات إدارة الأصول	الدخل الإجمالي	ß7 = %12
	خدمات الوساطة المالية	الدخل الإجمالي	ß8 = 12%

المصدر: BIS*. (2003). International Convergence of Capital Measurement and Capital Standards. Basel Committee on Banking Supervision, Bank of International Settlement

وتحتسب متطلبات كفاية رأس المال لمواجهة مخاطر كل نوع من المنتجات المصرفية بحاصل ضرب المؤشر في معامل رأس المال (بيتا)، بحيث يكون مجموعها هو الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال اللازم لمواجهة المخاطر التشغيلية. وبذلك تكون عناصر المعادلة هي:

متطلبات رأس المال = [(متوسط إجمالي الدخل لكل وحدة عمل) × (بيتا لكل نشاط)] /3

$$K_{TSA} = [\sum \text{years } 1\text{-}3 \max (GI_{1-8} \times ß_{1-8})]/3$$

حيث أن:

K_{TSA}: متطلبات رأس المال، GI: الدخل الإجمالي السنوي في سنة محددة لكل نشاط من الأنشطة الثمانية.

ß: النسبة الثابتة (بيتا) وحددتها اللجنة بنسبة محدد لكل نشاط كما هو مبين في الجدول أعلاه.

وتجدر الإشارة أنه قد يكون إجمالي الدخل في سنة معينة لبعض وحدات العمل سالباً (خسارة)، وهذا سيؤدي إلى أن تكون متطلبات رأس المال لهذه الوحدة بالسالب أيضاً، ولكن بما أنه سيتم إضافتها لمتطلبات رأس المال لوحدات العمل الأخرى والتي قد تكون موجبة فإن ذلك سيكون إجمالي متطلبات رأس المال لإجمالي وحدات العمل موجباً. أما إذا كانت محصلة دمج الدخل لكافة الوحدات سالبة فإنه يتم استبعاد هذه السنة من الإحتساب[1].

ج. **الطريقة الثالثة: منهج القياس المتقدم (AMA) Advanced Measurement Approach** : بموجب هذا المنهج تقوم البنوك الكبيرة والتي يكون لها عدة شركات تابعة وتعمل على المستوى الدولي وتتصف عملياتها بالتطور والتعقيد باستخدام أسلوب داخلي لتحديد وتقييم حجم تعرض البنك للمخاطر التشغيلية، وإحتساب رأس المال التنظيمي اللازم لمواجهتها . ويعتمد تحديد المتطلبات الرأسمالية وفق هذا المنهج على قياس حجم التعرض للمخاطر التشغيلية عبر نظام القياس الداخلي المستخدم من قبل البنك، كما يحتاج استخدام هذا المنهج موافقة وإعتماد السلطة الرقابية. ووفقاً لهذه المنهجية تعتمد البنوك على بياناتها الإحصائية المبنية على خسائرها السابقة، بحيث تستخدم هذه البيانات ضمن برامج متقدمة لتقدير المخاطر وبعد موافقة السلطة الرقابية على الآلية وتقييمها لقدرة المصرف على قياس مخاطره وإدارتها[2].

2. الركيزة الثانية مراجعة السلطات الرقابية

أكدت اللجنة أنه يقصد بالرقابة من قبل السلطة الاشرافية، التأكد من كفاية رأس المال لمواجهة مختلف المخاطر التي يتعرض لها البنك، إضافة لتشجيع البنوك على استخدام أفضل الأساليب لإدارة المخاطر، ولذلك وضعت اللجنة أربعة مبادئ للمراجعة والرقابة المصرفية[3]:

- يتوجب على البنوك الاحتفاظ بنسبة ملاءة تفوق الحد الأدنى لرأس المال المقرر؛
- يجب أن يكون لدى البنوك أنظمة داخلية لتقويم كفاية رأس المال؛
- مراجعة إجراءات الرقابة على البنوك من طرف السلطة الإشرافية في ظل الإطار الجديد لمعيار كفاية رأس المال؛
- إعادة النظر في إجراءات الرقابة المتخذة من طرف السلطات الرقابية الوطنية لضبط الإجراءات الرقابية واتخاذ الأساليب المناسبة لردع المخالفات والمصاعب واتخاذ الإجراءات التصحيحية قبل حدوثها.

[1] Basel Committee on Banking Supervision , International Convergence of Capital Measurement and Capital Standards., Bank of International Settlement,2006, p26.

[2] - Basel committe on banking supervision, **international convergence of capital measurment and capital standards**, bank of international settlements, june, 2006, p147.

[3] - Basel committee on banking supervision, op.cit, pp 204-212.

3. الركيزة الثالثة: انضباط السوق

تسعى الجنة إلى إرساء منهج فعال لانضباط السوق من خلال وضع مجموعة من متطلبات الإفصاح تتعلق بنطاق تطبيق متطلبات الإفصاح، ومكونات رأس المال ومدى كفايته، والتعرض للمخاطر وآليات تقييمها، وتندرج توجيهات لجنة بازل لتطبيق الدعامة الثالثة في أربعة محاور[1]:

- **إجراء الإفصاح المناسب بما يتفق مع معايير المحاسبة الدولية (معايير التقارير المالية الدولية)**: يتعين على إدارة البنك تحديد وسيلة الإفصاح المناسبة، كما يتعين الإفصاح عن أي متطلبات إضافية تطلبها السلطات الرقابية المحلي بأي وسيلة أخرى تتناسب مع طبيعة هذه المتطلبات؛
- **الأهمية النسبية**: إن أي معلومة تعتبر ذات أهمية نسبية إذا كان إغفالها أو إدراجها بشكل خاطئ يؤثر على التقدير أو القرار الذي يمكن أن يتخذه مستخدمو البيانات المالية، ويعتبر اختبار مستخدمي البيانات المالية المعيار الذي يرجع إليه البنك لتحديد ما يقتضي الإفصاح عنه .
- **دورية الإفصاح**: يميز هذا المحور بين المعلومات التي يجب الإفصاح عنها على أساس نصف سنوي والمعلومات العامة التي يتم الإفصاح عنها على أساس سنو ي، كما يتعين على البنوك ذات النشاط الدولي أن تفصح عن مكونات رأس المال وفقاً لمعيار كفاية رأس المال، وعن نسبة كفاية رأس المال لديها وكذلك عن المعلومات ذات التقلبات السريعة وذلك على أساس فصلي .
- **المعلومات عن المزايا التي ينفرد بها البنك والمعلومات السرية**: تعتبر لجنة بازل أنّ الإفصاح عن مثل هذه المعلومات من شأنه أن يضعف الوضع التنافسي للبنك إزاء المنافسين، فقد راعت لجنة بازل من خلال الافصاحات المطلوبة بموجب الدعامة الثالثة التوازن فيما بين الحاجة إلى افصاحات مجدية، وبين حماية المعلومات المتعلقة بمزايا البنك التي ينفرد بها والمعلومات السرية الأخرى.

الفرع السادس: إيجابيات وسلبيات اتفاقية بازل II

أولا: إيجابيات اتفاقية بازل II: تتمثل أهم الانعكاسات الايجابية لهذه الاتفاقية في[2]:

- ضمان سلامة البنوك ومنه الحفاظ على استقرار النظام المصرفي والمالي؛
- ضمان المنافسة العادلة ما بين البنوك عن طريق توفير تشريعات وأنظمة متكافئة ما بين مختلف البلدان التي تنشط فيها؛
- إلغاء كل تمييز ما بين الدول واقتصارها فقط على المخاطر التي تحملها؛
- إمكانية الاستفادة من تخفيض رأس المال للبنوك التي تطبق طرق التقييم الداخلي؛
- توسيع قاعدة المخاطر والأخذ في الحسبان بعض الأدوات المستحدثة للتقليل منها.

---

[1] اللجنة العربية للرقابة المصرفية، **الدعامة الثالثة لإتفاق بازل" II إنضباط السوق"**، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2006 ، ص ص5-7.

[2] حمزة سلامة نمار الغرير، **القواعد والضوابط الفقهية وعلاقتها بادارة المخاطر في المصارف الإسلامية**، أطروحة دكتوراه في الفقه وأصوله، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، 2017، ص 86.

ثانيا: سلبيات اتفاقية بازل II

فشلت هذه الاتفاقية في منع حدوث الأزمة المالية العالمية، أو حتى التنبؤ بها، ويمكن تلخيص أوجه القصور فيها كما يلي[1]:

- الحاجة إلى تطوير النظم المحاسبية حيث إن توافر البيانات المالية المناسبة هو الأساس لترجمة اتجاهات السوق إلى معايير وقواعد البنوك والرقابة عليها، مما يؤدي أحيانا إلى التعارض بين متطلبات بازل والمعايير الدولية والمحلية للنظم المحاسبية؛
- تتواكب مع البنوك الكبيرة والتي لديها خبرات وتقنيات تمكنها من تطبيقها؛
- تعتبر تحد حقيقي للبنوك التي تتواجد في العالم المتخلف، نظرا لعدم توفر البيئة المناسبة لتطبيقها؛
- غير إلزامية التطبيق مما يحد من مفعولها؛
- احتجاز نسب أكبر من الأرباح لتكوين مخصصات يؤدي إلى تراجع ربحية البنوك؛
- لم تراع الحالات الخاصة لبعض أنشطة المصارف، ونخص بالذكر البنوك الإسلامية.

المطلب الرابع: اتفاقية لجنة بازلIII

بعد حدوث الأزمة المالية العالمية عام 2008 التي تسببت في تراجع النشاط الاقتصادي وركوده، حيث نتج عنها أزمة بنكية في كثير من دول العالم، ومنها اكتشاف بنوك كثيرة كبيرة الحجم لم يكن لديها رأس مال كاف لمواجهة المخاطر التي تعرضت لها، وعدم توفر هذه البنوك على مخزون كافي من السيولة مما أدى انكماشها اقتصاديا[2]. قامت لجنة بازل للرقابة المصرفية بإجراء تعديلات وإصلاحات جوهرية على اتفاقية بازلII ، لتعلن رسميا عن اتفاقية بازل III من خلال إصدار وثيقة (الإطار الدولي للعمل الإشرافي لتعزيز مرونة البنوك والقطاعات المصرفية في مختلف دول العالم) ووثيقة (إطار العمل الدولي لقياس مخاطر السيولة، معاىيرها وكيفية قياسها والرقابة عليها)، وبدأ العمل بمتطلبات بازل III سنة 2013 على أن تلتزم كل البنوك في العالم بالامتثال لها نهاية سنة 2019. ولقد أظهرت الأزمة المالية العالمية أيضا أن قضايا السيولة وتوفر رأس المال المناسب لمواجهة التقلبات الاقتصادية الدورية ما تزال بحاجة إلى المزيد من الاهتمام، ولذلك فقد استهدفت بازل III زيادة متطلبات رأس المال للبنوك وتعزيز جودة رأس المال لجعلها قادرة على تحمل الخسائر خلال فترات الأزمات الاقتصادية الدورية[3].

الفرع الأول: ظروف اصدار اتفاقية بازلIII

أدت الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 إلى إعادة النظر في القوانين والقواعد الدولية التي تنظم عمل البنوك، والتي تعرف بمعايير بازل II وصولا لإصدار قوانين جديدة تعرف باتفاقية بازل III ، وتعود أسباب ظهور الأزمة المالية إلى:

[1] حمزة سلامة نهار الغرير، مرجع سابق، ص ص87-88.

[2] عبد المنعم التهامي، أحمد الغندور، مقررات بازل II III كمدخل لتحقيق الاستقرار المالي و لمصرفي، النشرة المصرفية العربية، اتحاد المصارف العربية، الفصل الثالث، سبتمبر 2010، بيروت، لبنان، ص59.

[3] Maher Hasan , Jemma Dridi, The Effects of the Global Crisis on Islamic and Conventional Banks: A Comparative Study, IMF Working Paper,2010, p10..

أولا: نقص رؤوس الأموال الملائمة

كشفت الأزمة المالية العالمية أن البنوك في مختلف دول العالم لا تتوفر على مستوى كاف من الأموال الخاصة ذات النوعية الجيدة لتغطية المخاطر التي يكتنفها العمل البنكي، والمقصود بها هي الشريحة الأولى بالتحديد التي تعتبر صغيرة جدا مقارنة مع حجم المخاطر الكبيرة التي تتعرض لها البنوك. ويعود السبب في هذا إلى الصعوبات التي وجدتها البنوك في تكوين النواة الصلبة أو ما يطلق عليه المكون الرئيسي لشريحة الأموال الخاصة القاعدية في الوقت الحرج للأزمة[1]؛

- **عدم كفاية شفافية السوق:** بينت الأزمة أن هناك نقصا في شفافية السوق نتيجة عدم كفاية مستوى الإفصاح البنكي، مما جعل عملية تقييم الأموال الخاصة ومقارنتها من بنك لآخر، كما أن مؤسسات تقييم المخاطر قد عملت على تضليل المستثمرين من خلال منح تقييم عال لمحافظ مالية تحتوي على أصول عالية المخاطر. وهو ما يعني أن هذه المؤسسات قد كانت تسعى بالدرجة الأولى إلى خدمة مصالحها الخاصة دون النظر الانعكاسات المعلومات المغلوطة على النظام البنكي والاقتصاد[2].
- **إهمال بعض أنواع المخاطر**: رغم أن اتفاقية بازل II جاءت بمفهوم موسع للمخاطر البنكية، إلا أن هناك العديد من المخاطر أهملتها وساهمت بشكل كبير في إحداث الأزمة؛ ومنها المخاطر الكبرى المرتبطة بالعمليات على المشتقات والتي شكلت نسبة هامة من نشاط البنوك نظرا للتطور الكبير الذي عرفته السوق المالية، واستعمال المشتقات كوسيلة لإدارة المخاطر[3].
- **نقص سيولة البنوك**: لقد كان من نتائج تسابق البنوك في الدول المتقدمة لتوظيف أموالها من أجل تعظيم أرباحها واستغلال فترة رواج السوق هو إهمالها لقضية السيولة، وهو ما كان له انعكاسا سلبيا عليها، إذ لم تتمكن من الإيفاء بطلبات عملائها بمجرد ظهور بوادر الأزمة والتي نتج عنها تهافت المودعين على سحب أموالهم من البنوك؛
- **المبالغة في عمليات التوريق المعقدة:** عمدت الكثير من البنوك إلى تخفيض متطلبات رأس المال من خلال التوريق وإعادة التوريق للأصول ونقلها من داخل الميزانية إلى خارجها، مظهرة بذلك معدل كفاية رأس المال أعلى من الواقع. وقد بالغت البنوك في الدول المتقدمة بشكل كبير في هذه العملية، ففي سنة 2007 بلغت هذه الديون 10000 مليار دولار أمريكي في سوق التداول الأمريكي وهي تمثل 20 % منه، بينما كانت قيمة السندات التي أصدرتها المؤسسات 5800 مليار دولار أمريكي، وبالتالي فالابتكارات المالية كان لها دور بارز في إحداث الأزمة العالمية المعاصرة؛
- **الإفراط في المديونية:** لجأت البنوك إلى بناء مديونية مفرطة داخل وخارج الميزانية وهذا من أجل التعظيم من أثر الرفع المالي وزيادة مردوديتها، وقد ترافق ذلك مع تآكل تدريجي لمستوى ونوعية قاعدة رأس المال[4].

---

[1] نجار حياة، **اتفاقية بازل III – وآثارها على المحتملة على النظام المصرفي الجزائري**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 13، جامعة سطيف، 2013، ص ص 278 – 279.

[2] Panayotis Gavras, le b. a.-ba des Notes, Finances & Développement, Vol.49, N°1, Mars 2012, pp 34-37.

[3] فوزي عبد الرزاق، جذور وتداعيات الأزمة المالية الراهنة على الاقتصاد العالمي. مجلة الآداب والعلوم الإنسانية، العدد العاشر، جامعة االأمير عبد القادر، قسنطينة، 2009، ص376.

[4] عبد الله محمد العبيدان، تأثير أنشطة البنود خارج الميزانية العمومية في كفاءة البنوك التجارية. مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد والإدارة، العدد 01،2007ص ص 25-35.

وعليه يمكن القول أن اتفاقية بازل II كان لها دورا كبيرا في احداث الأزمة العالمية، وذلك ما نتيجة جوانب أهملتها وكانت بمثابة ثغرات استغلتها البنوك للتهرب من متطلبات الرقابة، أو نتيجة القصور في تطبيق ما جاءت به هذه الاتفاقية. ولهذا تولدت الحاجة إلى ضرورة إحداث إصلاح يمس خاصة قواعد ومعايير العمل المصرفي، والعمل وفق معايير دولية جديدة من شأنها أن تعزز صلابة البنوك في مواجهة المخاطر وتحمل الصدمات، وهو ما تجسد في اتفاقية بازل III ، رغم أن اتفاقية بازل II لم يعمم تطبيقها بعد في كافة البنوك في العالم.

الفرع الثاني: أهداف اتفاقية بازل III

تسعى اتفاقية بازل III لتحقيق الأهداف التالية[1]:

- تحسين قدرة القطاع المصرفي على استيعاب الصدمات والأزمات الناتجة عن ضغوط مالية واقتصادية؛
- تحسين إدارة المخاطر وحوكمة البنوك؛
- تعزيز الشفافية والإفصاح في البنوك على المستوى العالمي،
- تنبيه السلطات الرقابية لأهمية الرقابة الاحترازية على صعيد كلي؛
- تشجيع البنوك على أهمية تكوين هامش اضافي من الأموال الخاصة الرقابية كدرع أو مضاد للعوامل المعززة في الظروف الاقتصادية الجيدة من أجل مواجهة الأزمات؛
- اقتراح معايير دولية ذات صلة بسيولة البنوك، إلى جانب معايير خاصة بالملاءة من شأنها تعزيز استقرار النظام المالي العالمي؛
- وضع أدوات رقابية ذات صبغة كمية من قبل اللجنة لمتابعة تطور مسار مخاطر السيولة للبنك والقطاع البنكي.

كما ترتكز التدابير اتفاقية بازل III على مقاربتين أساسيتين[2]:

- ✓ **مقاربة الاحتراز الجزئيPrudentielle Micro** : تتمثل في مختلف المعايير أو القواعد الاحترازية على مستوى البنك الواحد، مما يساهم في صمود البنوك الفردية في فترات الضغط ومواجهة الصدمة، وتمثل هذه المعايير إجابة احترازية للمخاطر الجزئية المتعلقة بالبنوك.
- ✓ **مقاربة الاحتراز الكلي Prudentielle Macro** : وتتمثل في مختلف المعايير الاحترازية على مستوى القطاع أو النظام البنكي ككل، حيث تمثل هذه المعايير إجابة احترازية للمخاطر النظامية على صعيد كلي.

تكمل هاتين المقاربتين بعضهما البعض، بما أن صمود البنوك على المستوى الجزئي يخفض من مخاطر الصدمات ووقوع الأزمات على مستوى النظام المالي ككل.

[1] Basel Committee on Banking Supervision, **Basel III**: **A global regulatory framework for more resilient banks and banking systems**, Bank for International Settlements, December 2010 (seen onJine 2011), pp 5-6.

[2] SAIDANE, D,**L'impact de la réglementation de Bâle III sur les métiers des salariés des banques** : **1ère partie**, **Bâle III**, **explication du dispositif**, Documents de travail: Les études de l'observatoire, étude thématique. Universite Lille Nord de France et SKEMA, 2012, p09.

الفرع الثالث: تعديلات اتفاقية بازل III على دعائم اتفاقية بازل II

جاءت اتفاقية بازل III على شكل تعديل لمضمون اتفاقية بازل **II**، بمعنى أنها لم تلغي اتفاقية بازل ولكنها قامت بتطبيق مجموعة من التعديلات على الدعائم الثلاثة التي تم التطرق لها في الاتفاقية الثانية، وهذا من خلال تعديل كل من الدعامتين الأولى والثالثة، وإضافة دليل مكمل للدعامة الثانية.

أولا: التعديلات على الدعامة الأولى

لقد ركزت التعديلات المتعلقة الدعامة الأولى (المتطلبات الدنيا لرأس المال) على تعزيز إطار الإحاطة بمفهوم المخاطر، إذ كشفت الأزمة أن بعض متطلبات عمليات التوريق المستندة إلى الأصول، وكذلك عمليات إعادة التوريق ترتبط بشكل مباشر وقوي بالمخاطر النظامية بشكل أكبر بكثير من عمليات التوريق التقليدية، ولذلك فإنها تتطلب رأس مال أكبر، وبناء على ذلك، فإن أهم التعديلات المتعلقة بهذه الدعامة والتي وجب تطبيقها قبل 09 ديسمبر 2010 تمثلت في[1]:

- فرض أوزان مخاطر أعلى حلالات إعادة التوريق بما يعكس المخاطر المرتبطة بمثل هذه المنتجات؛
- لا يسمح للبنوك باستخدام التصنيفات التي تستند على التصنيف الضمني للبنك أو ما شابهها، سواء في الطريقة المعيارية أو طريقة التصنيف الداخلي؛
- حددت اللجنة متطلبات تشغيلية لابد أن تمتاز بها البنوك الاستخدام الأوزان الخاصة اتفاقية بازل II للتوريق،

والهدف من وراء هذه المعايير هو التأكد من أن البنوك تقوم باجتهاداتها الخاصة ولا تعتمد فقط على تصنيفات وكالات التصنيف، وعدم تحقيق هذه المتطلبات سينتج عنه مطالبة البنك بالتغطية الكاملة للتوريق.

ثانيا: التعديلات على الدعامة الثانية

حرصت اللجنة من خلال التعديلات التي أقرتها على الدعامة الثانية الاتفاقية بازل II على معالجة عيوب ممارسات تسيير المخاطر وتخطيط الاستثمار على مستوى البنوك والتي أظهرتها الأزمة المالية في 2007، ولذلك طرحت اللجنة دليلا مكملا للدعامة الثانية المتعلقة بالمراجعة الرقابية بهدف المراجعة الدقيقة لجميع أنواع المخاطر وتوسيع عملية تسييرها وجعلها أكثر تشديدا، وقد أكد هذا الدليل على النقاط التالية[2]:

- عملية التقييم الداخلية لكفاية رأس المال في البنوك أمر جد ضروري في أي سياسة فعالة لإدارة وتسيير المخاطر، وهذا بهدف تحديد مستوى رأس المال الضروري لتغطية مختلف المخاطر التي قد يتعرض لها البنك ودون اهمال دور السلطات الرقابية في تقييم هذه العملية للقيام في الأخير بالمقارنة بين التقييم الذي قام به البنك والتقييم الذي قامت به السلطات الرقابية والبحث عن أسباب الاختلاف إن وجدت؛
- تكون عملية التقييم الداخلي بإجراء البنوك لاختبارات تشمل مجيع أدوات رأس المال وكيفية أدائها خلال مرحلة الأزمات للتأكد من قدرتها على امتصاص الصدمات والخسائر ودعم استمراريته خلال وبعد الأزمة؛

[1] Basel Committee on Banking Supervisio , **Enhancements to the Basel II framework** ,Bank for International Settlements, Basel, SWITZERLAND, July 2009, P 01.

[2] Enhancements to the Basel II framework, Op. Cit, P 09.

- متطلبات رأس المال التي يمكن اعتبارها كافية وفق هذه الدعامة ستزيد بالتأكيد عن متطلبات الحد الأدنى المحددة بالدعامة الأولى.

ثالثا: التعديلات على الدعامة الثالثة

تمثلت أهم التعديلات وفقا الاتفاقية بازل **III** فيما يخص مراجعة الدعامة الثالثة حول انضباط السوق في:

أ. بعد قيام اللجنة بدارسة متأنية وتقييم مفصل ممارسات الإفصاح التي تضمنتها اتفاقية بازلII ، قررت إعادة النظر في متطلبات الدعامة الثالثة المتعلقة بانضباط السوق، وأوصت بضرورة أن يؤدي الإفصاح إلى صورة أكثر شمولا للمخاطر والتي يعتبر جد مهم بالنسبة للمستثمرين وقدرتهم على تقييم الجدارة الائتمانية للبنك بشكل دقيق، ويجب أن يتم التركيز في عملية الإفصاح على المجالات التالية[1]:

- توضيح عمليات التوريق في سجلات المتاجرة؛
- كفالة المشاريع المرتبطة بالتزامات خارج الميزانية؛
- طريقة التقييم الداخلي لعمليات التوريق؛
- توضيح عملية إعادة التوريق؛
- التقييم بالأخذ بعين الاعتبار توضيح عمليات التوريق.

ولقد رأت اللجنة بأن الإطار الحالي لمتطلبات رأس املال المخصص لمواجهة مخاطر السوق لا يحقق الإحاطة الكاملة بكل المخاطر الرئيسية، وكاستجابة لذلك قامت بتقدمي ملحق لإطار القيمة المعرضة للمخاطر(risk-at-Value) المتعلقة بسجلات المتاجرة التي جاءت به اتفاقية بازلII ، وقد أصدرت اللجنة في جويلية 2009 وثيقتين، الأولى؛ تحت عنوان مراجعة لإطار مخاطر السوق ضمن اتفاقية بازلII Revision to the basel market risk Framework" والثانية بعنوان "المبادئ التوجيهية الاحتساب رأس المال للمخاطر الإضافية في سجلات المتاجرة Guidelines for computing capital for incremental risk in the trading book " و يجب على البنوك أن تلتزم بنصي الوثيقتين في 09 ديسمبر 2010 كآخر أجل.

الفرع الرابع: محاور اتفاقية بازل III

تسعى إصلاحات لجنة بازل بشكل أساسي إلى تعزيز رأس المال والسيولة، وفي الوقت نفسه من الأهمية بما كان أن تكون هذه الإصلاحات مصحوبة بتحسينات في الإشراف وإدارة المخاطر والحوكمة، فضلاً عن قدر أكبر من الشفافية والإفصاح[2].

وقد ارتكزت اتفاقية بازل III على خمسة محاور أساسية هي:

[1] Basel Committee on Banking Supervision, **Enhancements to the Basel II framework**, Op. Cit., pp 28-29.

[2] Basel Committee on Banking Supervision, **The Basel Committee's response to the financial crisis: report to the G20,Bank for International Settlement**, October 2010, [en line],https://www.bis.org/publ/bcbs179.pdf, (seen on 21/04/2023), p 4.

أولا: تعزيز رأس المال

قامت لجنة بازل فيما يخص متطلبات رأس المال في اتفاقية بازل III بإقرار التعديلات التالية[1]:

- رفع الحد الأدنى من رأس المال العالي الجودة (Common Equity) والذي يتكون من الأسهم العادية بالإضافة إلى الاحتياطيات والأرباح المدورة من (2%) من الموجودات المرجحة بالمخاطر إلى 3.5% في سنة 2013 ثم إلى 4% سنة 2014 لتصل إلى 4.5% في سنة 2015؛
- رفع الحد الأدنى لنسبة رأس المال الأساسي (1) Tier إلى الموجودات المرجحة بالمخاطر من 4% إلى 4.5% في بداية سنة 2013، ثم إلى 5.5% في بداية سنة 2014 ليصل إلى 6 %في سنة 2015، علما أن رأس المال الأساسي يتكون من مجموع أرس المال العالي الجودة والأسهم الممتازة؛
- طرح الاستثناءات من رأس المال التنظيمي من رأس المال العالي الجودة بدلا من طرح 50% منها من رأس المال الأساسي (Tier 1)، و 50% منها من رأس المال الإضافي (Tier2) ، علما بأن هذا التعديل سيطبق تدريجيا على فترة خمس سنوات اعتبار من بداية سنة 2014 حتى بداية سنة 2018 وبنسبة 20% من هذه الاستثمارات لكل سنة؛
- إضافة هامش الحماية التحوطي (Conservation Buffer) بنسبة 2.5% من الموجودات المرجحة بالمخاطر على أن يتكون من أرس المال العالي الجودة، ويتم تكوينه من رأس المال الأساسي للأسهم العادية، ويكونه البنك في غير أوقات الأزمات، بشكل يسمح بمواجهة المخاطر في أوقات الأزمات، ويتم إضافة هذا الهامش بشكل تدريجي اعتبارا من سنة 2016 إلى سنة 2019 ، مما سيرفع الحد الأدنى من رأس المال العالي الجودةإلى 7% بحلول سنة 2019؛
- إلغاء رأس المال المساند (3)Tier ، وهو عبارة عن قرض مساند قصير الأجل (لأجل سنتين) يحصل عليه البنك لدعم رأس ماله وهو يحمل صفات مشتركة بين رأس المال والدين، كون الجهة التي تقدم هذا القرض تتنازل عن حق الأولوية في السداد؛
- إضافة هامش إضافي يتعلق بمراحل دورة الأعمال(Countercyclical Buffer) يتراوح ما بين (0-2.5%) من الموجودات المرجحة بالمخاطر، حيث سيضاف بشكل تدريجي اعتبارا من سنة 2016 وحتى سنة 2019 وذلك وفقا للظروف المحلية للدولة، ويمثل هذا الهامش خط دفاع لمواجهة الخسائر في حال حدوث تقلبات اقتصادية مستقبلية، ويهدف إلى الحد من التوسع الائتماني في فترات الرواج الاقتصادي، واستخدامه في فترات الركود الاقتصادي. علما أن هذا الهامش سيضاف فقط عندما يحصل في الدولة نمو مرتفع للائتمان قد ينتج عنه مخاطر مرتفعة على النظام البنكي والمالي، وفي حال تم إضافة هذا الهامش سيرتفع الحد الأدنى لنسبة كفاية رأس المال ليصل إلى 13% في سنة 2019 .

ويوضح الجدول أسفله متطلبات رأس المال و رأسمال التحوط حسب مترحات بازلIII.

[1] Michel Crouhy, Dan Galai, Robert Mark, **The essentials of risk management**, second edition, MacGraw-Hill education, 2014, p 90.

الجدول رقم1-11: متطلبات رأس المال ورأسمال التحوط حسب مقترحات بازل III

المعيار	حقوق المساهمين الشريحة الأولى بعد الخصومات	نسبة رأس المال الشريحة الأولى	نسبة اجمالي رأس المال
الحد الأدنى	%4.5	%6	%8
رأس مال التحوط	%2.5		
الحد الأدنى لاحتياطي الصدمات	%7	%8	%10.5
احتياطي الصدمات لمواجهة التقلبات الدورية	%2.5-%0		

المصدر: Basel Committee On Banking Supervision, basel 3: A global regulatory framework for more resilient banks and banking systems, bank for International Settlements, Basel, Switzerland, june 2011, p64

وبناءا على ما سبق، فقد ارتفعت نسبة كفاية رأس المال من 8% إلى 10% وفقا لاتفاقية بازل III، بالإضافة إلى زيادة التركيز على جودة أرس المال بتوفير قدر أكبر من أرس المال المكون من حقوق المساهمين في إجمالي رأس مال البنك، ويتم حساب نسبة كفاية رأس المال كالتالي:

$$\text{نسبة كفاية رأس المال} = \frac{\text{رأس المال الأساسي +رأس المال التكميلي}}{\text{الأصول المرجحة بالمخاطر (مخاطر التشغيل+ مخاطر السوق+ مخاطر الائتمان)}} \geq 10.5\%$$

ثانيا: توسيع تغطية المخاطر

حاولت اتفاقية بازل III الأخذ بعين الاعتبار كل المخاطر المادية التي يمكن أن تتعرض لها البنوك أثناء أداء نشاطها بما في ذلك مخاطر الأطراف المقابلة في حالة عقود المشتقات المالية، وقد بينت كيفية حسابها، وخصصت جزء من رأس المال لتغطيتها، وربطت ذلك بتعديل التقييم الائتماني عند حدوث انخفاض في الملاءة الائتمانية للطرف المقابل. كما قامت الاتفاقية بتخصيص جزء من رأس المال لتغطية المخاطر الناجمة عن عمليات التوريق والتوريق المعقد بعدما أهملتها اتفاقية بازل II. وعليه، يستوجب على البنوك أن تهتم أكثر بإجراء تحليلات أكثر صرامة على الائتمان. ويوضح الجدول أدناه النسب التي تم تخصيصها من رأس المال لتغطية مخاطر السندات بما فيها التوريق الذي أضافته اتفاقية بازل III[1].

الجدول رقم 1-12: المتطلبات الرأسمالية للسندات

تنقيط السندات	فترة الاستحقاق المتبقية	الجهات المصدرة	جهات أخرى	انكشاف التوريق
(AAA)إلى(AA-) ، A-1	أقل من 1 سنة	%0.5	%1	%2
	أكثر من 1 سنة وأقل من 5 سنوات	%2	%4	%8
	أكثر من 5 سنوات	%4	%8	%16

[1] Basel Committee on Banking Supervision, **Basel III: A global regulatory framework for more resilient banks and banking systems**, **Bank for International Settlements** , Basel, Switzerland, June 2011 , pp29- 46.

(BBB-)إلى (A+)؛ A-2؛ A-3؛ P-3	أقل من 1 سنة	%1	%2	%4
	أكثر من سنة وأقل من 5 سنوات	%3	%6	%12
	أكثر من 5 سنوات	%6	%12	%24
(BB+) إلى(BB-)	الكل	%15	غير مؤهل	غير مؤهل
مؤشرات الأسهم الرئيسية	%15			
الأسهم الأخرى	%25			
صندوق النقد المشترك بنفس العملة	أعلى ورقة مالية تطبق على ضمان الصندوق %0			

المصدر: Basel Committee on Banking Supervision, Basel III: A global regulatory framework for more resilient banks and banking systems, Bank for International Settlements , Basel, Switzerland, June 2011 , p 45.

وتتناسب نسبة رأس المال المخصصة لتغطية مخاطر السندات بشكل عكسي مع تنقيط الأصل، فكلما تراجع التصنيف المعطى للسند ارتفعت نسبة متطلباته من رأس المال. أما متطلبات تغطية استثمارات التوريق فهي مرتفعة جدا مقارنة مع الجهات السيادية ومتطلبات الجهات الأخرى، ما يدل على أن التعامل في التوريق محفوف بمخاطر مرتفعة جدا[1].

كما اعتبرت اتفاقية بازل اختبار ضغط (Stress Testing) أداة رقابية أساسية ومكملة من لأدوات إدارة المخاطر، وقد شددت لجنة بازل على ضرورة اعتماد البنوك على اختبارات الضغط لإدارة مخاطرها، إذ أن اختبارات الضغط تعمل على تحذير البنوك من الصدمات التي يمكن أن ينتج عنها خسائر ضخمة، فهي بذلك من العناصر المهمة في نظم إدارة المخاطر لدى البنوك، خاصة بعد الأزمات التي شهدتها الأسواق.

ثالثا: الرافعة المالية

يقصد بالرافعة المالية مدى اعتماد البنوك على الاقتراض من البنوك الأخرى في سد احتياجاته المالية سواء أكانت سندات أم قروض، مما ينعكس على الأرباح وعلى مستوى المخاطر التي من الممكن أن يتعرض لها من جراء الاعتماد على أموال الغير، ويجب أن لا تقل هذه النسبة عن 3%، ويمكن قياس نسبة الرافعة المالية لأي بنك من خلال[2]:

$$\text{الرافعة المالية} = \frac{\text{الشريحة الأولى من رأس المال}}{\text{الموجودات}} \geq 3\%$$

تشمل الموجودات في المعادلة أعلاه الموجودات داخل الميزانية والموجودات خارج الميزانية، وهي المشتقات المالية الممكن أن يتعرض لها نتيجة المخاطر المتنوعة مما يلزم البنك أن تتوفر لديه المعلومات الكاملة عن المقترضين ودرجة التزامهم بالسداد،

[1] Basel Committee on Banking Supervision (2011), Op.Cit, p 45.

[2] Basel Committee , **A brief history of the Basel Committee** ,2014, p 02.

وكذلك مخاطر السوق كارتفاع اسعار الفائدة، وبالتالي يتم تصميم برامج ضغط في ظل سيناريوهات معقدة وصعبة لقياس المخاطر ومدى تأثيرها على كفاية رأس المال والسيولة والربحية[1].

رابعا: السيولة

طرحت بازل III معيارين جديدين بما يخص السيولة المصرفية لأنها تعتبر من أهم العوامل التي تسببت في تفاقم الأزمة المالية العالمية سنة 2008 وهذين المعيارين يتمثلان في نسبتين هما[2]:

1. **نسبة تغطية السيولة أو "نسبة السيولة قصيرة الأجل"Liquidity Coverage Ratio LCR** ": وهي النسبة التي تعزز من المرونة في الأجل القصير للمخاطر المتوقعة من خلال التأكد من وجود موجودات ذات سيولة، وتعني السيولة هنا سهولة تحويل الموجودات الى نقد فورا ومن دون تكبد خسارة في قيمتها الحقيقية (مثل سندات الخزينة) وبما يمكنها من الصمود لمدة قدرها 30 يوم خلال الأزمات المالية التي من الممكن ان تحدث في المستقبل، ويجب ان لا تقل النسبة عن 100%. ويمكن توضيحها بالمعادلة الاتية[3]:

$$\text{نسبة تغطية السيولة} = \frac{\text{موجودات ذات سيولة مرتفعة}}{\text{حجم التدفقات النقدية خلال 30 يوم}} \geq 3\%$$

2. **نسبة صافي التمويل المستقر Net Stable Funding Ratio** : تستخدم هذه النسبة لقياس نسبة السيولة في المدى المتوسط والطويل، والهدف منها هو توفير موارد سائلة مستقرة للبنك، والسبب وراء ذلك هو الأزمة المالية العالمية إذ تعرضت العديد من البنوك الكبرى للانهيار نتيجة اعتمادها المفرط على التمويل قصير الأجل من سوق الاقتراض ما بين البنوك. والهدف الرئيسي من هذه النسبة هو رقابة سيولة البنوك، ويجب أن لا تقل هذه النسبة عن 100 % ويمكن توضيحها بالمعادلة[4]:

$$\text{نسبة صافي التمويل المستقر} = \frac{\text{قيمة التمويل المستقر المتاح}}{\text{قيمة التمويل المستقر المطلوب}} \geq 100\%$$

الفرع الخامس: انعكاسات اتفاقية بازل IIIعلى النظام البنكي العالمي

يتطلب تطبيق محاور اتفاقية بازل III من البنوك في مختلف دول العالم رصد مبالغ كبيرة لتعزيز رأس مالها وفق متطلبات الاتفاقية، وهو الأمر الذي جعل لجنة بازل للرقابة المصرفية تفرض تطبيق هذه المتطلبات بصفة متدرجة بداية من سنة 2013 إلى

[1] محبوبة، سعدي اسماعيل محمد حسن، **تعزيز رأس المال المصرفي وفقا لمعايير بازل 3 وتأثيره على مستوى الربحية** ، بحث تطبيقي في عينة من المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، مقدم إلى مجلس الأمناء في المعهد العربي للمحاسبيين القانونيين وهو جزء من متطلبات نيل شهادة المحاسبة القانونية ، المعهد العربي للمحاسبين القانونيين المركز العام ، بغداد،2017، ص47.

[2] هاني، منال، اتفاقية بازل 3 ودورها في ادارة المخاطر، مجلة الاقتصاد الجديد، جامعة العفرون، العدد16، المجلد1، الجزائر،2017، ص311.

[3] Basel Committee , Basel III: The Liquidity Coverage Ratio and liquidity risk monitoring tools,2013, p13.

[4] Bank for international settlements , Net Stable Funding Ratio (NSFR) – Executive Summary,2018, p1.

غاية سنة 2019، لكن هذا الالتزام بمحاور الاتفاقية ومتطلباتها سينتج عنه انعكاسات متعددة على النظام البنكي العالمي من أهمها[1]:

- ستدفع المتطلبات الجديدة لاتفاقية بازل IIIالمتعلقة بالرفع من رأس المال والاحتياطات البنوك إلى البحث عن مصادر تمويل جديدة تدعم بها احتياجاتها الرأسمالية بعيدا عن دعم الدولة؛
- ارتفاع أسعار مختلف الخدمات البنكية سواء لمواجهة للمؤسسات أو الأفراد نتيجة ارتفاع تكاليفها بسبب تطبيق مختلف ضوابط اتفاقية بازل III والتي تكلف البنوك والمؤسسات المالية مصاريف كبيرة يتم تحميلها على طالبي ومستهلكي الخدمات البنكية؛
- إلزام الاتفاقية مختلف البنوك الرفع من حجم احتياطاتها النظامية قد يقيد توسعها في الإقراض سواء للأفراد أو للمؤسسات، وهذا قد يؤدي إلى حدوث أزمة في السيولة، وبالتالي يرفع من تكلفة تحصيلها على المدى القصير مما يؤدي إلى رفع تكلفة الخدمات المصرفية المقدمة للمؤسسات والأفراد نظرا لارتفاع التكلفة التشغيلية للبنوك؛
- قد تدفع المتطلبات المتشددة والكبيرة التي جاءت بها الاتفاقية العديد من البنوك الغير قادرة على الالتزام بهذه المتطلبات للتحايل على أطر العمل الطبيعية المعمول بها في الأنظمة المصرفية لإظهار مختلف القوائم والتقارير المالية المفصح عنها وفق متطلبات الاتفاقية، وهو ما قد يجر بنوك كثيرة إلى فضائح كبرية تكون نهايتها الإفلاس وجر القطاع المصرفي والمالي والاقتصادي نحو دوامة أزمة جديدة؛
- لجوء البنوك لإعادة هيكلة جذرية وعميقة قد تصل إلى إلغاء وحدات عمل ذات المردودية الضعيفة وإلغاء مناصب عمل لتوفير الأموال واستعمالها للوفاء بمتطلبات اتفاقية بازل III وتعظيم استخدام رؤوس الأموال؛
- أدى تشديد الاتفاقية للقيود المتعلقة بالتوريق والمشتقات المالية المعقدة إلى ارتفاع تكاليف هذا النوع من المعاملات المالية، وهو ما دفع أغلب البنوك لتجنب التعامل في هذه النوع من المعاملات المالية؛
- تعزيز الاتفاقية لرأس المال ونسبة الاحتياطات وتأكيدها على أهمية إدارة المخاطر البنكية من شأنه أن يعزز استقرار القطاع البنكي الدولي ويقلص من خطر تعرض البنوك إلى الإفلاس؛
- عززت الاتفاقية من سيطرة البنوك العالمية وجعلتها أقوى من ذي قبل بما يضمن لها القدرة والملاءة المالية التي من خلالها تستطيع التصدي للأزمات المالية الطارئة، وبذلك تجنب السيناريو الذي حدث للبنوك العالمية في الأزمة المالية لسنة 2007، كما أصبح النموذج المالي الرياضي لاحتساب أخطار الأصول وفق اتفاقية بازل III أكثر صرامة ودقة في عملية تقييم الأصول الخطرة؛
- اتجاه البنوك إلى تعزيز صلابة رأسمالها وفق متطلبات اتفاقية بازل III جعلها تخفض من الأرباح الموزعة على حملة الأسهم مما خفض العائد على حقوق المساهمين، وهو ما أدى إلى تراجع إقبال المستثمرين على الاستثمار في شراء أسهم البنوك والمؤسسات المالية؛
- تطبيق محتوى اتفاقية بازل III بنسب متفاوتة ومتعارضة ما بين البنوك داخل الدولة الواحدة أو فيما بين الدول يؤدي إلى اختلال النظام البنكي والمالي الدولي ويجعل استقراره الشامل أمر جد صعب، معقد وبعيد المنال، على غرار ما حدث مع اتفاقية بازل I واتفاقية بازلII؛

[1] معهد الدراسات المصرفية، اتفاقية بازل الثالثة، نشرة توعوية إضاءات، الكويت، السلسلة الخامسة –العدد5 ، ديسمبر 2020، ص4.

- تعرض البنوك الصغيرة إلى ضغوطات شديدة مقارنة مع البنوك الكبرى في سبيل الالتزام التام بمتطلبات اتفاقية بازل III خاصة ما تعلق منها بالرفع وتعزيز نوعية رأسمالها والزيادة من احتياطاتها نظرا لقدرتها المحدودة للجوء إلى الأسواق المالية وعدم قدرتها الاعتماد على الدولة لتغطية هذه الاحتياجات، مما يعجل اختفائها أو لجوئها للاندماج فيما بينها أو مع بنوك كبيرة لضمان بقائها واستمراريتها؛
- ستزيد اتفاقية بازل III من معاناة اقتصاديات الدول النامية نتيجة انسحاب أغلب البنوك العاملة فيها من المساهمة في تمويل مختلف المشاريع التنموية وفي مختلف القطاعات، حيث أصبحت هذه البنوك هي بحد ذاتها تبحث من يساعدها في تمويل المتطلبات الجديدة والصارمة التي جاءت بها الاتفاقية؛
- فرضت اتفاقية بازل III على البنوك التقيد بنسبتين للسيولة، واحدة قصيرة الأجل والثانية طويلة الأجل السيولة، وهو ما حول الطلب على التمويل من تمويل قصير الأجل إلى تمويل طويل الأجل، حيث ابتعدت الشركات عن مصادر التمويل قصيرة الأجل واتجهت أكثر نحو التمويل على المدى الطويل، وهذا يؤثر بدوره في هوامش الربح التي يمكن تحقيقها[1]؛
- فرض اتفاقية بازل III قيودا صارمة على السيولة وإدارتها في البنوك، جعل هذه الأخيرة تتشدد أكثر في التوسع الائتماني وترفع من تكلفة القروض الممنوحة، وهو ما يؤثر بشكل مباشر على مساهمة البنوك في تمويل المشاريع التنموية الضخمة والكبيرة وعدم مرافقة الدولة في سياساتها الإنمائية؛
- نتيجة تطبيق بنود ومحاور اتفاقية بازل III تراجعت نسبة مساهمة البنوك في تمويل مختلف الأنشطة سواء المتعلقة بالأفراد أو المؤسسات أو الحكومات، وهو ما يؤدي الى تراجع معدلات الاستهلاك والاستثمار والنمو، وهو ما أكدت عليه تقديرات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، إذ تشير إلى تراجع نمو الناتج المحلى الإجمالي السنوي بما مقداره 1,05 %إلى 1,15 % تقريبا بسبب تطبيق اتفاقية بازلIII[2]؛
- تعزيز دور الحوكمة في العمل البنكي عن طريق التأكيد على الإفصاح والشفافية وفقا لاتفاقية بازل IIIيسمح لجميع الأطراف المتدخلة في السوق المالية من الحصول على معلومات ذات جودة ومصداقية، ويجعل اتخاذ القرارات يكون على أسس سليمة وصحيحة، مما يجنب الأسواق المالية الوقوع في أزمات جديدة[3].

المطلب الخامس: تطبيق معايير بازل في البنوك الإسلامية

الفرع الأول: تكييف اتفاقية بازل I لعمل البنوك الإسلامية

من خلال الاطلاع على اتفاقية بازل I يلاحظ أن لجنة بازل لم تعط أي اهتمام بالبنوك الإسلامية في مقرراتها ومعادلاتها، وهذا يعود الى العديد من الأسباب من ضمنها أن البنوك الإسلامية لم تكن بالقوة التي كانت عليها البنوك التقليدية، وأن معظمها كان يوجد في دول في طور النمو، ومخاطرها لم تكن كثيرة وظاهرة.

---

[1] ناصر سليمان، هل بدأ التفكير في اتفاقية بازل4، مجلة الدراسات المالية و المصرفية، العدد الثالث 2016، ص49.

[2] Daniel Nowy, **le risque souverain est il correctement traité par la réglementation financiere banque de France** , revue de la stabilité financière, N°16 ,avril 2012, p109.

[3] علي عبد الله شاهين، **مقررات اتفاقية بازل III وأثرها على المصارف العربية – التطورات ومتطلبات التطبيق**، السنة العشرون، المجلد20، العدد 01، جملة الدراسات المالية والمصرفية، مركز البحوث المالية والمصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، الأردن، مارس2012، ص 17.

ولكن مع تطور الصناعة البنكية وزيادة الوعي الإسلامي بضرورة العودة الى مبادئ الشريعة الإسلامية، وتطبيق قواعدها في المعاملات التجارية والبنكية، قامت السلطات الرقابية للبنوك الإسلامية بتشكيل لجنة من أجل دراسة المشاكل والمخاطر التي تواجه البنوك ووضع نسبة ملاءة مالية للبنوك التي يجب الاحتفاظ بها من أجل مواجهة أي خطر متوقع أو غير متوقع.

وهناك بعض الأسباب التي تتطلب ضرورة صياغة معيار خاص بكفاية رأس مال البنوك الإسلامية، نذكر منها[1]:

- التزام البنوك الإسلامية في جميع معاملاتها وعملياتها بأحكام الشريعة.
- اختلاف وظائف البنوك الإسلامية في جوهر معاملاتها اختلافا جذريا عن البنوك التقليدية.
- اختلاف علاقة المتعاملين مع البنوك الإسلامية عنها في البنوك التقليدية.
- اختلاف طبيعة موجودات البنوك الإسلامية ومطلوباتها عن البنوك التقليدية.

فبمجرد صدور اتفاقية بازل I المتعلقة بكفاية رأس المال سنة 1999م، سارع عديد الخبراء في الصيرفة الإسلامية لجعل مضمون الاتفاقية يتناسب مع خصوصية عمل البنوك الإسلامية، ومن أهم هذه الأعمال والإصدارات:

- **ورقة عمل الباحثان "لوكا إريكو" Errico Luca و"ميرتا فرحباكش" Farahbaksh Mitra " :**

اقترح الباحثان: ل.إريكو وم.هباخش (من صندوق النقد الدولي) بالنسبة لاتفاقية بازل I لعام 1988 المتعلقة بكفاية رأس المال، ومن حيث الحد الأدنى والمحدد بـــ 8 % بأن يكون أكبر بالنسبة للبنوك الإسلامية وهذا بسبب طبيعة الأصول في هذا النوع من البنوك والتي تجعلها أكثر عرضة للمخاطر بسبب[2]:

- تكون نسبة الأصول الخطرة مقارنة بإجمالي الأصول عادة أكثر ارتفاعا في البنوك الإسلامية عنها في التقليدية.
- عدم وجود رقابة على المشاريع الاستثمارية في معاملات المضاربة، وذلك لأن أحكام المضاربة الشرعيَّة تنص على عدم تدخل رب المال في أعمال المضارب أثناء المضاربة.
- غياب الضمانات الاحتياطية والضمانات الأخرى في معاملات تقاسم الربح والخسارة بصفة عامة، وهذا مع ما سبق يؤدي كله إلى زيادة عناصر المخاطرة في عمليات البنوك الإسلامية.

[1] هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI)، **بيان عن الغرض من نسبة كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية وكيفية حسابها ضمن معيار بازل I**، البحرين، المنامة، مارس 1999، ص 10.

[2] سليمان ناصر، **اتفاقيات بازل وتطبيقاتها في البنوك الإسلامية**، مداخلة، الملتقى الدولي حول "أزمة النظام المالي والمصرفي الدولي وبديل البنوك الإسلامية"، قسم الاقتصاد والإدارة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، الجزائر، يومي 05 و06 ماي 2009، ص10.

وبالرغم من دعوة هذين الباحثين إلى رفع الحد الأدنى بالنسبة للبنوك الإسلاميَّة، إلاَّ أنهما يريان بأنه من الصعوبة بمكان تصوُّر رقم محدَّد يمكن أن يكون معقولاً بالنسبة لهذه البنوك وفي جميع البلدان، لذا ينبغي أن يكون تحديد مستوى مناسب لكفاية رأس المال بالنسبة للبنوك الإسلاميَّة على أساس حالة كل بنك وكل بلد على حدة[1].

لكن يمكن للبنوك الإسلامية اعتماد معدل كفاية رأس المال المحدد وفق اتفاقية بازل I لكن بوضع معاملات ترجيح للأخطار بنسب ملائمة لعمليات البنوك الإسلامية، والتي تنقسم إلى نوعين أساسيين منها، عمليات المشاركة وعمليات المداينة، لذا على البنوك الإسلامية أن تحتسب معدل كفاية رأسمالها وفق اتفاقية بازل I حسب أوزان المخاطرة الآتية[2]:

- **الصيغ القائمة على المشاركة في الربح والخسارة:** كالمضاربة والمشاركة والاستثمار المباشر يحدَّد لها معامل ترجيح 100 %.
- **الصيغ القائمة على المداينة والصيغ الأخرى:** كالمرابحة والإيجار والسّلم والاستصناع والقرض الحسن نفرق بين حالتين:
  - ✓ المعاملات غير المضمونة ضمانا كاملا برهن يكون معامل ترجيحها 100 %.
  - ✓ المعاملات المضمونة ضمانًا كاملا برهن (عقاري خاصة) يوضع لها حد أدنى للترجيح هو 50 %، وذلك قياسا على القروض المضمونة برهونات عقارية، والتي حددت لها لجنة بازل معامل ترجيح 50 %، ونظرا لاختلاف طبيعة صيغ التمويل الإسلامية فيما بينها فقد وضعنا لها نسبة كحد أدنى، أي يمكن للبنك الإسلامي أن يزيد هذه النسبة إذا رأى أن درجة المخاطرة في أي صيغة تكون أكبر.

أما بالنسبة للأنشطة خارج الميزانية فالملاحظ أن هناك اختلافا في عمليات البنوك الإسلامية عن بقية البنوك، حيث تعمل بخطابات الضمان والاعتمادات المستندية والقبولات المصرفية والكفالات وغيرها؛ لذا فلا مانع من أن تتقيد البنوك الإسلامية بنفس معاملات الترجيح الواردة في حساب نسبة بازل.

أما في شأن حساب رأس المال فلا نرى هناك اختلافاً فيما يتعلق بمكونات شقّه الأساسي، بينما التكميلي فتستبعد منه القروض المساندة وما يشبهه.

الفرع الثاني: معيار كفاية رأس المال الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية

قامت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بإصدار معيارا تحت عنوان "بيان عن الغرض من نسبة كفاية رأس المال للبنوك الإسلامية وكيفية حسابها ضمن معيار بازل I " في شهر مارس من سنة 1999، ويعتمد هذا المعيار تقريبا على نفس أسس احتساب كفاية رأس المال الصادرة في اتفاقية بازل Iفيما يتعلق بـــــــــــــ[3]:

---

[1] Errico, Luca and Farahbaksh, Mitra, Islamic Banking: Issues in Prudential Regulations and Supervision (March 1998). IMF Working Paper No. 98/30,March 1998, p 42.

[2] سليمان ناصر، **علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية في ظل المتغيرات الدولية الحديثة**، مكتبة الريام، الجزائر، الطبعة الأولى 2006، ص ص 337-338.

[3] حسين سعيد، واخرون، **كفاية رأس المال في المصارف الإسلامية – في الواقع وسلامة التطبيق**، المؤتمر الأول حول "المالية والمصرفية الإسلامية"، قسم المصارف الإسلامية، كلية الشريعة، الجامعة الأردنية، عمان، المملكة الأردنية الهامشية، يومي 06 و07 أوت 2004، ص22.

- تقسيم رأس المال التنظيمي إلى شريحتين، الأولى تشتمل على رأس المال المدفوع والاحتياطيات، أما الثانية فتشتمل على احتياطي معدل الأرباح واحتياطي مخاطر الاستثمار واحتياطي إعادة تقييم الأصول؛
- ترجيح الموجودات بأوزان المخاطر (الائتمانية والسوقية)؛
- وضع حد أدنى لنسبة كفاية رأس المال؛
- فصل الموجودات الممولة من أموال البنك الذاتية والأموال المضمونة عن الموجودات الممولة من حسابات الاستثمار؛
- إدخال احتياطي معدل الأرباح واحتياطي مخاطر الاستثمار فقط ضمن الشريحة الثانية لرأس المال التنظيمي (غير موجودين في البنوك التقليدية)، إلا أنه يجب التنويه فيما خيص هذين الاحتياطيين إلى أن:

✓ المبالغ المرصودة في احتياطي معدل الأرباح هي احتياطات مملوكة للمصرف والمودعين (أصحاب الحسابات الاستثمارية)، ولا يجوز إدراج كامل مبلغ الاحتياطي ضمن مكونات رأس مال البنك (بسط النسبة) لأنه يؤدي إلى تعظيم رأس المال، وتقديم معلومات مضللة عن متانة البنك الرأسمالية؛ حيث إن حصة أصحاب حسابات الاستثمار المشترك إلى تحسب لتغطية مخاطر البنك، لذا يجب الاقتصار على إدراج ما يخص المساهمين (المضارب) من مبلغ الاحتياطي في بسط النسبة؛

✓ بالإضافة إلى أن مبلغ احتياطي معدل الأرباح الخاص بالبنك، وإن كان مملوكا للبنك، ويؤول إليه عند التصفية، لكنه لا يملك تسييله أو الإفراج عنه لاستخدامه في غير غرضه لتعويض خسائر ائتمانية مثلا، وقد تم اقتطاعه من ربح البنك والمستثمر لغرض معين، هو الاحتفاظ بمستوى عائد مقبول، وليس لتغطية الخسائر، لذا يجب ألا تتم معاملته بوصفه جزءا من رأس المال التنظيمي للبنك[1]؛

✓ وفيما يخص احتياطي مخاطر الاستثمار و في حالة الاقتطاع من صافي الربح الكلي يطبق ما ذكرانه بالنسبة لاحتياطي معدل الأرباح، أما في حالة الاقتطاع بعد استبعاد نصيب البنك بصفته مضاربا؛ فإن المبالغ الموجودة في الاحتياطي تعود ملكيتها لأصحاب الودائع (الحسابات الاستثمارية) فقط، ولا يجوز إضافتها إلى بسط النسبة؛ لأنها لا تعد جزءا من رأسمال البنك، كما أن خسائر هذه الاستثمارات إلى يتحملها البنك حسب القواعد الشرعية المنظمة لتلك الحسابات [2]، ولذا من الغرابة إدراجه في بسط النسبة؛ الا أنه حسب المعايير الشرعية التي وضعتها هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية يجب أن يكون الاقتطاع لهذا الاحتياطي من أرباح المودعين (أصحاب الحسابات الاستثمارية) فقط ، وليس من الشفافية إظهاره في بسط النسبة الممثلة لرأسمال البنك[3]؛

✓ حسابات الاستثمار المشاركة في الربح والخسارة تتشابه مع رأس المال في المشاركة في الربح / الخسارة، إلا أنها لا تتماشى مع معايير شرائح رأس المال التنظيمي؛

---

[1] **المعيار المعدل لكفاية رأس المال للمؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية عدا مؤسسات التأمين الإسلامي (التكافل) وبرامج الاستثمار الجماعي الإسلامي**، المعيار رقم IFSB-15 ، مجلس الخدمات المالية الإسلامية، كوالالمبور، ماليزيا، ديسمبر 2013، ص 18.

[2] **المعيار المعدل لكفاية رأس المال للمؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية عدا مؤسسات التأمين الإسلامي (التكافل) وبرامج الاستثمار الجماعي الإسلامي** ، مرجع سابق، ص 18.

[3] **المعيار الشرعي رقم 40: توزيع الربح فيالحسابات الاستثمارية على أساس المضاربة**، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، المنامة، مملكة البحرين، 19 جوان 2009، ص ص 552-551.

- ✓ تم استبعاد 50% من الموجودات المرجحة بالمخاطر الممولة من حسابات الاستثمار من مقام نسبة كفاية رأس المال، وهذه خطوة مهمة في معالجة حسابات الاستثمار ومعرفة خصوصيتها بصفتها تتحمل جزءاً من المخاطر كونها مشاركة في الربح والخسارة، وتم أيضا استبعاد نسبة الـــ (50%) لأنه تم تقدير المخاطر الائتمانية بنسبة (25%) والمخاطر التجارية المنقولة بنسبة (25%) ليكون المجموع (50%) من الموجودات المرجحة بالمخاطر الممولة من حسابات الاستثمار.

وعليه، فإن معادلة نسبة كفاية رأس املال حسب المعيار الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية تكون كما يلي:

$$\text{نسبة كفاية رأس المال حسب المعيار الإسلامي الصادر عن الأيوفي} = \frac{\text{رأس المال التنظيمي } (\mathbf{R.C})}{\text{الموجودات المرجحة بالمخاطر الممولة من أموال البنك الذاتية والمطلوبات} + 50\% \text{ من الموجودات المرجحة بالمخاطر الممولة من حسابات الاستثمار}}$$

ومن المعادلة السابقة نلاحظ ما يلي[1]:

- تم تحميل المخاطر التجارية على حساب أصحاب حسابات الاستثمار، حيث لا يجوز تحمليها على رأس مال البنك طبقاً للمبادئ والقواعد الشرعية المتعلقة بالحساب الاستثماري.
- اشتمل مقام النسبة على نسبة من الموجودات المرجحة بالمخاطر الممولة من حسابات الاستثمار كون المخاطر التجارية المنقولة يتم في الواقع تحويلها إلى أموال المساهمين أو رأس المال، وهذا يزيد من عبء المخاطرة أكثر على أموال المساهمين.
- المخاطر التجارية أو مخاطر الإهمال وسوء الإدارة يتحمل رأس مال البنك المسؤولية الكاملة عنها، وهذا المبرر الثاني لإدراج ما نسبته (50%) من إجمالي حسابات الاستثمار في مقام النسبة.

وبهذا تم توزيع جميع أنواع المخاطر على المساهمين والمودعين، بحيث تمّ تحميل ما نسبته (50%) على المساهمين لمقابلة المخاطر الائتمانية والمخاطر التجارية المنقولة، وتحميل ما نسبته (50%) على المودعين لمقابلة المخاطر التجارية العادية.

وتجدر الإشارة إلى أن الشريحة الأولى من (بسط النسبة) مخصصة لمواجهة الخسائر الخاصة بالموجودات الممولة من أموال البنك الذاتية والأموال المضمونة، في حين أن الشريحة الثانية ممثلة باحتياطي معدل الأرباح واحتياطي مخاطر الاستثمار لا يمكن استخدامها لمواجهة المخاطر التشغيلية أو مخاطر الموجودات الممولة من مصادر أموال البنك الذاتية والمطلوبات، كما أن رأس المال المدفوع واحتياطاته لا تستخدم في مواجهة المخاطر الائتمانية (التجارية) الناشئة عن الموجودات الممولة من أموال أصحاب حسابات الاستثمار، وعليه فإن (بسط النسبة) كما أقرته اللجنة جميع بين عنصرين (شريحتين) مختلفتين كل منهما مخصص لمواجهة مجموعة مختلفة من المخاطر، ولا يمكن جمعها على النحو المبين في المعادلة [2].

[1] حسين سعيد، واخرون، مرجع سابق، ص24.

[2] حسن ماهر الشيخ، **قياس ملاءة البنوك الإسلامية في إطار المعيار الجديد لكفاية رأس المال**، ورقة عمل، المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية، من 31 ماي إلى 02 جوان ،2015، ص15.

ولهذا يلاحظ بأن معيار كفاية رأس المال الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة لا يصلح لقياس ملاءة البنوك الإسلامية، لعدم الانسجام بين العناصر الواردة في (بسط المعادلة ومقامها)، بالإضافة إلى صعوبة تحديد الجزء من بسط المعادلة الذي يتم استخدامه في مواجهة الخسائر. وهو ما جعل أغلب البنوك الإسلامية لا تعتمد على هذا المعيار لحساب كفاية رأس المال خاصة وأن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية تخصصت أكثر في إصدار المعايير المحاسبية ومعايري المراجعة أكثر من غيرها من المعايير الأخرى، وهو ما جعل من معيار كفاية رأس المال الذي أصدرته لا يلقى قبول كبير من قبل البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية على عكس المعايير الصادرة عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية والمتعلقة اتفاقيات بازل والتي تلقى القبول في أغلب البنوك الإسلامية.

و بالرغم من ذلك، ومن خلال إصدار هذا المعيار، أصبحت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية سباقة في تكييف اتفاقية بازل I من خلال وضع معيار لكفاية رأس المال للبنوك الإسلامية، خاصة وأن هذا المعيار يأخذ بعين الاعتبار اختلاف طبيعة الموارد لهذه البنوك والمؤسسات، وأيضا الطبيعة الخاصة للودائع الاستثمارية التي لا تعتبر التزاما ماليا في البنوك الإسلامية كما في البنوك التقليدية، وأنها غير مضمونة من البنك في حالات الخسارة الا في حالة التعدي أو التقصير أو مخالفة شروط العقد[1].

الفرع الثالث: تكييف اتفاقية بازل II لعمل البنوك الإسلامية

بمجرد صدور اتفاقية بازل II في جوان 2004، عملت العديد من الهيئات والمنظمات الإقليمية المهتمة بعمل البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية على تكييف هذه الاتفاقية وتعديلها حسب عمل هذه البنوك والمؤسسات المالية، ومن بين أهم هذه الإصدارات والمتعلقة بكفاية رأس المال يوجد المعيار الإسلامي رقم (02) IFSB تحت عنوان: "معيار كفاية و الصادر عن مجلس رأس المال للمؤسسات (عدا مؤسسات التأمين) التي تقتصر على تقديم خدمات مالية إسلامية "والصادر عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية في ديسمبر 2005 والذي يوصي البنوك الإسلامية بتطبيقه بداية من سنة 2007.

أولا: معيار كفاية رأس المال الصادر عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB) سنة 2005

وضع مجلس الخدمات المالية الإسلامية صيغتان لحساب كفاية رأس المال الإجمالية كما يلي[2]:

$$\text{معدل كفاية رأس المال} = \frac{\text{رأس المال المؤهل (النظامي)}}{\text{إجمالي الموجودات المرجحة حسب أوزان مخاطرها (مخاطر الائتمان}^3\text{+ مخاطر السوق}^2\text{) +مخاطر التشغيل}\}-[\text{الموجودات المرجّحة حسب أوزان مخاطرها الممولة من حسابات الاستثمار}^4\text{ (مخاطر الائتمان}^2\text{ + مخاطر السوق}^2\text{)]}} \geq 3\%$$

[1] سليمان ناصر، **اتفاقيات بازل وتطبيقاتها في البنوك الإسلامية**، مرجع سابق، ص15.

[2] **معيار كفاية رأس المال للمؤسسات (عدا مؤسسات التأمين) التي تقتصر على تقديم خدمات مالية إسلامية**، (المعيار رقم IFSB02- ، مجلس الخدمات المالية الإسلامية، كوالالمبور، ماليزيا، ديسمبر 2005م، ص67.

فعندما تقرر السلطة الاشرافية في الدولة أن مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية ملزمة بدعم دخل أصحاب حسابات الاستثمار كجزء من آلية تقليل مخاطر السحوبات، وعندما تكون السلطة الاشرافية تتخوف من مخاطر انعدام الثقة في النظام المالي.فإن معادلة كفاية رأس المال يتم تعديلها لتصبح كما يلي[1]:

$$\text{معدل كفاية رأس المال} = \frac{\text{رأس المال المؤهل (النظامي)}}{\text{\{إجمالي الموجودات المرجحة حسب أوزان مخاطرها (مخاطر الائتمان}^2\text{ + مخاطر السوق}^2\text{) + مخاطر التشغيل\}} - \text{إجمالي الموجودات المرجحة حسب أوزان مخاطرها المملوكة من حسابات الاستثمار المقيدة}^3\text{ (مخاطر الائتمان}^2\text{ + مخاطر السوق}^2\text{)} - (1-\alpha)^2[\text{أوزان الموجودات المرجحة حسب أوزان مخاطرها الممولة من حسابات الاستثمار المطلقة}^3\text{ (مخاطر الائتمان}^2\text{ + مخاطر السوق}^2\text{)}] - \alpha[\text{الموجودات المرجحة حسب أوزان مخاطرها الممولة من احتياطي معدل الأرباح واحتياطي مخاطر الاستثمار التابعة لحسابات الاستثمار المطلقة}^3\text{ (مخاطر الائتمان}^2\text{ + مخاطر السوق}^2\text{)}]} \geq 08\%$$

ومن خلال المعيار الإسلامي رقم 02، نلاحظ ما يلي[4]:

- **فيما يتعلق بشرائح رأس المال التنظيمي**، المخاطر الائتمانية، السوقية والتشغيلية، فإنه تم الاعتماد على مضمون اتفاقية بازل II عند صياغة هذا المعيار؛
- يجب ألا يقل الحد الأدنى المطلوب لكفاية رأس المال للبنوك الإسلامية عن 08 % لإجمالي رأس المالي، ويقتصر سقف المحور الثاني على نسبة 100 %من المحور الأول لرأس المال؛
- يتحدد إجمالي المجودات المرجحة بأوزان مخاطرها بضرب متطلبات رأس المال لكل من مخاطر السوق ومخاطر التشغيل في 12.5% (مقلوب النسبة 8 %والتي تمثل الحد الأدنى لكفاية رأس المال)، وهذا بغرض التحويل إلى ما يعادل الموجودات المرجحة بأوزان مخاطرها، ثم تضاف النتيجة إلى مجموع المجودات المرجحة بأوزان مخاطرها الخاصة بمخاطر الائتمان؛

✓ **فيما يتعلق بمخاطر الائتمان[5]:**

➢ يتم قياس مخاطر الائتمان وفقا للطريقة المعيارية المنصوص عليها في اتفاقية بازل II، إلا أن بعض خبراء الصيرفة الإسلامية يرى أن الطريقة الأمثل للبنوك الإسلامية لقياس المخاطر الائتمانية هي طريقة التصنيف الداخلي الأساسي لأنها تمكنهم من استخدام أساليب التقييم التي تتناسب وطبيعة صيغ التمويل الإسلامية ومخاطرها، كما أنها تعمل على تطوير ثقافة إدارة المخاطر وأساليب قياسها، إلا أن البعض الآخر يطلب من البنوك الإسلامية الالتزام بالطريقة

---

[1] **معيار كفاية رأس المال للمؤسسات(عدا مؤسسات التأمين) التي تقتصر على تقديم خدمات مالية إسلامية**، مرجع سابق، ص 68.

[2] يشير الرمز α إلى النسبة من الموجودات التي يتم تمويلها بواسطة حسابات الاستثمار المشاركة في الأرباح والتي تحددها السلطات الإشرافية. وبالتالي فإن قيمة α تتفاوت بحسب تقدير السلطات الإشرافية وفقًا لكل حالة على حدة.

[3] النسبة ذات العلاقة للموجودات المرجحة حسب أوزان مخاطرها الممولة بواسطة حصة حسابات الاستثمار المشاركة في الأرباح من احتياطي معدل الأرباح وبواسطة احتياطي مخاطر الاستثمار يتم طرحها من البسط (الصورة)، حيث إن احتياطي معدل الأرباح يؤدي إلى خفض المخاطر التجارية المنقولة في حين يغطي مخصص مخاطر الاستثمار الخسائر المستقبلية في الاستثمارات الممولة من حسابات الاستثمار.

[4] **معيار كفاية رأس المال للمؤسسات (عدا مؤسسات التأمين) التي تقتصر على تقديم خدمات مالية إسلامية**، مرجع سابق، ص ص 5-6.

[5] **معيار كفاية رأس المال للمؤسسات (عدا مؤسسات التأمين) التي تقتصر على تقديم خدمات مالية إسلامية**، مرجع سابق، ص

المعيارية باعتبارها الأسهل والأنسب لقياس المخاطر لأنها تعتمد على التقييم الخارجي، والعمل تدريجيا على بناء نظام معلومات متكن من جمع، تقييم وتسيير المخاطر مما يسمح للبنوك الإسلامية بالانتقال إلى طريقة التصنيف الداخلي الأساسي[1]؛

- يتم تحويل البنود خارج الميزانية إلى ما يعادل مخاطر الائتمان باستخدام عوامل تحويل الائتمان وفق الطريقة المعيارية، حيث يتم احتساب القيمة المرجحة بالمخاطر للبنود خارج الميزانية بضرب القيمة الاسمية للبند بمعامل ائتماني خاص بها ومن ثم ضرب الناتج بوزن مخاطر ترجيحي مناسب للبند داخل الميزانية؛
- إعطاء وزن مخاطر جد مرتفع للتمويل بصيغ المشاركة أو المضاربة (من 300 الى 400 %حسب الطريقة البسيطة ومن 90 %إلى 270 %حسب طريقة التصنيف الرقابية (مقارنة بأوزان المخاطر الواردة في اتفاقية بازل II من 0% إلى 300%، وهذا الأمر سيؤدي إلى ابتعاد البنوك الإسلامية عن هذا النوع من الصيغ والاقتصار على صيغ المديونية والإجارة ذات أوزان مخاطر أقل؛
- يمكن للبنوك الإسلامية تعديل أو تخفيف حجم التعرض للمخاطر المتعلقة بمدين أو طرف متعامل معه أو ملتزم معه باستخدام أساليب التخفيف من مخاطر الائتمان والتي تشمل: هامش الجدية (دفعة ضمان يحتفظ بها كتأمين)، العربون، كفالة الطرف الثالث، رهن الموجودات كضمان والموجودات المؤجرة؛

- ✓ **فيما يخص مخاطر السوق**، فقد تم اعتماد وزن مخاطر مرتفع يقدر بـــ 187.5 % فيما يتعلق بالاستثمارات العقارية بالرغم من حاجة البنوك الإسلامية للاستثمار في العقارات خاصة في ظل عدم وجود أدوات مالية قصيرة، متوسطة أو طويلة الأجل يمكن للبنوك الإسلامية الاستثمار فيها على غرار ما هو متاح للبنوك التقليدية[2]؛
- ✓ و في حالة **المخاطر التشغيلية** فقد أخذ المعيار بنفس طرق القياس الخاصة بالمخاطر التشغيلية المتضمنة في اتفاقية بازلII ، وهي طريقة المؤشر الأساسي والطريقة المعيارية، إلا أن المعيار يوصي البنوك الإسلامية باعتماد طريقة المؤشر الأساسي لقياس المخاطر التشغيلية نظرا لاختلاف قطاعات الأعمال التي تمارسها البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية عن تلك المذكورة في الطريقة المعيارية وهذا إلى غاية قيام السلطات الشرافية بتصنيف مختلف البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية وفق قطاعات الأعمال المتضمنة في الطريقة المعيارية[3]؛
- ✓ وفيما يخص **حسابات الاستثمار على أساس المشاركة في الأرباح**[4]:

- يتحمل البنك الإسلامي مسؤوليته إزاء الخسائر الناجمة عن تقصيره أو سوء تصرفه أو خرقه لتفويض الاستثمار الموكل إليه، وتصنف مخاطر الخسائر الناجمة عن ذلك ضمن المخاطر التشغيلية؛
- تم تعديل مقام نسبة كفاية رأس المال بحيث لا تضمن البنوك الإسلامية مبلغ رأس المال في حسابات الاستثمار، وأي خسائر قد تنجم عن استثمارات أو موجودات ممولة من قبل أصحاب حسابات الاستثمار تحملها أصحاب هذه الحسابات، وبالتالي لا تمثل المخاطر التجارية على الموجودات الممولة من حسابات الاستثمار

---

[1] ناصر سليمان، اتفاقيات ابزل وتطبيقاتها في البنوك الإسلامية، مرجع سابق، ص ص12-13.

[2] **معيار كفاية رأس المال للمؤسسات(عدا مؤسسات التأمين) التي تقتصر على تقديم خدمات مالية إسلامية**، مرجع سابق، ص 17.

[3] **معيار كفاية رأس المال للمؤسسات (عدا مؤسسات التأمين) التي تقتصر على تقديم خدمات مالية إسلامية**، مرجع سابق، ص 22.

[4] **معيار كفاية رأس المال للمؤسسات (عدا مؤسسات التأمين) التي تقتصر على تقديم خدمات مالية إسلامية**، مرجع سابق، ص ص24-26.

مخاطر لرأس المال للبنوك الإسلامية (المدفوع من قبل المساهمين)، لذلك لا تمثل هذه المخاطر بالنسبة للبنوك الإسلامية متطلبا إضافيا لرأس المال التنظيمي مما يستلزم أن تستثنى هذه الموجودات الممولة من حسابات الاستثمار (المطلقة أو المقيدة) من مقام معادلة نسبة كفاية رأس المال، ولكن نتيجة ضغط المنافسة أو متطلبات رقابية أو استراتيجية البنك في دعم أرباح أصحاب حسابات الاستثمار (خاصة المطلقة)، قد تتنازل البنوك الإسلامية عن جزء أو كل نصيبها من أرابحها الناتجة عن حسابات الاستثمار لأصحاب هذه الحسابات مما يعني تحمل المساهمين المخاطر إضافية لتحسين الأرباح المدفوعة لأصحاب حسابات الاستثمار نتيجة نقص في عوائد الموجودات الممولة من حساباتهم، وهنا على البنك تحويل جزء من المخاطر الناتجة عن إدارة حسابات الاستثمار إلى رأس مال البنك ، وهذا ما يسمى بالمخاطر التجارية المنقولة (مخاطر الإزاحة التجارية)، ويتم هذا التحويل عن طريق استخدام نسبة مئوية محددة من الصفر إلى الواحد من الموجودات الممولة من حسابات الاستثمار في مقام معادلة نسبة كفاية رأس المال يرمز لها بالرمز ألفا (α) والتي تطبق على الموجودات المرجحة بأوزان مخاطرها الممولة من حسابات الاستثمار المطلقة والمقيدة؛

- تستطيع البنوك الإسلامية اتخاذ إجراءات وقائية تستخدمها لتغطية المخاطر التجارية المنقولة وتسمح لها التقليل من التأثير السلبي على عوائد مساهميها نتيجة تعديل عوائد أصحاب حسابات الاستثمار والتي هي: احتياطي معدل الأرباح واحتياطي مخاطر الاستثمار.

أصدر مجلس الخدمات المالية الإسلامية عدداً من المنشورات التكميلية للمعيار الثاني لمجلس الخدمات المالية الإسلامية في السنوات اللاحقة والتي تتعلق بحساب متطلبات كفاية رأس المال في مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية من أجل شمول منتجات وخدمات إضافية تقدمها هذه المؤسسات ويتمثل أهمها في[1]:

- ✓ المعيار رقم 04 الصادر في ديسمبر 2007 تحت عنوان: "معيار الافصاحات لتعزيز الشفافية وانضباط السوق للمؤسسات التي تقتصر على تقديم خدمات مالية إسلامية عدا مؤسسات التأمين الإسلامية/التكافل"؛
- ✓ المبادئ الإرشادية رقم 01 الصادرة في مارس 2009 تحت عنوان: "الإرشادات المتعلقة معيار كفاية رأس المال: الاعتراف بالتصنيفات للأدوات المالية المتفقة مع أحكام الشريعة الإسلامية الصادرة من مؤسسات تصنيف ائتماني خارجية"
- ✓ المعيار رقم 07 الصادر في جانفي 2009 تحت عنوان: "متطلبات كفاية رأس املال للصكوك والتصكيك والاستثمارات العقارية"؛
- ✓ المبادئ الإرشادية رقم 02 الصادرة في ديسمبر 2010 تحت عنوان: "الإرشادات المتعلقة بإدارة المخاطر ومعيار كفاية رأس المال: معاملات المرابحة في السلع"؛
- ✓ المبادئ الإرشادية رقم 03 الصادرة في ديسمبر 2010 تحت عنوان: "الإرشادات المتعلقة ممارسات دعم دفع الأرباح لأصحاب حسابات الاستثمار"؛

[1] الموقع الرسمي لمجلس الخدمات المالية الإسلامية، تاريخ الاطلاع 2023/06/13 على الرابط: https://www.ifsb.org/ar_published.php.

- ✓ المبادئ الإرشادية رقم 01 الصادرة في مارس 2011م حتت عنوان: "الإرشادات المتعلقة معيار كفاية رأس المال: تحديد عامل ألفا في نسبة كفاية رأس املال للمؤسسات المالية الإسلامية التي تقدم خدمات مالية إسلامية".

الفرع الرابع: تكييف اتفاقية بازل III وفق عمل البنوك الإسلامية

اجتمع مجلس الخدمات المالية الإسلامية في دورته السابعة عشر المنعقدة في مقر البنك الإسلامي للتنمية سنة 2010. ليقر مراجعة المعيار الإسلامي رقم 02 –معيار كفاية رأس المال للمؤسسات التي تقتصر على تقديم خدمات مالية إسلامية –والمعيار الإسلامي رقم 07 – متطلبات كفاية رأس المال للصكوك والتصكيك والاستثمارات العقارية – والعمل على إصدار توجيهات ومعايير تواكب مضمون اتفاقية بازل IIIوتسمح بتعزيز متانة واستقرار الصناعة البنكية الإسلامية وإمداد السلطات الرقابية والإشرافية بإرشادات شاملة، وتتمثل هذه الإصدارات في:

- في ديسمبر 2013 أصدر مجلس الخدمات المالية الإسلامية المعيار المعدل لكفاية رأس المال (المعيار 15) الذي يهدف إلى جعل المعايير الخاصة بالمجلس متوافقة مع معايير رأس المال لبازل III على أن يبدأ تطبيق هذا المعيار انطلاقا من 01/01/2015.
- في ديسمبر 2017 قامت لجنة بازل للرقابة المصرفية بإصدار الحزمة النهائية لمقررات بازل III حيث قام مجلس الخدمات المالية الإسلامية بمراجعة المعيار رقم 15 ليكون ملائما مع التغييرات التي أحدثتها لجنة بازل والتطورات في صناعة الخدمات المالية الإسلامية وذلك في اجتماعه 32 المنعقد في 2018/05/03 أطلق عليه المعيار IFSB-23.

الفرع الخامس: مكونات رأس المال حسب المعيار الأخير الصادر عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية

يتكون رأس المال الإجمالي لمؤسسة الخدمات المالية الإسلامية حسب المعيار IFSB-23 من رأس المال الأساسي ورأس المال الإضافي كما هو موضح في الجدول التالي[1]:

[1] **المعيار رقم 23 المعيار المعدل لكفاية رأس المال لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية– القطاع المصرفي**، مجلس الخدمات المالية الإسلامية، ديسمبر 2021، ص 45.

الجدول رقم 1-13: مكونات رأس المال حسب المعيار 23

صنف رأس المال	الصنف الفرعي لرأس المال	الوصف	متطلبات رأس المال
الشق الأول	حقوق الملكية العادية	الأسهم العادية (أو ما يعادله في الشق الأول الشركات غير المساهمة) وفوائض الأسهم، والأرباح المحتجزة، والدخل الشامل الآخر، وأسهم الأقلية المؤهلة، والتعديلات الرقابية	حقوق الملكية ≤ 4.5%
	رأس المال الإضافي	مجموع أدوات رأس المال التي تحقق الضوابط المؤهلة لرأس المال الإضافي (الصكوك)، والفوائض المتعلقة، وأسهم الأقلية الإضافية المؤهلة، والتعديلات الرقابية.	رأس المال الإضافي ≤ 1.5 %
الشق الثاني	رأس المال الثانوي	مجموع أدوات رأس المال التي تحقق الضوابط الشق الثاني رأس المال الثانوي المؤهلة للشق الثاني من رأس المال (الصكوك)، والفوائض المتعلقة، وأسهم الأقلية الإضافية المؤهلة، والاحتياطات، والتعديلات الرقابية.	الشق الثاني ≤ 2%
مجموع متطلبات رأس المال			حقوق الملكية ≤ 4.5 %+رأس المال الإضافي ≤ 1.5 %+الشق الثاني ≤ 2% ≤ 8 %

المصدر: مجلس الخدمات المالية الإسلامية، المعيار رقم 23 المعيار المعدل لكفاية رأس المال لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية– القطاع المصرفي، – ديسمبر ،2021 ص 45.

أولا: حساب نسبة كفاية رأس المال

هناك طريقتين لحساب كفاية رأس المال وهما:

1. **المعادلة المعيارية:** في غياب أي دعم لدفعات الأرباح لأصحاب الحسابات الاستثمارية من قبل البنوك الإسلامية، ولا يشترط أن تحتفظ هذه البنوك برأس مال تنظيمي لدعم تعرضات المخاطر التجارية (مخاطر الائتمان أو مخاطر السوق) الناتجة عن الموجودات الممولة من قبل الحسابات الاستثمارية القائمة على المشاركة في الأرباح الخاصة بأصحاب الحسابات الاستثمارية، وهذا يعني أن الموجودات المرجحة بحسب أوزان مخاطرها الممولة من قبل الحسابات الاستثمارية القائمة على المشاركة في الأرباح سيتم استبعادها فيما يخص المخاطر التجارية عند احتساب مقام معادلة نسبة كفاية رأس المال، وعندئذ تبقى المخاطر التشغيلية فقط، وتحسب كالتالي[1]:

[1] **المعيار رقم 23 المعيار المعدل لكفاية رأس المال لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية– القطاع المصرفي**، مجلس الخدمات المالية الإسلامية، ديسمبر 2021، ص 11.

معدل كفاية رأس المال = $\frac{\text{رأس المال الاجمالي}}{\text{إجمالي الموجودات المرجحة حسب أوزان مخاطرها (مخاطر الائتمان+ مخاطر السوق) +مخاطر التشغيل}\}-[\text{الموجودات المرجّحة حسب أوزان مخاطرها الممولة من قبل الحسابات الاستثمارية القائمة على المشاركة في الارباح (مخاطر الائتمان + مخاطر السوق) }]}$

2. معادلة تقدير السلطة الرقابية:

في الدول التي تمارس فيها البنوك الإسلامية نوعا من دعم الدخل لأصحاب الحسابات الاستثمارية (خاصة أصحاب الحسابات الاستثمارية المطلقة)، مما يؤدي إلى نشوء مخاطر تجارية منقولة، ينبغي أن تطلب السلطات التنظيمية والرقابية رأس مال تنظيمي يحتفظ به لدعم المخاطر التجارية المنقولة، وفي ظل هذا المنهج فإن المخاطر التجارية للموجودات الممولة من قبل الحسابات الاستثمارية المطلقة القائمة على المشاركة في الأرباح (أي تقلب العوائد باستثناء إجمالي الخسائر) يتحملها بشكل تناسبي كل من أصحاب الحسابات الاستثمارية المطلقة والبنك الإسلامي، ومن ثم فإن نسبة من الموجودات المرجحة بحسب أوزان مخاطرها الممولة من قبل الحسابات الاستثمارية المطلقة القائمة على المشاركة في الأرباح يرمز لها بألفا α يتعين تضمينها في مقام معادلة نسبة كفاية رأس المال، وتخضع القيمة المسموح بها لتقدير السلطة التنظيمية والرقابية الوطنية ذات الصلة. وقد تقرر السلطات التنظيمية والرقابية توسيع نطاق هذه المعالجة لتشمل الحسابات الاستثمارية المقيدة القائمة على المشاركة في الأرباح، شريطة وجود الأساس الكافي للاقتناع أن أصحاب الحسابات الاستثمارية المقيدة يخضعون أيضاً لدعم الأرباح غير المشروط وتؤدي هذه المشاركة في المخاطر بين أصحاب الحسابات الاستثمارية ومؤسسة الخدمات المالية الإسلامية إلى نشوء ما يعرف بـــ"معادلة تقدير السلطة الرقابية" التي تعد قابلة للتطبيق في الدول التي ترى السلطات الرقابية فيها السماح للبنوك الإسلامية بدعم الدخل المقدم إلى أصحاب الحسابات الاستثمارية، للحد من مخاطر السحب، والمخاطر النظامية المصاحبة، وتحسب نسبة كفاية رأس المال بموجب المعادلة التالية[1]:

معدل كفاية رأس المال = $\frac{\text{رأس المال الاجمالي}}{\{\text{إجمالي الموجودات المرجحة بحسب أوزان مخاطرها (مخاطر الائتمان+ مخاطر السوق) +المخاطر التشغيلية- الموجودات المرجحة بحسب أوزان مخاطرها الممولة من قبل الحسابات الاستثمارية المقيدة القائمة على المشاركة في الأرباح (مخاطر الائتمان +مخاطر السوق)-(1- }\alpha\text{) [الموجودات المرجحة بحسب أوزان مخاطرها الممولة من قبل احتياطي معدل الأرباح واحتياطي مخاطر الاستثمار للحسابات الاستثمارية المطلقة القائمة على المشاركة في الأرباح (مخاطر الائتمان +مخاطر السوق)] \}}$

إن عامل α يحدده التنظيم الرقابي لكيفية إدارة مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية لمزيج المخاطر والعائد للحسابات الاستثمارية القائمة على المشاركة في الأرباح، بقيمة تعكس عند اقترابها من الصفر منتجاً مماثلاً للاستثمار يتحمل فيه المستثمر المخاطر التجارية، في حين اقترابه من الواحد يعكس منتجاً مماثلاً للوديعة لا يتحمل فيه صاحب الحساب الاستثماري فعليا شيئا

[1] **المعيار رقم 23 المعيار المعدل لكفاية رأس المال لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية- القطاع المصرفي**، مجلس الخدمات المالية الإسلامية، ديسمبر 2021، ص 12.

من المخاطر التجارية، ويمكن أيضاً وضع الحسابات الاستثمارية القائمة على المشاركة في الأرباح في أي موضع على الخط الواصل بين هاتين النقطتين اعتماداً على حجم المخاطر الاستثمارية التي يتحملها أصحاب الحسابات الاستثمارية فعلياً.

ثانيا: الرافعة المالية

تعد نسبة الرافعة المالية مقياسا بسيطا وشفافا وغير حساس للمخاطر، ولها دور في دعم متطلبات رأس المال القائم على المخاطر، وتعين نسبة الرافعة المالية على تقييد التنامي في استخدام الرافعة في القطاع البنكي الإسلامي، الذي لا يقتصر أثره على تعريض مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية إلى مخاطر مالية أعلى، بل ينطوي على احتمال الإضرار بالنظام المالي ككل إلى جانب الاقتصاد إذا طرأ انخفاض سريع في الرفع المالي. وتكون معادلة حساب نسبة الرافعة المالية كالتالي[1]:

$$\text{نسبة الرافعة المالية} = \frac{\text{مقدار رأس المال}}{\text{مقدار التعرض}} \geq 3\%$$

حيث أن:

مقياس رأس المال: الشق الأول من رأس المال، شاملا حقوق الملكية العادية ورأس المال الإضافي في الشق الأول من رأس المال.

مقياس التعرض: يشمل التعرضات المسجلة داخل وخارج قائمة المركز المالي ناقصا المخصصات الخاصة المرتبطة بها. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي استقطاع المخصصات العامة التي أدت إلى إنقاص الشق الأول من رأس المال، من مقياس التعرض الخاص بنسبة الرافعة المالية.

كما أن الرفع المالي في البنوك الإسلامية غير معتمد بشكل كبير، كون التمويل الإسلامي غير معرض بشكل كبير للتعامل مع المنتجات التي تعتمد على الرفع المالي بشكل كبير لأن أحكام الشريعة الإسلامية تتطلب ارتباط مختلف عن آليات وصيغ التمويل بالاقتصاد الحقيقي، أي الأعمال التي لها صلة بالإنتاج والتجارة، كما توجد بعض القيود على تجارة الديون والتعامل مع المنتجات التي تحتوي على عنصر الغرر، وفي نفس الوقت تشجيع المشاركة في المخاطر، مما يؤدي إلى الحد من آثار الرفع المالي على مستوى البنوك الإسلامية[2].

[1] **المعيار رقم 23 المعيار المعدل لكفاية رأس المال لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية– القطاع المصرفي**، مجلس الخدمات المالية الإسلامية، ديسمبر 2021، ص 26.

[2] IFSB, IFSB-15, **REVISED CAPITAL ADEQUACY STANDARDFOR INSTITUTIONS OFFERING FOR INSTITUTIONS OFFERING[EXCLUDING ISLAMIC INSURANCE (TAKĀFUL) INSTITUTIONS AND ISLAMIC COLLECTIVE INVESTMENT SCHEMES]**, Kuala Lumpur, Malaysia, 2013, P 22.

خلاصة:

تعتبر البنوك الإسلامية نظام اجتماعي شامل، حيث أنها تأخذ شكلها المؤسساتي من خلال قيامها بوظائفها الإدارية المصرفي، وتسعى لتحقيق الربح وتعظيمه بما يتلاءم مع قواعد الشريعة الإسلامية معتمدة في ذلك على استخدام مختلف الأساليب والصيغ الإسلامية التمويلية والاستثمارية (المضاربة، المرابحة، المشاركة...). ويعتبر نشاط البنوك الإسلامية فكرا اقتصاديا مناسبا لمتطلبات الفرد والمجتمع، وهي ضرورة اقتصادية لكل مجتمع يرفض التعامل بالربا. وهذا ما مكنها من أن تحتل مكانة بارزة مقارنة بنظيرتها التقليدية بفعل اتباعها لأحكام الشريعة الإسلامية مما جعلها محطة لكل من يرغب في الربح أو الكسب الحلال. وتعد الصناعة المصرفية من أكبر الصناعات تعرضا للمخاطر، وخاصة مع التطورات الشاملة في مجال العمل المصرفي، والبنوك الإسلامية لم تسلم هي الأخرى من هذه المخاطر سوآءا فيما يتعلق بالمخاطر التي تشترك فيها مع البنوك التقليدية أو المخاطر الخاصة بها.

كما تضمن هذا الفصل أيضا إدارة المخاطر على مستوى البنوك الإسلامية حيث تم التعرف على مختلف الأساليب المستخدمة من قبلها في تطبيق إدارة المخاطر، لكن خصوصيتها وتميزها عن البنوك التقليدية دفع القائمين على العمل المصرفي الإسلامي لإيجاد صيغ متوافقة مع مقررات بازل تراعي خصوصية العمل المصرفي الإسلامي. وعملت كل من هيئة المحاسبة والمراجعة الإسلامية ومجلس الخدمات الإسلامي على محاولة تكييف جميع مقررات لجنة بازل مع متطلبات وخصائص البنوك الإسلامية.

الفصل الثاني

الدراسات السابقة

تمهيد:

إن فهم كيفية تحليل وتسيير المخاطر في البنوك الإسلامية يعتبر أمرا بالغ الأهمية، حيث يسهم في تعزيز استدامة هذه البنوك ومساهمتها في تطوير النظام المالي الإسلامي وتحقيق الاستقرار المالي. ونظرا للأهمية البالغة لهذا الموضوع فهناك العديد من الدراسات التي تطرقت له من جوانب مختلفة. وعليه فقد حاولنا في هذا الفصل عرض أهم الدراسات السابقة والأبحاث ذات الصلة بالموضوع. حيث تم تقسيم هذه الدراسات إلى ثلاث مباحث، الأول للدراسات العربية وشمل مجموعة الدراسات التي أجريت باللغة العربية، والمبحث الثاني الدراسات باللغة الأجنبية وضم بعض الدراسات المقارنة بين مختلف البنوك، أما المبحث الثالث فكان عبارة عن جدول لمقارنة وتحديد النقاط المشتركة بين الدراسات، وكذا تحديد أوجه الاختلاف بينها.

المبحث الأول: الدراسات باللغة العربية

يتطرق هذا المبحث إلى مختلف الدراسات التي لها تطرقت بتحليل وتسيير المخاطر في البنوك الإسلامية والتي أجريت باللغة العربية، والتي تختلف سواءا من حيث جانب الدراسة أو عينة الدراسة، أو الفترة، أو المؤشرات المستخدمة في قياس المتغيرات والطريقة المستخدمة في التقدير، وهذا ما سنقوم بعرضه كما يلي:

1. **دراسة حسني علي خريوش وآخرون** (2004)[1] بعنوان « **العوامل المؤثرة على درجة الأمان المصرفي الأردني دراسة ميدانية**». حيث هدف الباحثون من خلال هذه الدراسة إلى تحديد العوامل المؤثرة على درجة الأمان المصرفي لدى البنوك الأردنية. ولتحقيق ذلك فقد تم جمع البيانات من عدد من المصادر التي شملت القوائم المالية للبنوك التي مثلت عينة الدراسة، بالإضافة إلى التقارير الصادرة عن البنك المركزي الأردني وبورصة عمان للأوراق المالية وذلك عن الفترة (1992–2002). لغايات التحليل فقد تم استخدام نموذج الانحدار المتعدد والذي تم من خلاله التوصل إلى مجموعة من النتائج. وقد خلصت الدراسة إلى وجود علاقة موجبة ذات دلالة إحصائية بين درجة الأمان المصرفي، وكل من معدل العائد على حقوق الملكية، ومعدل العائد على الاستثمار. كما خلصت الدراسة إلى وجود علاقة سالبة وذات دلالة إحصائية بين درجة الأمان المصرفي وكل من: مخاطر السيولة، مخاطر رأس المال ومخاطر الائتمان.

2. **دراسة محمد البلتاجي** (2005) [2]بعنوان «**نموذج مقترح لقياس المخاطر في المصرفية الإسلامية دراسة ميدانية**"، حيث هدفت الدراسة إلى التعرف على مصادر الخطر في البنوك الإسلامية، وتصميم نموذج لقياس المخاطر بالمصرفية الإسلامية كأداة من أدوات المحاسبة الإدارية للرقابة والمتابعة. وقام الباحث بدراسة وتحليل الطبيعة المميزة للصيرفة الإسلامية وأنواع وعناصر مصادر الخطر في البنوك الإسلامية، وحاول التحقق من أهمية وجود نموذج محاسبي لقياس المخاطر يتناسب مع طبيعتها وأهميته لتطوير الأداء، وذلك من خلال التعرف عليها ميدانيا باستخدام عينة بحث تشمل المدراء والمتخصصين في عمل البنك الإسلامي خاصة في مجال المخاطر والائتمان لمجموعة من البنوك الإسلامية، وتم استخدام برنامج SPSS لتحليل نتائج الاستبيان. وقد تبين من خلال تحليل أراء المشاركين في الاستبيان أهمية وجود هيئة شرعية للتأكد من الالتزام الشرعي في البنوك الإسلامية، وضرورة الالتزام بالمعايير الدولية، بالإضافة الى توفير نظام لإدارة الرقابة على المخاطر مع وجود القيادة المناسبة للعمل المصرفي الإسلامي.

3. **دراسة غالب عوض الرفاعي، فيصل صادق عارضه** (**2007**) [3] بعنوان " **ادارة المخاطر في المصارف الاسلامية**". الدراسة إلى إبراز الآثار العامة للمخاطر التي تواجهها البنوك الإسلامية على العمل المصرفي الاسلامي، وكانت نتائج الدراسة على النحو التالي:

---

[1] حسني علي خريوش محمد عيسى العبادي، خالد عبد العال الزعبي، (2004)، **العوامل المؤثرة على درجة الأمان المصرفي الأردني دراسة ميدانية**، مجلة الملك عبد العزيز: الاقتصاد والإدارة جامعة جدة السعودية، المجلد 18، العدد 2، 2004، ص ص 59-77.

[2] محمد البلتاجي، (2005)، **نموذج مقترح لقياس المخاطر في المصرفية الإسلامية دراسة ميدانية**، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، المجلد 13، العدد 1.

[3] غالب عوض الرفاعي، فيصل صادق عارضه، **إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية**، ورقة بحثية مقدمة إلى **المؤتمر الدولي السابع حول إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة**، جامعة الزيتونة الأردن، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، يومي16-18أفريل 2007.

- تواجه الاستثمارات في البنوك الاسلامية العديد من المخاطر سواء ما كان منها يتعلق بالعملاء المستثمرين وبالإمكانيات الاستثمارية وكذلك في نظم وأساليب العمل نفسه.
- نظراً للطبيعة الخاصة للعمل المصرفي الاسلامي فإن ما تتعرض له الاستثمارات في البنوك الاسلامية يختلف اختلافاً كبيراً عن تلك المخاطر التي تواجهها المؤسسات المصرفية التقليدية.
- بسبب عدم توفر الامكانيات والمتطلبات اللازمة ارتفعت نسبة المخاطر التي تواجهها المؤسسات المالية والمصرفية الاسلامية.
- ارتفاع مستوى المخاطر التي تواجهها المؤسسات المالية المصرفية الاسلامية، أدت إلى العديد من الآثار والنتائج السلبية لمسيرة العمل الاستثماري الاسلامي.

4. دراسة **عبد الكريم محمد قندوز** (2009) [1]، بعنوان "**إدارة المخاطر بالمؤسسات المالية الإسلامية من الحلول الجزئية إلى لتأصيل**"، تمثل الهدف من هذه الدراسة لفت الانتباه إلى أحد أوجه القصور في موضوعات الاقتصاد الإسلامي وهو موضوع المخاطر في نظرية التمويل الإسلامية، حيث ما يزال بحاجة إلى إطار موضوعي تنتظم فروعه ومسائله ويقدم رؤية واضحة، حيث تحدد ما تمتاز به النظرية الاقتصادية الإسلامية مقارنة بالنظريات الاقتصادية المعاصرة. ووفق هذه الرؤية يمكن إيجاد وتطوير مناهج للتحوط وإدارة المخاطر، ومن ثمة تطوير أدوات ومنتجات مالية تنقل تلك المبادئ من حيز التنظير إلى حيز التطبيق والممارسة على نحو يلبي احتياجات المؤسسات المالية الإسلامية ويحقق الكفاءة الاقتصادية، من دون التفريط في المصداقية الشرعية، وهو ما تشتد الحاجة إليه في الجانب التطبيقي. كما سعى الباحث إلى تحديد معاني المخاطرة في الاقتصاد الإسلامي، والتعرف على مناهج إيجاد وتطوير أدوات مالية إسلامية للتحوط وإدارة المخاطر.كما حاولت هذه الدراسة أن تضع أسس نظرية لإدارة المخاطر بالمؤسسات المالية الإسلامية علما أن الكثير من عقود التمويل الإسلامية تعتبر في طبيعتها وسائل فعالة للحد من المخاطر (كالبيع الحال وبيع العربون وبيع السلم...)، كما أن للصيغ المطورة لعقود التمويل (من خلال الهندسة المالية الإسلامية)، يمكن أن تشكل طرقا كفأه لإدارة المخاطر (التصكيك، السلم بسعر السوق يوم التسليم).

5. دراسة **علي عبد الله شاهين، بهية مصباح صباح** (2011) [2]، بعنوان "**أثر إدارة المخاطر على درجة الأمان في الجهاز المصرفي الفلسطيني**". تناولت هذه الدراسة بالتحليل والمناقشة أثر إدارة المخاطر على درجة الأمان في الجهاز المصرفي الفلسطيني، حيث تم تحليل البيانات المالية لمتغيرات الدراسة المتمثلة في: مخاطر السيولة، ومخاطر الائتمان، ومخاطر أسعار الفائدة، ومخاطر رأس المال، ومخاطر العائد على الموجودات وذلك لعينة من البنوك، الممثلة لمجتمع الدراسة وعددها 12 بنكا عبر سلسلة زمنية ممتدة من عام 1997 إلى عام 2008 ، وذلك باستخدام أسلوب التحليل الإحصائي Panel DATA . وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- وجود علاقة طردية بين درجة الأمان المصرفي من جهة وكل من المخاطر المتعلقة بدرجة السيولة وعدم كفاية رأس المال وتقلبات سعر الفائدة والعائد على الموجودات من جهة أخرى؛

[1] عبد الكريم محمد قندوز، **إدارة المخاطر بالمؤسسات المالية الإسلامية من الحلول الجزئية الى لتأصيل**، بحث مقدم إلى مؤتمر المصارف الإسلامية بين الواقع و المؤمول، دبي، 2009.

[2] علي عبد الله شاهين، بهية مصباح صباح، **أثر إدارة المخاطر على درجة الأمان في الجهاز المصرفي الفلسطيني**، مجلة جامعة الأقصى (سلسلة العلوم الإنسانية) المجلد 15، العدد الأول،2011، ص ص 1-29.

- وجود علاقة عكسية مع مخاطر الائتمان المصرفي.

6. دراسة **رقية شرون** (2014) [1] بعنوان **"المخاطر المالية بين البنوك الإسلامية والبنوك التجارية: دراسة مقارنة –حالة الجزائر"**، حيث هدفت الباحثة من خلال هذه الدراسة إلى توضيح مختلف المخاطر التي تعترض لها الصناعة البنكية الاسلامية والتجارية بصفة عامة، وتحليل دور السلطات الرقابية في الاشراف على نشاط هذه البنوك، بالإضافة إلى التعرف على مختلف الطرق والتقنيات المعتمدة في البنوك التجارية والاسلامية لإدارة خطر السيولة، وتوضيح النقاط المشتركة بينها لقياس وإدارة هذا الخطر. كما هدفت الدراسة إلى تحديد مؤشرات خطر السيولة وتحديد العوامل المؤثرة في خطر السيولة، حيث تم التركيز على أربع مؤشرات الأكثر اعتمادا من قبل البنوك لقياس مستوى هذا الخطر، وذلك على ضوء الدراسة القياسية التي شملت عينة من البنوك التجارية والاسلامية الجزائرية من أجل تقدير مخاطر السيولة فيها. وبغية بلوغ هذه الأهداف قامت الباحثة بدراسة خطر السيولة في عينة من البنوك التجارية في الجزائر والمتمثلة في أربعة عمومية: البنك الوطني الجزائري، بنك التنمية المحلية بنك الجزائر الخارجي، والقرض الشعبي الجزائري. و أربعة بنوك أجنبية تمثلت في: Société générale, Natixis, BNP Paribas، Arab Banking Corporation ، والاسلامية في الجزائر المتمثل في بنك البركة الإسلامي للفترة 2002-2011. وذلك في شكل دراسة تحليلية وقياسية من خلال الاعتماد على برنامج Eviews 7 لتحديد وإبراز اهم مؤشرات قياس خطر السيولة وأهم أسبابه. وقد توصلت الدراسة للنتائج التالية:

- تطور حجم الودائع خلال السنوات (2004-2011) في البنوك محل الدراسة، مما يدل على زيادة ثقة العملاء في البنوك، وإن كانت هناك عوامل أخرى تؤثر على العملاء في ذلك منها معدلات الفائدة التي تعتبر محفز مهم لهم للاحتفاظ بأموالهم في البنوك، وتحسن المستوى المعيشي للأفراد...الخ، وفي المقابل كان هناك ارتفاع في القروض الممنوحة خلال نفس الفترة، كما يلاحظ أن البنوك التجارية العمومية كانت مهيمنة سواءا من حيث حجم الودائع أو حجم القروض.
- تعتبر نسبة القروض إلى الودائع متغير مفسر ومؤثر على خطر السيولة في كل من البنوك التجارية والإسلامية، وفي كل المؤشرات هذا ما يتناسب ويتوافق مع النظرية الاقتصادية، وعلية يتطلب الأمر تحكما أكبر ودراسة معمقة لحجم ونوعية وسلم استحقاق الودائع المجمعة.
- وجود علاقة عكسية بين اجمالي الأصول وخطر السيولة، وبما أن هذا المؤشر مرتبط بالسيولة السائلة، وعليه يجب على البنوك التجارية وبنك البركة رفع حجم الأصول السائلة لمواجهة احتياجات السيولة، وبالتالي تخفيض احتمال التعرض لخطر السيولة.
- وجود علاقة عكسية بين معدل العائد على الأصول والذي يظهر كمتغير مفسر ومؤثر في خطر السيولة وهذا حسب المؤشرين في بنك البركة، هذا يتوافق مع النظريات الاقتصادية، حيث أن ارتفاع معدل العائد على الأصول يعني فعالية الأصول، وعليه يجب على بنك البركة اختيار محفظة الأصول بهدف الرفع من مردوديتها.
- لمعدل كفاية رأس المال علاقة طردية مع خطر السيولة في البنوك التجارية محل الدراسة وهو عكس النظرية الاقتصادية.

[1] **رقية شرون، المخاطر المالية بين البنوك الإسلامية و البنوك التجارية: دراسة مقارنة –حالة الجزائر–**، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، تخصص إدارة أعمال ،جامعة الحاج لخضر –باتنة- ، الجزائر،2014.

7. دراسة **طهراوي أسماء (2014)** [1]بعنوان "**إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية –دراسة قياسية–**" وقد هدفت الباحثة من خلال هذه الدراسة إلى اختبار مدى كفاءة إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية، وذلك من خلال نسبة كفاية رأس المال، وذلك لعينة من البنوك الإسلامية (8 بنوك) عبر سلسلة زمنية ممتدة من سنة 1997 الى 2011، وذلك باستخدام أسلوب التحليل الاحصائي Panel Data. وتوصلت هذه الدراسة إلى أن البنوك الإسلامية ذات كفاءة في إدارتها للمخاطر وذلك من خلال حرصها على المحافظة على أداء مالي جيد، باتباع مجموعة من السياسات المالية وتنفيذ أوامر السلطات الرقابية واهتمامها بما تنص عليه المعايير الدولية للمراقبة.

8. دراسة **محمد عبد الحميد عبد الحي** (2014)[2] بعنوان "**استخدام تقنيات الهندسة المالية في إدارة المخاطر في المصارف الاسلامية**"، حيث حاول الباحث من خلال هذه الدراسة تحديد مدى إمكانية تطبيق بعض تقنيات الهندسة المالية الخاصة بإدارة المخاطر والمستخدمة في البنوك التقليدية على البنوك الإسلامية، وايضاح التعديلات الواجب إجراؤها لنمذجة هذه التقنيات لتصبح أكثر ملائمة للتطبيق في البنوك الإسلامية. وقد اعتمد الباحث في دراسته على الطريقة المحاسبية التحليلية لمواجهة والتنبؤ بالمخاطر التي يمكن أن تحدث، والتقنيات التي تم اختيارها في هذا الإطار تتمثل في تقنية القيمة المعرضة للخطر، والعائد على رأس المال المعدل بالخطر، واختبارات الضغط، بالإضافة إلى مؤشر الاستقرار والسلامة المالية Z-Score ، وقد تم اختيار هذه التقنيات لأنها الأبرز والأهم في مجال إدارة المخاطر المصرفية من جهة، ولأنها تغطي كامل منحنى الإحصائي لتوزيع الخسائر في البنوك الإسلامية، والذي ينقسم إلى ثلاثة مناطق هي المخاطر المتوقعة، وغير المتوقعة، والكارثية، وحيث أن كلا من تقنية القيمة المعرضة للخطر وتقنية معدل العائد على رأس المال المعدل بالخطر تغطي الجزء الخاص بالمخاطر غير المتوقعة من منحنى توزيع الخسائر، فإن تقنية اختبارات الضغط تغطي منطقة الخسائر الكارثية حيث تقيس الخسائر المدمرة التي يمكن أن يترتب عليها فيما لو تمت انهيارات مصرفية، وبالمقابل فإن تقنية مؤشر الاستقرار والسلامة المالية، تمتد على كامل المنحنى لتقييس درجة الاستقرار والسلامة المالية بصورة عامة. وقد توصلت الدراسة إلى أن تطبيق تقنيات الهندسة المالية المستخدمة في إدارة المخاطر في البنوك التقليدية على البنوك الإسلامية يمكن فعلا، لكن بعد إجراء مجموعة من التعديلات الجوهرية أو الشكلية حسب التقنية محل الدراسة والتحليل، وينبثق عن هذه النتيجة الرئيسة مجموعة من النقاط منها:

- إن نموذج الاستقرار والسلامة المالية Z-Score المطبق في البنوك التقليدية وإن أمكن تطبيقه بذات الصيغة التقليدية على البنوك الإسلامية إلا أنه في هذه الحالة لن يراعي خصوصية العمل المصرفي الإسلامي، ولن تكون

[1] طهراوي أسماء، **إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية –دراسة قياسية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية ومؤسسة، فرع بنوك، جامعة أبي بكر بلقايد –تلمسان– ، الجزائر، 2014.

[2] محمد عبد الحميد عبد الحي، **استخدام تقنيات الهندسة المالية في إدارة المخاطر في المصارف الاسلامية**، أطروحة دكتوراه في تخصص العلوم المالية والمحاسبية،كلية الاقتصاد، جامعة حلب، 2014.

هنالك إمكانية – حسب الصيغة التقليدية- لإعطاء أي مؤشرات دقيقة عن السلامة الإسلامي والاستقرار المالي لأصحاب حسابات الاستثمار مشاركة في الأرباح.

- يحتاج معدل العائد على رأس المال المعدل بالخطر إلى إجراء تعديلات على بسط نسبته لأنه لايراعي التكاليف الخاصة بأصحاب حقوق الملكية.

- إن تقنية القيمة المعرضة للخطر بمنهجياتها الثلاث (التاريخية والطبيعية المعلمية ومحاكاة مونتي كارلو) المطبقة على البنوك التقليدية يمكن تطبيقها في البنوك الإسلامية.
- تشكل تقنية اختبارات الضغط ركيزة أساسية لحساب الخسائر الكارثية التي يمكن أن تنجم عن الأحداث الاستثنائية لكن المعقولة الحدوث في البنوك الإسلامية، وهي تشكل نظام إنذار مبكر للبنوك والجهات الرقابية على سواء لقياس ملاءة البنوكالإسلامية المالية، ومدى كفاية رأسمالها.
- إن نموذج $MAHM_{MR}$ المقترح لقياس المخاطر المتوقعة وتحديد درجة المتانة المالية في البنوك الإسلامية يشكل نمذجة مبسطة لتقنية اختبار الضغط.

9. دراسة **جعفر حسن البشير آدم، ابراهيم فضل المولي** (2015) [1] بعنوان " **معيار كفاية رأس المال المكيف حسب معايير مجلس الخدمات المالية الإسلامية ودوره في الحد من آثار مخاطر الائتمان المصرفي** ". حيث هدفت الدراسة إلى التعرف على معيار كفاية رأس المال المكيف حسب معايير مجلس الخدمات المالية الإسلامية ودوره في الحد من آثار مخاطر الائتمان المصرفي. وتمثلت مشكلة الدراسة في أن المخاطر المصرفية تشكل تهديدا كبيرا للجهاز المصرفي، وتحديداً مخاطر الائتمان المصرفي لأنها تمثل النسبة الكبرى من جملة المخاطر المصرفية، ولكي يتم خلق بيئة مصرفية مالية مواتيه يجب تجنب هذه المخاطر أو تقليل من أثرها. وقد استخدمت الدارسة المنهج الوصفي التحليلي وبعض الأساليب الإحصائية. كما توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- يساعد تطبيق معيار كفاية رأس المال المكيف حسب معايير مجلس الخدمات المالية الإسلامية على زيادة ثقة العملاء، وبالتالي استقرار الودائع التي تعتبر الدعامة الأساسية للبنوك؛
- يؤدي تطبيق معيار كفاية رأس المال المكيف حسب معايير مجلس الخدمات المالية الإسلامية إلى جودة الأصول الثابتة والأصول السائلة؛
- يؤدي تطبيق معيار كفاية رأس المال المكيف حسب معايير مجلس الخدمات المالية الإسلامية يؤدي إلى قوة ومتانة الجهاز المصرفي مما يمكنه من امتصاص الخسائر وتجاوز الأزمات؛
- يساعد تطبيق معيار كفاية رأس المال المكيف حسب معايير مجلس الخدمات المالية الإسلامية على توفير منافسة عادلة بين البنوك ذات النشاط الدولي.

[1] جعفر حسن البشير آدم، ابراهيم فضل المولي، **معيار كفاية رأس المال المكيف حسب معايير مجلس الخدمات المالية الإسلامية ودوره في الحد من آثار مخاطر الائتمان المصرفي**،مجلة العلوم الاقتصادية،المجلد 16، 2015، ص ص 92-111.

10. دراسة **تركي مجحم الفواز، حسام علي داود، ياسر أحمد عربيات** (2016) [1] بعنوان" **ادارة مخاطر الائتمان في البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية في الأردن** ". حيث هدفت الدراسة إلى مقارنة عمليات إدارة مخاطر الائتمان بين البنوك التقليدية والإسلامية في الأردن، وقد استخدمت الدراسة التحليل الوصفي لتحديد الاختلافات في مختلف عمليات إدارة المخاطر الائتمانية. واستخدمت الدراسة 180 استبيان شملت إدارات مخاطر الائتمان لـــــــ 13 بنكا تجاريا و3 بنوك إسلامية في الأردن. ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة نجد:

- للبنوك الإسلامية حساسية أكبر تجاه عملية إدارة مخاطر الائتمان مقارنة بالبنوك التقليدية.
- وجود فرق كبير بين البنوك الإسلامية والتقليدية في فهم وإدراك مخاطر الائتمان والقيام بتحليلها وتقييمها.
- للبنوك الإسلامية كفاءة أعلى من البنوك التقليدية في تقييم وتحليل المخاطر الائتمانية.
- تقوم البنوك الإسلامية باستخدام أساليب التخفيف من المخاطر الائتمانية أكثر من البنوك التقليدية.
- البنوك الإسلامية أكثر فهما وإدراكا وحذرا في نهجها من البنوك التقليدية.

11.دراسة **عائشة طبي** (2017)[2] بعنوان "**إدارة مخاطر السيولة و تأثيرها على المردودية المالية و الاقتصادية للبنوك دراسة مقارنة لمجموعة من البنوك التقليدية و الإسلامية العاملة في الجزائر وماليزيا للفترة 2008-2014**"، حيث هدفت الباحثة من خلال هذه الدراسة إلى محاولة معرفة حقيقة الاختلاف في إدارة مخاطر السيولة بني البنوك التقليدية والإسلامية، والتعرف على مختلف الطرق والتقنيات المعتمدة في كل من البنوك التقليدية والإسلامية لإدارتها، كما هدفت الدراسة إلى تحديد مؤشرات مخاطر السيولة وتأثريها على المردودية المالية والاقتصادية للبنوك التقليدية والإسلامية العاملة في الجزائر وماليزيا خلال الفترة 2008-2014، وذلك من خلال استخدام نماذج البانل باعتبارها الأنسب وفق خصائص الموضوع . وقد خلصت هذه الدراسة الى جملة من النتائج أهمها:

- على الرغم من أنه نظريا تم التوصل إلى أن البنوك الإسلامية لا تستطيع الاستفادة من كل التقنيات والأدوات التي تعتمدها البنوك التقليدية في إدارة مخاطر سيولتها، خصوصا تلك التي تتعلق ببيع الديون والاقتراض من البنك المركزي بفائدة وغيرها من الأدوات التي تحرمها الشريعة الإسلامية، مما يجعلها تواجه مجلة من التحديات إلا أن النتائج التي تم التوصل إليها تطبيقيا كانت عكس ذلك وهذا يتضح من خلال النتيجة الموالية.
- المردودية الاقتصادية للبنوك الإسلامية العاملة في الجزائر كانت أفضل من البنوك التقليدية، أما بالنسبة للبنوك الماليزية فالبنوك التقليدية كانت أفضل من مثيلاتها الإسلامية، كما نلاحظ أن المتوسط العام للعائد على الأصول بالنسبة للبنوك الجزائرية كان أفضل من الذي حققته البنوك الماليزية محل الدراسة؛
- بالنسبة للمردودية المالية، يلاحظ أن البنوك الإسلامية حققت مستويات من المردودية المالية أفضل من البنوك التقليدية في الجزائر، أما بالنسبة لماليزيا فيلاحظ عكس ذلك، كما أن متوسط المردودية الاقتصادية للبنوك الجزائرية محل الدراسة كان

[1] تركي مجحم الفواز، حسام علي داود، ياسر احمد عربيات، (2016)، **ادارة مخاطر الائتمان في البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية في الأردن**، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 12، العدد02، ص ص 289-305.

[2] عائشة طبي، **إدارة مخاطر السيولة و تأثيرها على المردودية المالية و الاقتصادية للبنوك دراسة مقارنة لمجموعة من البنوك التقليدية والإسلامية العاملة في الجزائر وماليزيا للفترة 2008-2014**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: دراسات مالية، جامعة غرداية، الجزائر، 2017.

أفضل من البنوك الماليزية؛ (على الرغم من أن البنك المركزي الماليزي يراعي خصوصية عمل البنوك الإسلامية على عكس الوضع في الجزائر) .

- يختلف تأثير مؤشرات مخاطر السيولة على المردودية الاقتصادية والمالية بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية لنفس الدولة، وكذلك بين الدولتين.

12. دراسة **صادق عطية قنديل** (2019) [1] بعنوان "**المخاطر في البنوك الاسلامية**"، حيث تناولت الدراسة الحديث عن المخاطر في البنوك الإسلامية، كونها تتنوع ما بين داخلية وخارجية، وتتفاوت درجة خطورتها من بنك لآخر ومن بيئة لأخرى، فقد قامت الدراسة بالكشف عن أبرز المخاطر في البنوك الإسلامية ودراستها، وذلك من خلال الوقوف عند مفهوم المخاطر وطبيعتها ومصادرها، ثم التطرق عن ادارتها وسبل علاجها. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها: تعددت المخاطر داخليا وخارجا في البنوك الإسلامية، ومسألة ترتيبها حسب درجة خطورتها ليس بالمنضبط لاختلاف الظروف والبيئات لكل بنك، لكن يمكن أن يقوم البنك بتطبيق أحدث المعايير المصرفية الدولية والاستفادة منها في إدارة كافة أنواع المخاطر، كمخاطر التمويل، العمليات والتشغيل، والسوق والسيولة، والأعمال والسمعة واستمرارية العمل، أمن المعلومات، وذلك في سبيل تحقيق الشفافية.

13. دراسة **أرشد عبد الأمير جاسم الشمري** (2020) [2] بعنوان "**مخاطرة السيولة و أثرها على سيولة وربحية المصرف الإسلامي (دراسة تطبيقة لعينة من مصارف القطاع الخاص العراقي للفترة من 2011–2017)** ". حيث حاول الباحث من خلال هذه الدراسة تسليط الضوء على المخاطرة بشكلها العام ومخاطر السيولة بشكلها الخاص والتي تتعرض لها البنوك الإسلامية وما هي العلاقة والآثار المترتبة عنها لسيولة وربحية البنك، اذ تم اختيار المصرف الوطني العراقي كعينة للدراسة، وقد تم استخدام البيانات المتوفرة عنه والاستفادة منها في قياس مخاطرة السيولة المصرفية التي يتعرض لها البنك محل الدراسة للفترة 2011-2017، حيث تكمن مشكلة الدراسة في بيان أهم المعوقات التي يعاني منها والتي لها المساس الكبير في انسيابية عمله اليومي ألا وهو مجالي الربحية والسيولة التي استعان الباحثين بمؤشراتهما في التحليل، ومن ثم تم اختبارها باستخدام تحليل التباين (ANOVA). وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة بين مخاطر السيولة والسيولة والربحية في البنك، وكذلك هنالك تأثير لمخاطرة السيولة على كل من السيولة والربحية في البنك.

14. دراسة **جرودي رندة** (2020) [3] بعنوان " **أثر مخاطر السوق على الأداء المالي للمصارف الإسلامية وآليات إدارتها وفق معايير مجلس الخدمات المالية الإسلامية ولجنة بازل –دراسة قياسية 2008–2018**" ،فقد حاولت الباحثة من خلال هذه الدراسة تبيان مخاطر السوق وأثرها على الأداء المالي للبنوك الإسلامية، إضافة إلى تحديد آليات إدارتها وفق معايير بازل ومجلس الخدمات المالية الإسلامية، حيث تناولت هذه الدراسة التعريف بالبنوك الإسلامية والتعرف على المخاطر التي تهددها

[1] صادق عطية قنديل ،2019، **المخاطر في البنوك الإسلامية**، مجلة اسرا الدولية للمالية الإسلامية، المجلد 10، العدد2 ، ص ص 59-99.

[2] أرشد عبد الأمير جاسم الشمري، **مخاطرة السيولة وأثرها على سيولة وربحية المصرف الإسلامي (دراسة تطبيقة لعينة من مصارف القطاع الخاص العراقي للفترة من 2011–2017)**، مجلة الفنون والأدب وعلوم الانسانيات والاجتماع، العدد 2020،57، ص ص 349-386.

[3] جرودي رندة، **أثر مخاطر السوق على الأداء المالي للمصارف الإسلامية وآليات إدارتها وفق معايير مجلس الخدمات المالية الإسلامية ولجنة بازل – دراسة قياسية 2008–2018**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية تخصص: مالية بنوك وتأمينات، جامعة فرحات عباس سطيف-1-، سطيف، 2020.

عامة والمخاطر السوقية خاصة، كما تناولت الدراسة آليات وأساليب إدارة مخاطر السوق وذلك بتطبيق معايير بازل ومعايير مجلس الخدمات المالية الإسلامية، بالإضافة إلى التعريف بالأداء المالي وأهميته بالنسبة للبنوك الإسلامية من خلال الوقوف على أهم مؤشراته. وكذا تحديد أثر المخاطر السوقية والمتمثلة في أسعار الصرف، وأسعار الفائدة، وأسعار الإجارة، وأسعار المرابحة، ومعدل التضخم، ومعدل الناتج المحلي الاجمالي على الأداء المالي، أين تم الاعتماد على مؤشرين أساسيين وهما معدل العائد على الأصول(ROA) ومعدل العائد على حقوق الملكية (ROE) وذلك بالتطبيق على عينة مكونة من عشرة بنوك إسلامية لخمس دول عربية وهي (السعودية والكويت وقطر والبحريني والأردن) بنكين من كل دولة وذلك باستخدام البيانات المالية السنوية للفترة ما بين (2008-2018) واستخدام برنامج (EVIEWS). والاعتماد على أسلوب الانحدار الخطي المتعدد للبيانات المقطعية Panel Data . وقبل الشروع في التحليل قامت الباحثة بإجراء اختبار الاستقرارية حيث تبني أن جل متغيرات الدراسة مستقرة عند المستوى، وبعد تطبيق اختبار هوسمان تبين أن أفضل نموذج للتحليل هو نموذج التأثير الثابت. وقد أظهرت نتائج الدراسة ما يلي:

- تؤثر المخاطر السوقية الممثلة بالتضخم وكذا أسعار السلع الممثلة بسعر المرابحة وسعر الإجارة على الأداء المالي للبنوك الإسلامية؛
- تؤثر المخاطر السوقية الممثلة بأسعار الصرف والناتج المحلي الإجمالي (PIB)على الأداء المالي عند قياسها معدل العائد على حقوق الملكية ولا تؤثر عند قياسها بمعدل العائد على الأصول؛
- تؤثر المخاطر السوقية الممثلة في أسعار الفائدة على الأداء المالي للبنوك محل الدراسة؛
- تعتمد بنوك الدراسة على جملة من الأساليب والطرق لقياس وإدارة مخاطر السوق حسب مقررات بازل ومعايير مجلس الخدمات المالية الإسلامية.

15.دراسة **بوسعيد محمد عبد الكريم (2020)** [1] بعنوان "**إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية دراسة تطبيقية حول فعالية إدراة المخاطر على مستوى بنك البركة الجزائري 1999-2015**". حيث هدفت الدراسة إلى إبراز الدور الفعال للبنوك الإسلامية في إدارة المخاطر، وذلك بالاعتماد على بنك البركة الجزائري كعينة من البنوك الإسلامية العاملة في القطاع المصرفي الجزائري، من خلال استخدام معيار كفاية رأس المال كمحدد لقياس فعالية إدارة المخاطر على مستوى البنك من خلال دراسة التأثير بين نسبة كفاية رأس المال والعناصر المحددة له (مؤشرات العائد المصرفي والمخاطر المصرفية). وهذا باستعمال نماذج الانحدار الخطي البسيط والمتعدد من خلال الاستعانة بالبرنامج الاحصائي Eviews9 . وتوصلت الدراسة إلى:

- وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة كفاية رأس المال في بنك البركة الجزائري والمتغيرات المستقلة التالية: مخاطر رأس المال، ومعدل العائد على حقوق الملكية، ومخاطر الائتمان، ومعدل هامش الربح، ومعدل العائد على الأصول.
- عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة كفاية رأس المال في بنك البركة ومخاطر السيولة، بحيث أنه لا يسهم في قوة النموذج ولا يفسر قوة العلاقة بينه وبين نسبة كفاية رأس المال.

[1] بوسعيد محمد عبد الكريم، **إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية دراسة تطبيقية حول فعالية ادراة المخاطر على مستوى بنك البركة الجزائري 1999-2015**، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، تخصص اقتصاد قياسي مالي، جامعة أبي بكر بلقايد –تلمسان–، الجزائر، 2020.

16.دراسة **حسن محمود محمد عمري، (2020)** [1] بعنوان "**الهندسة المالية ودورها في إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية (مع إشارة خاصة للمصارف الإسلامية في الأردن)**". حيث هدف الباحث من خلال هذه الدراسة إلى التعرف على دور الهندسة المالية في إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية، ولتحقيق هدف الدراسة تم تصميم استبانة تكونت من (29) فقرة موزعة على ثلاثة مجالات، حيث تم توزيعها على عينة الدراسة المكونة من (28) موظفا وموظفة يعملون في فروع البنوك الإسلامية كل من البنك العربي الإسلامي الدولي، والبنك الإسلامي الأردني للاستثمار والتمويل، في محافظتي عمان وإربد، إذ تم اختيارهم بطريقة عشوائية من مجتمع الدراسة، وبعد إجراء المعالجة الإحصائية اللازمة، أظهرت النتائج وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين تطبيق الهندسة المالية وإدارة المخاطر في البنوك الإسلامية محل الدراسة، كما أظهرت النتائج عدم وجود اختلاف في آراء أفراد العينة حول العلاقة بين تطبيق الهندسة المالية وإدارة المخاطر في االبنوك الإسلامية، التي تعزى لمتغيرات الجنس، العمر، المؤهل العلمي، وسنوات الخبرة.

17.دراسة **عبد الكريم قندوز** (2022) [2] بعنوان " **محددات كفاية رأس مال البنك: (حالة تطبيقية للمملكة العربية السعودية)**.

حيث حاول الباحث من خلال هذه الدراسة إلى تحديد محددات كفاية رأس مال البنك واستخدمت عينة من أحد عشر بنكا سعوديا لفترة تتراوح بين 2010-2019. استخدمت حجم البنك (Vol) والعائد على الأصول (ROA) ومخاطر السيولة (LIQ) ومخاطر الائتمان (RISK) كمتغيرات مستقلة وكفاية رأس المال (CAP) كمتغير تابع. وتوصلت الدراسة إلى أن تأثير مخاطر الائتمان والعائد على الأصول على البنك إيجابي، أما السيولة فكان للمخاطر تأثير سلبي، بينما لا يوجد ارتباط بين حجم البنك وكفاية رأس المال.

[1] حسن محمود محمد عمري، (2020)، **الهندسة المالية ودورها في إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية (مع إشارة خاصة للمصارف الإسلامية في الأردن)**، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، كلية العلوم والآداب – قسم إدارة الأعمال – بطبرجل جامعة الجوف، العدد35، ص ص89-115.

[2] عبد الكريم قندوز، **محددات كفاية رأس مال البنك: (حالة تطبيقية للمملكة العربية السعودية)**، صندوق النقد العربي، العدد 95، 2022، ص ص05-23.

المبحث الثاني: الدراسات باللغة الأجنبية

يتطرق هذا المبحث إلى مختلف الدراسات التي تطرقت إلى تحليل وتسيير المخاطر في البنوك الإسلامية والتي أجريت باللغة الأجنبية، والتي تختلف عن بعضها البعض من حيث جانب الدراسة أو عينة الدراسة، وفترة والمؤشرات المستخدمة في قياس المتغيرات والطريقة المستخدمة في التقدير، وهذا ما سنقوم بعرضه فيما يلي:

1. دراسة **Kevin Jacques** و**Peter Nigro**، (1997)[1] بعنوان "**Risk-Based Capital, Portfolio Risk, and Bank Capital: A Simultaneous Equations Approach**". تناولت هذه الدراسة تأثير معايير رأس المال القائمة على المخاطر على رأس مال البنك ومخاطر المحفظة خلال السنة الأولى التي تم فيها تطبيق المعايير القائمة على المخاطر. حتى الآن، لم يتم التركيز بشكل كاف على كيفية تأثير معايير رأس المال القائمة على المخاطر على رأس مال البنوك ومخاطرها. استخدمت هذه الدراسة نموذج المربعات الصغرى ثلاثي المراحل (3SLS) لتحليل العلاقة بين رأس مال البنك ومخاطر المحفظة ومعايير رأس المال القائمة على المخاطر. وأشارت النتائج إلى أن معايير رأس المال المبني على المخاطر كانت فعالة في زيادة نسب رأس المال وتقليل مخاطر المحفظة في البنوك التجارية.

2. دراسة **Hussein Hassan Al-Tamimi** (2007)[2] بعنوان "**Banks' risk management: a comparison study of UAE national and foreign banks**". هدف الباحث من خلال هذه الدراسة إلى دراسة درجة استخدام البنوك الإماراتية لممارسات وتقنيات إدارة المخاطر في التعامل مع أنواع مختلفة من المخاطر. كما تسعى إلى مقارنة ممارسات إدارة المخاطر بين مجموعتي البنوك. وقد اعتمدت الدراسة على استبيان مقسما إلى جزأين حيث يغطي الجزء الأول ستة جوانب هي: فهم المخاطر وإدارة المخاطر؛ وتحديد المخاطر؛ وتقييم المخاطر وتحليلها؛ ورصد المخاطر؛ وممارسات إدارة المخاطر؛ والائتمان وتحليل المخاطر. ويتضمن هذا الجزء 43 سؤالا مغلقا. ويتألف الجزء الثاني من سؤالين يستندان إلى جدول ترتيبي يتناول موضوعين هما: أساليب تحديد المخاطر، والمخاطر التي تواجه بنوك العينة. ووجدت هذه الدراسة أن أهم ثلاثة أنواع من المخاطر التي تواجه البنوك التجارية الإماراتية هي مخاطر الصرف الأجنبي، تليها مخاطر الائتمان، ثم مخاطر التشغيل. ووجدت أيضا أن البنوك الإماراتية فعالة إلى حد ما في إدارة المخاطر، وأن تحديد المخاطر وتحليل المخاطر هي المتغيرات الأكثر تأثيرا في ممارسات إدارة المخاطر. وقد أشارت نتائج الدراسة أيضا إلى وجود فرق كبير بين البنوك الوطنية والأجنبية الإماراتية في ممارسة تقييم المخاطر وتحليلها، وفي مراقبة المخاطر ومراقبتها.

3. دراسة **Sahut, Jean-Michel and Mili MehdiK** (2009)[3] بعنوان "**Determinants of Banking Distress and Merger as Strategic Policy to Resolve Distress**". عالجت هذه الدراسة ضائقة أزمة

[1] Kevin Jacques and Peter Nigro, **Risk–Based Capital**, **Portfolio Risk**, **and Bank Capital**: **A Simultaneous Equations Approach**, Journal of Economics and Business, Vol 49, pp 533–547.

[2] Hussein A. Hassan Al-Tamimi, **Banks' risk management**: **a comparison study of UAE national and foreign banks**, The Journal of Risk Finance Vol. 8 No 4, 2007, pp 394–409

[3] Sahut, Jean-Michel and Mili, Mehdi, **Determinants of Banking Distress and Merger as Strategic Policy to Resolve Distress** .

البنوك في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، كما تناولت مسألة ما إذا كانت عمليات الدمج تعتبر بشكل عام حلاً لحل الضائقة المصرفية الفردية، حيث يرى الباحثان بأن مؤشرات مصرفية معينة مثل فئة CAMEL وحجم البنك هي محددات مهمة للضائقة المصرفية. تشير النتائج التي تم الوصل إليها إلى أن مؤشرات السياسة النقدية لا تؤثر حقًا على الضائقة المصرفية في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. حيث يترح الباحثان أن رأسمال البنوك والإشراف التنظيمي يحتاجان إلى إيلاء الاعتبار الكافي لتجنب الضائقة الفردية في القطاع المصرفي. كما أظهرت النتائج التجريبية للدراسة بأن 67٪ من البنوك المتعثرة في العينة تشارك في معاملات الاندماج، وأن الوضع المالي السيئ يزيد بشكل منهجي من احتمال مشاركة البنك في عملية اندماج. من غير المرجح أن تكون البنوك المملوكة للدولة والبنوك كبيرة الحجم هدفا في صفقة الاندماج. ومع ذلك، فإن الظروف الاقتصادية العالمية لا تؤثر على قرار البنوك المتعثرة لبدء سياسة الاندماج.

4. دراسة **Abul Hassan (2009)**[1] بعنوان **Risk management practices of Islamic banks of Brunei Darussalam**. حيث حاول الباحث من خلال هذه الدراسة تقييم مدى استخدام البنوك الإسلامية في بروناي دار السلام لممارسات إدارة المخاطر وتقنياتها في التعامل مع مختلف أنواع المخاطر. ود أعد الباحث استبيانا يغطي ستة جوانب في الجزء الأول تطرق إلى: فهم المخاطر وإدارتها، وتقييم المخاطر وتحليلها، وتحديد المخاطر، ورصد المخاطر، وتحليل مخاطر الائتمان، وخطط التصميم الإقليمية. ويتألف الجزء الثاني من سؤالين يستندان إلى جدول ترتيبي يتناول موضوعين هما: أسلوب RI والمخاطر التي تواجه بنوك العينة. وتوصلت الدراسة إلى أن أهم ثلاثة أنواع من المخاطر التي تواجهها البنوك الإسلامية في بروناي دار السلام هي مخاطر سعر الصرف، تليها مخاطر الائتمان ثم مخاطر التشغيل. ووجدت أيضا أن البنوك الإسلامية فعالة إلى حد ما في إدارة المخاطر، حيث أن تقييم المخاطر وتحليلها، وتحديد المخاطر هما المتغيرات الأكثر تأثيرا في ممارسات إدارة المخاطر.

5. دراسة **Ahmet Büyükşalvarcı ,Hasan Abdioğlu (2009)**[2] بعنوان " **Determinants of capital adequacy ratio in Turkish Banks: A panel data analysis** ". حيث حاول الباحثان من خلال هذه الدراسة تبيان محددات نسبة كفاية رأس المال لدى البنوك التركية وآثارها على المراكز المالية للبنوك التي تشملها الدراسة. حيث تم الحصول على البيانات من التقارير السنوية للبنوك عن الفترة 2006 -2010. وقد تم استخدام نموذج Panel Data في هذه الدراسة وتحلل العلاقات بين المتغيرات المستقلة؛ حجم البنك (SIZE)، الودائع (DEP)، القروض (LOA)، احتياطي خسارة القروض (LLR)، السيولة (LIQ)، والربحية (ROA وROE)، وصافي هامش الفائدة (NIM) والرافعة المالية (L) والمتغير التابع وهو نسبة كفاية رأس المال (CAR). وتوصلت الدراسة إلى أن كل من القروض والعائد على الأسهم والرافعة المالية لها تأثير سلبي على نسبة كفاية رأس المال، بينما يؤثر كل من احتياطي خسارة

[1] Hassan, A. (2009), **Risk management practices of Islamic banks of Brunei Darussalam**, *Journal of Risk Finance*, Vol. 10 No. 1, pp 23-37.

[2] Ahmet Büyükşalvarcı , Hasan Abdioğlu, **Determinants of capital adequacy ratio in Turkish Banks**: **A panel data analysis**, African Journal of Business Management Vol.5 (27), 2011, pp 11199-11209.

القروض والعائد على الأصول بشكل إيجابي على نسبة كفاية رأس المال. أما المتغيرات الأخرى فليس لها أي تأثير معنوي على نسبة كفاية رأس المال.

6. دراسة **Thorsten Beck** وآخرون (2012) [1] بعنوان " **Islamic vs. conventional banking: Business model, efficiency and stability** ". تمثل الهدف من هذه الدراسة في التحليل التجريبي للاختلافات في توجه الأعمال والكفاءة، وجودة الأصول، واستقرار البنوك بين البنوك الإسلامية والتقليدية وذلك من خلال الاستعانة بعينة من البنوك لمجموعة من الدول، حيث تضمنت العينة فقط التي لديها بنوك تقليدية وإسلامية على حد سواء. ويشمل التحليل الرئيسي خلال الفترة 1995 إلى 2009 عينة من 22 دولة أخذ منها 510 بنكا، 88 منها بنوك إسلامية. بالإضافة إلى ذلك، تم استخدام عينة من 209 بنكا مدرجا في 21 دولة للفترة من 2005 إلى 2009 لتقييم تأثير الأزمة المالية العالمية بشأن الأداء النسبي للبنوك الإسلامية والتقليدية في سوق الأسهم. وباستعمال نموذج Panel Data أظهرت نتائج الدراسة وجود اختلافات مهمة في نماذج الأعمال. كما وجدت أن البنوك الإسلامية أقل كفاءة، ولكن لديها نسب وساطة وجودة أصول أعلى، ورأسمال أفضل من البنوك التقليدية. كما نجد أن أداء البنوك الإسلامية أفضل خلال الأزمات من حيث رأس المال وجودة الأصول.

7. **دراسة** Jeroen Klomp و Jakob de Haan (2012) [2] بعنوان " Banking risk and regulation: Does one size fit all? ". هدف الباحثان من خلال هذه الدراسة إلى معرفة تأثير التنظيم المصرفي والإشراف على المخاطر المصرفية باستخدام الانحدارات الكمية، وذلك باستخدام بيانات أكثر من 200 بنكا من 21 دولة من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية للفترة 2002-2008. وقد توصلت الدراسة إلى أن أن التنظيم والإشراف المصرفي له تأثير على مخاطر البنوك ذات المخاطر العالية، ومع ذلك فإن معظم التدابير المتعلقة بتنظيم البنوك والإشراف عليها ليس لها تأثير كبير على البنوك منخفضة المخاطر.

8. دراسة **Mian Sajid Nazir وآخرون** (2012) [3] بعنوان " **Risk Management Practices: A Comparison of Conventional and Islamic Banks in Pakistan**". تمثل الغرض من هذه الدراسة في فحص ومقارنة ممارسات إدارة المخاطر للبنوك التقليدية والإسلامية في باكستان. تم استخدام استبيان معدل حول ستة جوانب لرصد المخاطر وتحليلها وتحديدها وتقييمها وإدارتها، وتحديد المخاطر، وتقييم المخاطر وتحليلها، وتبيان ممارسات إدارة المخاطر وتحليل مخاطر الائتمان، يحتوي على 45 سؤالا من مقياس ليكرت. تم توزيع 300 استبيان لجمع البيانات عن البنوك الإسلامية والتقليدية في باكستان. وقد تم استخدام الانحدار و ANOVA أحادي الاتجاه لتقدير النتائج. ووجدت

[1] Thorsten Beck and others, **Islamic vs. conventional banking**: **Business model**, **efficiency and stability**, Journal of Banking & Finance, Vol 37, 2012, pp 433-447.

[2] Jeroen Klomp, Jakob de Haan, **Banking risk and regulation**: **Does one size fit all?**, Journal of Banking & Finance,Vol 36, 2012 , pp3197–3212.

[3] Mian Sajid Nazir and others, (2012), **Risk Management Practices**: **A Comparison of Conventional and Islamic Banks in Pakistan**, American Journal of Scientific Research ,Issue 68, pp 114-122

الدراسة أن البنوك الباكستانية تتسم بالكفاءة في تحليل مخاطر الائتمان ومراقبة المخاطر وفهم المخاطر في أهم متغيرات إدارة المخاطر. علاوة على ذلك، هناك اختلاف كبير في ممارسات إدارة المخاطر للبنوك الإسلامية والتقليدية في باكستان.

9. دراسة **Omar Masood** وآخرون (2012) [1] **" Credit risk management: a case differentiating Islamic and non-Islamic banks in UAE"**، حيث حاول الباحث من خلال هذه الدراسة تحديد الاختلافات بين البنوك الإسلامية وغير الإسلامية من حيث إدارة مخاطر الائتمان، وكذا التعرف على العوامل التي تميز البنوك الإسلامية وغير الإسلامية في دولة الإمارات العربية المتحدة. وقد استخدمت الدراسة المنهجية القائمة على المسح لجمع البيانات، حيث تكونت عينة الدراسة من ستة بنوك تجارية من الإمارات العربية المتحدة مع ثلاثة بنوك غير إسلامية وثلاثة بنوك إسلامية و148 مدير مخاطر ائتمان كمشاركين في المسح. وقد تم تحقيق ذلك من خلال تركيب نموذج الانحدار اللوجستي الثنائي (binary logistic regression model). والتوصل الباحث إلى النتائج التالية:

- لا يعتمد المديرون في البنوك الإسلامية فقط على الخبرات الشخصية والتحليل البسيط لمخاطر الائتمان.
- تعمل البنوك الإسلامية على تطوير وممارسة تقنيات جديدة وقوية، بالإضافة إلى الأساليب التقليدية لإدارة مخاطر الائتمان في دولة الإمارات العربية المتحدة مقارنة بالبنوك غير الإسلامية، مما يشير إلى إمكانية حدوث مزيد من التحسين في إدارة مخاطر الائتمان.

10. دراسة **Gabriel Jiménez** وآخرون (2013) [2] بعنوان "**How does competition affect bank risk-taking?**". حاول الباحث من خلال هذه الدراسة الهدف دراسة طبيعة العلاقة بين المنافسة المصرفية والمخاطرة خطية، للتأكد ما إن كانت العلاقة خطية كما هو مقترح في كل من قيمة الامتياز ونماذج تحويل المخاطر (على الرغم من وجود علامات معاكسة)، أو على شكل حرف U كما في نموذج Martí nez-Miera and Repullo (MMR). وشملت العينة جميع بنوك النظام المصرفي الإسباني خلال الفترة الممتدة من سنة 1988 إلى 2003. حيث تمثل المتغير التابع للدراسة هو مستوى مخاطر الائتمان في كل بنك وتم قياسه بنسبة القروض التجارية المتعثرة (NPL) للبنك ، أما المتغيرات المستقلة فتمثلت في GDP هو معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، SIZE هي الحصة السوقية للبنك، ROA هو العائد على أصول البنك، عدد البنوك،C5 يشير إلى حصة أكبر 5 بنوك في العينة ،Herit هو مؤشر Herfindahl للتركيز للمقاطعة ، هو مؤشر Lerner للبنك .وبعد التحكم في ظروف الاقتصاد الكلي وخصائص البنوك، وجد الباحث دعما للعلاقة غير الخطية باستخدام مقاييس قياسية لتركيز السوق في كل من أسواق القروض والودائع. وعند استخدام المقاييس المباشرة للقوة السوقية، مثل مؤشرات Lerner، تكون النتائج التجريبية أكثر دعما لفرضية قيمة الامتياز الأصلية، ولكن فقط في سوق القروض. بشكل عام، تسلط النتائج الضوء على الأهمية التجريبية لنموذجMMR ، على الرغم من الحاجة إلى مزيد من التحليل عبر الأسواق المصرفية الأخرى.

[1] Omar Masood and others, **Credit risk management: a case differentiating Islamic and non-Islamic banks in UAE** ,Journal of Qualitative Research in Financial Markets ,Vol. 4 , No. 2/3, 2012, pp 197-205.

[2] Gabriel Jiménez and others, **How does competition affect bank risk-taking?**, Journal of Financial Stability, Volume 9, Issue 2, June 2013, pp185-195.

11.دراسة **Samir Srairi** (2013) [1] بعنوان " **Ownership structure and risk-taking behaviour in conventional and Islamic banks: Evidence for MENA countries**"، حيث هدف الباحث من خلال هذه الدراسة إلى فحص تأثير هيكل الملكية مقاسا ببعدين: طبيعة المالكين وتركيز الملكية، على المخاطر المصرفية، والتحكم في السمات المحددة للبلد والنوك، وغيرها من اللوائح المصرفية. حيث حاول مقارنة سلوك المخاطرة الذي تتبعه البنوك التقليدية والإسلامية في 10 بلدان من بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في إطار ثلاثة أنواع من الملكية المصرفية (البنوك المملوكة للأسر والبنوك المملوكة للشركات والبنوك المملوكة للدولة) خلال الفترة 2005-2009. وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج يمكن إبرازها فيما يلي:

- وجود ارتباط سلبي بين تركيز الملكية والمخاطر البنكية.
- طبيعة المساهمين المختلفة لديها مواقف مخاطر مختلفة خاصة فيما يخص مخاطر الائتمان.
- البنوك المملوكة للعائلات لديها قدرة تحمل مخاطر أقل. وتظهر البنوك المملوكة للدولة مخاطر أعلى ولديها نسب أكبر من القروض المتعثرة مقارنة بالبنوك الأخرى.
- عند مقارنة البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية تظهر النتائج التجريبية أن البنوك الإسلامية الخاصة مستقرة مثل البنوك التقليدية الخاصة، ومع ذلك فإن تعرض البنوك الإسلامية لمخاطر الائتمان أقل من البنوك التقليدية.

12.دراسة **Frank Betz** وآخرون (2014) [2] بعنوان **"Predicting Distress in European Banks** ". تم من خلال هذه الدراسة تقديم نموذج للإنذار المبكر للتنبؤ بأزمات البنوك الفردية في القطاع المصرفي الأوروبي، وذلك باستخدام مؤشرات نقاط الضعف على مستوى البنوك والدولة التي تعمل فيها البنوك محل الدراسة. ونظرا لندرة حالات فشل البنوك في أوروبا، فقد اعتمدت الدراسة على مجموعة من البيانات الجديدة التي تكمل حالات الإفلاس والتصفية والتخلف عن السداد من خلال مراعاة تدخلات الدولة وعمليات الاندماج التي تواجه الأزمة، وذلك لعينة من 546 بنك بحد أدنى 1 مليار يورو من إجمالي الأصول خلال الفترة Q12012 وتنتهي في Q2013 . وقد استخدمت الدراسة ثلاث فئات من المؤشرات من أجل الالمام بالجوانب المختلفة التي تعرض البنك للأزمات وتقسم كالاتي:

- **أولا**؛ تقيس المؤشرات المستمدة من بيانات الدخل والميزانيات العمومية للبنوك مواطن الضعف الخاصة بالبنوك، حيث تستخدم مؤشرات نظام تصنيف CAMELS والتي تتمثل في نسبة حقوق الملكية إلى الأصول (نسبة رأس المال) ونسبة كفاية رأس المال (C) لقياس مستوى رأسمال البنك، وجودة الأصول (A) وتتمثل بدورها في عائد الأصول (ROA)، وحصة الأصول المتعثرة على إجمالي الأصول، واحتياطيات خسائر القروض كحصة من الأصول المتعثرة، وحصة مخصصات خسائر القروض في إجمالي متوسط القروض. وتمثل نسبة التكلفة إلى الدخل جودة الإدارة (M) ، ومؤشرات قياس الربحية (E) العائد على حقوق الملكية (ROE) وصافي هامش الفائدة. وتتمثل السيولة (L) في

[1] Samir Srairi, **Ownership structure and risk-taking behaviour in conventional and Islamic banks**: **Evidence for MENA countries**, Borsa _ Istanbul Review, Volume 13, NO. 4, 2013, pp115-127.

[2] Frank Betz and others, **Predicting Distress in European Banks**, Journal of Banking & Finance, Volume 45, August 2014, pp 225-241.

حصة مصروفات الفائدة على إجمالي الخصوم، ونسبة الودائع إلى التمويل ونسبة صافي الاقتراض قصير الأجل إلى إجمالي الخصوم. بالنظر إلى أن الودائع، وكذا حصة وكلاء الدخل التجاري للحساسية لمخاطر السوق(S) .

- **ثانيا؛** مؤشرات القطاع المصرفي الخاصة بكل بلد فيما يتعلق بالاختلالات على مستوى النظم المصرفية. وكثيرا ما يشار إلى هذه المؤشرات كمؤشرات رئيسية للإنذار المبكر للأزمات المصرفية. وتحدد المؤشرات الأنواع التالية من الاختلالات: الازدهار والزيادات السريعة في ميزانيات البنوك بالوكالة عن طريق مجموع الأصول إلى الناتج المحلي الإجمالي والنمو في الخصوم غير الأساسية، ونسب الديون إلى حقوق الملكية والقروض إلى الودائع، وتوريق سندات الدين إلى الخصوم؛ وارتفاع الممتلكات بنسبة الرهون العقارية إلى القروض.
- وأخيرا؛ تحدد المؤشرات المالية الكلية الخاصة بكل بلد اختلالات الاقتصاد الكلي وتتحكم في التباين المتزامن في أسعار الأصول ودورات الأعمال. للسيطرة على اختلالات الاقتصاد الكلي، وقد استخدمت الدراسة مؤشرات داخلية وخارجية مختارة من إجراء اختلال التوازن الكلي في الاتحاد الأوروبي (MIP)، مثل التدفق الائتماني للقطاع الخاص، والدين الحكومي، ووضع الاستثمار الدولي. وعلاوة على ذلك، فإن أسعار الأصول (أسعار الأسهم والمساكن) ومؤشرات دورة الأعمال (نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وتضخم مؤشر أسعار المستهلكين). وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أبرزها ما يلي:

✓ يحسن استكمال نقاط الضعف الخاصة بالبنك بمؤشرات الاختلالات المالية الكلية على مستوى الدولة ونقاط الضعف في القطاع المصرفي أداء النموذج، حيث تؤكد النتائج فائدة مؤشرات الضعف التي تم تقديمها من خلال إجراء عدم توازن الاقتصاد الكلي للاتحاد الأوروبي(MIP) .

✓ ينتج نموذج الإنذار المبكر القائم على البيانات المتاحة للجمهور تنبؤات مفيدة خارج العينة عن الضائقة المصرفية خلال الأزمة المالية العالمية، بينما يمكن للمرء أن يجادل في نقد Lucas، فإن الهدف من إشارات إنذار مبكر أكثر دقة يتعلق ببعض التأثيرات غير المرغوب فيها في من حيث التغييرات في السلوك والتوقعات، ويربطونها بحجتين: الأولى تتمثل في أنه كلما زادت دقة مقاييس المخاطر، زادت دقة مدخلات السياسة ؛ أما الثانية فتتمثل في أن أحد الأهداف الرئيسية لعمليات الإنذار المبكر هو تشجيع الوكلاء على اتخاذ الإجراءات بأنفسهم، بدلا من الاعتماد على الحكومات فقط. ومن ثمة؛ فإن هذا يتعلق بشكل أساسي بالتحديات في التقييمات اللاحقة للدقة التنبؤية، حيث قد تكون التنبؤات الخاطئة نهائيا صحيحة.

13.دراسة **Franco Fiordelisi** و**Davide Salvatore Mare** (2014) [1] بعنوان " **Competition and Financial Stability in European Cooperative Banks** ". حيث هدفت الدراسة إلى تبيان العلاقة بين الاستقرار المصرفي والمنافسة على هذه المؤسسات الائتمانية الصغيرة. إذ قامت الدراسة بتقييم العلاقة الديناميكية بين المنافسة وسلامة البنوك (على المدى القصير والطويل) في الأعمال المصرفية التعاونية الأوروبية بين عامي 1998 و2009. وذلك باستخدام جرانجر Granger في إعداد بيانات اللوحة لتحليل العلاقة بين المنافسة والمخاطر. وكذا تقنيات بيانات اللوحة

[1] Franco Fiordelisi, Davide Salvatore Mare, 2014, **Competition and Financial Stability in European Cooperative Banks**, Journal of International Money and Finance, vol. 45, pp 1-16.

وطرق اللحظات المعممة (GMM)، للتحكم في التجانس الداخلي والتأثيرات الخاصة بكل بلد، من أجل اختبار ما إذا كانت التغييرات في المنافسة تتنبأ بالاختلافات في مقاييس المخاطر المصرفية. كما أنها تتحكم في تأثير العوامل المختلفة على مستوى البنوك على العلاقة بين المنافسة والمخاطر. وقد توصلت الدراسة إلى ثلاث نتائج رئيسية وهي:

- قوة السوق سلبية بسبب استقرار البنوك، مما يعني أن هناك علاقة إيجابية (على المدى القصير والطويل) بين المنافسة والاستقرار.
- كان للأزمة المالية لسنة 2008 تأثير سلبي على استقرار البنوك التعاونية، لكن هذا لا يغير العلاقة بين المنافسة والاستقرار.
- يؤثر سلوك القطيع herding behaviour بشكل إيجابي على سلامة البنوك. نحصل على ثلاث نتائج رئيسية.

14. دراسة **Chaiporn Vithessonthi** (2014) [1] بعنوان **" The effect of financial market development on bank risk: evidence from Southeast Asian countries** ". حاول الباحث دراسة تأثير التنمية المالية على مخاطر البنوك، وذلك من خلال كيفية اختلاف المخاطر المصرفية مع التغيرات في تطور الأسواق المالية. وذلك بالتطبيق على مجموعة بيانات واسعة متكونة من 52 بنك تجاريا مدراج في البورصة في خمسة بلدان من دول جنوب شرق آسيا بين عامي 1990 و2012. وهذا نتيجة لأزمتين ماليتين (أي الأزمة المالية الآسيوية في الفترة 1997-1998 والأزمة المالية العالمية في الفترة 2007-2009) التي توفر تجربة طبيعية تربط بين تنمية الأسواق المالية وقياس المخاطر المصرفية. باستخدام طريقة Dynamic panel GMM regressions و OLS. وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- تزيد التنمية المالية من المخاطر البنكية وهذا نتيجة للعلاقة السالبة بين التنمية المالية ورأس مال البنك في فترة ما بعد الأزمة المالية؛
- وجود علاقة إيجابية بين التنمية المالية وتنويع إيرادات البنوك؛
- تأثير التنمية المالية على مخاطر البنوك ليس خطيًا بل على شكل حرف U.

15.دراسة **Gyanendra Prasad Paudel** و**Suvash Khanal** (2015) [2] بعنوان " **Determinants of Capital Adequacy Ratio (CAR) in Nepalese Cooperative Societies** ". حيث هدفت الدراسة إلى تقييم محددات نسبة كفاية رأس المال في الجمعيات التعاونية النيبالية من خلال تحليل الوصف والارتباط والانحدار باستخدام بيانات لوحة عدم التوازن unbalance panel data لـــ 126 تعاونية من 2009 إلى 2013. والمحددات الأساسية لمعدل كفاية رأس المال بالنسبة للتعاونيات النيبالية هي نسبة الائتمان إلى الودائع، وصافي هامش الفائدة وأنواع التعاونيات في الاتجاه الإيجابي، في حين أن نسبة استخدام الأصول وحجمها وعائد حقوق الملكية في الاتجاه السلبي. على الرغم من أن

[1] Chaiporn Vithessonthi," **The effect of financial market development on bank risk: evidence from Southeast Asian countries**, International Review of Financial Analysis, Volume 35, October 2014, pp 249-260.

[2] Gyanendra Prasad Paudel, Suvash Khanal, **Determinants of Capital Adequacy Ratio (CAR) in Nepalese Cooperative Societies**,

التعاونيات الكبيرة الحجم لديها رأس مال استراتيجي ضعيف، فإن الانحراف المتوسط والمعياري الناتج يشير إلى أن نسبة كفاية رأس المال في التعاونيات أعلى ولكنها غير متسقة من البنوك التجارية.

16. دراسة **S. M. HASANUL BANNA،MD. LUTFOR RAHMAN** (2015) [1] بعنوان **" Liquidity Risk Management: A Comparative Study between Conventional and Islamic Banks in Bangladesh** ". الهدف من هذه الدراسة هو النظر في مخاطر السيولة المرتبطة بملاءة المؤسسات المالية، وذلك من أجل تقييم إدارة مخاطر السيولة (LRM) من خلال تحليل المقارنة بين البنوك التقليدية والإسلامية في بنغلاديش. حيث تدرس أهمية كل من تأثير حجم البنك، وصافي رأس المال العامل، والعائد على حقوق الملكية، وكفاية رأس المال والعائد على الأصول (ROA) ، على إدارة مخاطر السيولة في البنوك التقليدية والإسلامية في بنغلاديش. وقد شملت الدراسة عينة مكونة من ستة بنوك متوسطة الحجم –ثلاثة بنوك التقليدية وثلاثة بنوك إسلامية. حيث تم الاعتماد على البيانات السنوية التي يتم جمعها من التقارير السنوية للبنوك المختارة، والتي تغطي الفترة 2007-2011. وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- وجود علاقة إيجابية غير معنوية بين حجم البنك وصافي رأس المال العامل ومخاطر السيولة في البنوك الإسلامية أما في حالة البنوك التقليدية فيرتبط حجم البنك سلبا بمخاطر السيولة.
- يؤثر العائد على الأصول بشكل إيجابي على مخاطر السيولة عند مستوى 10٪ في حالة البنوك التقليدية لكن في حالة البنوك الإسلامية فالعلاقة غير معنوية.
- أما بالنسبة للمتغيرات الأخرى فقد وجدت الدراسة أنه ليس لها تأثير على مخاطر السيولة لكل من البنوك التقليدية والإسلامية في بنغلاديش.

17.دراسة **Muhammad Ishtiaq** (2015) [2] **بعنوان Risk Management in Banks: Determination of Practices and" Relationship with Performance** ". حيث هدف الباحث إلى إجراء دراسة تجريبية لفعالية عمليات إدارة المخاطر وعلاقتها بأداء البنوك. إذ استعرضت الدراسة المؤلفات ذات الصلة المتعلقة بإدارة المخاطر المصرفية من مختلف الجوانب المنهجية وتجمع استنتاجاتها لإضافة المعارف المتاحة؛ ولا سيما لمعالجة بعض الثغرات البحثية المتعلقة بإدارة المخاطر وأداء البنوك في البلدان النامية، ولا سيما في باكستان. وقد تم تطبيق هذه الدراسة باعتماد طريقتين مختلفتين باعتبار الطريقة الكمية العنصر الرئيسي، في حين تلعب الطريقة النوعية دورا تكميليا. وتتألف العينة من عشرين بنكا في باكستان حيث تم التقسيم الطبقي وفقا لنوع البنوك (العامة والخاصة والأجنبية) فيما يتعلق بالشرائح مختلفة. وقد تم إجراء هذا البحث على ثلاث مراحل. حيث في المرحلة الأولى تم تطوير نموذج ديناميكيات النظام النوعي (Causal Loop Diagram) بناءا على تحليل بيانات المقابلات لفهم وتوثيق سلوك أنظمة إدارة المخاطر في البنوك الباكستانية. وفي المرحلة الثانية أجرت

[1] MD. LUTFOR RAHMAN, S. M. HASANUL BANNA, **Liquidity Risk Management**: **A Comparative Study between Conventional and Islamic Banks in Bangladesh**, Journal of Business and Technology (Dhaka), Volume-X, No-02, July–December, 2015, pp 19-35.

[2] Muhammad Ishtiaq, **Risk Management in Banks**: **Determination of Practices andRelationship with Performance**, PHD Thesis ,Philosophy, University of BEDFORDSHIRE , Bedford ,UK.

الدراسة تحليلا لبيانات الاستبيانات باستخدام التراجع العادي لأقل المربعات (ordinary least-squares regression) لتقييم الجوانب المختلفة لممارسات إدارة المخاطر في البنوك الباكستانية. وفي المرحلة الأخيرة، اعتمدت الدراسة أسلوب تحليل تحديث البيانات على مرحلتين لدراسة العلاقة بين إدارة المخاطر وأداء البنوك محل الدراسة. وتجلت نتائج هذه الدراسة في:

- من المهم جدا للبنوك الباكستانية صياغة عملية نشطة لإدارة المخاطر لتحديد وقياس ورصد ومراقبة المخاطر المختلفة
- إن تشكيل نظام شامل لإدارة المخاطر ليس ممارسة مفيدة لتلبية المتطلبات التنظيمية فحسب، بل هو أيضا ممارسة فعالة لتحسين أداء البنوك الباكستانية.
- من خلال استخدام استراتيجية براغماتية ومضمنة ومختلطة للأساليب البحثية، خلقت هذه الدراسة نظرة ثاقبة جديدة لإدارة المخاطر في البنوك المحلية وتوسع المؤلفات النظرية الحالية في مجال الخدمات المصرفية بطرق مختلفة.

18. دراسة **Romzie Rosman** و **Abdul Rahim Abdul Rahman** (2015) [1] بعنوان " **The practice of IFSB guiding principles of risk management by Islamic banks International evidence**".

تمثل الغرض من هذه الدراسة في فحص طبيعة ممارسات إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية على النحو الموصى به من قبل مجلس الخدمات المالية الإسلامية(IFSB) . إذسعت الدراسة إلى استكشاف الاختلافات في ممارسات إدارة المخاطر بناءا على دولة البنك وحجمه ونوعه وعمره. وعليه؛ فقد تم تطوير استبيان للتحقيق في ممارسات إدارة المخاطر. حيث كان المرجع الرئيسي للاستبيان هو المبادئ التوجيهية لمجلس الخدمات المالية الإسلامية لإدارة المخاطر، وكان المجيبون إما رؤساء إدارة المخاطر أو من يشغلون مناصب عليا أخرى معنية بإدارة المخاطر في البنوك الإسلامية. ثم تم إجراء اختبار غير معلمي لشرح الفرق في متوسط الدرجات لممارسات إدارة المخاطر الخاصة من قبل البنوك الإسلامية. وقد تم العثور على نقص في ممارسات إدارة المخاطر الفعالة فيما يتعلق بمخاطر السيولة والمخاطر التجارية البديلة ومخاطر الاستثمار في الأسهم من قبل البنوك الإسلامية. ومع ذلك، كانت البنوك الإسلامية جيدة نسبيا في إدارة مخاطر التشغيل / مخاطر عدم الامتثال للشريعة. كا توصلت الدراسة إلى وجود فرق معنوي في ممارسة إدارة مخاطر الاستثمار في الأسهم بناء على حجم ونوع وعمر البنك الإسلامي. بالإضافة إلى ذلك، وجود فرق كبير بين البنوك الإسلامية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENA) والدول الآسيوية فيما يتعلق بممارسة كل من المخاطر التجارية البديلة والمخاطر التشغيلية / إدارة مخاطر عدم الامتثال للشريعة.

19.دراسة **Md. Nurul Kabir** (2015) [2] بعنوان " **Comparative credit risk in Islamic and conventional bank** ". هدفت هذه الدراسة إلى النظر في مستويات مخاطر الائتمان في البنوك الإسلامية والتقليدية. وتتمثل إحدى مشكلات الدراسات الحالية في استخدام المعلومات المحاسبية وحدها لتقييم مخاطر الائتمان، وقد يكون هذا

[1] Romzie Rosman، Abdul Rahim Abdul Rahman,**The practice of IFSB guiding principles of risk management by Islamic banks International evidence**,Journal of Islamic Accounting and Business Research Vol. 6 No. 2, 2015 , pp 150-172.

[2] Md. Nurul Kabir and others, **Comparative credit risk in Islamic and conventional bank**, Pacific-Basin Finance Journal, Volume 34, September 2015, pp 327-353.

مضللا بشكل خاص مع الصيرفة الإسلامية. فباستخدام مقياس مخاطر الائتمان القائم على السوق، ونموذج ميرتون للمسافة إلى التخلف عن السداد(DD) ، قامت الدراسة بتقييم مخاطر الائتمان لـــ 156 بنكا تقليديا و37 بنكا إسلاميا في 13 دولة بين عامي 2000 و2012. كما تم أيضا حساب درجة Z القائمة على المعلومات المحاسبية والقروض المتعثرة (NPL) لغرض المقارنة. وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- لدى البنوك الإسلامية مخاطر ائتمانية أقل بكثير من البنوك التقليدية، وكما كان متوقع، تظهر البنوك الإسلامية مخاطر ائتمانية أعلى بكثير باستخدام نسبة Z-score وNPL، وتشير هذه النتائج إلى أن الإجراء المختار يلعب دورًا مهمًا في تقييم المخاطر الائتمانية الفعلية للبنوك الإسلامية.

20. دراسة **Badar Nadeem Ashraf** و **Sidra Arshad** (2016) [1] بعنوان " **Capital Regulation and Bank Risk-Taking Behavior: Evidence from Pakistan** ". هدفت هذه الورقة البحثية إلى دراسة تأثير متطلبات رأس المال القائم على المخاطر على سلوك البنوك في تحمل المخاطر، وذلك باستخدام مجموعة بيانات مكونة من 21 بنكًا تجاريًا مدرجًا في بورصة باكستان خلال الفترة 2005-2012. وقد استخدمت الدراسة التدابير التنظيمية لرأس مال البنك، ونسبة كفاية رأس المال، ومخاطر محفظة أصول البنك، ونسبة الأصول المرجحة بالمخاطر إلى إجمالي الأصول. كما استخدمت أساليب لوحة N الصغيرة التي تم تطويرها مؤخرًا (طريقة المتغير الوهمي للمربعات الصغرى المصححة (LSDVC) وطريقة نظام GMM للتحكم في تأثيرات اللوحة الثابتة والمتغيرات التابعة الديناميكية والمتغيرات المستقلة الداخلية. وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- خفضت البنوك التجارية مخاطر محفظة الأصول استجابة لمتطلبات رأس المال الصارمة القائمة على المخاطر.
- جميع البنوك التي لديها نسب رأس مال قائمة على المخاطر إما أقل أو أعلى من الحدود التنظيمية المطلوبة، قد خفضت مخاطر المحفظة استجابة لمتطلبات رأس المال الصارمة القائمة على المخاطر.
- تعتبر النتائج قوية مقارنة بالوكلاء البديلين لتحمل البنوك للمخاطر، وطرق التقدير البديلة، والعينات البديلة.

21. دراسة **Abdullah Al-Maghzom** (2016) [2] بعنوان " **The Determinants and Consequences of Risk Disclosure in Saudi Banks** " ، حيث حاول الباحث من خلال هذه الدراسة معالجة الفجوة الحالية في أدبيات الإفصاح عن طريق التحقيق في الإفصاح عن المخاطر في اقتصاد نام (المملكة العربية السعودية). كما هدف إلى توسيع فهم مستويات الإفصاح عن المخاطر والمحددات والنتائج الاقتصادية، من خلال فحص مستويات الإفصاح عن المخاطر في التقارير السنوية لكل من البنوك الإسلامية وغير الإسلامية المدرجة في البورصة. وأيضا الاستكشاف التجريبي لحوكمة الشركات والسمات الديموغرافية لفرق الإدارة العليا مثل محددات ممارسات الكشف عن المخاطر الطوعية، وكذلك التحقيق فيما إذا كانت مستويات الإفصاح الطوعي عن المخاطر في البنوك السعودية المدرجة ذات قيمة أم لا. وقد تكونت عينة الدراسة من جميع البنوك المدرجة في سوق الأوراق المالية السعودية، وذلك خلال الفترة الممتدة من عام 2009 إلى عام

[1] Badar Nadeem Ashraf, Sidra Arshad, 2016, **Capital Regulation and Bank Risk-Taking Behavior**: **Evidence from Pakistan**, *International Journal of Financial Studies*,VOL 6, pp 2-20.

[2] Abdullah Al-Maghzom,2016, **The Determinants and Consequences of Risk Disclosure in Saudi Banks**, PHD Thesis ,Philosophy , University of **of Gloucestershire**, **Cheltenham**,UK.

2013 . وتضع هذه الدراسة مؤشرين شاملين للإفصاح عن المخاطر لقياس مستويات الكشف عن المخاطر في كل من البنوك الإسلامية وغير الإسلامية. وتستخدم طريقة المربعات الصغرى لفحص تأثير مجموعة من المحددات الناتجة عن إدارة الشركات والسمات الديموغرافية في الكشف عن المخاطر. وأيضا في تحديد ما إذا كانت مستويات الكشف الطوعي عن المخاطر في البنوك السعودية المدرجة ذات صلة بالقيمة أم لا. وتوصلت الدراسة الى النتائج التالية:

- يظهر التحليل التجريبي الأول أن البنوك الإسلامية تفصح عن معلومات مخاطر أقل من البنوك غير الإسلامية. ومع ذلك، يكشف التحليل أيضًا أن كلاً من البنوك الإسلامية وغير الإسلامية تبلغ نسبيًا عن نفس القدر من معلومات المخاطر المتعلقة بالبنود غير الإسلامية المتعلقة بالمخاطر.
- يظهر التحليل التجريبي الثاني أن البنوك الإسلامية تسجل مستويات منخفضة للغاية فيما يتعلق بالمخاطر الإسلامية الخاصة. كما يوضح أن الملكية الخارجية، واجتماعات لجان التدقيق، والتنوع بين الجنسين، ومستويات التعليم والربحية هي المحددات الأساسية لممارسات الإفصاح عن المخاطر في البنوك السعودية المدرجة.
- لا يوجد ارتباط بين مستويات الإفصاح الطوعي عن المخاطر وقيمة الشركة كما تم قياسها من خلال نسبة السعر السوقي إلى القيمة الدفترية (MTBV) ولكن النتائج الناتجة عن المقياس المحاسبي (ROA) تظهر أن هناك ارتباطًا إيجابيًا مهمًا بين مستويات الإفصاح الطوعي عن المخاطر وقيمة الشركة.

22. دراسة **Mohammad Ashraful** و آخرون (2016) [1] بعنوان **" Socioeconomic Development and Its Effect on Performance of Islamic Banks: Dynamic Panel Approaches** . تندمج البنوك الإسلامية مدمجة بدرجة كبيرة في القضايا الاجتماعية بسبب قواعدها وأنظمتها. إذ لا يعتمد الربح على عائده واستثماره فحسب، بل يعتمد أيضًا على الثقة، والقضايا الأخلاقية التي قد تكون أكثر ارتباطًا بالربحية المصرفية. لاختبار هذه الفجوات، حاولت هذه الدراسة التحقيق في العوامل الاجتماعية والاقتصادية جنبًا إلى جنب مع العوامل الخاصة بالبنوك للبنوك الإسلامية العالمية باستخدام GMM الديناميكية والانحدار الكمي. وقد شملت مجموعة البيانات المستخدمة في هذه الدراسة 55 بنكًا إسلاميًا كاملاً من 24 دولة في جميع أنحاء العالم خلال الفترة الممتدة من سنة 2005 إلى سنة 2013. وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- عائد الأصول (ROA) إيجابي بشكل كبير للعوامل الخاصة بالبنك مثل مخاطر الائتمان وسلبية إحصائيًا لنسبة التكلفة إلى الدخل.
- العلاقة بين المخاطر والعودة غير متجانسة أو متباينة بين الكميات المختلفة.
- تميل نتائج الدراسة إلى كشف أن العوامل الاجتماعية والاقتصادية وخاصة الاستقرار السياسي وحرية الاستثمار لها علاقة إيجابية وهامة بأداء البنك الإسلامي.

[1] Mohammad Ashraful and others, 2017, **Socioeconomic Development and Its Effect on Performance of Islamic Banks**: **Dynamic Panel Approaches**, Macroprudential Regulation and Policy for the Islamic Financial Industry , pp 229–243.

23. دراسة **Sabur Mollah** وآخرون (2017) [1] "**The governance, risk-taking, and performance of Islamic banks** ". هدفت الدراسة إلى فحص تأثير الاختلاف في هياكل الحوكمة على المخاطر وأداء البنوك الإسلامية مقارنة بالبنوك التقليدية. وذلك باستخدام عينة من 52 بنكا إسلاميا و104 بنكا تقليديا في 14 بلدا للفترة من 2005 إلى 2013، واعتمدت الدراسة على نموذج GMM، وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- يلعب هيكل الحوكمة في البنوك الإسلامية دورا حاسما في المخاطرة فضلا عن الأداء المالي المتميز عن البنوك التقليدية.
- يسمح هيكل الحوكمة للبنوك الإسلامية بتحمل مخاطر أعلى وتحقيق أداء أفضل بسبب تعقيدات المنتجات وآليات المعاملات. ومع ذلك، تحافظ البنوك الإسلامية على رسملة أعلى مقارنة بالبنوك التقليدية.

24. دراسة **Andy Setiawan** و **dan Bambang Hermanto** (2017) [2] بعنوان "**Comparative Study : Determinant On Banking Profitability Between Buku 4 And Buku 3 Bank In Indonesia** " . حيث حاول الباحثان من خلال هذه الدراسة تحليل تأثير كل من القروض المتعثرة (NPL) ، ونسبة القروض إلى الودائع (LDR)، ونسبة كفاية رأس المال (CAR) ، وهامش الفائدة الصافي (NIM) ، ومصروفات التشغيل إلى نسبة الدخل التشغيلي (OEOI) كمتغيرات مستقلة للدراسة تجاه العائد على الأصول (ROA) والعائد على حقوق الملكية (ROE) كمتغير تابع و الذي يمثل ربحية البنك . وتمثلت عينة البحث في جميع بنوك BUKU 4 وسبعة بنوك من البنوك العاملة في BUKU 3 إندونيسيا خلال الفترة 2006-2015. وتمثلت التقنية المستعملة في في هذه الدراسة هي الانحدار الخطي المتعدد. وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- جميع المتغيرات المستقلة لها تأثير كبير على ROA وROE في وقت واحد، حيث أن NIM له تأثير إيجابي جوهري على الربحية في كل من البنوك BUKU 3 وBUKU 4 .
- بالنسبة لمصاريف التشغيل للدخل التشغيلي (OEOI) والقروض المتعثرة (NPL) لها تأثير سلبي كبير على الربحية.
- لنسبة كفاية رأس المال (CAR) ونسبة القروض إلى الودائع (LDR) تأثيرات مختلفة على الربحية في بنوك BUKU 3 وBUKU 4 في إندونيسيا.
- بلغت قيمة مساهمة المتغيرات المستقلة المؤثرة في العائد على الأصول 64.7٪ في بنوك BUKU 3 و 90.4٪ في بنوك BUKU 4 وفي العائد على حقوق الملكية 55.4٪ في BUKU 3 بنوك و 74.1٪ في BUKU 4 بنوك.

[1] Sabur Mollah and others,2017 , **The governance**, **risk-taking**, **and performance of Islamic banks**, *J Financ ServRes*, Vol ,51, pp 195–219.

[2] Andy Setiawan , dan Bambang Hermanto, **COMPARATIVE STUDY : DETERMINANT ON BANKING PROFITABILITY BETWEEN BUKU 4 AND BUKU 3 BANK IN INDONESIA**, . *Benefit: Jurnal Manajemen dan Bisnis*, 2017, vol. 2, no 1, pp 92-101.

25. دراسة **Abdul Rashid** و **Muhammad Khaleequzzaman** (2017) [1] بعنوان " **Does Islamic banking really strengthen financial stability? Empirical evidence from Pakistan**". تمثل الهدف الرئيسي من هذه الدراسة في التقييم التجريبي لمساهمة البنوك الإسلامية في الاستقرار المالي لباكستان. ولهذا الغرض، قام الباحثان بدراسة القوة المالية النسبية للبنوك الإسلامية والمساهمة في الاستقرار المالي، وفحص العلاقة بين السلوك التنافسي للبنوك واستقرار النظام المصرفي. ولتحقيق ذلك تم جمع بيانات ربع سنوية لعشرة بنوك تقليدية، أربعة بنوك إسلامية كاملة وستة فروع إسلامية قائمة بذاتها للبنوك التقليدية الباكستانية للفترة 2006-2012. وتم حساب Z-Score واستخدامه كمقياس لاستقرار البنوك ومقدار للآثار العشوائية لتقدير تأثير المتغيرات الخاصة بالبنك ومؤشرات الاقتصاد الكلي على الاستقرار المالي. ويمكّن الإطار التجريبي المستخدم من دراسة التأثير التفاضلي لكل متغير أساسي على الاستقرار المالي في البنوك الإسلامية والتقليدية. وللتحقق من قوة النتائج، استعمل الباحثان عدة نماذج بمواصفات مختلفة. وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- تنوع الدخل ونسبة الربحية ونسبة القرض إلى الأصول وحجم الأصول ونسبة تركيز السوق في البنوك لها تأثيرات كبيرة على استقرار البنوك.
- بمقارنة البنوك الإسلامية والتقليدية، لوحظ أن هناك تأثير واضح للمحددات التجريبية للاستقرار المالي على البنوك الإسلامية والتقليدية.
- أداء البنوك الإسلامية أفضل مقارنة بالبنوك التقليدية، كما أنها ساهمت بشكل أكثر فاعلية في استقرار القطاع المالي.
- مساهمة البنوك الإسلامية في الاستقرار المالي كانت معقولة ومستقبلية.

26. دراسة **FAISAL ALQAHTANI** (2018) [2] بعنوان " **Risk and Efficiency in Banking: A Comparative Study between Islamic and Conventional Banking**"، تمثل الهدف الرئيسي من هذه الدراسة في معالجة الفجوة الحالية في أدبيات المخاطر والكفاءة المصرفية من خلال التحقيق في مستويات المخاطر والكفاءة، وكذا تحديد محددات المخاطر والكفاءة. وقد تطرقت الدراسة إلى المخاطر المصرفية من جهة والكفاءة من جهة أخرى. كما قدمت الدراسة مقارنة بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية في محاولة لتقديم نتائج واضحة وواسعة ومفهومة. وغطت الدراسة عينة مكونة من البنوك الكبرى في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا للفترة الممتدة من 2006-2015. وشملت العينة البلدان التالية: المملكة العربية السعودية والكويت وقطر والبحرين والإمارات العربية المتحدة والأردن وتركيا ومصر وتونس والسودان. وباستعمال نهج SUR وتقنية تحليل تغليف البيانات (DEA). وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

[1] Abdul Rashid, Muhammad Khaleequzzaman, **Does Islamic banking really strengthen financial stability? Empirical evidence from Pakistan**, International Journal of Islamic and Middle Eastern Finance and Management Vol. 10 No. 2, 2017, pp 130-148.

[2] FAISAL ALQAHTANI, **Risk and Efficiency in Banking: A Comparative Study between Islamic and Conventional Banking**, PHD Thesis ,Philosophy , University of Plymouth , Plymouth, UK.

- مخاطر الائتمان في البنوك الإسلامية والتقليدية متشابهة، مع ارتفاع طفيف في احتياطي خسارة القروض للقروض التقليدية وارتفاع طفيف في القروض المتعثرة في البلدان الإسلامية.
- مستويات المخاطر الائتمانية متماثلة في كل من البنوك الإسلامية والتقليدية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.
- كانت مخاطر الإفلاس أعلى في البنوك الإسلامية مقارنة بالبنوك التقليدية.
- كانت مستويات الكفاءة في البنوك الإسلامية مماثلة أيضًا لمستويات الكفاءة في البنوك التقليدية البنوك، حيث أنه لم تؤثر لوائح الامتثال للشريعة الإسلامية على مستوى كفاءة البنوك الإسلامية العاملة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.
- تناولت الدراسة تأثير الأزمة المالية العالمية على مخاطر الائتمان ومخاطر الإعسار والكفاءة، ووجدت أن البنوك الإسلامية والتقليدية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا شهدت زيادة في مخاطر الائتمان، وكانت كل من البنوك الإسلامية والتقليدية أقل استقرارًا بعد البيانات المالية العالمية التي سجلت درجات Z أقل بعد الأزمة.
- كانت البنوك في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أكثر كفاءة بعد الأزمة مقارنة بتلك التي تم الإبلاغ عنها من قبل أو خلال الأزمة.

27. دراسة **Ferhi Affifa** (2018)[1] بعنوان "**Credit risk and banking stability: a comparative study between Islamic and conventional banks**". حيث هدف الباحث من خلال هذه الدراسة إلى تقييم المخاطر الائتمانية للبنوك الإسلامية والتقليدية ودراسة علاقتها برأس المال في 14 دولة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. للقيام بذلك، استخدم الباحث عينة مكونة من 58 بنكا إسلاميا و89 بنكا تقليديا خلال الفترة 2005-2015. باستخدام مستعينا بطريقة العزوم المعممة (GMM). وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- تنطوي البنوك التقليدية على مخاطر ائتمانية أعلى من البنوك الإسلامية.
- كلما كان البنك الإسلامي أكبر، كلما زادت مخاطره الائتمانية لتقترب من مخاطر البنوك التقليدية.

28. دراسة **Arjeta Hallunovi** و **Miranda Berdo** (2018)[2] بعنوان "**The Relationship between Risk Management and Profitability of Commercial Banks in Albania**". تمثل الهدف من هذه في تحديد ما إذا كانت هناك علاقة بين إدارة مخاطر الائتمان والربحية في البنوك التجارية في ألبانيا. وقد تم الاعتماد على أربعة متغيرات هي ROA و ROE هما المتغيران المتابعان، في حين أن القروض المتعثرة (NPLs) وكفاية رأس المال (CAR)هي المتغيرات المستقلة. والمصدر الرئيسي لجمع البيانات هو التقارير السنوية التي تقدمها الرابطة الألبانية للبنوك لفترة سبع سنوات ممتدة من سنة 2008 إلى سنة 2015. ومن أجل تحليل البيانات الكمية، تم استخدام نموذج الانحدار المتعدد. وتمثلت نتائج الدراسة فيما يلي:

[1] Ferhi, AFFIfa, **Credit risk and banking stability: a comparative study between Islamic and conventional banks**, International Journal of Law and Management, Vol. 60 No. 4, pp 1009-1019.

[2] Arjeta Hallunovi ,Miranda Berdo,2018, **The Relationship between Risk Management and Profitability of Commercial Banks in Albania**, Asian Themes in Social Sciences Research ,Vol. 1, No. 2, pp 44-49 .

- وجود علاقة سلبية بين مخاطر الائتمان والربحية،
- تبقى مخاطر الائتمان أهم المخاطر التي تواجهها البنوك التجارية، لذا فإن قياسها الدقيق وإدارة مخاطر الائتمان أمر بالغ الأهمية. وكان من المتوقع أن تكون العلاقة بين مخاطر الائتمان والربحية سلبية، بالنظر إلى أنه كلما زاد عدد القروض غير المربحة لدى البنك، كلما انخفضت ربحية البنك.
- لكفاية رأس المال علاقة إيجابية مع متغيرات الربحية العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية. والأهم من ذلك، أن كفاية رأس المال لها عائد على حقوق الملكية بقيمة إحصائية أعلى من العائد على الأصول.

29. دراسة **Abdulrahman Mohammed Abdullah Al-Ismaili (2018)**[1] بعنوان " **Risk Exposure and Performance in the Banking Sector: A Comparative Investigation of Islamic, Conventional, and Islamic Window Banks"** . حيث حاول الباحث من خلال هذه الدراسة التحقق من محددات الاستقرار في البنوك الإسلامية من خلال مقارنة ثلاثة أنواع مختلفة من البنوك: البنوك الإسلامية، والتقليدية، والنوافذ الإسلامية، بالإضافة إلى دراسة تأثير المخاطر على الأداء المصرفي. لتحقيق هذا الهدف، تم اتباع المنهج الكمي من خلال جمع البيانات لعينة كبيرة مكونة من 950 بنكًا من 55 دولة في منظمة التعاون الإسلامي (منظمة الدول الإسلامية). وتركز الدراسة في السلسلة الزمنية على الأزمة المالية العالمية وأزمة الديون السيادية من سنة 2006 حتى سنة 2015 (فترة عينة كاملة)؛ 2007-2009 (الأزمة المالية العالمية)؛ و 2010-2013 (أزمة الديون السيادية). كما ركزت الدراسة على تحليل واستكشاف المخاطر في هذه المؤسسات المالية لتحسين ممارسة الصناعة المصرفية، وذلك بالتطرق للمخاطر الرئيسية وهي مخاطر الائتمان والسيولة والتشغيل على وجه التحديد، من أجل إيجاد العوامل التي تحدد المخاطر التي تواجهها البنوك الإسلامية. وتوصلت الدراسة الى النتائج التالية:

- بالمقارنة مع البنوك التقليدية، فإن البنوك الإسلامية ليست مربحة وفعالة. ربما يمكن تفسير ذلك من خلال حقيقة أن البنوك الإسلامية أكثر تحفظ، وتظهر البنوك الإسلامية أيضًا إمكانيات أكبر بكثير لنمو الأصول. وهذا يدعم التأكيد على أن البنوك الإسلامية هي من بين القطاعات الفرعية الأسرع نموًا في القطاع المالي الأوسع.
- فيما يتعلق بالتنويع، فإن نسبة الدخل من غير الفوائد أكبر بكثير في البنوك الإسلامية. مما يعني أن هناك تنوعًا أكبر في البنوك الإسلامية.
- أن النوافذ الإسلامية أكبر في الحجم مما يشير إلى أن البنوك الكبيرة هي التي عادة ما يكون لها نوافذ إسلامية. نستنتج أيضًا أن الخصائص الخاصة بالبنك لها تأثير موضعي على استقرار المخاطر.
- وجود تباين كبير في المخاطر بين أنواع البنوك الثلاثة. ويدل ذلك على أن جودة الأصول في البنوك الإسلامية أفضل من تلك الخاصة بالنوافذ الإسلامية والبنوك التقليدية. وبالمقارنة، فإن مخاطر السيولة أعلى بكثير في البنوك الإسلامية مقارنة بالبنوك التقليدية. خاصة خلال أزمة الديون السيادية. ربما يكون السبب في ذلك عدم اتخاذ البنوك الإسلامية

[1] Abdulrahman Mohammed Abdullah Al-Ismaili,(**2018**), **Risk Exposure and Performance in the Banking Sector**: **A Comparative Investigation of Islamic**, **Conventional**, **and Islamic Window Banks**, PHD Thesis ,Philosophy , University of Hull, Cottingham .Rd,UK.

تدابير لتغيير وإثبات إدارة المخاطر بشكل مناسب، في أعقاب الأزمة المالية العالمية. وذلك يشير إلى أن البنوك الإسلامية لم تعدل ثقافة أعمالها واستراتيجياتها فيما يتعلق بالسيولة نتيجة لأدائها خلال الأزمة المالية العالمية.

- يتضح من النتائج أن البنوك التقليدية في وضع أفضل عند مقارنتها بالبنوك الإسلامية البنوك فيما يتعلق بالسيولة.
- يتم تحديد استقرار البنوك الإسلامية بشكل مختلف عن البنوك التقليدية والنوافذ الإسلامية من خلال بعض العوامل. على سبيل المثال، الحوكمة المصرفية لديها تأثير جوهري على مخاطر الائتمان للبنوك الإسلامية فقط. في المقابل، وجدت أن مخاطر الائتمان للبنوك الإسلامية ليست حساسة لنسبة التنويع مقارنةً بالبنوك التقليدية والنوافذ الإسلامية.
- فيما يتعلق بنسبة السيولة توصلت الدراسة إلى أن نسبة التكلفة إلى الدخل مرتبطة أيضًا بشكل كبير بمخاطر السيولة في البنوك الإسلامية والبنوك، ولكن النتائج متضاربة. في المقابل، فإن الأدلة من البنوك التقليدية إيجابية وهامة.

30. دراسة **Necla Ilter Kucukcolak** وآخرون (2019) [1] بعنوان " **Liquidity Risk Management in Islamic Banking: Comparative Analysis with SUR Methodology for Turkey** ". تمثل الهدف من هذه الدراسة في تحديد العوامل المؤثرة على مخاطر السيولة في القطاع المصرفي الإسلامي التركي. الطريقة المستخدمة لهذا الغرض هي الانحدار غير المرتبط (SUR). وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- تتأثر مخاطر السيولة بشكل كبير من قاعدة الائتمان والأموال المحصلة وزيادتها ستزيد من مخاطر السيولة.
- من الممكن تقدير العوامل التي تؤثر على هيكل السيولة للبنوك الإسلامية وستكون مدخلاً هامًا لإدارة الأصول والخصوم.

31. دراسة **Salihu Liman Mairafi** وآخرون (2019) [2] بعنوان " **Determinants of Bank Risk-Taking: A Comparative Analysis between Islamic and Conventional Banks**". تمثل الهدف من هذا البحث في دراسة محددات المخاطر في البنوك خلال الفترة 2006-2015، وذلك من خلال مقارنة البنوك الإسلامية والتقليدية في دول مجلس التعاون الخليجي باستخدام Panel Data. وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- تعتبر جودة الأصول وحجم البنك هي المحددات الرئيسية للمخاطر في البنوك المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، في حين أن رأس المال وجودة الأصول والسيولة والحجم هي المحددات الرئيسية للمخاطر للبنوك التقليدية.
- عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مخاطر البنوك الإسلامية ورأس المال وكفاءة الإدارة والأرباح والسيولة كما هو موضح في البنوك التقليدية.

[1] Necla Ilter Kucukcolak and others ,**Liquidity Risk Management in Islamic Banking: Comparative Analysis with SUR Methodology for Turkey**, Journal of Economic Development, Environment and People Volume 8, Issue 4, 2019, pp 54-71.

[2] Salihu Liman Mairafi and others, **Determinants of Bank Risk-Taking: A Comparative Analysis between Islamic and Conventional Banks**, 6 th Annual ECoFI Symposium 2019 31st ,October 2019, HIG Hotel, Langkawi, Kedah, Malaysia, pp 84-91.

32. دراسة **Saiful Dea Puspita Ayu** (2019) [1] بعنوان **" Risks Management and Bank Performance: The Empirical Evidences from Indonesian Conventional and Islamic Banks"**. حيث حاول الباحث من خلال هذه الدراسة فحص تأثير إدارة مخاطر الائتمان والسيولة، والمخاطر التشغيلية على أداء البنوك الإندونيسية. كما تهدف هذه الدراسة الى دراسة أثر تطبيق إدارة المخاطر على أداء البنوك لكل عينة فرعية من البنوك التقليدية والإسلامية، حيث تألفت عينة الدراسة من 26 بنكا تقليديا و11 بنكا إسلاميا وذلك للفترة 2012-2016 ، وقد تم استعمال نموذج الانحدار الخطي المتعدد. وتوصلت الدراسة إلى جملة من النتائج من بينها ما يلي:

- تؤثر إدارة مخاطر الائتمان والسيولة بشكل إيجابي على أداء البنوك الإندونيسية الذي يحل محله العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية. وفي الوقت نفسه.
- تؤثلا إدارة المخاطر التشغيلية بشكل إيجابي على أداء البنوك الإندونيسية التي يتم تمثيلها بواسطة العائد على الأصول ROA وROE والعائد على حقوق الملكية وهامش صافي الفائدة NIM.
- بالنسبة للبنوك التقليدية، تؤثر إدارة مخاطر الائتمان بشكل إيجابي على أداء البنك بالنسبة للمؤشر ROA فقط، في حين تؤثر إدارة مخاطر السيولة بشكل إيجابي على أداء البنك للمؤشرين ROA وROE.
- أما بالنسبة للعينة الفرعية للبنوك الإسلامية، فتظهر أن إدارة المخاطر التشغيلية فقط لها تأثير إيجابي على أداء البنوك الإسلامية. وتشير هذه النتائج إلى أن تأثير مخاطر الائتمان، ومخاطر السيولة، وإدارة المخاطر التشغيلية على أداء البنك الإندونيسي لم يتم تقديم النتائج الحاسمة، بل يعتمد على العينة، وقياس الأداء المستخدم.

33. دراسة **Ahmet İncekara** و **Harun Çetinkaya** (**2019**) [2] بعنوان **" Liquidity Risk Management :A Comparative Analysis of Panel Data Between Islamic And Conventional Banking In Turkey"**. تمثل الهدف من هذه الدراسة في مقارنة عملية إدارة مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية والتقليدية في تركيا، بالإضافة إلى تحديد العوامل المؤثرة على حركة مخاطر السيولة. لهذا الغرض، تم استخدام أسلوب التحليل الاحصائي Panel Data لبيانات مالية فصلية على عينة مكونة من 6 بنوك (3 بنوك إسلامية و3 تقليدية) تعمل بين 2014 و2018. وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- وجود علاقة سلبية وذات دلالة إحصائية بين الأصول السائلة (LA) ومتغيرات الناتج المحلي الإجمالي (GDP) والتضخم (INF) ومخاطر السيولة عند مستوى ثقة 99٪ في البنوك الإسلامية.
- أما القروض المتعثرة فكان لها تأثير إيجابي وذو دلالة إحصائية على الخدمات المصرفية الإسلامية مع موثوقية 95٪.
- كانت العلاقة بين متغيرات القروض المتعثرة والأصول السائلة (LA) ومخاطر السيولة في البنوك التقليدية سلبية وذات دلالة إحصائية عند مستويات ثقة 95٪ و99٪ على التوالي.

---

[1] Saiful , Dea Puspita Ayu, **Risks Management and Bank Performance**: **The Empirical Evidences from Indonesian Conventional and Islamic Banks**, International Journal of Economics and Financial Vol 9, N 4 ,2019, pp 90-94.

[2] Ahmet İncekara ،Harun Çetinkaya.(2019).« Liquidity Risk Management :A Comparative Analysis of Panel Data Between Islamic And Conventional Banking In Turkey ».Journal of Procedia Computer Science.Vol 158, pp 955-963.

34.دراسة **Ahmet İncekara** و **Harun Çetinkaya**، (2019)[1] بعنوان "**Credit Risk Management :A Panel Data Analysis on The Islamic Banks in Turkey**" . هدفت هذه الدراسة إلى تحديد العوامل التي تؤثر على إدارة مخاطر الائتمان والتي تعد عاملاً مهماً لاستقرار القطاع المصرفي. لهذا الغرض، تم استخدام البيانات المالية ربع السنوية للفترة 2014-2017 البنوك الإسلامية العاملة في تركيا. وقد أجريت الدراسة باستخدام طريقةPanel Data. وأظهرت نتائج الدراسة ما يلي:

- وجود علاقة موجبة وذات دلالة احصائية بين مخاطر الائتمان ونسبة كفاية رأس المال وصافي الدخل واللوغاريتم الطبيعي لمجموع الأصول الذي يمثل بدوره حجم البنك.
- وجود علاقة سالبة ودلالة إحصائية بين متغير الناتج المحلي الإجمالي ومخاطر الائتمان، وهما من متغيرات الاقتصاد الكلي للدراسة.

35. دراسة **Ahmed Mohammed Debes** (2019) [2] بعنوان " **The Performance Of Islamic Banks Vs. Conventional Banks: The Case Of Mena Region** " . حيث حاول الباحث من خلال هذه الدراسة مقارنة الأداء المالي للبنوك الإسلامية والبنوك التقليدية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وذلك من خلال فحص تأثير العوامل المحددة للبنك (المتمثلة في حجم البنك، ومخاطر رأس المال، وكثافة القروض، والرافعة المالية، ومخاطر الائتمان، ونسبة التشغيل والدرجة Z) وعوامل الاقتصاد الكلي (المتمثلة في الناتج المحلي الإجمالي والتضخم) على الأداء المالي للبنوك (محسوبة من خلال العائد على الأصول (ROA) والعائد على حقوق الملكية (ROE). كما حاول الباحث إثبات أن الاختلاف في النماذج التشغيلية للبنوك له تأثير على الأداء المالي. وتمثلت عينة الدراسة في 108 بنكا تضم 35 بنكًا إسلاميًا و 73 بنكًا تقليديًا من 15 دولة هي (الأردن، إيران، البحرين، تونس، الجزائر، العراق، الكويت، ليبيا، المغرب، عمان، المملكة العربية السعودية، قطر، اليمن، الإمارات العربية المتحدة للفترة 2004-2014. وقد تم استخدام نهج تحليل البيانات الكمية الاستنتاجية من منظور معرفي موضعي باستخدام تقنيتين بحثيتين: الانحدار الخطي متعدد المتغيرات ونموذج الشبكة العصبية الاصطناعية غير الخطية. وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- وجود اختلافات كبيرة في الأداء المالي بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بناءا على المتغيرات المالية التي تم فحصها.
- فيما يتعلق بتأثير الأزمة المالية لعام 2008 على الأنواع المصرفية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، تشير الدراسة إلى أن البنوك التقليدية تأثرت أكثر نسبيا من البنوك الإسلامية.

[1] Ahmet İncekara ،Harun Çetinkaya.(2019). **Credit Risk Management :A Panel Data Analysis on The Islamic Banks in Turkey** .Journal of Procedia Computer Science.Vol 158, pp 947-954.

[2] AHMED MOHAMMED DEBES,2019, **THE PERFORMANCE OF ISLAMIC BANKS VS. CONVENTIONAL BANKS: THE CASE OF MENA REGION**, PHD Thesis ,Philosophy , University OF PLYMOUTH, PLYMOUTH ,UK.

- تعتبر مخاطر الائتمان والدرجة Z من المحددات الرئيسية للأداء المالي للبنوك في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيان وهو ما يشير إلى أن الإدارة الفعالة لمخاطر الائتمان والإفلاس يمكن أن يؤثر بشكل إيجابي على أداء البنوك، ومع ذلك فإن زيادة الاستثمار في الأصول الثابتة تؤثر بشكل أساسي على البنوك التقليدية مقارنة بالبنوك الإسلامية. وبالمثل،
- تأثير حجم البنك ينطبق على البنوك التقليدية أكثر من البنوك الإسلامية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.
- عند مقارنة النتائج التي تم الحصول عليها باستخدام الشبكة العصبية الاصطناعية بتلك التي تم الحصول عليها باستخدام تحليل الانحدار المتعدد، وجدت الدراسة أنه بشكل عام، كانت القوة التفسيرية التي تم الحصول عليها باستخدام الشبكة الاصطناعية المحايدة أعلى نسبيًا. وعند التركيز على دول مجلس التعاون الخليجي، كشفت الدراسة أن البنوك الإسلامية عانت نسبيًا أكثر من البنوك التقليدية من الأزمة المالية العالمية لعام 2008، على عكس النتائج الخاصة بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ككل. علاوة على ذلك، بالإضافة إلى مخاطر الائتمان ودرجة-Z .
- إن زيادة رأس المال المصرفي (مخاطر رأس المال) لها تأثير إيجابي على الأداء المصرفي في دول مجلس التعاون الخليجي. ومع ذلك، زيادة الرافعة المالية ونسبة التشغيل أثرت بشكل كبير على البنوك التقليدية، وليس البنوك الإسلامية، في دول مجلس التعاون الخليجي.
- على عكس منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، يؤثر حجم البنوك في دول مجلس التعاون الخليجي على البنوك الإسلامية أكثر من البنوك التقليدية. من ناحية أخرى، تبين أن التغيرات في الناتج المحلي الإجمالي لها أهمية أكبر في دول مجلس التعاون الخليجي (مقارنة بالدول غير الخليجية) بينما يؤثر التضخم على البنوك التقليدية فقط في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. ومع ذلك، فإن الزيادة في كثافة القروض لم تؤثر بشكل كبير على أداء البنوك.

36.دراسة **Muhammed Habib Dolgun** و **Adam Ng and Abbas Mirakhor** (2019) [1] بعنوان " **Need For Calibration: Applying A Maximum Threshold To Liquidity Ratio For Islamic Banks** ". تمثل الهدف الرئيسي من هذه الدراسة في تسليط الضوء على تأثير أنظمة السيولة على الصيرفة الإسلامية باستخدام تركيا كدراسة حالة. ويوصي بآلية باستعمال معايير سوق رأس المال لمتطلبات السيولة للبنوك الإسلامية للتخفيف من مخاطر معينة وتقيم الدراسة العلاقة بين النقد والربح وبين نسبة تغطية السيولة ونسبة كفاية رأس المال في البنوك الإسلامية في تركيا . وقد توصلت الدراسة إلى أن البنوك الإسلامية التركية تمتلك نقدًا أعلى مما ينبغي. وتقترح نسبة سيولة قصوى للبنوك الإسلامية. كما إن تطبيق سقف على نسبة تغطية السيولة سيفرض انضباطًا على البنوك الإسلامية لإدارة أصولها بشكل مناسب وكذلك لتشجيع الوساطة المالية للقطاع الحقيقي.

[1] Muhammed Habib Dolgun, Adam Ng and Abbas Mirakhor, **Need for calibration**: **applying a maximum threshold to liquidity ratio for Islamic banks** , International Journal of Islamic and Middle Eastern Finance and Management Vol. 13 No. 1, 2020, pp 56-74.

37. دراسة **Mohammed Ayoub Ledhem** و **Mohammed Mekidiche** (2020)[1] بعنوان " **Economic growth and financial performance of Islamic banks: a CAMELS approach** ". حاولالباحثان من خلال هذه الدراسة التحقق العلاقة بين الأداء المالي للتمويل الإسلامي والنمو الاقتصادي في كل من ماليزيا وإندونيسيا وبروناي وتركيا والمملكة العربية السعودية داخل إطار نموذج النمو الداخلي. طبقت هذه الدراسة نظام GMM لتقدير تأثير الأداء المالي للتمويل الإسلامي على النمو الاقتصادي باستخدام البيانات الفصلية (2014 :1-2018 :4)، كما تم استخدام مؤشرات نظام CAMELS كمتغيرات للأداء المالي للتمويل الإسلامي والناتج المحلي الإجمالي (GDP) كمؤشر للنمو الاقتصادي. احتوت العينة على جميع البنوك الإسلامية العاملة في البلدان الخمسة. أظهرت النتائج أن العامل الوحيد المهم للأداء المالي الإسلامي التمويل، الذي يؤثر على النمو الاقتصادي الداخلي، هو الربحية من خلال العائد على حقوق الملكية(ROE) ، كما أشارت النتائج التجريبية إلى ضرورة تحفيز عوامل الأداء المالي الأخرى للتمويل الإسلامي لتحقيق مساهمة كبيرة في النمو الاقتصادي.

38. دراسة **Jabir Esmaeil** و **Husam Rjoub, and Wing-Keung Wong** (2020)[2] بعنوان " **Do Oil Price Shocks and Other Factors Create Bigger Impacts on Islamic Banks than Conventional Banks?** ". تمثل الهدف الرئيسي من هذه الدراسة في دراسة ومقارنة آثار صدمات أسعار النفط والثورات العربية وبعض متغيرات الاقتصاد الكلي والمتغيرات المصرفية الخاصة بمؤشرات الربحية المصرفية على البنوك التقليدية والإسلامية في دول مجلس التعاون الخليجي. حيث تكونت عينة الدراسة من (20) بنكا إسلاميا وتقليديا وتغطي الفترة من 2008 إلى 2017 وذلك لتغطية السنوات التي سبقت الثورات العربية والسنوات التي بعدها وصدمات أسعار النفط والتي تساعد على معرفة ما إذا كان هناك أي تغيير في الربحية لكل من البنوك الإسلامية والتقليدية. وقد استخدمت الدراسة نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) لفحص العلاقة السببية على المدى القصير والطويل. وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- معظم المتغيرات المستخدمة في الدراسة تؤثر بشكل كبير على العائد على الأصول ROA) ، والعائد على حقوق الملكية ROE) ، وصافي هامش الفائدة/(NIM) وصافي هامش الربح (NPM) لكل من البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية.
- كلاً من البنوك التقليدية والإسلامية لهما بعض التشابه، وهو ما يمكن أن يرجع إلى أن هيكل سياسات البنوك الإسلامية يتماشى مع الإطار التنظيمي للبنوك التقليدية.
- تظهر أهمية صدمة أسعار النفط وأحداث الربيع العربي في البنوك التقليدية أكثر من البنوك الإسلامية.

[1] Mohammed Ayoub Ledhem and Mohammed Mekidiche, **Economic growth and financial performance of Islamic banks: a CAMELS approach**, Islamic Economic Studies Vol. 28 No. 1, 2020 , pp 47-62.

[2] Esmaeil Jabir, Husam Rjoub, and Wing-Keung Wong. 2020. "**Do Oil Price Shocks and Other Factors Create Bigger Impacts on Islamic Banks than Conventional Banks?**" , journal *Energies* 13, no. 12, 3106.

- الربح المستدام للبنوك الإسلامية أعلى من البنوك التقليدية بسبب سرعة تعديل البنوك الإسلامية للتوازن في وجود الصدمة مقارنة بالبنوك التقليدية.

39. دراسة **Afef Khalil** و **Imen Ben Slimene** (2021) [1] بعنوان " **Financial soundness of Islamic banks: does the structure of the board of directors matter?** ". حيث هدف الباحثان إلى دراسة خصائص مجلس الإدارة وتأثيرها على السلامة المالية للبنوك الإسلامية. كما سعيا إلى سد الثغرات الموجودة في الأدبيات التي تناقش دور مجلس الإدارة في حوكمة الشركات وتأثيرها على السلامة المالية للبنوك الإسلامية. وبعبارة أخرى، فقد حاول الباحثان توضيح الدور الذي يلعبه مجلس الإدارة ويحسن المعرفة بعلاقة حوكمة الشركات والسلامة المالية. وقد استعان الباحثان بتحليل الانحدار لاختبار تأثير خصائص مجلس الإدارة على السلامة المالية للبنوك الإسلامية، وذلك من خلال استخدام مجموعة بيانات لـــــــ 67 بنكا إسلاميا تغطي 20 دولة من عام 2005 إلى عام 2018. كما تم استخدام مؤشر Z-score لتقييم سلامة البنوك الإسلامية. وللتحقق من متانة النتائج، استخدت الدراسة متغيرات تابعة أخرى ممثلة في (CAMEL) غير درجة Z. وتوصلت الدراسة إلى النتائج الرئيسية التالية:

- يؤثر وجود مدير مستقل غير تنفيذي سلبا على السلامة المالية للبنوك الإسلامية، في حين أن ممارسة ازدواجية الرئيس التنفيذي لها تأثير إيجابي على ذلك.
- الخصائص الأخرى لمجلس الإدارة لا تؤثر بشكل كبير على السلامة المالية للبنوك الإسلامية (مدير أجنبي، مدير مؤسسي ، رئيس حاصل على درجة الشريعة ، رئيس متشابك وحجم مجلس الإدارة).

40. دراسة **Abdulazeez Y.H. Saif-Alyousfi** و**Asish Saha** (2021) [2] بعنوان " **Determinants of banks' risk-taking behavior, stability and profitability: evidence from GCC countries**". حيث حاول الباحثون من خلال هذه الدراسة تبيان تأثير عوامل الاقتصاد الكلي والهيكل المالي الخاص بالبنك على سلوك المخاطرة واستقرار وربحية البنوك في اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة 1998-2017، والتي بدورها تم تقسيمها إلى ثلاث فترات؛ فترة ما قبل الأزمة المالية العالمية 1998-2006 خلال العالمية فترة الأزمة المالية –2007 2009 ما بعد الأزمة المالية العالمية الفترة 2010-2017 . وذلك باستخدام طريقة معممة من خطوتين لنموذج اللحظات الديناميكي GMM (a two-step system generalized method of moments dynamic) لتحليل البيانات. وأظهرت نتائج الدراسة ما يلي:

- تزيد الأنشطة غير التقليدية من المخاطر وتقلل من استقرار وربحية البنوك ذات رأس المال العالي والسيولة العالية والكبيرة.

[1] Afef Khalil and Imen Ben Slimene,2021, **Financial soundness of Islamic banks: does the structure of the board of directors matter?**, *Corporate Governance*, Vol. 21 No. 7, pp 1393-1415.

[2] Abdulazeez Y.H. Saif-Alyousfi, Asish Saha, **Determinants of banks' risk-taking behavior, stability and profitability: evidence from GCC countries**, International Journal of Islamic and Middle Eastern Finance and Management, Vol. 14 No. 5, 2021 , pp 874-907

- البنوك في هذه المجموعة أقل انخراطًا في استثمارات الأوراق المالية وتؤدي درجة تعرضها للقروض المرتفعة (أي أنها تمنح قروض كبيرة) إلى انخفاض المخاطر وزيادة استقرارها وربحيتها.
- يزيد التركيز العالي للبنوك على السوق المصرفي من المخاطر ويقلل من استقرار وربحية البنوك الصغيرة الأقل رأسمالا وسيولة.
- البنوك التي لديها حصة أكبر من الأنشطة غير التقليدية كانت أكثر خطورة وأقل استقرارًا وأقل ربحية قبل الأزمة المالية
- البنوك ذات الرأسمال المرتفع نسبيًا ومعدلات نمو الإقراض المرتفعة تكون أكثر خطورة وربحية وأقل استقرارًا خلال الأزمة.
- البنوك التجارية الأكبر حجمًا أقل خطورة وأكثر استقرارًا وربحية من البنوك الأصغر قبل الأزمة المالية العالمية.
- أداء البنوك الإسلامية كان أفضل من حيث دخل الرسوم والرسملة والسيولة وجودة الأصول، ولديها تركيز أعلى في السوق من البنوك التقليدية.

41. دراسة **Syed Moudud-Ul-Huq** وآخرون (2021)[1] بعنوان " **The effects of bank competition, financial stability and ownership structure: evidence from the Middle East and North African (MENA) countries** ". حيث هدفت الدراسة إلى إظهار العلاقة بين المنافسة والاستقرار المالي وهيكل الملكية للبنوك في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وشملت عينة الدراسة 391 بنكا في 21 دولة من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في الفترة من 2011 إلى 2017 . وبالاعتماد على طريقة تقديرات اللحظات المعممة (GMM) ومجموعة البيانات ديناميكية لوحية غير متوازنة unbalanced panel dynamic data . وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- وجود علاقة موجبة وذات دلالة إحصائية بين قوة السوق والاستقرار المالي للبنوك في بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وهذا ما يفسر تركيز السوق التنافسي على مخاطر الائتمان، مما يجعل البنوك محفوفة بالمخاطر من وجهة نظر ملكية البنك.
- البنوك الإسلامية أكثر استقرارًا من هياكل الملكية الأخرى.
- تظهر المعاهد الحكومية المتخصصة استقرارها المالي السيئ والمخاطر من هياكل الملكية الأخرى.
- لا يوجد تأثير كبير لهيكل الملكية على المنافسة ما لم يكن أداء البنوك الإسلامية أفضل في القوة السوقية.

[1] Syed Moudud-Ul-Huq and others,2021, **The effects of bank competition**, **financial stability and ownership structure**: **evidence from the Middle East and North African** (**MENA**) **countries**, International Journal of Islamic and Middle Eastern Finance and Management, Vol. 15 No. 4, pp 717-738.

42. دراسة **Salihu Liman Mairafi** وآخرون (2021) [1] بعنوان" **Bank-Specific Determinants of Islamic Banks' Risk-Taking Behaviour**". حاول الباحثون من خلال هذه الدراسة تبيان المحددات الخاصة لسلوك المخاطرة في البنوك الإسلامية خلال الفترة 2006-2015 وذلك باستخدام نموذج Panel Data. وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- يعتبر كل من جودة الأصول وحجم البنك المحددان الرئيسيان لمخاطر البنوك الإسلامية.
- عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات الخاصة بالبنك الإسلامي مثل رأس المال وكفاءة الإدارة والأرباح والسيولة وسلوكهم في تحمل المخاطر.

43. دراسة **Miroslav Mateev** وآخرون (2022) [2] بعنوان **" Regulation, banking competition and risk-taking behavior in the MENA region: policy implications for Islamic banks**". حيث حاول الباحثون من خلال هذه الدراسة تبيان تأثير التنظيم والمنافسة السوقية على سلوك المخاطرة في المؤسسات المالية في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا .تمثلت عينة الدراسة في 225 بنكا في 18 دولة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، بما في ذلك دول مجلس التعاون الخليجي الستة (البحرين والكويت وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة) ، على مدى 14 عاما (2005-2018). وقد اعتمدت الدراسة على نموذج panel fixed effects/random effects specification و GMM . وأشارت نتائج الدراسة إلى ما يلي:

- نسبة كفاية رأس المال (CAR) ليس لها تأثير على مخاطر الائتمان للبنوك الإسلامية، في حين أن المنافسة في السوق لها تأثر كبير وتلعب دورا مهما في تشكيل سلوك المخاطر في البنوك الإسلامية.
- تشير هذه الدراسة إلى نتائج معاكسة لـــلبنوك التقليدية، حيث أنه بزيادة الحد الأدنى من متطلبات رأس المال فإنه يؤدي إلى زيادة مستوى مخاطر البنك، مما يؤثر سلبا على استقراره المالي.
- تدعم النتائج المتوصل إليها مفهوم العلاقة غير الخطية بين التركيز المصرفي والمخاطر المصرفية.

44. دراسة **PARLAKKAYA Raif** و**ÇETİN Hüseyin** و**DEMİRCİ Nihat** ، (2022) [3] بعنوان " **RISK MANAGEMENT IN ISLAMIC BANKS: A RESEARCH ON THE PARTICIPATION BANKS IN TURKEY** ". تجلى الهدف الرئيسي من هذه الدراسة في تحديد المخاطر الرئيسية التي تواجه البنوك المشاركة في تركيا. بالإضافة إلى ذلك، فإنها تهدف إلى تحديد وشرح الطرق والممارسات الرئيسية المستخدمة لقياس وتقليل وإدارة هذه المخاطر. لهذا الغرض، استخدم الباحثون بحثًا نوعيًا أجري على 5 بنوك إسلامية عاملة في تركيا. في نطاق

[1] Salihu Liman Mairafi and others, **Bank-Specific Determinants of Islamic Banks' Risk-Taking Behaviour**, Journal Of Banking And Finance Research, VOL 6, October 2021, pp 1-13.

[2] Miroslav Mateev and other,2022, **Regulation**, **banking competition and risk-taking behavior in the MENA region**: **policy implications for Islamic banks** , Journal of Islamic Accounting and Business Research,Vol. 13 No. 2, pp 297-337.

[3] PARLAKKAYA Raif; ÇETİN Hüseyin; DEMİRCİ Nihat. (2022), « RISK MANAGEMENT IN ISLAMIC BANKS: A RESEARCH ON THE PARTICIPATION BANKS IN TURKEY », Journal of Economics and Administrative Sciences Faculty, Vol 9, n° 2, pp 608-636

البحث تم تفسير البيانات التي تم الحصول عليها بطريقة المقابلة العميقة بطريقة التحليل الوصفي. ويمكن تلخيص نتائج الدراسة على النحو التالي:

- تشبه إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية إلى حد كبير البنوك التقليدية.
- الأنواع المختلفة من المخاطر التي تواجهها البنوك الاسلامية والالتزام بالامتثال للمبادئ الإسلامية تميزها في عملية إدارة المخاطر.
- البنوك الإسلامية أفضل من البنوك التقليدية في إدارة المخاطر.

45. دراسة **Ayodeji Michael Obadire** و**Katlo Obadire** (2023) [1] بعنوان "**Determinants of Banks' Risk-Taking Behaviours in Africa: A Regulatory Perspective**". سعت هذه الدراسة إلى تحديد محددات سلوكيات المخاطرة لدى البنوك في افريقيا وذلك باستخدام بيانات اللوحة السنوية Panel Data للفترة من 2010 إلى 2019. وقد أخذت الدراسة عينات من 45 بنكًا مدرجًا من الدول الأفريقية التي اعتمدت المتطلبات التنظيمية لبازل 3 واستخدمت مقدر التأثير العشوائي لتناسب نماذج بيانات اللوحة الثابتة الموضوعة للدراسة. وبينت الدراسة أن كل من الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال، ورأس المال الاحتياطي والربحية كانت من العوامل الهامة المحددة لسلوك المخاطرة في البنوك الأفريقية. ومع ذلك، بالمقارنة مع المتغيرات الأخرى، ظل الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال هو العامل الأكثر أهمية من حيث تحديد سلوك المخاطرة في البنوك الأفريقية المختارة. وذلك لأن الحد الأدنى من متطلبات رأس المال الذي يحدد الإجراء أكثر أهمية عبر المقاييس الثلاثة لسلوك المخاطرة في البنوك الأفريقية مقارنة بالبنوك الأخرى.

[1] Ayodeji Michael Obadire , Katlo Obadire, **Determinants of Banks' Risk-Taking Behaviours in Africa**: **A Regulatory Perspective**, Journal of Business and Management, 2023,Vol 11, pp 673-687

المبحث الثالث: تصنيف الدراسات السابقة ومميزات الدراسة

المطلب الأول: تصنيف الدراسات السابقة

بعد استعراض الدراسات السابقة التي تم إجراؤها في مجال الدراسة نجد أن هناك أوجه تشابه وأوجه اختلاف في عدة جوانب فيما بين هذه الدراسات والدراسة التي سيتم إجراؤها، ومن أهم نقاط التشابه والاختلاف سيتم سردها فيما يلي:

الفرع الأول: أوجه التشابه

تتمثل أوجه التشابه في:

- قامت معظم الدراسات السابقة بتقسيم عينة الأبحاث بين البنوك التقليدية والتجارية معا وعملت على المقارنة بينها فقليلة هي الدراسات التي تختص بمعالجة موضوع تحليل وتسيير المخاطر في البنوك الإسلامية فقط.
- تشابه في عينات الدراسة حيث اجريت اغلب الدراسات على دول مجلس التعاون الإسلامي، دول Mena، منطقة جنوب شرق اسيا ...الخ.
- أخذت أغلبية الدراسات Z-score على أنه مؤشر يمثل المخاطر البنكية.
- اختصت بعض الدراسات التي تم التطرق لها سابقا في معالجة موضوع إدارة خطر واحد فقط من المخاطر التي تواجهها البنوك الإسلامية.
- قامت العديد من الدراسات بتحليل محددات نسبة كفاية رأس المال لبيان مدى كفاءة البنوك الإسلامية في إدارة مخاطرها.
- اعتمدت معظم الدراسات على بعض متغيرات الأداء المالي للبنوك في معالجة أبحاثها كمعدل العائدة على الأصول أو العائد على حقوق الملكية كمؤشرات لربحية البنوك، وعلى القروض المتعثرة إلى مجموع القروض كمؤشر يعبر على جودة الأصول البنكية، ومعدلات السيولة بالإضافة إلى نسبة كفاية رأس المال.
- طبقت تقريبا جل الدراسات التي تطرقنا اليها التنظيمات المصرفية حسب لجنة بازل.

الفرع الثاني: أوجه الاختلاف

يمكن إيجاز مختلف نقاط الاختلاف فيما يلي:

- الاختلاف في بيانات ومعطيات الدراسة؛ فهناك دراسات اعتمدت على الاستبيان والمقابلة، ودراسات أخرى اعتمدت على تحليل وتقدير البيانات والمؤشرات المالية للبنوك الإسلامية.
- الاختلاف في عينات وفترات الدراسة، حيث جمعت العديد من الدراسات بين البنوك الإسلامية والتقليدية في العينة ودراسات أخرى اختصت بدراسة البنوك الإسلامية فقط.
- تباين فترات الدراسة فهناك دراسات قامت بدراسة الموضوع خلال الأزمات العالمية ودراسات أخرى في الفترات العادية.

- اعتمدت الدراسات على مؤشرات مختلفة كمتغير متغير ممثل للمخاطر البنكية وتتمثل في: Z-score، و NPL كمتغير يمثل مخاطر القروض، RWA/TA كمتغير يمثل المخاطر العامة للبنك.
- استخدمت الدراسات نماذج تقدير مختلفة فمنها من اعتمد على نموذج البانل، ومنها من استخدمت طريقة العزوم المعممة و أخرى استخدمت Eviews ...الخ.

المطلب الثاني: مميزات الدراسة الحالية

بعد الاطلاع على الدراسات السابقة تم التوصل إلى أنه بالرغم مما تكتنفه الدراسات السابقة من قيمة علمية في الاقتصاد الإسلامي خاصة البنوك الإسلامية، وما تحمله من قيمة مضافة للعيان، إلا أنه ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة على حد علمنا ما يلي:

- دراسة تفصيلية لتكييف مختلف معايير بازل حسب طبيعة عمل البنوك الإسلامية ومختلف المعايير الدولية الصادرة عن الهيئات الإسلامية الأخرى.
- تم التطرق إلى مختلف تشريعات إدارة المخاطر التي أقرتها الدول التي تعمل فيها البنوك الإسلامية محل الدراسة.
- ستكون هذه الدراسة من بين الدراسات التي تناولت موضوع تحليل وتسيير المخاطر في البنوك الإسلامية في ظل الفترة التي سبقت أزمة جائحة كورونا وخلال الأزمة والممتدة من الربع الأول لسنة 2015 إلى الربع الأخير لسنة 2022،
- شملت عينة الدراسة البنوك الإسلامية التي تعمل في مناطق مختلفة وفق اقتصاديات مختلفة وتمثلت في كل من ماليزيا اندونيسيا وبروناي دار السلام، بالإضافة إلى المملكة العربية السعودية وتركيا.
- من خلال هذه الدراسة سيتم تبيان العوامل المؤثرة على المخاطر في البنوك الإسلامية من خلال اعتماد متغير الأصول المرجحة بالمخاطر على مجموع الأصول كمتغير تابع يمثل المخاطر في البنوك الإسلامية وهو الشيء الذي لم تتطرق إليه الدراسات السابقة الخاصة بالبنوك الاسلامية.
- الاعتماد على الأساليب الرياضية من خلال التحليل القياسي عن طريق البانل وطريقة العزوم المعممة في تقدير النموذج.

خلاصة:

يمكن استعراض الدراسات السابقة من توجيه البحوث المستقبلية نحو فهم أفضل لهذه القضايا وتطوير أفضل لممارسات تحليل و تسيير لإدارة المخاطر في البنوك الإسلامية، ولهذا لقد خصص هذا الفصل للدراسات السابقة التي لها صلة بموضوع الدراسة، والتي تم أمكن جمعها من مختلف قواعد البيانات والمجلات العلمية المحلية والدولية، والتي كانت باللغة العربية والأجنبية، وقمنا من خلال هذا الفصل بتحليل هذه الدراسات تحليلا شاملا وذلك بعرض أهداف كل دراسة والتعرف على العينات المدروسة فيها، وكذا الطرق الكمية المستخدمة في معالجتها، والمنهج الذي تم الاعتماد عليه، وأهم النتائج المتوصل إليها ، وفي الأخير تم تبيان مختلف أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسات السابقة، وكذا مميزات الدراسة الحالية.

الفصل الثالث

دراسة قياسية للعوامل المؤثرة على المخاطر في البنوك الإسلامية

تمهيد:

يعتبر هذا الفصل امتداد للفصلين السابقين، حيث تم التطرق في الفصل الأول إلى أهم الجوانب النظرية الخاصة بتحليل وتسيير المخاطر في البنوك الإسلامية، ثم تم تعزيز ذلك من خلال الفصل الثاني الخاص بالدراسات السابقة والذي تم الاستناد عليه في تحديد متغيرات الدراسة وصياغة النموذج العام.

يأتي هذا الفصل كتطبيق ومحاولة اختبار للنموذج المحدد من خلال تطبيق اختبارات إحصائية باستخدام نماذج البانل الديناميكي وباستعمال مقدر الفروق لطريقة العزوم المعممة GMM.

المبحث الأول: تحليل أداء البنوك الإسلامية في جنوب شرق اسيا تركيا والسعودية

تتوسع وتنمو صناعة التمويل الإسلامي في جنوب شرق آسيا بسرعة ملحوظة، وخاصة في ماليزيا وإندونيسيا وبروناي دار السلام وذلك حسب تقرير DinarStandard . حيث تواصل ماليزيا تصدر التصنيف العام لمؤشر الاقتصاد الإسلامي العالمي للسنة الثامنة، إذ بلغ مؤشر الاقتصاد الإسلامي العالمي 290.2 نقطة في سنة 2020، ارتفاعًا من 111 عن سنة 2019، مما يشير إلى أن ماليزيا حققت تقدمًا كبيرا في التمويل الإسلامي، بحيث تظل الدولة الرائدة في مجال التمويل الإسلامي الدولي. وعلى خطى ماليزيا؛ تواصل إندونيسيا الصعود كواحدة من أفضل الدول في نتائج التمويل الإسلامي، حيث سجلت درجات عالية على أساس التمويل الإسلامي. وفي مجال الوعي، تحتل الدولة المرتبة الرابعة، حيث حصل مؤشر الاقتصاد الإسلامي العالمي على 91.2. واحتلت بروناي دار السلام المركز العاشر بحصولها على 40 نقطة في مؤشر الاقتصاد الإسلامي العالمي، لتسير على خطى ماليزيا وإندونيسيا اللتين طورتا التمويل الإسلامي[1].

فيما يتعلق بتركيا؛ تشهد البنوك الإسلامية نموًا مستداما في السنوات الأخيرة، إذ يتزايد الاهتمام بالتمويل الإسلامي كبديل مالي للبنوك التقليدية، وذلك نظرا لعدد الأفراد والشركات الراغبين في الالتزام بمبادئ الشريعة. كما تعتبر تركيا جسرًا بين العالم الإسلامي والغربي، وهذا يعزز دورها كمركز مالي إسلامي رئيسي. ولقد حققت البنوك الإسلامية في تركيا، والمعروفة رسميًا باسم البنوك المشاركة، نموًا قويا في السنوات الخمس الماضية، ولديها خطط طموحة لتحقيق نمو أسرع، ورفع القطاع حصته من إجمالي السوق المصرفية إلى نحو 7.2% من الأصول في نهاية سنة 2020 من 5.1% في نهاية سنة 2015.

أما المملكة العربية السعودية فهي تضم أكبر سوق للتمويل الإسلامي في العالم بإجمالي أصول في مختلف القطاعات يتجاوز 3.1 تريليون ريال سعودي (826.5 مليار دولار، حيث يمثل القطاع المصرفي الإسلامي في المملكة وحده 33% من أصول البنوك الإسلامية العالمية، كما تمتلك المملكة على واحد من أكبر البنوك الإسلامية في العالم ألا وهو مصرف الراجحي.

وعليه؛ سنحاول خلال هذا المبحث إلى التطرق الى واقع البنوك الإسلامية في كل من جنوب اسيا وتركيا والسعودية، وتحليل أداء العمل المصرفي الإسلامي بها.

المطلب الأول: مفاهيم عامة حول تقييم الأداء في البنوك.

الفرع الأول: مفهوم وأهمية تقييم الأداء في البنوك.

الفرع الثاني: مراحل تقييم الأداء في البنوك

[1] DinarStandard, **State of the Global Islamic Economy Report**: **Unlocking Opportunity**, 2022, P68.

المطلب الأول: مفاهيم عامة حول تقييم الأداء في البنوك.

الفرع الأول: مفهوم وأهمية تقييم الأداء في البنوك

1. مفهوم تقييم الأداء في البنوك

يعرف تقييم الأداء على أنه إحدى الحلقات المهمة في العملية الإدارية الشاملة، والتي تعتمد على استخدام مجموعة من المؤشرات والمقاييس لفحص مدى تحقيق الوحدة الاقتصادية لأهدافها الموضوعة، وتحديد الانحرافات الايجابية والسلبية، ومعرفة أسبابها واقتراح المعالجة المناسبة لها[1].

ويعني تقييم الأداء البنكي قياس مدى فعالية وكفاءة المؤسسة البنكية في استخدام الموارد المتاحة، والحكم على مدى نجاحها في تحقيق الأهداف المخططة لها، والتي يجب أن تتسق مع مقتضيات السياسة النقدية والائتمانية المستهدفة لضمان الاستقرار النقدي. فتقييم أداء البنوك يكتسب أهميته الخاصة، ذلك أن البنوك لها دور مميز في توفير الموارد التمويلية والقيام بمختلف الخدمات البنكية لكافة قطاعات الاقتصاد، فإدارة الموجودات والمطلوبات بكفاءة وترشيد النفقات مع تجديد المنتجات والعمليات البنكية، فضلا عن تجديد الممارسات التسويقية والتجديد التنظيمي يعتبر ضرورة ملحة مسايرة ومواجهة التحديات[2].

2. أهمية تقييم الأداء في البنوك:

أصبحت عملية تقييم الأداء المالي في البنوك تحظى بأهمية بارزة وكبيرة وفي جوانب ومستويات عدة ومختلفة يمكن إبرازها في الآتي[3]:

- يبين تقييم الأداء في البنوك قدرة هذه الأخيرة على تنفيذ ما تخطط له من أهداف من خلال مقارنة النتائج المتحققة مع التي يهدف لها، والكشف عن الانحرافات، واقتراح المعالجات اللازمة لها، مما يعزز أداء البنك بمواصلة البقاء والاستمرار في العمل.
- يساعد تقييم الأداء في الكشف عن التطور الذي حققه البنك في مسيرته نحو الأفضل أو نحو الأسوأ، وذلك عن طريق مقارنة نتائج الأداء الفعلي زمانيا في البنك من مدة إلى أخرى، ومكانيا بالبنوك المماثلة الأخرى.
- يظهر تقييم أداء المركز الاستراتيجي للبنك ضمن إطار البيئة القطاعية التي يعمل فيها، ومن ثمة تحديد الأولويات وحالات التغيير المطلوبة لتحسين المركز الاستراتيجي للبنك.
- تساعد عملية تقييم الأداء في الافصاح عن درجة الموائمة والانسجام بين الأهداف والاستراتيجيات المعتمدة وعلاقتها بالبيئة التنافسية للبنك.
- يقدم تقييم الأداء صورة شاملة لمختلف المستويات الإدارية عن أداء البنك، وتحديد دوره في الاقتصاد.

---

[1] سحر طلال إبراهيم، **تقويم بطاقة أداء الوحدات الاقتصادية باستعمال بطاقة الأداء المتوازن**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الخامس والثلاثون،2013، ص 348.

[2] صالح الدين حسن، الرقابة على أعمال البنوك ومنظمات الأعمال، **تقييم أداء البنوك والمخاطر المصرفية الإلكترونية**، دار الكتاب الحديث،2011، ص 355.

[3] محمد عبد الوهاب العزاوي، **نظام تقويم أداء المصارف التجارية باستخدام بطاقة المتوازنة**، مجلة الرشيد المصرفي، العدد الخامس، 2002، ص 14.

الفرع الثاني: مراحل عملية تقييم الأداء

تمر عملية تقييم الأداء بأربع مراحل مكملة لبعضها البعض وهي على التوالي:

المرحلة الأولى: جمع المعلومات الضرورية

تتطلب عملية تقييم الأداء توفر المعلومات التي تعد موردا أساسيا في عملية التسيير بمختلف مستوياته إلا أن توفرها ليس بالشيء الكافي، بل يجب أن تتميز بالجودة العالية، وأن تكون في الوقت المناسب، وهناك ثلاث مصادر تتحصل المؤسسة من خلالها على المعلومات وهي: [1]

- الملاحظة الشخصية: وتتمثل في وجود الملاحظين في الميدان وملاحظة ما يجري فيه.
- التقرير أو البيان الشفوي: تتمثل في سلسلة المحادثات واللقاءات التي تتم بين الرئيس ومرؤوسيه.
- التقارير الكتابية: وتتمثل في الميزانية وجدول حسابات النتائج واليومية ... الخ.

المرحلة الثانية: قياس الأداء الفعلي

تمكن هذه المرحلة المؤسسة من قياس كفاءاتها وفعاليتها، وذلك من خلال اختيارها لمجموعة مؤشرات ومعايير، ويشمل قياس الأداء بجانبيه الكمي والنوعي. وعليه؛ فإن قياس الأداء يهدف إلى التشخيص، ويمكن أن يبين لنا الانحرافات. [2]

المرحلة الثالثة: مقارنة الأداء الفعلي بالأداء المرغوب

في هذه المرحلة تقوم المؤسسة بمقارنة الأداء الفعلي (المحقق) بالأداء المرغوب تحقيقه فيما إذا كان هناك تطابق بينهما أم أن هناك اختلاف، ويعتمد في عملية المقارنة على كل من عامل الزمن وعلى أداء الوحدات والأهداف. [3]

المرحلة الرابعة: دراسة الانحراف وإصدار الحكم

تعتبر هذه العملية هي الخطوة الأخيرة في عملية تحديد الانحراف ونوعه، سواء كان انحراف موجب أو سالب، أو انحراف معدوم. فإذا كان الانحراف موجب يكون لصالح المؤسسة، أما إذا كان سالبا يكون ضد المؤسسة، أما الانحراف المعدوم لا يؤثر على نتائج المؤسسة، لذا فعلى المسؤولين تحليل الانحراف، وتحديد أسبابه لتشجيع ما هو إيجابي ومعالجة ما هو سلبي.

الفرع الثالث: تقييم الأداء المالي في البنوك باستخدام معيار CAMELS

تتعدد الأساليب المستعملة في تقييم الأداء المالي للبنوك بين تقليدية وحديثة؛ حيث تتمثل أهم الأساليب التقليدية في تحليل القوائم المالية، واستخدام النسب المالية (نسبة كفاية رأس المال، نسب السيولة، نسب النشاط، نسب الربحية)، أما الأساليب الحديثة

[1] عادل عشي، تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية جامعة محمد خيضر بسكرة،2002، ص 195.

[2] إدريس ثابت عبد الرحمان والمرسي جمال الدين محمد، الإدارة الإستراتيجية، مفاهيم ونماذج تطبيقية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص 487.

[3] Brigitte Doriat, contrôle de gestion, DUNOD , paris, 2008, p128.

فتتمثل في مجموعة من الطرق منها طريقةCAMELS ، ومؤشرات خلق القيمة (مؤشرات ذات طبيعة محاسبية، ومؤشرات ذات طبيعة اقتصادية[1]) .

1. مفهوم نظام التقييم الأمريكي CAMELS :

معيار CAMELS ويسمى أيضا بنظام الإنذار المبكر، والذي يعتبر من ضمن أهم الأساليب الحديثة في تقييم أداء البنوك وتحديد مدى قوة مركزها المالي وفعالية تسييرها البنكي، وقد استخدم أول مرة في سنة 1980 من طرف البنك الأمريكي الفدرالي. وهو عبارة عن طريقة رقابية للموقف المالي ودرجة المخاطر التي تحيط به، ويعتمد على مجموعة من المعايير التالية: معيار كفاية رأس المال، معيار الربحية، معيار جودة الأصول، معيار سالمة الإدارة، ومعيار السيولة والتمويل، ودرجة الحساسية لمؤشرات المخاطر المالية[2].

وتتمثل طريقة CAMELS في مجموعة من المؤشرات التي يتم بواسطتها تحليل الوضعية المالية لأي بنك، ومعرفة درجة تصنيفه، حيث تعتبر هذه الطريقة احدى الوسائل الرقابية المباشرة التي تتم عن طريق التفتيش الميداني، وذلك من خلال ستة مؤشرات تتمثل في العناصر التالية: كفاية رأس المال Capital Adequacy)، جودة الأصول (Asset Quality)، جودة الإدارة (Management Quality)، الربحية (Earning)، درجة السيولة (Liquidity)، الحساسية اتجاه مخاطر السوق (Sensitivity to market risk)[3].

إن الغرض من استخدام نظام التقييم CAMELS هو تحديد المخاطر المصرفية التي تشكل نقاط ضعف في العمليات المالية والتشغيلية والإدارية للبنك، والتي تتطلب بذل عناية رقابية خاصة وتحديد أولويات الرقابة اللازمة، أو تدخل السلطة النقدية لمعالجة الأمر. كما يؤدي إلى تقييم القوة والسالمة الكلية للصناعة المالية والمصرفية، ولتحقيق ذلك يتطلب نظام التقييم إجراء التحليل الشامل للأوضاع المصرفية من خلال التحقق من سالمة الأصول والعمليات المصرفية أثناء جولات التفتيش الميدانية، والتي يتم من خلالها الكشف عن قدرة الإدارة على تحمل المخاطر وأسلوب إدارتها، والتي تمر بالمراحل التالية[4]:

- **مرحلة تقييم المخاطر**: تشمل على تحديد المخاطر التي يتعرض لها البنك ومدى تأثيره عليه، ووضع حدود قصوى لما يمكن للبنك أن يتحمله من خسائر نتيجة التفاعل مع كل واحدة من تلك المخاطر .
- **الرقابة على التعرض للمخاطر**: تشمل تنفيذ سياسات وإجراءات تأمين تستهدف تحديد شخصية المتعامل وضمان الحفاظ على سرية المعلومات، وتدعيم الاتصالات بين المستويات المختلفة بالبنك بشأن سلامة أداء النظم، وتوفير التدريب المستمر للعاملين، وذلك لتالفي تضارب المصالح بين مختلف المستويات، وكذا استمرار تقييم وتطوير الخدمات، إضافة إلى الحد من المخاطر في حالة الاعتماد على مصادر من خارج البنك.

---

[1] الطيب بولحية، وعمر بوجميعة، تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية دراسة تطبيقية على مجموعة من البنوك الإسلامية خلال الفترة 2009-2013، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، 2016، ص 25.

[2] عمر بن دادة، عبد السلام عقون، تأثير البيئة المصرفية على الأداء المالي للبنوك الإسلامية. مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 11، 2019، ص424.

[3] شوقي بورقبة، **طريقة camels في تقييم أداء بنوك إسلامية**. المجلة الجزائرية للدراسات المالية والمصرفية، العدد1، 2011، ص .3.

[4] نعيمة برودي، **تقييم الأداء المالي لبنك دبي الإسلامي خلال الفترة 2014-2019 باستعمال معيارCAMELS** ، مجلة الإصلاحات الاقتصادية والإندماج في الاقتصاد العالمي، العدد 17 ،2023، ص53.

- **مرحلة متابعة المخاطر**: وتشمل إجراء الاختبارات الدورية للنظم للتأكد من فعاليتها وعدم وجود محاولات غير عادية لاختراقها، والتأكد من وجود سياسات وإجراءات للمراجعة الداخلية والخارجية تساهم في تتبع التغيرات والتخفيض من حجم المخاطر.

2. عناصر نموذجCAMELS :

يحتوي النموذج على ستة مؤشرات أساسية تمس أبعاد الأداء المالي للبنك، ويمكن توضيحها كما يلي:

- ✓ **كفاية رأس المال Capital Adequacy**: يحدد مؤشر كفاية رأس المال الملاءة المالية للبنوك، ويبين قدرتها على مواجهة الصدمات التي قد تصيب العناصر المكونة لميزانيتها. وتبرز أهمية هذا المؤشر في انه يأخذ بعين الاعتبار أهم المخاطر المالية التي تواجه البنوك مثل مخاطر أسعار الفائدة وتقلبات أسعار الصرف والمخاطر المتعلقة الائتمان، بل ويتعدى المؤشر إلى احتساب المخاطر ضمن بنود خارج الميزانية، مثل المتاجرة في المشتقات[1].
- ✓ **جودة الأصول Asset Quality** : يعتمد مؤشر جودة الأصول على نوعية الموجودات التي تظهر في ميزانية البنك، وحجم المخاطر المرتبطة بها، ومدى قدرة البنك على قياسها ومراقبتها والتعامل معها، وهو مؤشر نوعي، غير أنه توجد مجموعة من النسب المالية الرئيسية التي استخدمت في الولايات المتحدة الأمريكية، والتي تعبر عن جودة أصول البنك، ومن أهمها نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض والتي يجب أن تكون أقل من 1%[2].
- ✓ **جودة الإدارة Management Quality**: يعتبر هذا المؤشر من المؤشرات النوعية في نموذج CAMELS عموما، ويتم تقييم جودة إدارة البنك من خلال مجموعة من المعايير من ضمنها الحوكمة، الموارد البشرية، عملية المراقبة و التدقيق، نظام المعلومات، التخطيط الاستراتيجي[3].
- ✓ **إدارة الربحية Earning Management**: يتم قياس هذا المؤشر عن طريق حساب بعض النسب والمعدلات التي تقيس مقدار توليد البنك للأرباح، ومدى قدرته على توزيعها واستعمالها بكفاءة، لعل أهم هذه النسب هي العائد على الأصول(ROA) ، والعائد على حقوق الملكية[4](ROE) .
- ✓ **درجة السيولة Liquidity Position** :يعمل هذا المؤشر على معرفة نسب السيولة المتوفرة بالبنك ومدى قدرته على تسييل أصوله بما يتناسب واستحقاق خصومه، أو بمعنى آخر مدى قدرته البنك على مواجهة التزاماته سواء على المدى القصير أو الطويل[5].

---

[1] الخاقاني نوري عبد الرسول، وعامر أبو هونه صالح، استخدام نظام CAMEL في تحليل كفاية رأس المال والربحية والسيولة لعينة من المصارف العراقية. مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 36، 2018، ص 44.

[2] شناتي سامي، أورزيق الياس، مدى توافق نماذج تقييم الأداء المالي للبنوك مع البنوك الإسلامية، قراءة في نموذجCAMELS، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد السادس، العدد1، 2020، ص 190.

[3] Seyed, K. E., Ali, B., & Fahimeh, S. S, **The Impact of CAMEL Indexes on Profit Management in Banks Listed on Tehran Stock Exchange**. International Review of Management and Marketing, 2017, p425.

[4] شناتي سامي، أورزيق الياس، مرجع سابق، ص 191.

[5] Dang, U., **The CAMEL rating system in banking supervision. A case study**. Arcada University of Applied Sciences, Finland, 2011, P 24.

- ✓ **الحساسية اتجاه مخاطر السوق Sensitivity to Market risk** :يتعلق الأمر بحساسية المحافظ الاستثمارية على مستوى البنك لمختلف أنواع المخاطر كمخاطر تقلبات سعر الصرف ومخاطر أسعار الفائدة وأسعار الأسهم في الأسواق المالية وغيرها من المخاطر[1].

المطلب الثاني: واقع البنوك الإسلامية في جنوب شرق آسيا

الفرع الأول: واقع البنوك الإسلامية في ماليزيا

1.نشأة البنوك الإسلامية في ماليزيا:

بدأ الحديث عن البنوك الإسلامية في ماليزيا في سنة 1963 عندما كان المسلمون الماليزيون قلقين بشأن إنشاء آلية لتوفير المال تمكنهم من الذهاب إلى الحج دون عنصر الربا، لذلك اقترحوا إنشاء منظمة تسمى Tabung Haji، والتي تأسست في نوفمبر سنة 1962 وبدأت رسميا نشاطها في سنة 1963[2].

وتعود فكرة إنشاء الصندوق إلى الاقتصادي "إنكو عزيز" Aziz Ungku حينما دعا إلى إنشاء مؤسسة غير ربوية تقوم على ادخار أموال الماليزيين الراغبين في الحج، واستثمارها في طرق تتوافق مع الشريعة الإسلامية ولا تدخل فيها الفوائد التي يتم الحصول عليها من البنوك التقليدية، وقد حققت هذه الهيئة نظاما ادخاريا خدميا إسلاميا بعيدا عن مشكلات البنوك الربوية[3].

وبعد نجاح هذا النموذج للادخار الإسلامي بدأ الاهتمام الحكومي بعمل بنوك إسلامية مستقلة ترجم ذلك في سنة 1981 بتأسيس هيئة عامة تتكون من عشرين خبيرا مصرفيا لدراسة إمكانية عمل بنوك إسلامية في ماليزيا، ورفع النتائج للحكومة، وكانت النتائج إيجابية؛ أي أنه يجب عمل قانون مستقل لعمل البنوك الإسلامية [4]. وهو ما تم تجسيده فعليا في 07 أبريل 1983 من خلال إصدار قانون البنوك الإسلامية (Act Banking Islamic IBA) في سبعة أجزاء: شمل الجزء الأول وهو جزء تمهيدي تعريف القانون ومصطلحاته، وبدأ سريانه وتطبيقه، أما الجزء الثاني فأوضح شروط منح الترخيص للبنوك الإسلامية، والجزء الثالث تضمن المسئوليات والمتطلبات المالية للبنوك الإسلامية من احتياطيات، ونسبة الأصول السائلة...إلخ، والجزء الرابع شمل الملكية والمراقبة وإدارة البنوك الإسلامية، وكذا الجزء الخامس الذي تضمن القيود المفروضة على ممارسة النشاط، أما الجزء السادس فشمل سلطات الرقابة والسيطرة على البنوك الإسلامية، أما الجزء السابع والأخير: فمتفرقات وأحكام عامة. وهذا القانون أعطى الصلاحية التامة لبنك نيغارا ماليزيا (البنك المركزي الماليزي للإشراف على البنوك الإسلامية وتنظيمها. وتلاه في 01

[1] شناتي سامي، أورزيق الياس، مرجع سابق، ص192.

[2] Rika Nakagawa, **The evolution of Islamic finance in Southeast Asia: The case of Malaysia**, The Journal of Applied Business Research, Vol 25,N 01, 2009, P 116.

[3] Wan Sulaiman Bin Wan Yusoff Alfattani, **Malaysian experiences on the development of islamic economics, banking and finance, Seventh International Conference on Islamic Economics**, Center of Islamic Economics Research, King Abdulaziz University, Jeddah, KSA, 2008, p 406.

[4] Muhammad Ridhwan AB Aziz**, Islamic banking and finance in Malaysia: System, Issues and challenges**, USIM publisher, Malaysia, 2013, p 11.

جويلية من سنة 1983 إقامة أول بنك إسلامي مستقل تحت اسم "بنك إسلام"، حيث سطرت أهدافه وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية، وذلك في ظل استراتيجية الحكومة الماليزية لدعم المسلمين الملاي[1].

وبعد الأداء المشجع لبنك إسلام رسمت الحكومة الماليزية هدفها في أن تكون ماليزيا من أهم المراكز العالمية للصيرفة الإسلامية، ففي سنة 1993 قدم بنك نيغارا ماليزيا نظام مصرفيا ثنائيا سمي بـــ "نظام المصرفية الإسلامية IBS (" Scheme Banking Islamic) أو نظام الفروع الإسلامية للبنوك التقليدية من أجل تسريع نشر المنتجات المصرفية الإسلامية للعملاء المحليين في أقصر فترة ممكنة، ونتيجة لذلك سمح للبنوك التقليدية المشاركة في تقديم المنتجات المصرفية الإسلامية من خلال مرافقها الموجودة، فاستجاب 24 بنكا تقليديا لتقديم منتجات وخدمات مصرفية إسلامية من خلال فروعها البالغة 1663 فرعا[2].

بعد الأزمة المالية لسنة 1997، وتغير البيئة الحاضنة للخدمات المصرفية الإسلامية في ماليزيا، سمحت الحكومة بإنشاء بنك إسلامي ثاني، وهو بنك "معاملات ماليزيا" وكان ذلك في سنة 1999 لتسريع التقدم في الصناعة المصرفية الإسلامية، متبوعا بمخطط القطاع المالي الذي تم تقديمه في عام 2001، وبدأ البنك المركزي الماليزي بإغلاق الفروع الإسلامية وتشجيعها للتحول إلى كيانات مصرفية إسلامية كاملة. حيث هدف هذا التحول إلى زيادة تعزيز القطاع المصرفي الإسلامي نحو تحقيق 20 % من إجمالي حصة السوق المصرفي في سنة 2010، كما عرفت هذه الفترة السماح بإعطاء رخص للبنوك الإسلامية الأجنبية، فبدأ كل من بنك الراجحي السعودي وبنك التمويل الكويتي وغيرها من البنوك في فتح فروع لها والعمل في ماليزيا[3].

من جهة أخرى أدى التطور التدريجي للنظام المالي الإسلامي في ماليزيا في السنوات الأولى والاهتمام المتزايد من قبل المجتمع الدولي بالتمويل الإسلامي (نظرا لارتباطه الوثيق بالأنشطة الاقتصادية وركائزه الأساسية كالنزاهة والشفافية وتقاسم المخاطر وحظر التجاوزات والمضاربة)، لإطلاق برنامج في سنة 2006 لجعل ماليزيا كمركز مالي إسلامي دولي "The Malaysia International Islamic Financial Centre" (MIFC)، ووفر هذا البرنامج لماليزيا منصة لتوسيع نطاق وصول الخدمات المالية الإسلامية إلى الأسواق الدولية وفتح المجال للمؤسسات المالية لتوسيع الأنشطة المالية الإسلامية من خلال الاستفادة من وجود النظام المالي الإسلامي الشامل والبيئة الداعمة. تعزز ذلك أيضا سنة 2011 بوضع مخطط ثاني طويل المدى للنظام المالي سمي بـــ "مخطط القطاع المالي2011– 2020 " blueprint sector Financial في إطار " رؤية 2020" وهو خطة استراتيجية ترسم الاتجاه المستقبلي للنظام المالي ومن أهم أهدافها مسألة "تدويل التمويل الإسلامي" [4].

---

[1] Angelo M. Venardos, **Islamic banking and finance in South-east Asia: Its development and future**, World Scientific Publishing, Singapore, 2005, p 155.

[2] - Norma Md. Saad & All, **Macro Economic Application in South East Asian Countries, International Islamic University of Malaysia Press,** Kuala Lumpur, 2004, p:52.

[3] - Shahrul Azman bin Abd Razak, **Islamic or Islamizing Banking Product: Reconsidering Product Development's Approaches in the Malaysian Islamic Banking Industry**, PhD Thesis of Philosophy,University of Erfurt, Germany, 2014, p18.

[4] Bank Negara Malaysia, **Financial Sector Blueprint 2011–2020**, p 103.

وقد عرفت سنة 2013 تطورا مهما في تعزيز الإطار التنظيمي والرقابي للصناعة المالية الاسلامية في ماليزيا باعتماد قانون الخدمات المالية الإسلامية(IFSA) الذي دخل حيز التنفيذ في 30 جوان 2013، وكان الهدف من هذا القانون تمهيد الطريق لوضع إطار للامتثال الشرعي المتكامل لعمل المؤسسات المالية الإسلامية في ماليزيا، ومع بدء تطبيق هذا القانون، ألغيت عدة تشريعات منفصلة أخرى، وهي قانون البنوك الإسلامية وقانون التكافل لسنة 1983، وقانون أنظمة الدفع 2003 وقانون الرقابة على النقد الصادر سنة 1953، ومن بين السمات البارزة لهذا القانون الشامل هو فرض الامتثال لأحكام الشريعة الإسلامية، على المؤسسات المالية الإسلامية لضمان أن تكون أهدافها وأنشطتها متوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية كجزء من الحوكمة الشرعية للنظام المالي الإسلامي في ماليزيا[1].

وضمن هذا الإطار تستمر رؤية واستراتيجية ماليزيا كمركز مالي إسلامي دولي (MIFC) في التطور مترجمة ذلك في مخطط القطاع المالي الأخير للفترة (2022- 2026) الذي يتضمن خمس محاور استراتيجية، إذ يتمحور التوجه الاستراتيجي الخامس حول "دفع التمويل القائم على القيم من خلال الريادة في التمويل الإسلامي"، حيث تسعى ماليزيا للاستفادة مما وصل إليه التمويل الإسلامي في تعزيز الهدف الاستراتيجي "ماليزيا كبوابة دولية للتمويل الإسلامي"، وتقوية السياسات لتمكين التمويل القائم على القيم من إحداث تأثير أكبر وتعميم التمويل الاجتماعي[2].

2.نظرة عامة حول البنوك الإسلامية في ماليزيا:

تتكون البنوك الإسلامية في ماليزيا حاليا من إحدى عشر بنكا إسلاميا محليا منها بنكين إسلاميين بالكامل هما: بنك إسلام بيرهاد، وبنك معاملات ماليزيا بيرهاد، وخمسة بنوك إسلامية أجنبية منها بنكين إسلاميين أجنبيين بالكامل هما بيت التمويل الكويتي ومصرف الراجحي، ويوضح الجدول التالي القائمة الاسمية للبنوك العاملة بماليزيا إلى غاية الربع الأول من سنة 2023.

الجدول رقم 3 ــ 1: البنوك الإسلامية العاملة في ماليزيا

اسم البنك	نوع الملكية
Affin Islamic Bank Berhad	محلي
Al Rajihi Banking & Investment Corporation (Malaysia) Berhad	أجنبي
Alliance Islamic Bank Berhad	محلي
Am Bank Islamic Berhad	محلي
Bank Islam Malaysia Berhad	محلي
Bank Muamalat Malaysia Berhad	محلي
CIMB Islamic Bank Berhad	محلي
Hong Leong Islamic Bank Berhad	محلي
HSBC Amanah Malaysia Berhad	أجنبي

[1] Central Bank of Malaysia, laws of Malaysia, **Act 756**: **Islamic Financial Services** , 22 Mar 2013, p1.

[2] Bank Negara Malaysia, **Financial Sector Blueprint 2022–2026**, p 102.

أجنبي	Kuwait Finance House (Malaysia) Berhad
محلي	May Bank Islamic Berhad
محلي	MBSB Bank Berhad
أجنبي	OCBC Al-Amin Bank Berhad
محلي	Public Islamic Bank Berhad
محلي	RHB Islamic Bank Berhad
أجنبي	Standard Chartered Saadiq Berhad

Source: **CENTRAL BANK OF MALAYSIA**, List of Licensed Financial Institutions, Islamic Banks, Available on: https://www.bnm.gov.my/islamic-banks, seen on:05/06/2023.

- **بنك اسلام ماليزيا "Bank Islam Malaysia Berhad"**:

تأسس بنك اسلام ماليزيا رسميا في 01 جويلية 1983 وهو أول بنك إسلامي ماليزي مدرج في السوق الرئيسي لبورصة ماليزيا، ويمتلك أكثر من 135 فرعا في مختلف أنحاء ماليزيا، وأكثر من 900 محطة خدمة ذاتية في جميع أنحاء ماليزيا، بدأ في العمل بمجموع عمال قدر بـــثلاثون عاملاً، أما حالياً يعمل به ما يقدر بـــ 4731 عامل، ومقره الرئيسي اليوم هو بنك المنارة الإسلامي البكر، الذي يقع في وسط "المثلث الذهبي" في كوالالمبور[1]. وقد بلغ إجمالي أصول بنك إسلام سنة 2022 ما قيمته 89.9 مليار رينجت ماليزي بمعدل نمو قدر بـــــ 12.09% ، أما الربح قبل الضريبة والزكاة فبلغ 746.9 مليون رينجت ماليزي[2].

- **بنك معاملات ماليزيا (Bank Muamalat Malaysia)**

تأسس في 01 أكتوبر 1999 وهو ثاني بنك محلي إسلامي بالكامل، تمتد شبكة فروعه عبر 68 فرعا في مختلف أنحاء ماليزيا، ويتواجد في جميع أنحاء البلاد من خلال شبكة من 68 فرعا[3]. وقد بلغ إجمالي أصوله في سنة 2022 ما قيمته 31 مليار رينجت ماليزي، بمعدل نمو قدر بـــــ 14.39%، أما الربح قبل الضريبة والزكاة فبلغ 246 مليون رينجت ماليزي. وتتوزع أجهزة الخدمة الذاتية للبنك عبر 141 جهاز (أجهزة الصراف الالي وأجهزة الإيداع النقدي)[4].

[1] الموقع الرسمي لبنك اسلام ماليزيا، https://www.bankislam.com/corporate-info/resources/our-history/، تاريخ الاطلاع:2023/06/10.

[2] Bank Islam Malaysia Berhad , **Integrated Report**, 2022, pp 62-63.

[3] https://www.muamalat.com.my/media-room/banks-image/.

[4] Bank Muamalat Malaysia Berhad, **Directors' Report and Audited Financial Statements**, 31 December 2022, P 210.

- البنك الإسلامي العام (**Public Islamic Bank**) :

بدأ عملياته في 1 نوفمبر 2008، وهو شركة تابعة مملوكة بالكامل للبنك العام، ومنذ عام 1993 وهو يقدم منتجات وخدمات مصرفية إسلامية للجمهور كنافذة عبر البنك العام، وله 260 فرعا في جميع أنحاء ماليزيا[1]، وقد بلغ إجمالي أصوله في سنة 2022 ما قيمته 89,25 مليار رينجت ماليزي، بمعدل نمو قدر بـــ 14.39% أما الربح قبل الضريبة والزكاة فبلغ 928,62 مليون رينجت ماليزي. وقد بلغ رأسماله في سنة 2022 ما قيمته 6.5 مليار رينجت ماليزي، أما فيما يتعلق بنسب كفاية رأس المال فقد سجل البنك نسبة رأس المال الإجمالي: 16.025%؛ نسبة رأس المال الأساسي: 12.863% ونسبة رأس المال للأسهم العادية CET 1 قدر بـ 12.863% ، وبالتالي فقد استوفى البنك متطلبات بازل III فيما يتعلق بكفاية رأس المال، كما يستجيب البنك للمتطلبات المتعلقة بتكوين رأس مال وقائي CCB[2] ورغم سماح البنك المركزي الماليزي للبنوك باستخدام هذا المخزون خلال الجائحة إلا أن البنك لم يقم بذلك، وبخصوص إدارة المخاطر المصرفية فيتبع البنك تعليمات البنك المركزي بخصوص المناهج المستعملة في هذا الشأ. وبسبب جائحة كورونا قام بنك ماليزيا المركزي بتخفيف بعض التدابير الاحترازية بما فيها نسبتي السيولة حيث سمح للبنك لعمل دون الحد الأدنى لنسبة تغطية السيولة وأيضا تخفيض نسبة NSFR من 100% إلى 80% ، لكن البنك الإسلامي العام لم يقم بأي من ذلك، بل حافظ على هذه النسب ضمن الحدود الدنيا التي كانت مفروضة سابقا بما يتوافق ومتطلبات إدارة السيولة وفق بازلIII[3] .

- البنك الإسلامي سي أي أم ب (**CIMB Islamic Bank**):

تم إطلاقه في جوان 2003 وهو شركة تابعة لبنك CIMB[4] .سجل في نهاية سنة 2022 ربحا قبل الضريبة والزكاة قدر بـــ 1501,6 مليون رينجت، وإجمالي أصول قدرت بـــ 143,227 مليار رينجت ماليزي بمعدل نمو يقدر بـــ 13.48% مقارنة بسنة 2021. ويقوم هذا البنك بحساب الأصول المرجحة بالمخاطر وفق إطار كفاية رأس المال للبنوك الإسلامية المنشور من قبل بنك ماليزيا المركزي، حيث يعتمد البنك على أسلوب الحساب القائم على التقييم الداخلي (Aproach IRB) لقياس المخاطر الائتمانية الرئيسية، والمنهج المعياري لقياس مخاطر السوق، أما المخاطر التشغيلية فيستند في قياسها إلى منهج المؤشر الأساسي، وبناء عليه فقد سجل البنك سنة 2022 نسبة إجمالي رأس المال مقدرة بـــ 17.078% ، ونسبة رأس المال الأساسي مقدرة بـــ 14.670%، ونسبة رأس المال للأسهم العادية يقدر بـــ 14.040%[5].

[1] https://www.publicislamicbank.com.my/About-Us/Corporate-Information/About-Us

[2] قبل جائحة كورونا كانت البنوك العاملة في ماليزيا مطالبة بتكوين رأس مال وقائي CCB مقدر بـــ 2.5% ولكن اعتبارا من 25 مارس 2020 سمح للبنوك بسحبه لإدارة تأثير جائحة Covid19-، ولكن مطلوب منهم إعادة بناء هذا الهامش انطلاقا من 31 ديسمبر 2020.

[3] Public Islamic Bank Berhad, **Financial Statements**, 31 December 2022, pp179-182.

[4] https://www.cimb.com/en/who-we-are/history/2010-2014.html

[5] - CIMB Islamic Bank Berhad, **Report and Financial Statements for the Financial year ended 31 December 2022**, pp102-110.

- **ماي بانك اسلام (May Bank Islam):**

بدأ Maybank لأول مرة في تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية في ماليزيا في سنة 1993 من خلال نافذة مصرفية إسلامية في جميع فروعه في ماليزيا. وهو شركة تابعة لماي بانك May Bank ، تم تأسيسه سنة 2008 ، وله أسواق محلية تشغيلية رئيسية في ماليزيا واندونيسيا وسنغافورة، وحسب تقرير(Brand Finance) لسنة 2022 فإن ماي بانك هو أكبر بنك في ماليزيا من حيث القيمة السوقية وإجمالي الأصول وأحد أكبر البنوك في جنوب شرق اسيا [1]، قد بلغ في نهاية سنة 2022 إجمالي أصوله 947.81 مليار رينجت ماليزي، وحقق ربحا قبل الضريبة والزكاة قدر بـــ 12.15 مليار رينجت ماليزي، وقد سجل البنك سنة 2022 نسبة إجمالي رأس المال مقدرة بـــــِ % 18.635، ونسبة رأس المال الأساسي مقدرة بـــــ 16.045 % ونسبة رأس المال للأسهم العادية 15.264% [2].

- **Alliance Islamic Bank Berhad**

في 1994 كان البنك الإسلامي أليانس كنافذة إسلامية تابعة للبنك التجاري أليانس، وبعد دعوة البنك المركزي الماليزي البنوك التجارية لإنشاء بنوك إسلامية تابعة قام بنك أليانس في جوان 2007 بانشاء البنك الإسلامي أليانس والذي بدأ أعماله فعليا في 1 أفريل 2008[3]. سجل البنك سنة 2022 ربحا قبل الضريبة قدر بـــــ 179.28 مليون رينجت، وإجمالي أصول مقدر بـــــ 14.92 مليار رينجت ماليزي، أما بخصوص نسب رأس المال فقد بلغت نسبة رأس المال للأسهم العادية CET 1 14.904%، أما نسبة رأس المال الأساسي 15.966% ، ونسبة إجمالي رأس المال مقدرة بـــ 18.510% ، وهي نسب فاقت الحدود الدنيا لاتفاقية بازلIII ، ويستخدم البنك في قياسه للأصول المرجحة بالمخاطر الطريقة المعيارية لقياس مخاطر الائتمان ومخاطر السوق، والمنهج المؤشر الأساسي لحساب مخاطر التشغيل[4].

- **المصرف الإسلامي آر اتش بي (RHB Islamic Bank):**

تأسس سنة 2005 وهو شركة تابعة، يمتلك البنك أكثر من 180 فرعا في ماليزيا، ويقدم مجموعة من المنتجات والخدمات المصرفية للأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة، كما يمتلك شبكة واسعة من الفروع وأجهزة الصراف الآلي في ماليزيا، ويقدم مجموعة من المنتجات والخدمات المصرفية المتوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية. وهو من البنوك المدرجة في بورصة ماليزيا حيث بلغت رسملته سوقية تبلغ 24.77 مليار رينجيت ماليزي اعتبارا من شهر أوت 2022. وبلغ ربح البنك الصافي للسنة المالية

[1] Brand finance Malaysia, **The annual report on the most valuable and strongest Malaysian brands**, August 2022, P12.
[2] My Bank Berhad, INTEGRATED ANNUAL REPORT, 2022, P40.
[3] Our History | Alliance Islamic Bank (alliancebank.com.my) ,seen 07/06/2023.
[4] Alliance Islamic Bank, **Report and financial statements for the Financial year ended 31 March 2022**, P.14.

2022 103 مليون رينجت. أما إجمالي أصوله فقد بلغت 103 مليار رينجت ماليزي [1]. وبخصوص إدارة رأس المال البنك فقد سجل نسبة إجمالي رأس المال مقدرة بـــــ 20.82%، ونسبة رأس المال الأساسي: 17.82% ونسبة رأس المال للأسهم العادية 17.82% [2].

- **البنك الإسلامي افين(Affin Islamic Bank Berhad):**

تأسس في 13 سبتمبر 2005 وهو شركة تابعة لبنك أفين، وبدأ العمل رسميا اعتبارا من 01 أفريل 2006[3]، ويعد بنك أفين العلامة التجارية الأسرع نموًا في ماليزيا (ارتفعت قيمة العلامة التجارية بنسبة 45٪ لتصل إلى 232 مليون دولار أمريكي)، وقد بلغ صافي الربح للسنة المالية 2022 قيمة تقدر بـــــــ 1,333 مليون رينجت ماليزي، أما إجمالي أصول البنك فبلغت خلال نفس السنة 55,499 مليار رينجت، أما بخصوص نسب رأس المال فهي كالتالي: نسبة إجمالي رأس المال 7.333%، نسبة رأس المال الأساسي 16.133% ونسبة رأس المال للأسهم العادية.14.753%. وبخصوص إدارة المخاطر فيعتمد البنك حاليا على الأسلوب المعياري لقياس مخاطر الائتمان ومخاطر السوق، وعلى أسلوب المؤشر الأساسي لحساب المخاطر التشغيلية. وفيما يخص مخاطر السيولة فيعمل على إدارتها من خلال احترام نسبتي السيولة حسب بازل III لكن لم يذكر النسب الفعلية المحققة[4].

- **بنك هونغ ليونغ الإسلامي (Hong Leong Islamic Bank Berhad)**

هو شركة فرعية مملوكة كليا لبنك هونغ ليونغ، وقد تم تأسيسه اعتبارا من جوان 2005، ويعمل حالياً من خلال شبكة مشتركة من خمسة فروع إسلامية بالإضافة إلى أكثر من 1100 محطة خدمة ذاتية في جميع أنحاءماليزيا[5]. و خلال سنة 2022 بلغ إجمالي أصوله 51.35 مليار رينجت ماليزي بمعدل نمو قدره 14%، أما الربح قبل الزكاة والضريبة فبلغ 438 مليون رينجت ماليزي . أما نسبة رأس المال الإجمالي، الأساسي، ورأس المال للأسهم العادية فبلغت النسب التالية على التوالي: 15.101% ؛ 12.550% ؛ و 11.176%. كما صرح البنك بأنه يستخدم الأسلوب المعياري لحساب مخاطر الائتمان ومخاطر السوق، أما مخاطر التشغيل فتستند إلى أسلوب المؤشر الأساسي، وبخصوص نسبتي السيولة فقد صرح باحترامه للنسب المقررة من قبل البنك المركزي الماليزي[6] .

[1] RHB ISLAMIC BANK BERHAD, **STATUTORY FINANCIAL STATEMENTS FOR THE FINANCIAL YEAR ENDED 31 DECEMBER 2022** , P06.

[2] RHB Islamic Bank Berhad, **Basel II pillar 3 disclosures**, 2022, pp 4-5.

[3] AFFIN Group | AFFIN Islamic Bank Berhad

[4] Affin Islamic Bank Berhad , **Annual Report** ,2022, pp 412-430.

[5] https://www.hlisb.com.my/en/personal-i/about-us.html?icp=hlisb-en-all-menu-txt-aboutus.

[6] Hong Leong Islamic Bank Berhad, **Annual Report** , 2022, p p 212-214.

- **مصرف أي أم الإسلامي (Am Bank Islamic Berhad)** :

بدأ عمله كنافذة إسلامية ضمن مجموعةAm Bank منذ سنة 1993، وتم تأسيسه كبنك إسلامي في 01 جوان 2006، وهو سادس أكبر مجموعة بنكية برأسمال سوقي يزيد عن 12 مليار رينغيت ماليزي وذلك في 31 مارس 2023. ويتعامل مع ثلاثة ملايين عميل، كما يوظف أكثر من 9000 موظف [1]. وقد بلغ إجمالي أصوله 174,85مليون رينجت، أما الربح فبلغ 1,062 مليون رينجت[2] .وفيما يتعلق بنسب رأس المال فقد بلغت ،17.29% ،12.48% ،12.48% لإجمالي رأس المال، رأس المال الأساسي ورأس مال الأسهم العادية على التوالي . أما فيما يخص التدابير الاحترازية فقد صرح البنك أنه يتبع الأسلوب المعياري في إدارة مخاطر الائتمان والسوق، وأسلوب المؤشر الأساسي لمخاطر التشغيل، أما مخاطر السيولة فيديرها بتوفير أموال كافية للوفاء بجميع الالتزامات المالية عند استحقاقها وذلك من خلال التزامه بنسبتي السيولة القصيرة والطويلة الأجل[3].

- **بنك ام بي اس بي (MBSB Bank Berhad)**:

تأسس بنك MBSB بيرهاد كبنك إسلامي متكامل في 28 نوفمبر 2005، وهو شركة تابعة مملوكة بالكامل لجمعية ماليزيا للبناء بيرهاد (Malaysia Building Society Berhad). ويتواجد البنك في جميع أنحاء ماليزيا من خلال شبكة مكونة من 47 فرعا، ويضم 2361 موظفا [4]. وفي سنة 2022 حقق البنك ربحا قبل الضريبة والزكاة قدر بـــــ 916 مليون رينجت ، أما إجمالي الأصول فبلغ 45 مليار رينجت ماليزي . وكانت نسب رأس المال على التوالي: 22.79% ،18.40%، 18.40% لإجمالي رأس المال، رأس المال الأساسي ورأس المال للأسهم العادية[5].

- **بنك الراجحي ماليزيا ((Malaysia) Al Rajihi Banking & Investment Corporation (Berhad)**:

بنك الراجحي ماليزيا تأسس محليا في أكتوبر 2006، وهو مملوك بالكامل لشركة بنك الراجحي في المملكة العربية السعودية، التي تعد أكبر بنك إسلامي في العالم، وأكثر البنوك قيمة في الشرق الأوسط، بقيمة سوقية تبلغ 75 مليار دولار، وبعدد 13 فرعا في جميع أنحاء ماليزيا. وقد أطلق رسميا في فبراير 2023 ريز وهو بنك رقمي تابع لبنك الراجحي ماليزيا. مدعوم بعمق وسعة خبرة بنك الراجحي والتزامه بمبادئ تمويل إسلامي، يسعى ريز إلى إلهام وتمكين عملائه –الذين يطلق عليهم اسم Rizers –لتحقيق آمالهم وأحلامهم، وتشجيع الأصدقاء وأفراد الأسرة لمساعدتهم في تحقيق أهدافهم[6]. ولقد حصلت شركة الراجحي

[1] https://www.ambankgroup.com/eng/AboutUs/Pages/default.aspx
[2] Am bank Islamic Berhad, **Directors' Report and Audited Financial Statements**, 2022, p 72.
[3] AmBank Islamic Berhad, **Pillar 3 Disclosure**, 2022, p 4.
[4] MBSB Bank Berhad ,**Integrated Annual Report**,2022, pp 18-142.
[5] MBSB Bank Berhad, **Pillar 3 Disclosure** ,2022, p 3.
[6] https://www.alrajhibank.com.my/page/about-us/corporate-info-92/overview

المصرفية والاستثمار (ماليزيا) Bhd على فئة Fintech – فئة الخدمات المصرفية للأفراد في حفل جوائز ماليزيا للتميز التكنولوجي 2023[1].

وقد حقق البنك سنة 2022 ربحا قبل الضريبة والزكاة مقدرا بـــــ 5,103 مليون رينجت، أما إجمالي أصوله فبلغ 13,25مليار رينجت ماليزي. وكانت نسب رأس المال على التوالي: 20.764%، 14.396% ، 11.140 %لإجمالي رأس المال، رأس المال الأساسي ورأس المال للأسهم العادية[2].

- **HSBC Amanah Malaysia Berhad:**

في عام 2007 كان HSBC Bank Malaysia أول بنك أجنبي مؤسس محليا يحصل على ترخيص فرعي للخدمات المصرفية الإسلامية في ماليزيا ، وبدأ HSBC أمانة ماليزيا بيرهاد عملياته في أوت 2008 ، وهو بنك إسلامي مملوك بالكامل لبنك HSBC ماليزيا ، ويملك شبكة تتكون من أكثر من 50 فرعا[3]. و قد بلغ اجمالي أصوله سنة 2022 حوالي 22.17 مليار رينجت ماليزي، وحقق ربحا قبل الضريبة والزكاة قدر بـــــ 353,733 مليون رينجت. وكانت نسب رأس المال على التوالي: 22.79%، 18.40%، 18.40% لإجمالي رأس المال، ورأس المال الأساسي ورأس المال للأسهم العادية[4].

- **بيت التمويل الكويتي (ماليزيا) بيرهاد(Kuwait Finance House (Malaysia) Berhad):**

هو أول بنك إسلامي أجنبي حصل على ترخيص بموجب قانون الصيرفة الإسلامية (ماليزيا) الذي أصدره لعام 1983 بنك نيجارا ماليزيا (BNM) بفتح قطاع الصيرفة الإسلامية في ماليزيا، وتأسس البنك رسميا في 8 ماي 2005. بدأ بيت التمويل الكويتي في ماليزيا عمليات الفروع في 8 أوت 2005. وهو مملوك بالكامل لشركة بيت التمويل الكويتي، وهي واحدة من أكبر المؤسسات المصرفية الإسلامية في العالم[5]. وقد حقق البنك سنة 2022 ربحا قبل الضريبة والزكاة يقدر بـــ 71.79 مليون رينجت، أما إجمالي أصوله فبلغ 7.15مليار رينجت ماليزي. وكانت نسب رأس المال على التوالي: 42.1%، 40.1% لإجمالي رأس المال، رأس المال الأساسي، وهي نسب قد فاقت الحدود الدنيا لاتفاقية بازلIII[6] .

- **OCBC Al-Amin Bank Berhad :**

تم تأسيس OCBC Al-Amin Bank Berhad (OCBC Al-Amin) في كوالالمبور، وهو شركة تابعة مملوكة بالكامل لبنك OCBC (ماليزيا) بيرهاد، في عام 2008 لتعزيز جهود البنك في الخدمات المصرفية الإسلامية .وبعد أكثر

[1] https://asianbusinessreview.com/videos/malaysia-technology-excellence-awards-2023-winner-al-rajhi-banking-investment-corporation-malaysia-bhd.

[2] AL RAJHI BANKING & INVESTMENT CORPORATION (MALAYSIA) BHD, **Interim Financial Statements For The Financial Quarter Ended**,31 March 2023, pp 01-03.

[3] https://www.about.hsbc.com.my/hsbc-in-malaysia

[4] HSBC Amanah Malaysia Berhad ,**Annual Report and Accounts**,2022, p 326.

[5] https://www.kfh.com.my/malaysia/corporate-banking/about-us/the-story.html

[6] Kuwait Finance House (Malaysia) Berhad, **Directors' Report and Audited Financial Statements** ,31 December 2022, pp 48-49.

من عقد من تأسيس البنك بدأ تقديم المنتجات والخدمات المصرفية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية لأول مرة سنة 1995. ويقدم OCBC Al-Aminمجموعة واسعة من المنتجات والخدمات المالية التنافسية والمبتكرة، بدءًا من المستهلك إلى الشركات والخزانة والاستثمار والمعاملات المصرفية، لكل من المسلمين وغير المسلمين مع الالتزام الصارم بمبادئ الإسلام[1]. وفي سنة 2022 بلغ إجمالي أصوله 83,661 مليار رينجت، أما الربح فبلغ 362,249 مليون رينجت . وفيما يتعلق بنسب رأس المال فقد بلغت ،17.28% ،14.302%، 14.302% لإجمالي رأس المال، ورأس المال الأساسي ورأس مال الأسهم العادية على التوالي[2]. ويعتمد البنك على أسلوب الحساب القائم على التقييم الداخلي(Aproach IRB) لقياس المخاطر الائتمانية الرئيسية، حيث تُستخدم نماذج التصنيف الائتماني الداخلي ومعلماتها – احتمالية التخلف عن السداد (PD)، ومنحى الخسارة عند التخلف عن السداد (LGD)، والتعرض عند التخلف عن السداد (EAD) – في تحديد الحدود، وموافقة الائتمان، ومراقبة المحفظة والتقارير، وإدارة التصحيح، واختبار الضغط، والتقييم الداخلي لملاءمة رأس المال.كما يعتمد البنك على القيمة المعرضة للمخاطر (VaR) كمقياس رئيسي يستخدم لقياس التعرض لمخاطر السوق الناشئة عن أنشطته التجارية، بالإضافة إلى اختبارات الضغط. وقد صرح البنك أنه يحتفظ بأصول سائلة تزيد عن المتطلبات التنظيمية لتعزيز قدرته على تلبية احتياجات السيولة أثناء الأزمة. وتشتمل هذه الأصول السائلة على احتياطيات البنك المركزي والأوراق المالية القابلة للتداول[3].

- **ستاندرد تشارترد صادق بيرهاد (Standard Chartered Saadiq Berhad** :

يمثل ستاندرد تشارترد صادق بيرهاد القطاع المصرفي الإسلامي لمجموعة ستاندرد تشارترد، و قد تأسس البنك الإسلامي في 12 نوفمبر 2008 كأول بنك دولي في ماليزيا يقدم منتجات مصرفية إسلامية. ويقدم مجموعة واسعة من المنتجات المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية للخدمات المصرفية الشخصية والخدمات المصرفية للشركات الصغيرة والمتوسطة. وفي سنة 2022 بلغ إجمالي أصوله 48.99 مليار رينجت، أما الربح قبل الضريبة والزكاة فبلغ 228,63 مليون رينجت. وفيما يتعلق بنسب رأس المال فقد بلغت ،17.69% ،13.84% ، 12.46% لإجمالي رأس المال، ورأس المال الأساسي ورأس مال الأسهم العادية على التوالي[4]. ومنذ 1 يناير 2008 استخدم البنك التصنيف الداخلي بموجب الإطار التنظيمي لاتفاقية بازل 2 لحساب متطلبات رأس المال لمخاطر الائتمان والسوق، وأسلوب المؤشر الأساسي لمخاطر التشغيل[5].

3.أداء الجهاز البنكي الإسلامي في ماليزيا

سيتم من خلال هذا الجزء التعرض لبعض مؤشرات تطور العمل المصرفي الإسلامي بماليزيا كتطور إجمالي الأصول وبعض مؤشرات الأداء البنكي كالربحية، وكفاية رأس المال، ونسب السيولة.

---

[1] https://www.mifc.com/-/ocbc-al-amin-bank

[2] OCBC Bank (Malaysia) Berhad (Incorporated in Malaysia), **Unaudited Condensed Interim Financial Statements For The Financial Period Ended** ,31 march 2023,PP 03-04.

[3] OCBC Bank (Malaysia) Berhad (Incorporated in Malaysia), **Basel II Pillar 3 Market Disclosures 31 December 2022 ,** PP 10-14.

[4] Standard Chartered Bank Malaysia Berhad, **Condensed financial statements for the financial period ended** ,31 March 2023, PP 01-32.

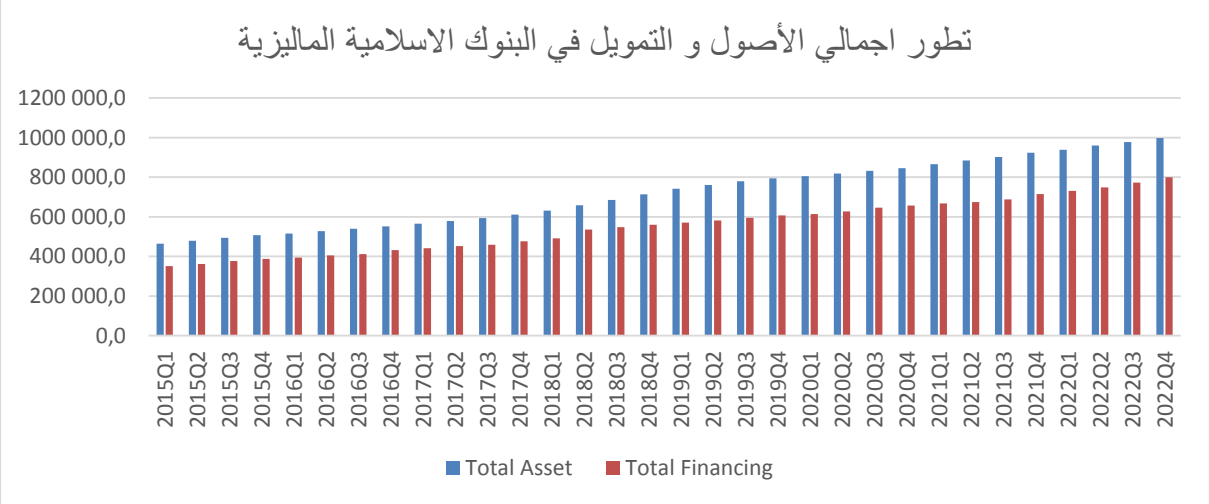
[5] Standard Chartered Bank Malaysia Berhad, **Financial statements** ,31 December 2022, PP 83-89.

أولا: تطور اجمالي الأصول والتمويل البنوك الإسلامية في ماليزيا خلال الفترة 2015-2022

شهدت ماليزيا نموًا ملحوظًا في التمويل الإسلامي، فلديها ثاني أكبر عدد من البنوك الإسلامية في العالم من حيث صافي الودائع[1]. وفقًا لبنك نيجارا ماليزيا يوجد في ماليزيا 16 بنكًا إسلاميًا كامل العضوية يمتلك ما مجموعه 204 مليار دولار من أصول التمويل الإسلامي مع 31.2٪ من حصة إجمالي أصول البنوك، وهي ثالث أكبر سوق للتمويل الإسلامي في العالم بعد المملكة العربية السعودية وإيران، تعتزم ماليزيا أن تصبح بوابة عالمية للتمويل الإسلامي كما هو مخطط لها في خارطة طريق القطاع المالي 2022-2026[2] . ويمثل الشكل التالي تطور كل من إجمالي الأصول والتمويل في البنوك الإسلامية من سنة 2015 إلى سنة 2022.

الشكل رقم 3 ـــــ1 : تطور اجمالي الأصول والتمويل البنوك الإسلامية في ماليزيا خلال الفترة 2015-2022

الوحدة: مليار رينجت ماليزي



المصدر: من اعداد الطالبة.

في العقد الماضي، توسعت صناعة التمويل الإسلامي في ماليزيا بشكل كبير. وقد أظهر النمو في الودائع والمدخرات في الخدمات المصرفية المتوافقة مع الشريعة نتائج إيجابية. ففي سنة 2017 استحوذت ماليزيا على 11.7% من اجمالي التمويل الإسلامي وفقًا لمسح أجراه بنك نيجارا أصبح التمويل الإسلامي الماليزي يملك 34.9 % من الصناعة المصرفية في ماليزيا.

ونلاحظ من الشكل أعلاه أن كل من الأصول والتمويل الإسلامي في ماليزيا في تطور زائد وقد حققت نموا حتى في فترة جائحة كورونا، وذلك لتتمتع ماليزيا بأحد الأطر التنظيمية الأكثر تقدمًا وقوة في مجال صناعة التمويل الإسلامي في العالم، وفقا لتقرير، كما تحاول تحسين نظامها القانوني. حيث تم تعديل العديد من القواعد المماثلة، بما في ذلك نماذج تقارير التورق والكفالة، ونظام كفاية رأس المال، واستثمارات التقاعد.

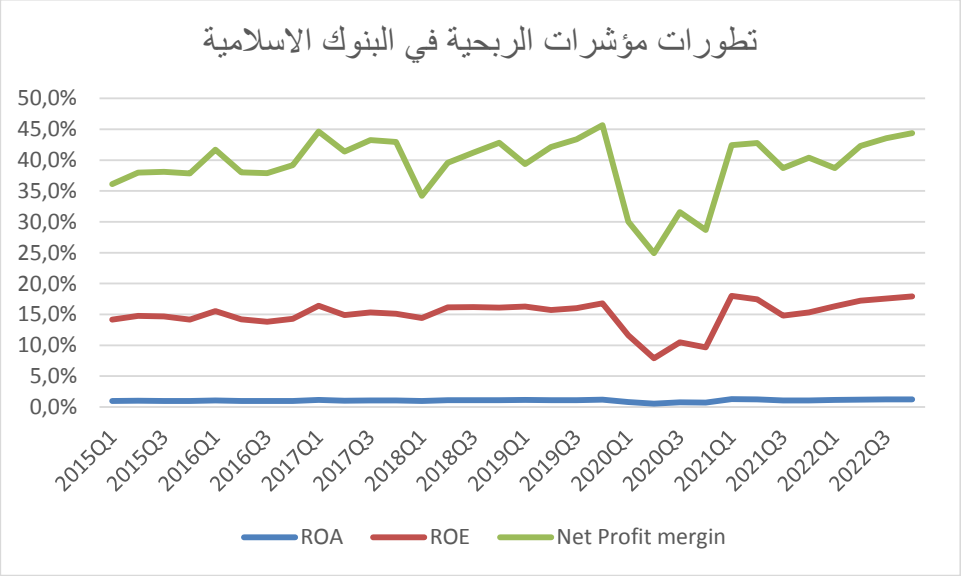
[1] DinarStandard,**State of the Global Islamic Economy 2020/21 Report**,2021, P42.

[2] IFSB, Islamic Financial Services Board , **Islamic Financial Services Industry: Stability Report 2021**, 2022,Kuala Lumpur, Malaysia, P65.

ثانيا: مؤشرات ربحية البنوك الإسلامية في ماليزيا (ROA–ROE–Net Profit Mergin)

تعد مستويات الربحية الجيدة في البنوك مهمة بشكل أساسي لضمان نظام مالي مرن ويمكنه دعم الوساطة الائتمانية الفعالة في الاقتصاد، ويمثل الشكل التالي تطور مؤشرات الربحية في ماليزيا والمتمثلة في العائد على الأصول (**ROA**)العائد على حقوق الملكية(**ROE**)، وهامش الربح الصافي (**Net Profit Mergin**).

الشكل رقم 3 ـــــ2 : تطور مؤشرات ربحية البنوك الإسلامية في ماليزيا



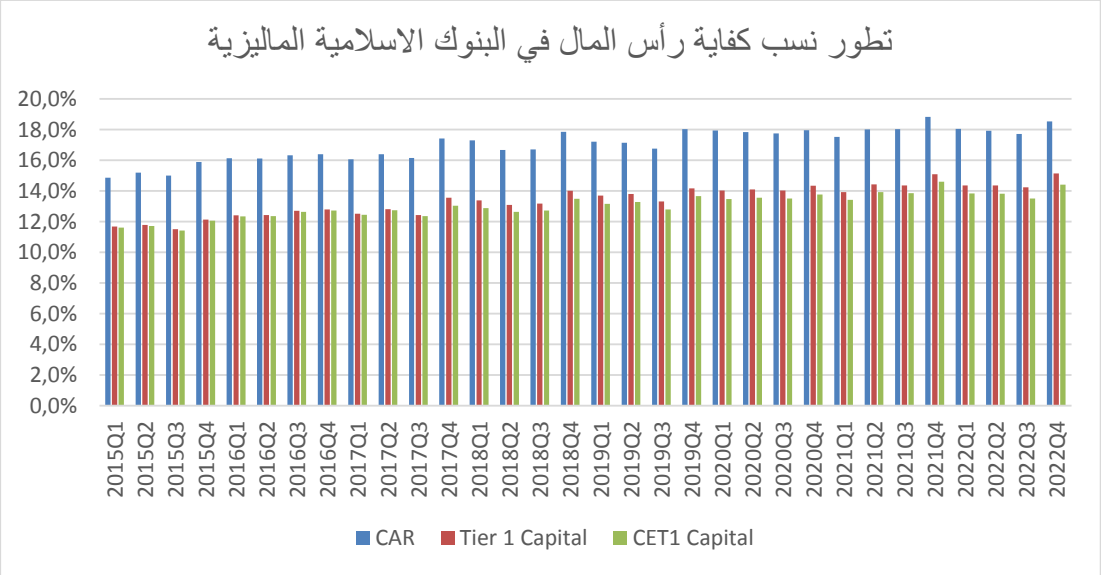
المصدر: من اعداد الطالبة.

نلاحظ من الشكل أعلاه استقرارا في نسب العائد على الأصول خلال فترة الدراسة، أما فيما يتعلق بالعائد على حقوق الملكية وهامش صافي الربح فقد كانت هناك مجموعة من التقلبات، حيث انخفض صافي هامش الربح إلى 34.1% في الربع الأول من سنة 2018، ثم ارتفع مرة أخرى بالتوازي مع العائد على حقوق الملكية في الربع الأول لسنة 2020، ويعود ذلك إلى جائحة كورونا. ثم ارتفعت مرة أخرى لتستقر إلى غاية الربع الأخير من سنة 2022.

ثالثا: تطور نسبة كفاية رأس المال للبنوك الإسلامية الماليزية خلال الفترة 2015–2022.

تتمثل أهمية كفاية رأس المال في البنوك الاسلامية في تقوية المركز المالي للبنك الاسلامي ودوره في مواجهة مختلف المخاطر المصرفية الناتجة عن طبيعة عمل البنوك الإسلامية، ومن مختلف الاستثمارات وأدوات التمويل، وكذلك لمقابلة المسحوبات غير المتوقعة لعملائه. ويمثل الشكل الموالي تطور نسب رأس المال للبنوك الإسلامية الماليزية خلال الفترة 2015 ـــــ 2022

الشكل رقم 3 ـــــ3 تطور نسب كفاية رأس المال للبنوك الإسلامية الماليزية خلال الفترة 2015-2022



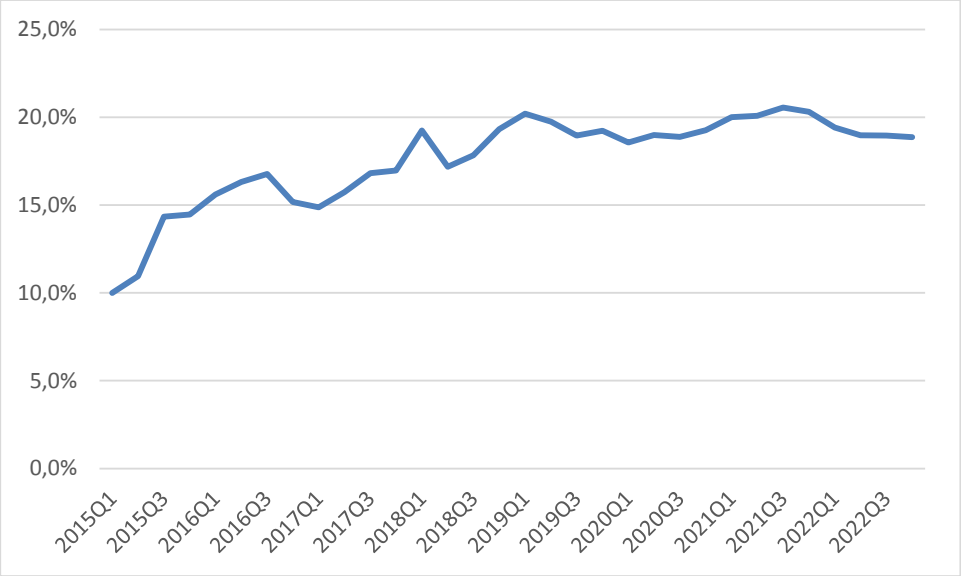
المصدر: من اعداد الطالبة.

من الشكل السابق يلاحظ أن النظام المصرفي الماليزي في شقه الإسلامي قد تمكن من استيفاء متطلبات اتفاقية بازل III فيما يتعلق برأس المال وكفاية رأس المال، حيث سجلت البنوك الإسلامية الماليزية نسب تتراوح ما بين 11.5% و 18.8 % وهي نسب أكبر من معدل كفاية رأس المال الذي حددته بازلIII ، أما فيما يتعلق بنسب رأس المال الأساسي فقد سجل هو الآخر معدلا أكبر من الحد الأدنى المفروض من بازل III والمقدر بـــــ 6% ، وأما نسب رأس المال للأسهم العادية فقد فرضت بازل III حد أدنى قدره 4.5 % من الأصول المرجحة بمخاطرها، وتبين النسب أعلاه أن البنوك الإسلامية الماليزية حققت نسب أكبر.

رابعا: تطور نسبة السيولة النقدية في البنوك الإسلامية الماليزية

من المعروف أن البنك الإسلامي لا يستطيع معالجة فائض السيولة مثلما تصنع البنوك التقليدية التي تتعامل بنظام الفائدة الربوية، حيث يستطيع أي بنك تقليدي أن يودع فائض السيولة لديه في أي وقت ولأي مدة طالت أو قصرت لدى بنك آخر بسعر الفائدة السائد في السوق، كما يستطيع في حالة العجز الاقتراض من أي بنك تقليدي آخر أو من البنك المركزي، وبناءا على ذلك لا تمثل السيولة مشكلة خطيرة لدى البنوك التقليدية، ولكنها تظهر في حالة البنوك الإسلامية التي لا تتعامل بنظام الفوائد الربوية لذلك يجب على البنوك الاسلامية أن تدير السيولة النقدية برشد لتحقيق الأمان وتحقيق أقصى ربحية مشروعة تساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية من استثمار الموارد النقدية المتاحة. ويمثل الشكل التالي تطور نسبة السيولة النقدية في البنوك الإسلامية الماليزية خلال الفترة 2015 ـــــ 2022.

الشكل رقم 3 ـــــ4: تطور نسبة السيولة النقدية في البنوك الإسلامية الماليزية خلال الفترة 2015-2022



المصدر: من اعداد الطالبة.

يلاحظ من الشكل أعلاه تذبذب في نسب السيولة النقدية، وقد سجلت أقل نسبة في الربع الأول من سنة 2015 وذلك يعود إلى انخفاض أسعار النفط في العالم. ثم ارتفعت مرة أخرى إلى أن عاودت الانخفاض مرة أخرى. لتعاود الانخفاض في الربع الثالث لسنة 2019 وذلك نتيجة لبداية ظهور جائحة كورونا، لترتفع مرة أخرى في الربع الثالث لسنة 2021.

4.التشريعات المتعلقة بإدارة المخاطرة في ماليزيا:

في إطار سعي البنك المركزي الماليزي إلى ضمان أن تظل ممارسات إدارة المخاطر للبنوك العاملة بماليزيا فعالة في المضي قدماً وسط زيادة وتنوع المنتجات من قبل المؤسسات المصرفية وزيادة تدويل النظام المالي، فضلا عن الدور المتنامي لأسواق رأس المال المحلية، قام بإصدار حزمة من الإصلاحات والوثائق التوجيهية للمؤسسات المالية بما فيها البنوك الإسلامية نذكر منها:

- في 09 جويلية 2014: صدور وثيقة بعنوان "حد التعرض الفردي للطرف الفردي المقابل للبنوك الإسلامية" تتضمن إجراءات تهدف إلى ضمان أن يكون التعرض لطرف مقابل واحد والأشخاص المرتبطين به ضمن الحد الحصيف في جميع الأوقات[1]؛
- 10 ماي 2016 أصدر بنك نيجارا وثيقة بعنوان "مخاطر التشغيلية"تهدف إلى تعزيز الحوكمة، أطر وعمليات إدارة المخاطر التشغيلية، كما تركز أيضا على التنسيق الفعال في إدارة مخاطر التشغيل مع المخاطر الأخرى (مخاطر السوق+ مخاطر الائتمان) لتوفير نهج شامل ومتكامل لاستراتيجية إدارة المخاطر الشاملة للمؤسسة المصرفية[2]؛

[1] Bank Negara Malaysia, **Single Counterparty Exposure Limit for Islamic Banking Institutions**, 09 July 2014, Available on: https://www.bnm.gov.my/documents/20124/938039/Single_Counterparty_Exposure_Limit_for_Islamic_Banking _Institutions+%28July+2014%29.pdf/a91d1b1b-d31e-1516-961a-7792dd61d26c?t=1592216375353, seen on : 23/06/2023, At 12am.

[2] Bank Negara Malaysia, **Operational Risk**, 10 May 2016, Available on: https://www.bnm.gov.my/documents/20124/761691/pd_operational+risk_may2016.pdf/c1179a37-07f8-c6b0- 6354-bc7216e903a0?t=1580434747718, seen on 23/06/2023, at 14 am.

- 5 جوان 2017: أصدر بنك ماليزيا المركزي وثيقة سياسة بعنوان "اختبارات الضغط "حيث حددت هذه الوثيقة المتطلبات الإشرافية للبنوك فيما يتعلق بالحوكمة، وتغطية المخاطر، وتصميم وتنفيذ برامج اختبار الضغط الخاص بالمؤسسات المصرفية، والإبلاغ عن متطلبات نتائج اختبار الضغط إلى البنك المركزي الماليزي، على أن تدخل متطلبات هذه السياسة حيز التنفيذ ابتداء من 01 أكتوبر 2017[1]؛
- 3أفريل 2019: أصدر بنك نيجارا مسودة التعرض حول إطار عمل المحلية ذات الأهمية النظامية (D-SIBs) تتضمن مقترحاته بشأن منهجية التقييم لتحديد هذه البنوك، ومتطلبات الإبلاغ المطبقة على المؤسسات المالية، كما أصدر البنك في فيفري 2020 نشر الوثيقة النهائية بهذا الخصوص[2]؛
- 3ماي2019 : أصدر بنك ماليزيا المركزي وثيقة بعنوان إطار كفاية رأس المال للبنوك الإسلامية (الأصول المرجحة بالمخاطر)، يحدد هذا الإطار منهجيات قياس مخاطر الائتمان، ومخاطر السوق، والمخاطر التشغيلية لغرض حساب إجمالي الأصول المرجحة بالمخاطر[3]؛
- 27سبتمبر 2019 : أصدر بنك ماليزيا المركزي وثيقة بعنوان "مخاطر الائتمانية " تهدف إلى ضمان أن تظل ممارسات إدارة مخاطر الائتمان فعالة في المؤسسات المالية بما فيها البنوك الإسلامية، على أن تدخل هذه الوثيقة حيز التنفيذ في 01 أكتوبر 2019[4]؛
- 9 جوان 2020: أصدر بنك ماليزيا المركزي وثيقة بعنوان "إدارة مخاطر التكنولوجيا[5] "؛
- 5 فيفري 2021: صدور وثيقة سياسية بعنوان " Operational Risk IntegratedOnline Network (ORION)" تحدد هذه الوثيقة متطلبات الإبلاغ عن بيانات أحداث الخسارة ومؤشرات المخاطر

[1] Bank Negara Malaysia, **Stress Testing Policy Document**,15 June 2017, Available on: https://www.bnm.gov.my/documents/20124/938039/PD+029-15+Stress+Testing.pdf/6ed56c02-ee7a-11fb-3d37- 54df1518b110?t=1592247459753, seen on:23 /06/2023 At 22:03.

[2] Bank Negara Malaysia, **Domestic Systemically Important Banks (D-SIB) Framework**,05February 2020, https://www.bnm.gov.my/-/domestic-systemically-important-banks-d-sib-framework, seen on: 23/06/2023,At 23.

[3] Bank Negara Malaysia, **Capital Adequacy Framework for Islamic Banks (Risk- Weighted Assets)**, 03May 2019, Available on: https://www.bnm.gov.my/documents/20124/761679/CAFIB+%28RWA%29+PD_TCIT.pdf/b91c15fb-0f92-83ac391c-c68bddc473c7?t=1582096578071, seen on: 23/26/2023 at 23:30.

[4] Bank Negara Malaysia, **Credit Risk**,27 September 2019, Available on: https://www.bnm.gov.my/documents/20124/938039/Credit+Risk_27092019.pdf/5d643b56-de41-90de-dc9dc9036f7ba256?t=1592250383370, seen on: 24/06/2023,At 10.

[5] Bank Negara Malaysia,**Risk Management in Technology (RMiT),** Available on: https://www.bnm.gov.my/documents/20124/963937/Risk+Management+in+Technology+%28RMiT%29.pdf/810 b088e-6f4f-aa35-b603-1208ace33619?t=1592866162078, seen on: 24/06/2023,At 11.

الرئيسية، وتحليل السيناريو إلى البنك من خلال الشبكة الإلكترونية المتكاملة للمخاطر التشغيلية ORION وتدخل الوثيقة حيز التنفيذ بتاريخ 01 مارس2021 [1]؛

- تعزيز الإفصاح: نشر بنك ماليزيا المركزي مسودة التعرض بشأن المتطلبات المعدلة للمؤسسات المالية للإفصاح عن المعلومات المفتاحية المتعلقة برأس المال والتعرض للمخاطر في جوان 2018 وسط التركيز العالمي المتزايد حول الحاجة إلى دعم الحوكمة الرشيدة للشركات من خلال الحد من عدم تناسق المعلومات، ودخلت الوثيقة حيز التنفيذ في 01 جانفي 2019 ، وتفرض متطلبات على حجم البيانات والتفاصيل التي تكون أكثر كثافة ودلالة مقارنة بالإرشادات الملغاة لتعزيز قابلية المقارنة واتساق متطلبات الإفصاح الخاص بالبنك، على أن يتم الإفصاح في جداول زمنية مختلفة وقوالب تنسيق أكثر صرامة[2].

الفرع الثاني: واقع البنوك الإسلامية في اندونيسيا

1.نشأة وتطور البنوك الإسلامية في اندونيسيا

يعود تاريخ نشأة البنوك الإسلامية في إندونيسيا إلى سنة 1990، عندما عقد مؤتمر مشيخة العلماء الإندونيسيين (المجلس الفقهي الإندونيسي) في سيناروا، وجاوة الغربية، وإندونيسيا. وكان الدافع الأساسي للمؤتمر أن العديد من المسلمون الإندونيسيون بدأوا في طلب منتجات وخدمات مصرفية خالية من الفائدة تماشيا مع متطلبات الشريعة. وقد تم من خلاله تقديم اقتراح لإنشاء بنك إسلامي، وبعد المؤتمر تم بذل جهود كبيرة لتنفيذ الاقتراح على أرض الواقع خاصة وأن اللوائح المصرفية في ذلك الوقت، وهي قانون البنك رقم 1968/14، لم تكن تشمل ما يسمى بالبنك الإسلامي للعمل في اندونيسيا[3]. وعليه فقد تم إصدار قانون البنوك الجديد، قانون البنوك رقم 1992/7 الذي أعطى فرصة لتأسيس البنوك الإسلامية. وفي نوفمبر 1992 تم افتتاح أول بنك إسلامي إندونيسي وهو بنك معاملات إندونيسيا والذي تم التعرف عليه على أنه "بنك تقاسم الأرباح" بدلاً من "البنك الإسلامي[4]".

في سنة 1998 قدم البنك المركزي الإندونيسي اعترافا تنظيميا أكثر وضوحا بوجود البنوك الإسلامية في النظام المصرفي الإندونيسي من خلال قانون البنوك رقم 1998/10 والذي جاء كتعديل لقانون البنوك رقم 1992/7، والذي ينص على أن البنوك التجارية في إندونيسيا يمكن أن تعمل بالطريقة التقليدية (على أساس نظام سعر الفائدة) أو على أساس مبادئ الشريعة، كما

[1] Bank Negara Malaysia, Operational Risk Integrated Online Network (ORION) Policy Document, 25 February 2021, Available on: https://www.bnm.gov.my/documents/20124/938039/ORION+PD_2021.pdf, seen on: 24/06/2023, At : 12.
[2] Yee Wing Peng, Justin Ong, 2018/2019 Regulatory Landscape of the Malaysian Banking Industry- in response to the bank Negara Malaysia 2018 Financial Stability and Payment Systems Report, Deloitte, Available on: https://www2.deloitte.com/content/dam/Deloitte/my/Documents/risk/my-risk-regulatorylandscape-malaysian-banking-industry.pdf, seen on: 24/06/2023 at 14.
[3] Johansen, S, Juselius, K. (1990) **Maximum Likelihood Estimation and Inference on Cointegration: with Applications to the Demand for Money**, Oxford Bulletin of Economics and Statistics, Vol 52, P171.
[4] Kassim, S and others . (2009) ,**Impact of Monetary Policy Shocks on Conventional and Islamic Banks in a Dual Banking System: Evidence from Indonesia** , Journal of Economic Cooperation and Development, Vol 30, P120.

يسمح لها بفتح مكاتب فرعية إسلامية بهدف تعزيز تطوير الصناعة. وبعد صدور قانون البنك المركزي الجديد رقم 1999/23، تم تعزيز أهمية صناعة الصيرفة الإسلامية. وبموجبه تم تكليف بنك إندونيسيا بالتنظيم والإشراف على البنوك الإسلامية وتطويرها. وفي عام 2002 أطلق بنك إندونيسيا "مخطط تطوير الخدمات المصرفية الإسلامية في إندونيسيا" يحتوي المخطط على الرؤية والرسالة والأهداف الاستراتيجية التي يتعين على البنوك الإسلامية تحقيقها في الدولة. كما يستهدف حصول الصناعة المصرفية الإسلامية في إندونيسيا على 5 % من إجمالي حصة السوق بحلول سنة 2009. علاوة على ذلك، أصدرت الحكومة قانون البنوك الإسلامية رقم 2008/21 الذي يوفر أساسًا قانونيًا لمزيد من التطوير للصناعة في إندونيسيا[1].

وفي عام 2022، بلغ إجمالي أصول البنوك الإسلامية في إندونيسيا حوالي 782.1 تريليون روبية إندونيسية، كما أن لإندونيسيا أعلى نسبة من حيث الأغلبية المسلمة في العالم، ومع ذلك فإن معدل انتشار المنتجات المصرفية الإسلامية في إندونيسيا يبلغ 7 % فقط[2].

2.نظرة حول البنوك الإسلامية العاملة في اندونيسيا

يتكون القطاع المصرفي الإسلامي في اندونيسيا من 12 بنك إسلامي وتتمثل في:

الجدول رقم 3 ـــــ2: البنوك الإسلامية في اندونيسيا

الرقم	اسم البنك	نوع الملكية
01	Bank Aceh Syariah	محلي
02	BPD Nusa Tenggara Barat Syariah	محلي
03	Bank Muamalat Indonesia	محلي
04	Bank Victoria Syariah	محلي
05	Bank Syariah Indonesia	محلي
06	Bank Jabar Banten Syariah	محلي
07	Maybank Syariah Indonesia	أجنبي
08	Bank Mega Syariah	محلي
09	Bank Panin Dubai Syariah	أجنبي
10	Bank Syariah Bukopin	محلي
11	BCA Syariah	محلي
12	BUKU Bank	محلي

المصدر: من اعداد الطالبة

[1] Rahmatina A. Kasri ,Salina Hj. Kassim,2009, **Empirical Determinants of Saving in the Islamic Banks: Evidence from Indonesia ,** JKAU: Islamic Econ., Vol. 22 No. 2, pp 183-184.

[2] Islamic Finance Development Indicator, 2022, P 30.

- **Bank Aceh Syariah**

تأسس هذا البنك بعد سن قانون آتشيه رقم 8 لعام 2014 بشأن مبادئ الشريعة الإسلامية، وذكر القانون أن "المؤسسات المالية العاملة في أتشيه يجب أن تقوم على مبادئ الشريعة الإسلامية". ورد القول المأثور في المادة 21 الفقرة 1 والفقرة 2 في نفس المادة المذكورة المؤسسات المالية التقليدية التي تعمل بالفعل في أتشيه يجب أن تفتح وحدة أعمال الشريعة. وورد في الفقرة 3 أن "المعاملات المالية لحكومة آتشيه والمقاطعات / البلديات ملزمة بتطبيق مبادئ الشريعة أو من خلال عملية المؤسسات المالية الإسلامية". ومن خلال هذه الفقرة يتم تنظيم المزيد من الأحكام المتعلقة بالمؤسسات المالية المتوافقة مع الشريعة في قانون آتشيه[1]. وفي سنة 2022 بلغ إجمالي أصول البنك 28.76 مليار روبية، وبلغ متوسط نمو الإيرادات لمدة 5 سنوات الأخيرة 0،54 % أما في سنة 2022 فقد نمت بنسبة 4،21٪ إلى 2.422.993 مليون روبية إندونيسية. وفيما يتعلق بنسب رأس المال فقد بلغت نسبة إجمالي رأس المال 23.52%[2] .

NTB Nusa Tenggara Barat Syariah

تم إنشاؤه لأول مرة باسم BPD NTB ، وهو BUMD مملوكة لحكومة مقاطعة غرب نوسا تينجارا جنبًا إلى جنب مع الحكومات البلدية في مقاطعة نوسا تينجارا الغربية بهدف إدارة الشؤون المالية الإقليمية، ومساعدة وتشجيع النمو الاقتصادي، وإنصاف التنمية في منطقة غرب نوسا تنجارا[3]. وفي سنة 2022 بلغ إجمالي أصول البنك 13,09مليار روبية. وفيما يتعلق بنسب رأس المال فقد بلغت نسبة إجمالي رأس المال 18.2%[4].

- **بنك معاملات اندونيسيا (Bank Muamalat Indonesia):**

هو أول بنك إسلامي في إندونيسيا تأسس في عام 1991 كان بنك Muamalat Indonesia (BMI) االوحيد في ذلك الوقت الذي قام بأنشطة تجارية بمبدأ تقاسم الأرباح، والذي تمكن من الوجود بل وحقق أرباحًا كبيرة خلال الأزمة المالية في منتصف 1997-1998 في إندونيسيا[5]. وفي سنة 2022 حقق البنك ربحا قبل الضريبة والزكاة قدر بـــــ 42 مليار روبية، أما إجمالي أصوله فبلغ 61.364مليون روبية. وكانت نسب رأس المال على التوالي: 23.76% ،22.17%، 22.17 % لإجمالي رأس المال، ورأس المال الأساسي ورأس المال للأسهم العادية على التوالي[6] .

- **بنك فيكتوريا الشريعة (Bank Victoria Syariah):**

تأسس بنك فيكتوريا الشريعة لأول مرة باسم PT Bank Swaguna على أساس العقد رقم 9 بتاريخ 15 أبريل 1966. ثم قام البنك بتغيير اسمه من PT Bank Swaguna إلى PT Bank Victoria Syariah سنة 2009. وبتاريخ 30 مارس 2010 تم تعديل النظام الأساسي لبنك بي تي بنك فيكتوريا الشريعة وحصل تغيير الأنشطة التجارية له من

[1] https://www.bankaceh.co.id/?page_id=82
[2] Bank Aceh Syariah, **Annual report** ,2022, pp 12-23.
[3] https://www.bankntbsyariah.co.id/Perusahaan/tentangBankNTBSyariah/sejarah-bank-ntb-syarah
[4] NTB Nusa Tenggara Barat Syariah, **Annual report** , 2022, p12.
[5] M.Thoyib and others, **Financial Performance Analysis at PT Bank Muamalat Indonesia, Tbk ,** Advances in Social Science, Education and Humanities Research, vol 641,2021, pp109-110.
[6] Bank Muamalat Indonesia , **Annual report**,2022, pp 8-10.

بنك تجاري تقليدي إلى بنك تجاري إسلامي وبدأ بنك فيكتوريا الشريعة العمل بمبدأ الشريعة الإسلامية منذ 1 أفريل 2010[1]. وفي سنة 2022 حقق البنك ربحا قبل الضريبة والزكاة قدر بـــــ 36 مليار روبية، أما إجمالي الأصول فبلغ 61.364مليار روبية. وكانت نسب رأس المال على التوالي: 23.76% ،22.17%، 22.17 % لإجمالي رأس المال، ورأس المال الأساسي ورأس المال للأسهم العادية على التوالي[2].

- **بنك الشريعة الاندونيسي (Bank BSI Syariah)**:

تأسس في الأول من فبراير 2021 ، وهو عبارة عن اندماج لثلاثة بنوك شرعية، وهي شركة تابعة للمؤسسات المملوكة للدولة (BUMN). البنوك الثلاثة هي Bank Syariah Mandiri كشركة تابعة لبنك Mandiri وBNI Syariah كشركة تابعة لبنك BNI، و BRI Syariah كشركة تابعة لبنك BRI[3]. وتعرف هذه البنوك كالتالي:

- **بنك الشريعة المنديري Bank Syariah Mandiri**: تأسس في عام 1955 تحت اسم Bank Industri Nasional ("البنك الصناعي الوطني")؛ في عام 1967 ، وتم تغييره إلى بنك ماريتيم إندونيسيا Maritime Bank of Indonesia") وتم تغييره مرة أخرى في عام 1973 إلى بنك .Susila Bakti إلى المصرفية الشرعية في عام 1999 باسم بنك الشريعة المنديري.ويمتلك نسبة 50.83%من بنك الشريعة الاندونيسي[4].
- **BNI Syariah**: تأسس البنك في 29 أبريل 2000 كوحدة مصرفية شرعية تابعة لـــ BNI، وفي عام 2010 انبثقت كشركة تابعة منفصلة[5].
- **BRI Syariah** : تأسس البنك في الأصل في 3 يوليو 1969 باسم بنك Djasa Arta (الذي تم تهجئته لاحقًا باسم Bank Jasa Arta) ومقره في باندونغ. وفي 19 ديسمبر 2007، تم الاستحواذ على البنك من قبل BRI. بعد تصريح بنك إندونيسيا في 16 أكتوبر 2008، تم تحويله إلى الخدمات المصرفية المتوافقة مع الشريع، وتم تشغيله رسميا باسم BRI Syariah في 17 نوفمبر 2008؛ وفي عام 2009 تم دمج وحدة الخدمات المصرفية المتوافقة مع الشريعة في BRI رسميًا في البنك. وفي عام 2018 تم طرح البنك للاكتتاب العام في البورصة الإندونيسية[6]. ويوحد هذا الاندماج مزايا البنوك الشرعية الثلاثة لتقديم خدمة أكثر اكتمالا ونطاقا أوسع وقدرة رأسمالية أفضل ويجعله قادرا على المنافسة على المستوى العالمي. ويعد اندماج BSI اندماجًا أفقيًا، أي اندماج بين شركتين أو أكثر تعملان في نفس الصناعة. قبل الاندماج، كانت هذه الشركات تتنافس مع بعضها البعض في نفس السوق أو الصناعة. والهدف الرئيسي من هذا الاندماج الأفقي هو تقليل المنافسة أو زيادة الكفاءة عن طريق الجمع بين الإنتاج والتسويق والتوزيع والأنشطة

[1] https://bankvictoriasyariah.co.id/page/sub/profil
[2] Bank Victoria Syariah , Annual Report,2022, P 15.
[3] https://ir.bankbsi.co.id/corporate_history.html
[4] https://en.wikipedia.org/wiki/Bank_Syariah_Indonesia
[5] https://en.wikipedia.org/wiki/Bank_Syariah_Indonesia
[6] https://en.wikipedia.org/wiki/Bank_Syariah_Indonesia

الأخرى[1]. حقق البنك في سنة ربحا قبل الضريبة والزكاة قدره بـــــ 5.65 مليون روبية، أما إجمالي أصوله فبلغ 305.727 مليون روبية. وكانت نسب رأس المال على التوالي: 22.09% لإجمالي رأس المال[2].

- **بنك جبار بانتن شريعة Bank Jabar Banten Syariah** :

بدأ إنشاء بنكBank Jabar Banten Syariah بتأسيس قسم الشريعة / وحدة الأعمال من قبل PT الإقليمية للتنمية الضفة الغربية جاوة وبانتين في 20 ماي 2000، بهدف تلبية احتياجات سكان جاوة الغربية الذين بدأوا في النمو في رغبتهم باستخدام الخدمات المصرفية الإسلامية في ذلك الوقت .وبعد 10 سنوات من عمليات الشريعة لوحدة أو قسم الأعمال، تقرر تحويله إلى قسم أو وحدة الأعمال الشرعية إلى بنك تجاري شرعي . ويقع مقر البنك في مدينة باندونغ، ولديه 10 مكاتب فرعية، 53 مكتبا فرعيا، و77000 شبكة ATM[3]. وفي سنة 2022 حقق البنك ربحا قبل الضريبة والزكاة قدره بـــــ 122.88 مليون روبية، أما إجمالي الأصول فبلغ 12.44مليار روبية. وكانت نسبة رأس المال الإجمالي تقدر بـــــ 23.42%[4].

- **ماي بنك شريعة اندونيسيا Maybank Syariah Indonesia (MSI)**:

تلقى بنك(BMI) PT Bank Maybank Indocorp الذي يعمل في إندونيسيا منذ 1994 الموافقة من البنك المركزي الإندونيسي في 23 سبتمبر 2010 لتحويل عملياته إلى بنك إسلامي. وتمت إعادة تسمية رسميا باسم Maybank Syariah Indonesia (MSI)، بعد ذلك في أكتوبر 2010[5]. اعتبارًا من ديسمبر 2022 ، تمتلك Maybank Indonesia Siyarah 356 فرعًا بما في ذلك فروع المنتشرة في جميع أنحاء إندونيسيا، بالإضافة إلى فرع خارجي واحد (مومباي ، الهند) ، و 22 Mobile Cash Cars و 1033 جهاز صراف آلي متصل بأكثر من 20000 جهاز صراف آلي مدمج في ATM PRIMA، ATM BERSAMA، ALTO، CIRRUS ، ومتصلة بـــ 3500 جهاز صراف آلي من Maybank في سنغافورة وماليزيا وبروناي. تدير Maybank Indonesia ودائع العملاء التي تبلغ 107.8 مليؤ روبية، ويبلغ إجمالي أصولها 168.8 تريليون روبية وحقق البنك ربحا قبل الضريبة والزكاة مقدرا بـــ 2.05مليار روبية اعتبارًا من ديسمبر 2022. وكانت نسب رأس المال على التوالي: 26.65%،25.57%، 25.57%لإجمالي رأس المال، ;رأس المال الأساسي ورأس المال للأسهم العادية[6] .

[1] Nidya Waras Sayekti and others, **The Challenges of Bank Syariah Indonesia PostMerger** , Advances in Social Science, Education and Humanities Research , 2023,P.276.
[2] Bank BSI Syariah , Annual Report , 2022, pp 16-642.
[3] https://www.bjbsyariah.co.id/profil
[4] Bank Jabar Banten Syariah ,Annual report hatun,2022, pp 8-252.
[5] https://www.maybank.com/en/news/2010/12/17.page
[6] May Bank Indonesia Siyarah, **Annual report**,2022, pp 28-352.

- **ميجا بنك شريعة Bank Mega Syariah:**

بنك ميجا الشريعة هو شركة مقرها إندونيسيا تنشط في قطاع الصيرفة الإسلاميةK يقع المقر الرئيسي لهذا البنك في جاكرتا، وقد تأسس بنك ميجا الشريعة في 24 يوليو 2004 باسم PT Bank Syariah Mega Indonesia بعد الاستحواذ على Bank Tugu في 2002. في 25 أوت 2004 كان BSMI رسميًا ثالث بنك تجاري إسلامي في إندونيسيا[1]. وفي عام 2022 بلغ إجمالي أصول البنك Bank Mega 141.75 تريليون روبية نما بمعدل نمو 6.68٪ مقارنة بسنة 2021. كما ارتفع الربح قبل الضرائب في سنة 2022 بشكل طفيف، حيث بلغ 5.01 تريليون روبية، حيث نما بنسبة 1.52٪ عن نهاية سنة 2021 بقيمة 4.95 تريليون روبية. وبلغت ودائع العملاء 70,289 مليون روبية وكانت نسبة رأس المال الإجمالي تقدر بـــــ 25.41% [2].

- **بنك بنين دبي الشريعة Panin Dubai Syariah Bank:**

تأسس بنك بانين دبي الشريعة المعروف سابقا باسم Bank Panin Syariah Tbk (PNBS) في مالانج في 8 يناير 1972 تحت اسم PT Bank Pasar Bersaudara Djaja. وفي 15 يناير 2014 أصبح رسميا شركة عامة، وهو أول بنك إسلامي يتم طرحه للاكتتاب العام. أما بالنسبة لهويتها الجديدة (المسماة Panin Dubai Syariah Bank) فقد تم تقديمها فقط في 21 مارس 2017[3]. وفي سنة 2022 حقق البنك ربحا قبل الضريبة والزكاة قدر بـــــ 254.53 مليون روبية، أما إجمالي أصوله فبلغ 14.79مليار روبية، وكانت نسبة رأس المال الاجمالية تقدر بـــــ 22.71% [4].

- **بنك بيكوبن شريعة Bank Syariah Bukopin:**

يعد بنك KB Bukopin Syariah سابقاBank Syariah Bukopin واحد من البنوك الوطنية لإندونيسيا، بدأ تاريخ الشركة في عام 1990 مع اندماج بنكين، وهما BP Gunung Sindoro في سوراكارتا و BP Gunung Kendeng في سامارياندا، شرق كاليمانتان. كان لهذا البنك أصول بقيمة 83 مليار روبية إندونيسية. وبتاريخ 27 أكتوبر 2008 حصل البنك على على ترخيص تجاري قائم على مبادئ الشريعة وتحول من بنك تجاري إلى بنك إسلامي ونفذ رسميا أنشطة تشغيلية على أساس مبادئ الشريعة في 9 ديسمبر2008 [5]. وفي عام 2022 بلغ إجمالي أصوله 7.01 مليار روبية، أما الربح قبل الضرائب و الزكاة فبلغ 18.40 مليون روبية، وكانت نسبة رأس المال الإجمالي تقدر بـــــ 19.49 %[6].

[1] https://bankmega.com/en/about-us/profile-bank-mega/

[2] Bank Mega Syariah , **Financial Highlights**,2022, pp 14-16.

[3] https://paninbanksyariah.co.id/

[4] Panin Dubai Syariah Bank , **Annual report**,2022, pp 06-07.

[5] https://www.kbbukopinsyariah.com/tentangkami

[6] Bank Syariah Bukopin, **Annual report**,2022, pp 07-08.

- **BCA Syariah** :

تأسس هذا البنك وبدأ في تنفيذ الأنشطة التجارية وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية بعد الحصول على ترخيص التشغيل الشرعي من بنك إندونيسيا بتاريخ 2 مارس 2009 ، وتم تشغيله رسميا كبنك إسلامي يوم الاثنين 5 أبريل 2010. وفي سنة 2022، بلغ إجمالي أصوله 12.67مليار روبية، أما الربح قبل الضرائب و الزكاة فبلغ 146.2 مليار روبية، وكانت نسبة رأس المال الإجمالي تقدر بـــــــ 36.7%[1].

- **Bank Tabungan Pensiunan Nasional Syariah**

بدأ بنك Tabungan Pensiunan Nasional Syariah كوحدة أعمال شرعية تابعة لبنك PT Tabungan Pensiunan Nasional Tbk والتي تسمى حاليا PT Bank BTPN Tbk في سنة 2010، وقد كلفها بنك PT Bank BTPN Tbk بتنفيذ أنشطة التمكين، وتثقيف النساء في الجانب المالية في البلد، في 14 يوليو 2014، تم تسجيل BTPN Syariah رسميا كبنك الشريعة التجاري الثاني عشر في إندونيسيا من قبل بنك PT Tabungan Pensiunan Nasional Tbk's المسمى حاليا PT Bank Tabungan Pensiunan Nasional Tbk's. وبصفته البنك التجاري الشرعي الوحيد في إندونيسيا الذي يركز بشكل أساسي على توفير الخدمات لتمكين عملاء المجتمعات الشاملة وتطوير الشمول المالي، وقد سعى BTPN Syriah دائمًا إلى توفير قيمة مضافة وإحداث فرق في حياة كل عميل يتم خدمته، على الرغم من تقديم أداء مالي جيد[2]. وفي سنة 2022 بلغ إجمالي أصوله 21.2 ترليون روبية، أما الربح قبل الضرائب و الزكاة فبلغ 2.28 مليار روبية، وكانت نسبة رأس المال الإجمالي تقدر بـــــــ 53.7%[3].

3.أداء الجهاز البنكي الإسلامي في اندونيسيا

سنتطرق في هذا الجزء لبعض مؤشرات تطور العمل المصرفي الإسلامي بماليزيا كتطور إجمالي الأصول وبعض مؤشرات الأداء البنكي كالربحية، وكفاية رأس المال، ونسب السيولة.

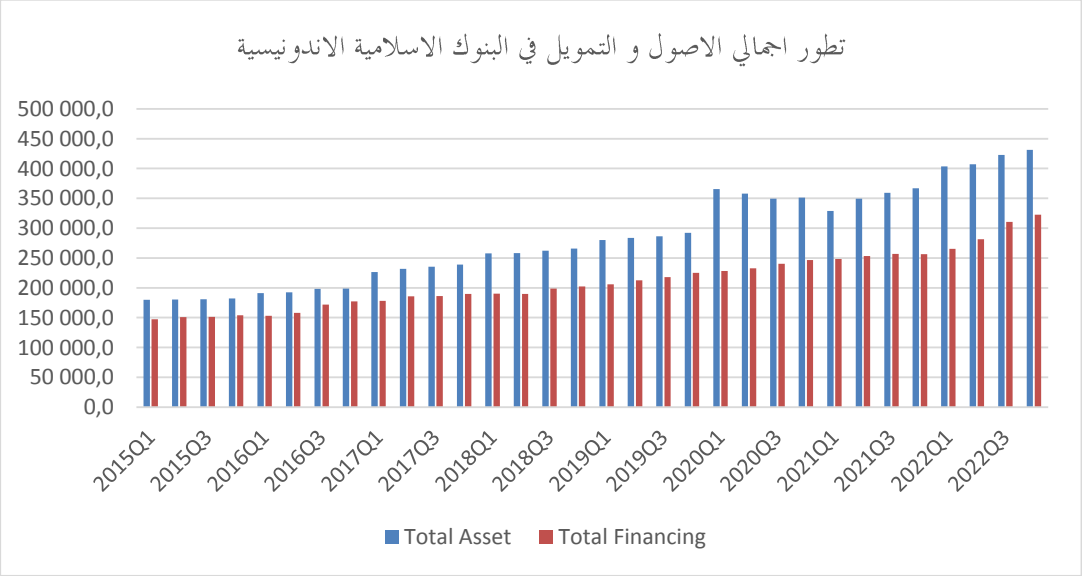
أولا: تطور اجمالي الأصول والتمويل البنوك الإسلامية في اندونيسيا خلال الفترة 2015-2022.

وفقًا لمجلس الخدمات المالية الإسلامية استمرت صناعة التمويل الإسلامي في إندونيسيا في التوسع من حيث الأصول والتمويل، كما تحسنت مقاييس الكفاءة للقطاع المصرفي الإسلامي. ففي سنة 2022 بلغ إجمالي الأصول المالية الإسلامية الإندونيسية 18.97 تريليون روبية، بزيادة 435.02٪ عن العام السابق. ويمثل الشكل التالي تطور أصول البنوك الإسلامية في إندونيسيا و اجمالي التمويل الإسلامية الاندونيسي خلال الفترة 2015 ـــــ 2022 .

[1] BCA Syariah , **Annual report**,2022, pp 08-13.
[2] https://www.btpnsyariah.com/profil
[3] Bank Tabungan Pensiunan Nasional Syariah , **Annual report**, 2022, pp 18-21.

الشكل رقم 3 ــ 5: تطور اجمالي الأصول والتمويل البنوك الإسلامية في اندونيسيا خلال الفترة 2015-2022

الوحدة: مليون روبية



المصدر: من اعداد الطالبة.

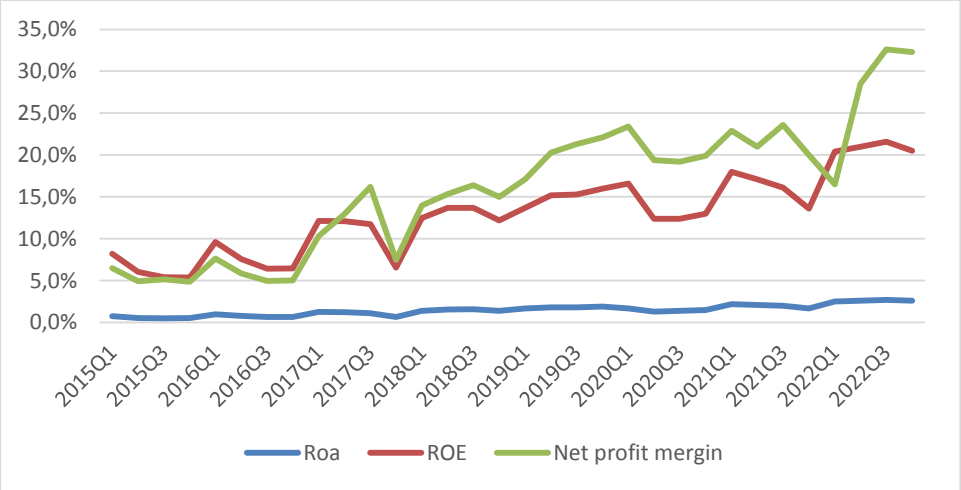
بذلت إندونيسيا جهودا كبيرة لتعزيز نظامها المالي الإسلامي، وخلال سنة 2016 ، و قد أعلنت الحكومة عن خطة استراتيجية مدتها 10 سنوات لتحسين قطاع التمويل الإسلامي في إندونيسيا، والتي تشمل استبعاد ضريبة الدخل على الصكوك والسندات. ويأتي ذلك بعد اتفاق الدولة والبنك الإسلامي للتنمية مع إستراتيجية الشراكة القطرية للأعضاء للفترة 2016-2020.كما تحسنت العلاقات بين إندونيسيا وماليزيا: فقد وقع البلدان شراكة استراتيجية في إطار آلية التعاون المالي التابعة لرابطة دول جنوب شرق آسيا، ويمكّن البرنامج البنوك الإسلامية الإندونيسية والماليزية من المنافسة مع البنوك المحلية في الأسواق الأخرى، مما يمكّن البنوك، ولا سيما الأصغر منها، من توسيع وجودها بسعر أقل وبدقة نسبية.

ونلاحظ من الشكل أعلاه أن لأجمالي الأصول وإجمالي التمويل الإسلامي علاقة طردية فكلما نمت أصول البنوك الإسلامية زادت نسبة التمويل. ويلاحظ أن كل منهما استمرا في الزيادة حتى في فترة جائحة كورونا.

ثانيا: مؤشرات ربحية البنوك الإسلامية في اندونيسيا (ROA-ROE-Net Profit Mergin)

يمثل الشكل التالي تطور مؤشرات ربحية البنوك الإسلامية في اندونيسيا خلال الفترة 2015 ـــــ 2022 .

الشكل رقم 3 ـــــ 6: تطور مؤشرات ربحية البنوك الإسلامية في اندونيسيا خلال الفترة 2015-2022



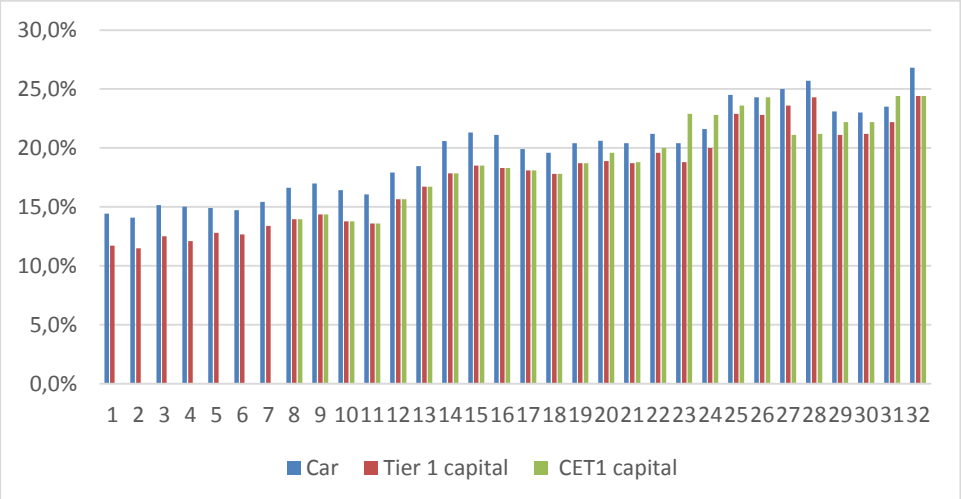
المصدر: من اعداد الطالبة.

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن العائد على الأصول مستقر نوعا ما، أما العائد على حقوق الملكية وهامش صافي الربح فسجلت قيم دنيا وقيم قصوى. ففي الربع الثاني من سنة 2015 سجلت حقوق الملكية أدنى قيمة لها وهي 5% ، ثم ارتفعت مرة أخرى، ويعود ذلك إلى الإصلاحات التي أقرها البنك المركزي الاندونيسي والخطط التي تبنتها لتشجيع سوق التمويل الإسلامي في إندونيسيا، لتنخفض تانية في الربع الثاني من سنة 2020 ، وهي نفس فترة ظهور جائحة كورونا. أما هامش صافي الربح فبدوره أيضا سجل أدنى قيمة له في 2015، ثم ارتفعت مرة أخرى إلى غاية الربع الأخير من سنة 2019 وتستمر بالانخفاض خلال فترة جائحة كورونا، ثم ترتفع مرة أخرى في الربع الاول من سنة 2022 ثم ارتفع مرة أخرى.

ثالثا: تطور نسب كفاية رأس المال للبنوك الإسلامية الماليزية خلال الفترة 2015-2022.

يمثل الشكل التالي تطور نسب كفاية رأس المال للبنوك الإسلامية الماليزية خلال الفترة 2015-2022.

الشكل رقم 3 ـــــــــــ 7: تطور نسب كفاية رأس المال للبنوك الإسلامية الماليزية خلال الفترة 2015-2022



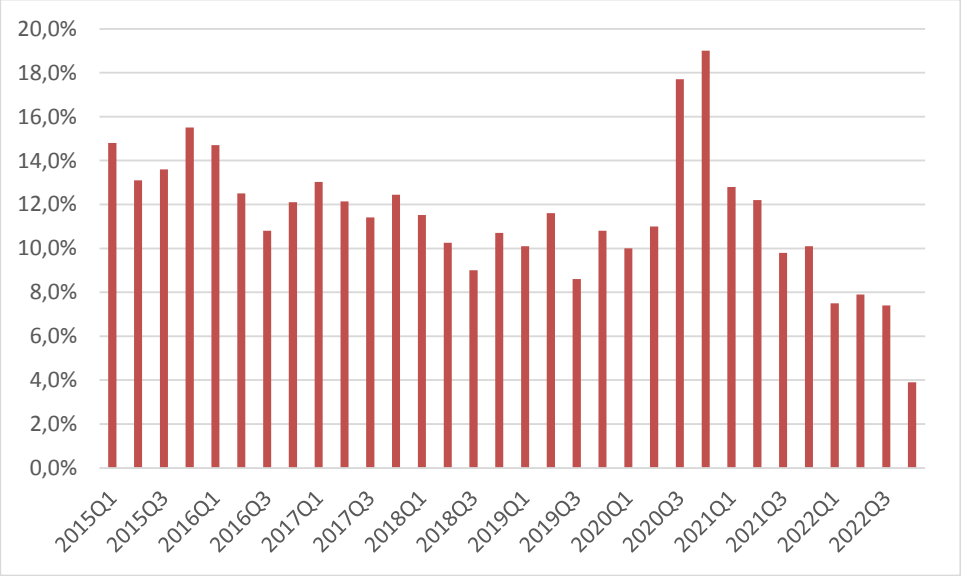
المصدر: من اعداد الطالبة.

من خلال الشكل السابق يلاحظ أن النظام البنكي الإسلامي في اندونيسيا قد تمكن من استيفاء متطلبات اتفاقية بازل III فيما يتعلق برأس المال وكفاية رأس المال، حيث سجلت البنوك الإسلامية الأندونيسية نسب تتراوح بين 14% و 26 % وهي نسب أكبر من معدل كفاية رأس المال الذي حددته بازلIII ، أما ما يتعلق بنسب رأس المال الأساسي فقد سجل نسبة 24% وهي أكبر من الحد الأدنى المفروض من بازل III ، وأما نسب رأس المال للأسهم العادية فقد اعتمدتها البنوك الإسلامية الاندونيسية في سنة 2018 وسجلت فيها نسب أكبر من الحد الأدنى المفروض من طرف لجنة بازل . وتبين النسب أعلاه أن البنوك الإسلامية حققت نسب أكبر من التي فرضتها لجنة بازل.

رابعا: تطور نسبة السيولة النقدية في البنوك الإسلامية الاندونيسية خلال الفترة 2015–2022.

يمثل الشكل التالي تطور نسبة السيولة النقدية في البنوك الإسلامية الاندونيسية خلال الفترة 2015 ـــــ 2022 .

الشكل رقم 3 ـــــ 8: تطور نسبة السيولة النقدية في البنوك الإسلامية الاندونيسية 2015–2022



المصدر: من اعداد الطالبة

نلاحظ من الشكل أعلاه أن نسب السيولة النقدية في البنوك الإسلامية الاندونيسية متقلبة، وسجلت أعلى قيمة لها في الربع الأول من سنة 2021 ويعود ذلك نتيجة لجائحة كورونا والتي خفضت نسبيا من نسب التمويل، ثم انخفضت مرة أخرى لتبلغ أدنى نسبة لها في الربع الأخير من سنة 2022.

4.التشريعات المتعلقة بإدارة المخاطرة في اندونيسيا:

في إطار سعي البنك المركزي الاندونيسي إلى ضمان أن تظل ممارسات إدارة المخاطر للبنوك العاملة بإندونيسيا فعالة وذات كفاءة وسط زيادة وتنوع المنتجات من قبل المؤسسات، قام بإصدار حزمة من الإصلاحات واللوائح التوجيهية للمؤسسات المالية بما فيها البنوك الإسلامية نذكر منها:

- أصدر البنك المركزي الاندونيسي في 13ماي 2011 لائحة بخصوص حدود الإقراض القانوني للبنوك الريفية الإسلامية وذلك في إطار الجهود المبذولة لزيادة التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث أشار إلى أنه يجب أن تراعي البنوك الريفية الإسلامية مبادئ الحيطة والحذر، وأن تعمل على تنويع منح القروض[1].

- أصدر بنك اندونيسيا المركزي في 2011 أيضا لائحة خاصة بطرق تنفيذ إدارة المخاطر في البنوك التجارية الإسلامية ووحدات الأعمال الإسلامية، حيث عرف من خلالها مختلف المخاطر البنكية وحدد طرق قياسها وتحديدها، كما أشار إلى مختلف سياسات التي يفرضها من أجل ادارتها[2].

- في 2012: أصدر البنك المركزي الاندونيسي لائحة يحدد فيها الحد الأدنى لمتطلبات كفاية رأس المال للبنوك، حيث أقر من خلالها الحد الأدنى لكفاية رأس المال، كما حدد طرق قياس الأصول المرجحة بالمخاطر[3] .

- في 2014: أصدرت سلطة الخدمات المالية لجمهورية إندونيسيا لائحة بشأن تصنيف البنك القائم على المخاطر للبنوك التجارية الإسلامية ووحدات الأعمال الإسلامية، وتحدد هذه اللائحة أحكام إنشاء وتنظيم وتشغيل نظام تصنيف البنك القائم على المخاطر للبنوك التجارية الإسلامية ووحدات الأعمال الإسلامية. وتهدف إلى تقييم سلامة وملاءة البنوك التجارية الإسلامية ووحدات الأعمال الإسلامية وتحسين إدارة المخاطر فيها، بالإضافة إلى مساعدة المستثمرين وأصحاب المصلحة الآخرين في اتخاذ قرارات الاستثمار[4].

- أصدرت سلطة الخدمات المالية سنة 2015 لائحة بشأن متطلبات نسبة تغطية السيولة النقدية للبنوك التجارية، حيث أنه في إطار إنشاء نظام مصرفي سليم قادر على التطور والمنافسة على الصعيدين الوطني والدولي، من الضروري أن يكون لدى البنوك سيولة كافية للتنبؤ بظروف الأزمة؛ كما تهدف هذه اللائحة إلى تعزيز سلامة وملاءة البنوك التجارية وتحسين إدارة السيولة في البنوك التجاري، و.الحد من مخاطر السيولة، بالإضافة إلى الحد من مخاطر السيولة[5].

- أصدرت سلطة الخدمات المالية سنة 2016 لائحة بشأن تقييم مستوى سلامة البنوك التجارية، حيث أن سلامة البنك تشكل وسيلة للسلطات الرقابية في تحديد استراتيجية وتركيز إشراف البنك؛ حيث أن المخاطر التي يواجهها تؤثر على مستوى سلامته؛ وتهدف هده اللائحة الى تحسين إدارة المخاطر في البنوك التجارية والحد من المخاطر النظامية[6].

---

[1] Bank Indonesia , **Bank Indonesia Regulation Number: 13/5/Pbi/2011 Concerning Legal Lending Limit For Islamic Rural Banks ,**2011, p 3.

[2] Bank Indonesia , **Bank Indonesia Regulation Number 13/23/Pbi/2011 Concerning The Implementation Of Risk Management In Islamic Commercial Banks And Islamic Business Units,** 2011, pp 1-49.

[3] Bank Indonesia , **Regulation Number 14/ 18 /Pbi/2012 Concerning Minimum Capital Adequacy Requirement For Commercial Banks** ,2012, pp 1-71.

[4] Financial Services Authority Republic Of Indonesia, Regulation Number 8/Pojk.03/2014 Concerning Risk-Based Bank Rating For Islamic Commercial Banks And Islamic Business Units,2014, pp 1-12.

[5] Financial Services Authority, **Liquidity Coverage Ratio Requirement For Commercial Banks** ,2015, pp 1-63.

[6] Financial Services Authority , **Assessment Of Commercial Bank Soundness Level**,2016, pp 1-23.

- كما أصدرت سلطة الخدمات المالية في نفس السنة لائحة أخرى بشأن تنفيذ إدارة المخاطر للبنوك التجارية باعتبار أن وضع البيئة الخارجية والداخلية للقطاع المصرفي تشهد تطورا سريعا يتبعه مخاطر أكثر تعقيدا لأنشطة الأعمال المصرفية. والمخاطر الأكثر تعقيدا لأنشطة الأعمال المصرفية ستزيد من الحاجة إلى الحوكمة الجيدة، كما أنه من أجل إنشاء الشروط الأساسية والبنية التحتية لإدارة المخاطر، بحيث يجب أن تتخذ البنوك تدابير تحضيرية لتنفيذ إدارة مخاطرها، وتعتبر الشفافية أيضا أحد الجوانب التي يجب أن تؤخذ في الاعتبار في السيطرة على المخاطر التي تواجه البنوك، حيث أن تحسين جودة تنفيذ إدارة المخاطر سيعزز فعالية إطار الإشراف المصرفي القائم على المخاطر[1].

الفرع الثالث: واقع البنوك الإسلامية في بروناي دار السلام

1.نشأة البنوك الإسلامية في بروناي دار السلام:

تعد بروناي من بين الدول القليلة التي لديها حصة مهيمنة في قطاع البنوك الإسلامية والتي تزيد عن 50%. وقد بدأت البنوك الإسلامية في بروناي في أوائل التسعينيات، حيث شهدت البلاد تقدما سريعا وثابتا في مجال البنوك الإسلامية، إذ بدأ قطاع الصيرفة الإسلامية في الازدهار في غضون نصف عقد من إطلاقه في البلاد. ويمتلك حاليا قطاع البنوك الإسلامية بحصة تبلغ 63.5% من إجمالي أصول البنوك وفقًا لبنك البلاد المركزي –سلطة النقد في بروناي. ومن بين أحد الأسباب الرئيسية للنمو السريع للبنوك الإسلامية في البلاد نجد التزام الحكومة الذي أدى إلى بيئة مواتية للغاية لعمليات البنوك الإسلامية في البلاد.

ويوجد حاليًا ثلاثة كيانات إسلامية للخدمات المصرفية والمالية في البلاد بما في ذلك بنك بروناي الإسلامي(BIBD) ، ومؤسسة تمرين عِماد الإسلام بروناي(TIAB) ، وعلى الرغم من أن البلاد تدير نظاما مصرفيًا مزدوجا مع كل من البنوك التقليدية والإسلامية في التشغيل، إلا أن البنوك الإسلامية سادت بسبب الدعم الحكومي القوي والرغبة السياسية[2].

2.البنوك الإسلامية في مملكة بروناي دار السلام

يتكون الجهاز المصرفي الإسلامي في مملكة بروناي دار السلام من مصرفيين إسلاميين وتتمثل في:

الجدول رقم 3 ـــــ 3 : البنوك الإسلامية في مملكة بروناي دار السلام

الرقم	البنك	الملكية
01	Bank Islam Brunei Darussalam Berhad	محلي
02	Perbadanan Tabung Amanah Islam Brunei	محلي

المصدر: من اعداد الطالبة.

[1] Financial Services Authority, **Regulation Number 18 /Pojk.03/2016 Concerning Implementation Of Risk Management For Commercial Banks,** 2016 , pp 1-36.

[2] Muhammad Aqib Ali,**Growth and Development of Islamic Banking: A Global Review ,**2022, Review of Applied Management and Social Sciences (RAMSS),Vol 5, P 272.

- **بنك إسلام بروناي دار السلام Bank Islam Brunei Darussalam Berhad**: هو بنك إسلامي في بروناي تأسس في سنة 2005 بدمج بنك بروناي الإسلامي والبنك الإسلامي للتنمية في بروناي، ويقع مقره في بندر سيري بيغاوان. وهو أكبر بنك إسلامي في بروناي وأكبر مزود للخدمات المالية الإسلامية، مع حوالي 900 موظف وأكثر من 10.7 مليار دولار من الأصول تحت الإدارة، كما يقدم خدماته لـــــــ 216000 عميل[1].وفي سنة 2022، بلغ إجمالي أصوله 11,23 مليار دولار، أما الربح قبل الضرائب و الزكاة فبلغ 183,283 مليار دولار، وكانت نسبة رأس المال الإجمالي ونسبة رأس المال الاساسي متساوية و تقدر بـــــــ 17.40%[2].
- **مؤسسة صندوق الائتمان الإسلامي Perbadanan Tabung Amanah Islam**: تم إطلاق Perbadanan TAIB رسميا في 29 سبتمبر 199، وشكل إطلاق Perbadanan TAIB بداية جديدة لبروني دار السلام حيث كانت Perbadanan TAIB أول مؤسسة مالية نفذت جميع أنشطتها وفقًا للعقيدة الإسلامية[3]. وفي سنة 2022 بلغ إجمالي أصوله 11,560مليار دولار، أما الربح قبل الضرائب والزكاة فقد بلغ 174.6مليون دولار، وكانت نسبة رأس المال الإجمالي تقدر بـــــــ 18.6% ونسبة رأس المال الاساسي تقدر بـــــ 18.48%[4].

3.أداء الجهاز البنكي الإسلامي في مملكة بروناي دار السلام:

سنتطرق في هذا الجزء لبعض مؤشرات أداء العمل المصرفي الإسلامي في مملكة بروناي دار السلام خلال الفترة 2015 ـــ 2022.

أولا: تطور اجمالي الأصول والتمويل البنوك الإسلامية في بروناي دار السلام خلال الفترة 2015-2022.

وفقًا لمجلس الخدمات المالية الإسلامية سنة 2022 يشهد التمويل الإسلامي في بروناي نموًا ملحوظًا في الأصول المتراكمة والتمويل. بالإضافة إلى ذلك، أظهر استطلاع الهيئة النقدية لبروناي دار السلام أن التمويل الإسلامي في بروناي شهد أنماطًا سلبية في سنة 2017، مع انخفاض بنسبة 2.6 % في إجمالي الاحتياطيات، وانخفاض تمويل القطاع الخاص بنسبة 7.8 %على الرغم من ذلك، حقق أكبر كيان مالي بنك إسلام بروناي دار السلام، أكبر أرباح في تاريخه في سنة 2017 بإجمالي 169 مليون دولار، بعد أن شهد اتجاها سالبا لمدة أربع سنوات متتالية. ويمثل الشكل أدناه تطور اجمالي الأصول والتمويل البنوك الإسلامية في بروناي دار السلام خلال الفترة 2015 ـــ 2022 .

[1] https://www.bibd.com.bn/about/corporate-profile/

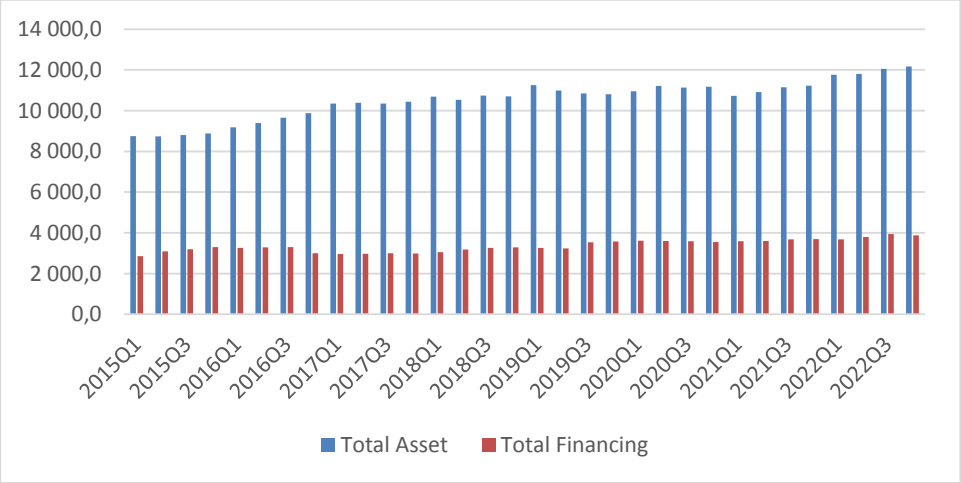
[2] Bank Islam Brunei Darussalam Berhad and its Subsidiaries, **Annual Report Year ended 31 December 2022** , pp 08-127.

[3] https://www.taib.com.bn/taib-web/about

[4] Perbadanan Tabung Amanah Islam , **Annual report** ,2022, p 86.

الشكل رقم 3 ـــــ 9: تطور اجمالي الأصول والتمويل البنوك الإسلامية في بروناي دار السلام خلال الفترة 2015–2022

الوحدة:مليون رينجت بروناي



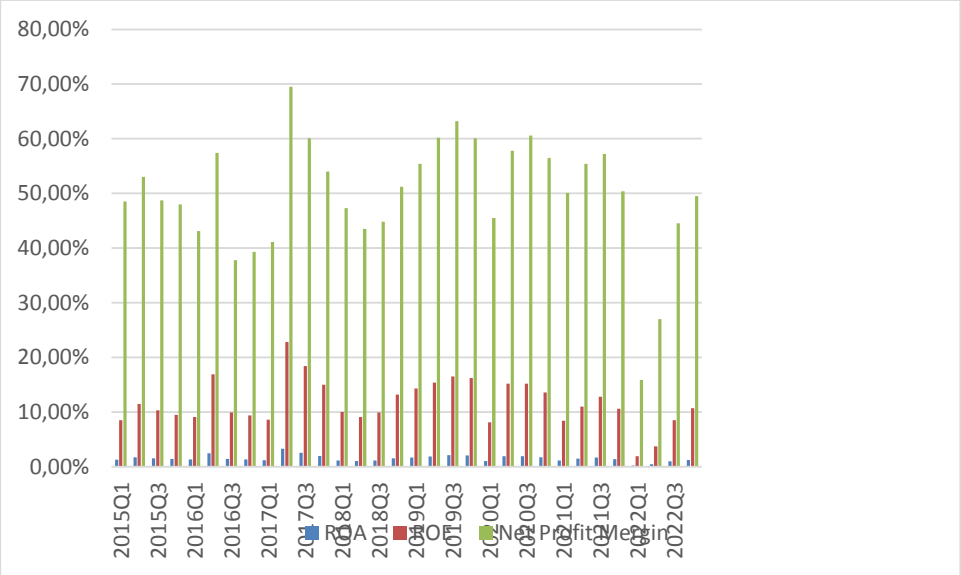
المصدر:من اعداد الطالبة.

على الرغم من وجود عدد قليل فقط من البنوك الإسلامية المشاركة في بروناي، إلا أن القطاع المالي الإسلامي ينمو فيها بسرعة . ففي سنة 2015شكلت الاحتياطيات المصرفية الشرعية الجزء الأكبر من الأصول المصرفية المحلية. من ناحية أخرى؛ أثر الانخفاض في أسعار النفط العالمية على الاقتصاد العام المعتمد على النفط والقدرة على مساعدة البنوك الإسلامية، مما جعل مناخ الاقتصاد الكلي في بروناي قاس. ومع ذلك؛ فإن الإمكانات المالية الإسلامية لبروني دار السلام هائلة؛ فقد أعربت العديد من البنوك الدولية بما في ذلك بنك ستاندرد تشارترد بروناي عن اهتمامها في السابق بتأسيس فرع مالي إسلامي في بروناي. والشكل أعلاه يؤكد ذلك حيث نلاحظ من خلاله تطورا في اجمالي الأصول المصرفية الإسلامية حتى في فترة جائحة كورونا وصاحبه أيضا تطور في التمويل الإسلامي خلال فترة الدراسة.

ثانيا: مؤشرات ربحية البنوك الإسلامية في بروناي دار السلام (ROA–ROE–Net Profit Mergin)

يمثل الشكل التالي تطور مؤشرات ربحية البنوك الإسلامية في بروناي دار السلام خلال الفترة 2015 ـــــ 2022 .

الشكل رقم 3 ـــــ 10: تطور مؤشرات ربحية البنوك الإسلامية في بروناي دار السلام خلال الفترة 2015–2022



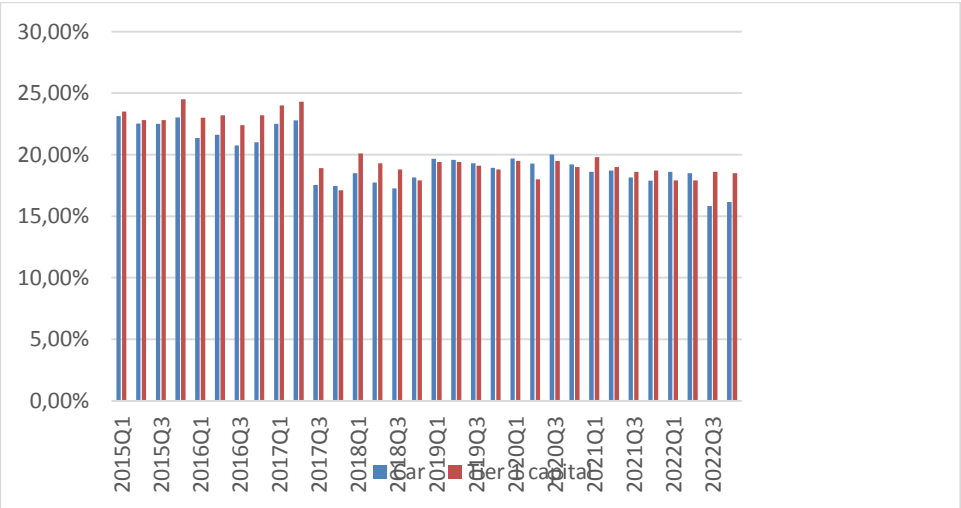
المصدر: من اعداد الطالبة.

نلاحظ من الشكل أعلاه نسب متقاربة للعائد على الأصول وهي نسب مقبولة نسبيا في العمل المصرفي، أما فيما يخص العائد على حقوق الملكية فسجل أعلى قيمة له الربع الثالث من سنة 2017 وهي السنة التي سجل فيها بنك إسلام بروناي دار السلام أكبر أرباح في تاريخه، وفي نفس السنة سجل العائد على حقوق الملكية أكبر نسبة له خلال فترة الدراسة. كما نلاحظ أيضا انخفاض طفيف في جميع المؤشرات خلال فترة جائحة كورونا.

ثالثا: تطور نسب كفاية رأس المال للبنوك الإسلامية في بروناي خلال الفترة 2015–2022.

يمثل الشكل التالي تطور نسب كفاية رأس المال للبنوك الإسلامية بروناي خلال الفترة 2015–2022.

الشكل رقم 3 ـــ 11: تطور نسب كفاية رأس المال للبنوك الإسلامية بروناي خلال الفترة 2015–2022



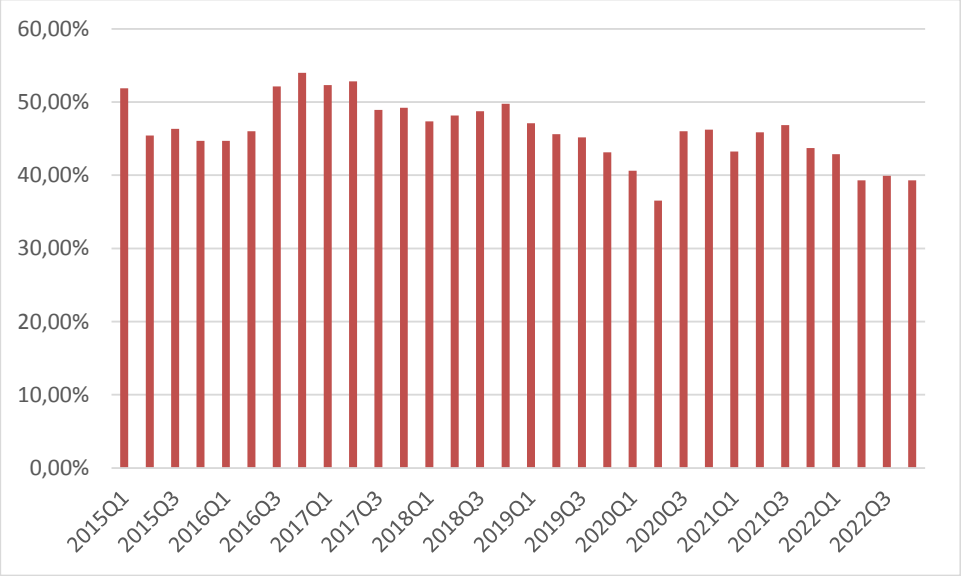
المصدر: من اعداد الطالبة.

يمكن أن نلاحظ من الشكل السابق أن النظام البنكي الإسلامي لبروناي قد تمكن من استيفاء متطلبات اتفاقية بازل III فيما يتعلق برأس المال وكفاية رأس المال، حيث سجلت البنوك الإسلامية نسب تتراوح ما بين 18% و 23 % وهي نسب أكبر من معدل كفاية رأس المال الذي حددته بازلIII ، أما فيما يتعلق بنسب رأس المال الأساسي فقد سجل نسبة 24% وهي أكبر من الحد الأدنى المفروض من بازل III ، وأما نسب رأس المال للأسهم العادية فلم تعتمدها البنوك الإسلامية لبروناي . وتبين النسب أعلاه أن البنوك الإسلامية حققت نسب أكبر من التي فرضتها لجنة بازل كما يبين أيضا أن نسب رأس المال الأساسي كانت بنسب متساوية تقريبا مع نسبة كفاية رأس المال، وفي بعض الأحيان كانت أكبر منها .

رابعا: تطور نسبة السيولة النقدية في البنوك الإسلامية الاندونيسية خلال الفترة 2015–2022.

يمثل الشكل التالي تطور نسبة السيولة النقدية في البنوك الإسلامية لبروناي خلال الفترة 2015–2022.

الشكل رقم 3 ـــــ12: تطور نسبة السيولة النقدية في البنوك الإسلامية الاندونيسية خلال الفترة 2015–2022



المصدر: من اعداد الطالبة.

نلاحظ من الشكل أعلاه أن نسب السيولة النقدية في البنوك الإسلامية لبروناي متقاربة نوعا ما خلال فترة الدراسة، وقد سجلت أعلى قيمة لها في الربع الأول من سنة 2017، كما نلاحظ أيضا أنها سجلت انخفاضا معتبرا في الربع الثالث من سنة 2020 وذلك يعود إلى تفشي جائحة كورونا والسحوبات الغير منتظرة من طرف عملاء البنوك، لكنها عاودت الارتفاع مرة أخرى في الربع الأول من سنة 2021.

4.التشريعات المتعلقة بإدارة المخاطرة في بروناي دار السلام:

من الناحية العملية لم يكن يوجد بنك مركزي في بروناي إلى غاية سنة 2010، وكان يحل محله السلطة التنظيمية لبروناي دار السلام (AMBD)، وهي هيئة قانونية تعمل كبنك مركزي وكانت تغطي وحدة الخدمات المالية الإسلامية التابعة لبنك AMBD الخدمات المصرفية والتكافل ...الخ. ومن الإصلاحات واللوائح التوجيهية التي أصدرها للمؤسسات المالية بما فيها البنوك الإسلامية نذكر منها:

- في سنة 2017: أصدر البنك المركزي لبروناي إرشادات بخصوص حوكمة الشركات للبنوك، وتوفر هذه الإرشادات الخاصة بحوكمة الشركات للبنوك ("المبادئ التوجيهية") حول أفضل الممارسات التي يجب على البنوك أن تسعى جاهدة لتحقيقها فيما يتعلق بممارسات حوكمة الشركات لديها[1].
- في نفس السنة أصدر البنك المركزي لبروناي إشعار الحفاظ على نسبة كفاية رأس المال للبنوك، حيث يهدف هذا الإشعار إلى تحديد الحد الأدنى لنسب كفاية رأس المال للبنك، والمنهجية التي يجب أن يستخدمها البنك من أجل ضمان امتلاك البنوك لرأس مال (واحتياطيات) كافية ضد المخاطر الكامنة في أعمالها، كما تسعى إلى التأكد من أن رأس المال المعترف به متاح بسهولة للمودعين[2].
- أصدر البنك المركزي لبروناي في 2018 إرشادات للبنوك الإسلامية بشأن إدارة مخاطر الائتمان، توضح هذه الإرشادات كذلك المبادئ والممارسات السليمة التي يجب تضمينها في إطار عمل إدارة مخاطر الائتمان للبنوك وتغطي المجالات التالية: [3]
  - إنشاء بيئة مناسبة لمخاطر الائتمان؛
  - العمل في ظل عملية منح ائتمان سليمة؛
  - الحفاظ على عمليات إدارة الائتمان والقياس والمراقبة والرقابة المناسبة على مخاطر الائتمان، بينما قد تستخدم البنوك أساليب مختلفة في إدارة مخاطر الائتمان الخاصة بهم،
  - تتماشى المبادئ والمعايير العامة بموجب هذه الإرشادات مع وثيقة لجنة بازل الصادرة في سبتمبر 2000 "مبادئ إدارة مخاطر الائتمان" وورقة لجنة بازل لشهر ديسمبر 2015 حول "إرشادات حول مخاطر الائتمان ومحاسبة الخسائر الائتمانية المتوقعة".
- في 27 ديسمبر 2018: أصدر البنك المركزي لبروناي إرشادات حول إطار إدارة المخاطر تحدد المبادئ التوجيهية بشأن إطار إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية. ويشمل هذا القانون إطار إدارة المخاطر بصفة عامة الحوكمة والأنظمة والهياكل والسياسات والإجراءات والأشخاص الذين يحددون ويقيسون ويقيمون ويراقبون ويخففون ويراقبون ويبلغون عن المخاطر على مستوى البنك [4].
- في 17أفريل 2020 أصدر البنك المركزي لبروناي لائحة للبنوك الإسلامية حول إدارة مخاطر السوق، حيث توضح هذه اللائحة إدارة مخاطر المبادئ والممارسات السليمة التي يجب تضمينها في إطار عمل إدارة مخاطر السوق للبنوك الإسلامية، كما تشمل استراتيجية وسياسات وإجراءات إدارة مخاطر السوق[5]؛

[1] Brunei Darussalam Centrale Bank, **Disclosure Of Corporate Governance Arrangements**, 2017, pp1-2.

[2] Brunei Darussalam Centrale Bank, **Notice No. Bu/N-3/2017/38 Maintenance Of Capital Adequacy Ratio,**2017, pp 01-03.

[3] Brunei Darussalam Centrale Bank, **Guidelines No. Bu/G-2/2018/10 Guidelines On Credit Risk Management** , pp 1-2.

[4] Brunei Darussalam Centrale Bank, **Guidelines NO. BU/G-10/2018/18 ON RISK MANAGEMENT FRAMEWORK ,** 2018, pp 01-02.

[5] Brunei Darussalam Centrale Bank, **Guidelines To Islamic Banks No. Bu/G-2/2020/21 On Market Risk Management**,2020, pp 01-03.

- في 14 جويلية 2022 أصدر البنك المركزي لبروناي لائحة للبنوك بشأن إدارة المخاطر التشغيلية، وتوضح هذه اللائحة المبادئ والممارسات السليمة التي يجب تضمينها في إطار إدارة المخاطر التشغيلية للبنوك، ويغطي مجالات مثل ثقافة المخاطر والحوكمة، وبيئة إدارة المخاطر، وتخطيط استمرارية الأعمال والمعلومات والاتصالات التكنولوجيا[1].
- في 05جويلية 2023 أصدر البنك المركزي لبروناي إرشادات للبنوك الإسلامية بشأن إدارة مخاطر السيولة، وتوضح هذه الإرشادات بشكل أكبر المبادئ والممارسات السليمة التي يجب تضمينها في إطار إدارة مخاطر السيولة للبنوك الإسلامية وتغطي مجالات مثل الحوكمة والتمويل والاستراتيجية، والحفاظ على السيولة، وإدارة السيولة داخل البنك[2].

المطلب الثالث: واقع البنوك الإسلامية في تركيا

1.نشأة البنوك الإسلامية في تركيا

بدأ العمل المصرفي الإسلامي في تركيا سنة 1985 كجزء من برنامج التحرير، عقب رئاسة تورغوت أوزال (1983-1989). فبعد صدور القرار المتعلق بانشاء مؤسسات التمويل الخاصة سنة 1983 وضع البنك المركزي للجمهورية التركية الأسس القانونية لهذه المؤسسات بالاعتماد على اللوائح الصادرة عن الخزينة ومؤسسة التجارة الخارجية والمؤسسات المعنية المختلفة. إلا أنه لم يكن هناك قانونا خاصا ينظم تلك المؤسسات المالية الإسلامية، بل كانت تابعة لمجرد لوائح صادرة عن البنك المركزي والخزينة .ولذلك واجهت مشكلة حقيقية في 28 فيفري1997 بسبب تغير الظروف السياسية، وضعف الأسس القانونية التي قامت عليها تلك المؤسسات. وباختصار فقد واجهت المؤسسات التمويلية الخاصة الكثير من الغموض القانوني خلال فترة عشرين سنة تمتد من صدور القرار بحكم القانون عام 1983 إلى صعود حزب العدالة والتنمية إلى السلطة سنة 2002. فقد نظمت أعمال هذه المؤسسات حتى سنة 1999 بموجب لوائح تبليغية من دون الاعتماد على قانون معين، وفي سنة 2005 تحسنت ظروف عمل المؤسسات المالية الإسلامية، حيث نفذت تركيا قانون البنوك رقم 5411 ، الذي غير تسمية "بيوت التمويل الخاصة (SFH) "إلى البنوك المشاركة ". ويطلق الآن على الخدمات المصرفية الإسلامية "البنوك المشاركة"[3].

منذ سنة 2015 نسبة البنوك المشاركة تتزايد بسرعة، حيث زادت المشاركة في الأصول المصرفية في تركيا بأكثر من الضعف، فارتفع إجمالي أصول البنوك التشاركية التركية تدريجيا من 1.08% في سنة 2001 إلى 5.10% في سنة 2015، و6.3% في سنة 2019، و 7.1% اعتبارًا من نهاية الربع الثالث من سنة 2020. وفي ديسمبر من سنة 2018 بلغ إجمالي أصول البنوك المشاركة 206.8 مليار ليرة تركية (38.9 مليار دولار)، وهو ما يمثل 5.30% من القطاع المصرفي. وتعتزم الحكومة التركية رفع الأصول المصرفية المشاركة إلى 15٪ من إجمالي القطاع المصرفي في البلاد بحلول سنة 2025[4].

[1] Brunei Darussalam Centrale Bank, **Guidelines To Banks No. Bu/G-1/2022/22 On Operational Risk Management**,2022,P 01.
[2] Brunei Darussalam Centrale Bank, **Guidelines To Islamic Banks No. Bu/G-2/2023/25 On Liquidity Risk Management** ,2023, p 01.
[3] Zulfahmi, Z.and others,. **Participation Banks in Turkey: Issues and Proposes Strategies Based on SWOT Analysis**. International Journal of Islamic Economics and Finance (IJIEF), 4 ,2021, pp123.
[4] Tkbb, 2022. **BANK INFORMATION**. 4th March, 2022 ed. Online: Participation Banks Association Of Turkey (Türkiye Katılım Bankaları Birliği), available at: https://tkbb.org.tr/banka-bilgileri..

2.البنوك الإسلامية في تركيا:

الجدول رقم 3 ـــــ 4: البنوك التشاركية في تركيا

الرقم	البنك	الملكية
01	Al baraka Türk Katılım Bankası	أجنبي
02	Kuveyt Türk Katılım Bankası	أجنبي
03	Türkiye Finans	محلي
04	Ziraat Katılım Bankasi	محلي
05	VAKIF KATILIM BANKASI	محلي
06	Türkiye Emlak Bankası	محلي

المصدر: من اعداد الطالبة.

- **البنك التركي للاستثمار والمشاركة Al baraka Türk Katılım Bankası** :

تأسس البنك التركي للاستثمار والمشاركة (Albaraka Türk Katılım Bankası) سنة 1984 في اسطنبول بتركيا من قبل الدكتور سامي حسن أحمد حمود، الرئيس التنفيذي لمجموعة بنك البركة، وبدأ أنشطته التجارية سنة 1985 باسم Albaraka Türk Özel Finans Kurumu. يُعرف بأنه أول بنك مشاركة في تركيا. بالإضافة إلى تقديم خدمات مالية لعملائها من خلال فروعه ، فإن Albaraka Türk تعمل أيا كوكالات Anadolu Sigorta و Anadolu Hayat Emeklilik ، حيث تبيع وثائق التأمين وخطط التقاعد الخاصة والخدمات الأخرى المتعلقة بمجالاتهم. وقد أعلنت Albaraka Türk مؤخرًا بالتعاون مع Anadolu Hayat Emeklilik أنها ستقدم خطط تقاعد خاصة سيتم استخدام الأموال التي يتم جمعها فيها في أدوات مالية غير ربحية متوافقة مع الشريعة الإسلامية. ويهدف هذا المنتج بشكل خاص إلى العملاء الإسلاميين الأكثر حساسية[1]. وفي سنة 2022، بلغ إجمالي أصول البنك 72.6مليار ليرة تركية، أما الربح قبل الضرائب و الزكاة فقد بلغ 174.6مليون ليرة تركية، وكانت نسبة رأس المال الإجمالي ونسبة رأس المال الاساسي ونسبة رأس المال الأسهم العادية عل التوالي:18.44%،11.23%،10.12%.[2]

- **كويت تورك كاتليم بانكاسي Kuveyt Türk Katılım Bankası**:

تأسست **Kuveyt Türk** سنة 1989 كمؤسسة مالية خاصة للعمل وفقًا لمبادئ الشريعة الإسلامية، وتم إدراجها في نطاق قانون البنوك في سنة 1999. ويعود 62 %من رأس مال Kuveyt Türk إلى دار التمويل الكويتية، وهي مؤسسة مالية عملاقة في الكويت. وقد تبنتKuveyt Türk منذ تأسيسها مبدأ الدقة في نظام البنوك الخالي من الفائدة، والبحث في مجالات الاستثمار، من خلال تقديم خدمة حديثة، مستقرة، موثوقة، عالية الجودة وسريعة للمدخرين ورجال الأعمال، وتدريبهم

[1] https://www.albaraka.com.tr/en/about-us/get-to-know-albaraka/about-albaraka

[2] Al baraka Türk Katılım Bankası, Annual report, 2022, pp186-212.

باستمرار لزيادة إنتاجية موظفيها. وهي فخورة بقدرتها على تقديم خدمة سريعة وعالية الجودة للمدخرين والمستثمرين من خلال استخدام جميع أنواع المرافق التكنولوجية الحديثة من خلال فروعها وبنوكها المقابلة في تركيا وخارجها. وقد تم تغيير اسمها إلى Kuveyt Türk Katılım Bankası في ماي 2006[1]. وفي سنة 2022، بلغ إجمالي أصول البنك 384,631 مليون ليرة تركية، أما الربح قبل الضرائب والزكاة فقد بلغ 35,614 مليار ليرة تركية، وكانت نسبة رأس المال الإجمالي تقدر بـــــ 27.48%[2].

- **Türkiye Finans:**

تأسست في سنة 2005 من خلال اندماج Anadolu Finans أول شركة تمويل خاص في تركيا ـــــ تأسست في سنة 1991 بأموال محلية 100%ـــــ، وFamily Finans، التي عملت في قطاع البنوك الإسلامية بين عامي 1985 و 2001 تحت اسم Faisal Finans Kurumu وذلك من أجل توليد المزيد من القيمة السوقية في تركيا وتعزيز المزايا التنافسية.أدى هذا الاندماج إلى نمو في قطاع البنوك الإسلامية في تركيا، وأصبحت Türkiye Finansواحدة من أكبر البنوك الإسلامية في تركيا وذلك في31 مارس 2008 عندما استحوذ البنك السعودي الوطني (SNB) على حصة 60٪ في البنك الذي يعد واحدة من أكبر الكيانات المالية في منطقة الشرق الأوسط [3]. وفي سنة 2022 ارتفع إجمالي الأصول بنسبة 32٪ لتصل إلى 152.8 مليار ليرة تركية، كما زادت القروض بنسبة 33٪ لتصل إلى 82.0 مليار ليرة تركية، كما ارتفع الربح قبل الضرائب والزكاة بنسبة 135٪ إلى 14.9 مليار ليرة تركية، وكانت نسبة رأس المال الإجمال تقدر بـــــ 21.09%[4].

- **Ziraat Katılım Bankası:**

هو بنك مشاركة مملوك للدولة في تركيا، تأسس في 12 ماي من سنة 2015، وهو مملوك بالكامل لوزارة الخزانة التركية. وهو عضو في مجموعة زراعات المالية، التي تمتلك أكبر بنك في تركيا Ziraat Bankasi .ويمتلك البنك 166 فرعا[5]. وفي سنة 2022، بلغ إجمالي أصوله 212.35 مليون ليرة تركية، أما الربح قبل الضرائب والزكاة فقد بلغت 17.11 مليون ليرة تركية ، وكانت نسبة رأس المال الإجمال تقدر بـــــ 20.48%[6].

- **Vakıf Katılım Bankası:**

تأسس هذا البنك في 25 جوان 2015 كشركة مساهمة وحصل على ترخيصه التجاري في 17 فبراير2016 [7]. وفي سنة 2022بلغ إجمالي أصوله 188.023 مليون ليرة تركية، أما الربح قبل الضرائب والزكاة فبلغ 2.83 مليار ليرة تركية ،

[1] https://www.kuveytturk.com.tr/en/about-us/about-kuveyt-turk/kuveyt-turk-from-past-to-present
[2] Türk Katılım Bankası , **Annual report**,2022, pp 124-128.
[3] https://www.turkiyefinans.com.tr/en-us/about-us/about-ncb/pages/about-turkiye-finans.aspx
[4] Türkiye Finans,Annual report,2022, pp16-17.
[5] https://www.ziraatkatilim.com.tr/en/about-us/corporate-information/about-ziraat-katilim
[6] Ziraat Katılım Bankası, **Annual report** ,2022, P 07-12.
[7] https://www.vakifkatilim.com.tr/en/about-us

وكانت نسبة رأس المال الإجمالي ونسبة رأس المال الاساسي ونسبة رأس المال الأسهم العادية تقدر على التوالي بـــــ: %16.97،%18.10،%15.40.[1]

- **بنك المشاركة العقارية التركي Türkiye Emlak Bankası:**

بنك عام أعيدت هيكلته كبنك مشارك برخصة تشغيل منشورة في الجريدة الرسمية بتاريخ 25 فبراير 2019[2]. وفي سنة 2022 ارتفع حجم أصوله شركة من 38.7 مليار ليرة تركية إلى 100.2 مليار ليرة تركية، بزيادة نسبتها 159٪، أما الربح قبل الضرائب والزكاة فبلغ 3,724 مليار ليرة تركية ، وكانت نسبة رأس المال الإجمالي ونسبة رأس المال الأساسي ونسبة رأس المال الأسهم العادية تقدر على التوالي بـــــ: 27.98 %،%26.95،% 16.10 %.[3]

3.أداء الجهاز البنكي الإسلامي في تركيا

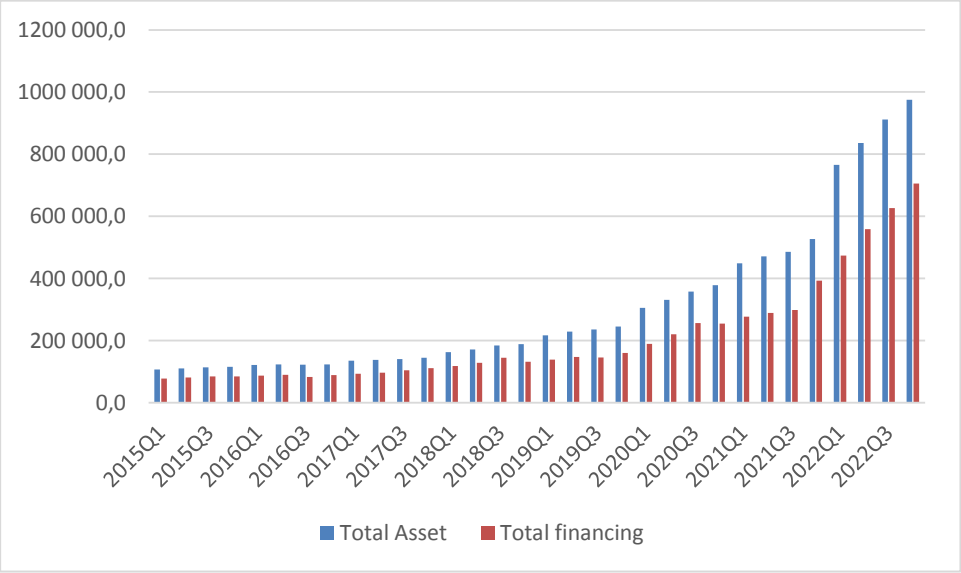
سنتطرق في هذا الجزء لبعض مؤشرات أداء العمل المصرفي الإسلامي في تركيا خلال الفترة 2015-2022.

أولا: تطور اجمالي الأصول والتمويل البنوك الإسلامية في تركيا خلال الفترة 2015-2022

يمثل الشكل التالي تطور اجمالي الأصول والتمويل البنوك الإسلامية في تركيا خلال الفترة 2015-2022.

الشكل رقم 3 ـــــ 13: تطور اجمالي الأصول والتمويل البنوك الإسلامية في تركيا خلال الفترة 2015-2022

الوحدة: مليون ليرة تركية.



المصدر:من اعداد الطالبة.

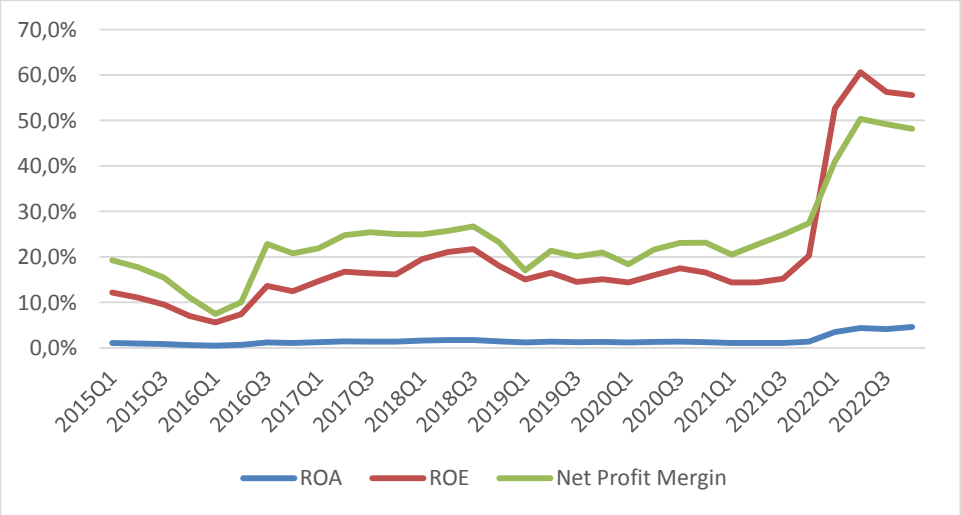
[1] VAKIF KATILIM BANKASI ANONİM ŞİRKETİ, **Publicly Announced Consolidated Financial Statements And Related Disclosures At March 31, 2023 Together With Independent Auditor's Limited Review Report**, pp 07-27.
[2] https://www.emlakkatilim.com.tr/en/about-us/history
[3] Türkiye Emlak Bankası, **Annual report**,2022, pp 07-29.

تجاوز حجم أصول البنوك المشاركة في تركيا سنة 2022 تريليون ليرة تركية. وبالنظر إلى حجم القطاع المصرفي التركي، فتبلغ حصة الخدمات المصرفية التشاركية في هذا القطاع 8.26%[1]. ومن خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن كل من اجمالي الأصول والتمويل قد سجلا نموا. كما سجل اجمالي الأصول والتمويل من الربع الأول من سنة 2015 إلى الربع الأخير من سنة 2022 معدل نمو متساوي قدره 8.12%.كما نلاحظ أيضا أن تطور الأصول والتمويل الإسلامي في البنوك التشاركية التركية لم ينخفض خلال جائحة كورونا.

ثانيا: مؤشرات ربحية البنوك الإسلامية في تركيا (ROA-ROE-Net Profit Mergin)

يمثل الشكل التالي تطور مؤشرات ربحية البنوك الإسلامية في تركيا خلال الفترة 2015-2022.

الشكل رقم 3 ـــــ 14: تطور مؤشرات ربحية البنوك الإسلامية في تركيا خلال الفترة 2015-2022



المصدر: من اعداد الطالبة.

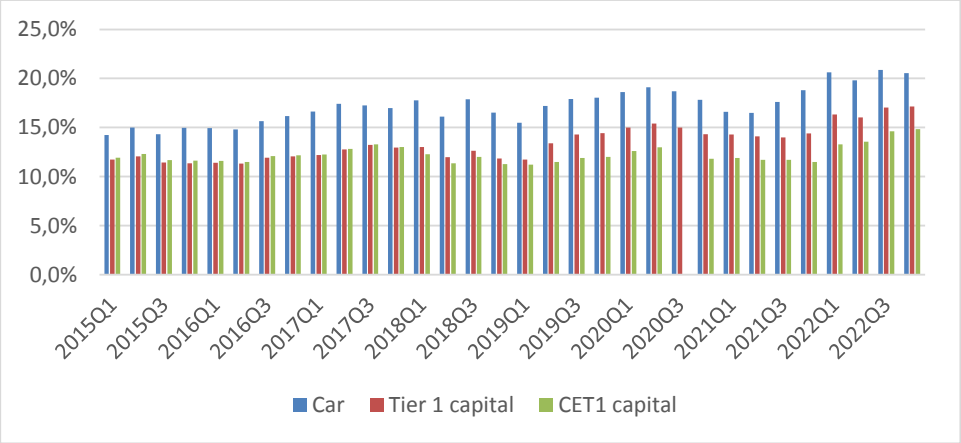
نلاحظ من الشكل أعلاه نسب متقاربة للعائد على الأصول وهي نسب مقبولة نسبيا في العمل البنكي، أما فيما يخص العائد على حقوق الملكية فسجل أعلى قيمة له الربع الثالث من سنة 2018 وفي نفس السنة سجل العائد على حقوق الملكية أكبر نسبة له خلال فترة الدراسة .كما نلاحظ أيضا انخفاض طفيف في جميع المؤشرات خلال فترة جائحة كورونا.

ثالثا: تطور نسب كفاية رأس المال للبنوك الإسلامية التركية خلال الفترة 2015-2022.

يمثل الشكل التالي تطور نسب كفاية رأس المال للبنوك الإسلامية التركية خلال الفترة 2015-2022.

[1] TKBB (Türkiye Katılım Bankaları Birliği), **Participation Banking Strategy Update Report 2021-2025**,2021,P.25.

الشكل رقم 3 ـــــــــ 15: تطور نسب كفاية رأس المال للبنوك الإسلامية في تركيا خلال الفترة 2015-2022



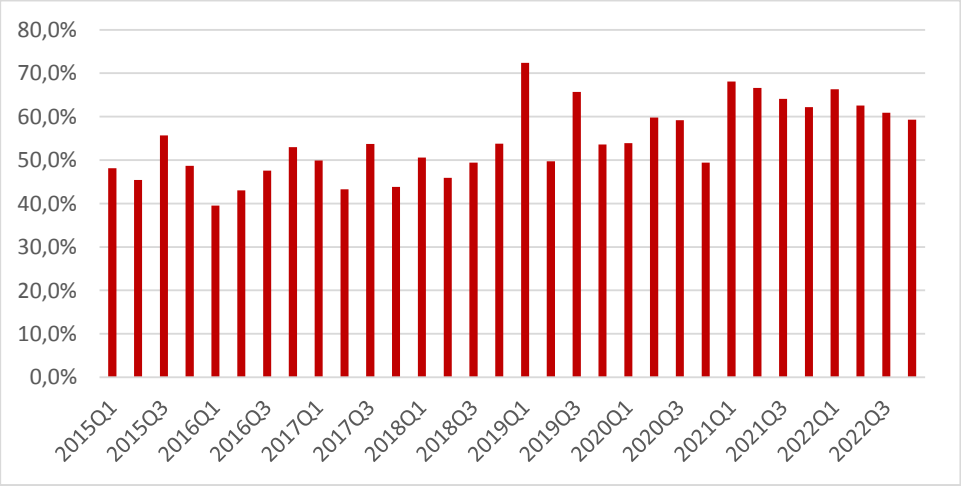
المصدر: من اعداد الطالبة.

من الشكل أعلاه نلاحظ أن النظام المصرفي التركي في شقه الإسلامي قد تمكن من استيفاء متطلبات اتفاقية بازل III فيما يتعلق برأس المال وكفاية رأس المال، حيث سجلت البنوك الإسلامية التركية نسب تتراوح بين 14%و 22 % وهي نسب أكبر من معدل كفاية رأس المال الذي حددته بازلIII ، أما فيما يتعلق بنسب رأس المال الأساسي فقد سجل هو الآخر معدل أكبر من الحد الأدنى المفروض من بازل III خلال فترة الدراسة، و قدر أكبر معدل له بـــــــ 17.1% سنة 2022، وأما نسب رأس المال للأسهم العادية فهي أيضا سجلت معدلات أكبر من التي فرضتها لجنة بازل .

رابعا: تطور نسبة السيولة النقدية في البنوك الإسلامية التركية خلال الفترة 2015-2022

يمثل الشكل التالي تطور نسبة السيولة النقدية في البنوك الإسلامية التركية خلال الفترة 2015-2022.

الشكل رقم 3 ـــــــــ 16: تطور نسبة السيولة النقدية في البنوك الإسلامية التركية خلال الفترة 2015-2022



المصدر: من اعداد الطالبة.

نلاحظ من الشكل أعلاه أن نسب السيولة النقدية في البنوك الإسلامية التركية مرتفعة، وقد سجلت أعلى قيمة لها في الربع الأول منسنة 2019، كما نلاحظ أيضا أنها شهدت انخفاضا في فترة ظهور جائحة كورونا ثم عادت للارتفاع مرة أخرى في الربع الأول منسنة 2021، لتعود بعد ذلك للانخفاض ثانية على مدار سنة 2022 وذلك راجع إلى سببين ألا وهما زيادة معدلات التمويل الإسلامي،بالإضافة إلى ارتفاع معدلات التظخم في تركيا خلال السنوات الأخيرة .فمن الربع الأول من سنة 2015 إلى الربع الثالث من سنة 2018 اين انخفضت نسبة السيولة النقدية في البنوك الإسلامية السعودية إلى أقل نسبة خلال فترة الدراسة والتي قدرت بنسبة 23.2% وذلك يعود إلى طلب الحكومة بسحب تمويل طارئ كانت ضخته في القطاع المصرفي للتغلب على نقص في التمويل بسبب هبوط أسعار النفط، ثم ارتفعت مرة أخرى إلى غاية الربع الثالث من سنة 2021 إلى 26% وذلك نتيجة لتأثير جائحة كورونا، ثم استقرت مرة أخرى.

4.التشريعات المتعلقة بإدارة المخاطرة في تركيا

يتم تنظيم عمل البنوك الإسلامية المعروفة في تركيا باسم البنوك التشاركية من طرف هيئة تنظيم والإشراف على البنوك (BRSA) بموجب قانون مصرفي واحد، بالإضافة إلى اللوائح ذات الصلة. ومن أهم القرارات التي اتخذتها هيئة التنظيم والاشراف على البنوك هو إنشاء المجلس الاستشاري المركزي (مجلس الشريعة) في 22 فبراير2018 [1].

المجلس الاستشاري المركزي هو مجلس مستقل تحت الرابطة التركية لبنوك المشاركة وبدأ نشاطه في ماي 2018، يتألف المجلس من سبعة أعضاء معينين لمدة خمس سنوات، ويمكن إعادة تعيين الأعضاء الذين انتهت مدة خدمتهم، بحيث يجب أن يكون أربعة من الأعضاء حاصلين على درجة الدكتوراه في العلوم الإسلامية، على أن يكون أحدهم مرشحًا أو مرشحًا موصى به من قبل رئاسة الشؤون الدينية من بين أعضاء المجلس الأعلى. وينعقد المجلس الاستشاري عادة مرتين في الشهر أو في بعض الأحيان كل أسبوع، حسب جدول الأعمال وقراراته ملزمة لبنوك المشاركة. وقد اتخذ المجلس الاستشاري قرارات بشأن العديد من القضايا المهمة في القطاع البنكي التشاركي وأطلق معايير معينة بسرعة منذ بدء أنشطته. ويتخذ المجلس القرارات وفقا لمطالب القطاع، ويواصل أنشطته بشكل مكثف لتطوير المعايير التي تربط عمل البنوك المشاركة بمجموعة معينة من القواعد. وفي هذا الاتجاه، يمكن القول أن المجلس الاستشاري يمثل بيئة مختلفة عن المجالس الاستشارية الأخرى في العالم، مع الأخذ بعين الاعتبار الخبرة في قطاع التمويل الخالي من الفائدة العالمية والمعرفة العلمية والقرارات والمعايير المتخذة في هذا الصدد، فضلا عن مراعاة الاقتصادية والظروف الاجتماعية لتركيا، والاستفادة من المكتسبات العلمية. ولأعضاء المجلس الاستشاري شبكة واسعة من العلاقات على الصعيدين الوطني والدولي، وهم يتابعون باستمرار التطورات في هذا المجال. بعض الأعضاء لديهم أيضًا عضوية في هيئات وضع المعايير الأخرى مثل صندوق النقد الدولي[2]. ومن المهام الأساسية للمجلس الاستشاري ما يلي[3]:

[1] Country Report Turkey , **Regulatory landscape and Shariah governance in Turkey** , Islamic Finance News,2020, P 144.

[2] Participation Banks Association Of Turkey,**Participation Banking Strategy Update Report 2021-2025**,2020,P.27.

[3] Participation Banks Association Of Turkey, **Handbook Of Participation Banking In Turkey ,** 2021,P.17.

- تحديد المبادئ والمعايير المهنية التي يجب على البنوك المشاركة الالتزام بها باتباع المعايير المنشورة من قبل المنظمات الدولية في مجال المشاركة المصرفية لاتخاذ قرارات عامة لإزالة الاختلافات في التطبيق بين البنوك المشاركة عند الضرورة؛
- تقييم مدى التزام أعمال ومعاملات البنوك المشاركة بالمبادئ والمعايير المهنية المعدة من قبل المجلس الاستشاري والقرارات العامة المأخوذة من قبلهم؛
- تنظيم برامج لتعزيز المشاركة في المبادئ والمعايير المهنية المصرفية، وإصدار المنشورات، والمشاركة في البرامج المنظمة لهذا الغرض.

المطلب الرابع: البنوك الإسلامية في المملكة العربية السعودية

1.تطور البنوك الإسلامية في المملكة العربية السعودية

تعتبر المملكة العربية السعودية مركز العالم الإسلامي لما لها من أهمية دينية ووجود أقدس الأماكن للمسلمين فيها. تعمل الخدمات المصرفية الإسلامية في المملكة على أساس مواز كما هو الحال في العديد من البلدان الأخرى مثل ماليزيا وباكستان. ويخضع القطاع المصرفي في المملكة العربية السعودية للرقابة والتنظيم من قبل مؤسسة النقد العربي السعودي (SAMA). حيث تمتلك المملكة ثاني أكبر قطاع مصرفي بين دول مجلس التعاون الخليجي من حيث قيمة أصولها، بينما تعد الصناعة المصرفية الإسلامية في المملكة أيضا من بين القطاعات الرائدة في المنطقة[1].

ومن حيث نموذج التشغيل المصرفي، فهناك نوعان من البنوك في المملكة؛ أولا البنوك التي تقدم خدمات مصرفية إسلامية وثانيا البنوك التقليدية التي لديها بعض الفروع المخصصة للصيرفة الإسلامية.

وتتألف الصناعة المصرفية السعودية من 12 بنكا محليا و17 بنكا أجنبيا، ومن بين البنوك المحلية الـ 12 تمثل البنوك المحلية الثلاثة 45٪ من إجمالي حصة السوق، كما يمتلك القطاع المصرفي السعودي في ائتمانه الحصة الأكبر بنسبة 28.5٪ من إجمالي أصول الخدمات المصرفية الإسلامية العالمية في العالم[2]، بينما على المستوى الوطني، فإن إجمالي أصول الصيرفة الإسلامية أكثر من نصف إجمالي الحصة المصرفية أي 51.3٪ من إجمالي الخدمات المصرفية[3]. ومن أصل 12 بنكا محليا هناك أربعة بنوك إسلامية كاملة وهي مصرف الراجحي، وبنك الجزيرة، وبنك البلاد، ومصرف الإنماء، بينما تعمل ثمانية بنوك متبقية على أساس مختلط، أي تقديم المنتجات والخدمات التقليدية والمتوافقة مع الشريعة الإسلامية. وتعمل مؤسسة النقد العربي السعودي بالتعاون مع وزارة المالية وهيئة السوق المالية بجد لتوفير إطار تنظيمي فعال، من أجل تقوية وتعزيز قطاع الصيرفة الإسلامية وتحرص على ازدهارها

[1] Khan, M.N, and others,(**Efficiency Measurement of Islamic and Conventional Banks in Saudi Arabia: An Empirical and Comparative Analysis**, Al-Shajarah Journal of Islamic Thought and Civilization: Special Issue on Islamic Banking and Finance,2018, pp 112-114.
[2] Islamic Financial Services Board , **Islamic Financial Services Industry: Stability Report 2021**, 2021,Kuala Lumpur, Malaysia.
[3] Hassan, M.,and others, **Measuring the Performance of Islamic Banks in Saudi Arabia**, International Journal of Economics and Management,2018, Volume 12 Issue 1, pp101-102.

وهي حاليا ثاني أكبر صناعة مصرفية إسلامية من حيث الأصول التي تبلغ حوالي 606 مليار دولار أمريكي، كما أن آفاق نمو قطاع البنوك الإسلامية في المملكة العربية السعودية أكثر إشراقا[1].

2.البنوك الإسلامية العاملة بالمملكة العربية السعودية

يتكون الجهاز المصرفي السعودي من 26 بنكا منهم 11 بنكا محلي او15 بنكا أجنبيا، هذا بالإضافة إلى 06 بنوك أجنبية مرخصة و لم تبدأ مزاولة النشاط بعد، ونجد من ضمن 11 بنكا محليا أربعة بنوك إسلامية هي: مصرف الراجحي؛ مصرف الجزيرة؛ مصرف إنماء؛ مصرف البلاد. و تدير شبكة الـــــ 26 بنكا أجهزة صراف آلي بلغ عددها 18299 سنة 2020، بالإضافة إلى عدد فروع قدر بـــــ 2014 سنة 2020 ، كما يعمل في القطاع المصرفي السعودي 46049 موظفا موزعين بين 38512 ذكورا و7537 إناث. وفي هذا الجزء سنحاول التعريف بالبنوك الإسلامية السعودية.

الجدول رقم 3 ـــــ 5: البنوك الإسلامية العاملة في المملكة العربية السعودية

الرقم	اسم البنك	الملكية
01	**بنك الراجحي**	محلي
02	**مصرف الجزيرة**	محلي
03	**مصرف الإنماء**	محلي
04	**مصرف البلاد**	محلي

المصدر: من اعداد الطالبة.

- **بنك الراجحي AL Rajhi Bank**:

يتمتع بنك الراجحي بخبرة تمتد لأكثر من 60 عاماً في مجال الأعمال المصرفية والأنشطة التجارية، وقد افتتح أول فرع له في حي الديرة في الرياض سنة 1957 ، وشهد سنة 1978 دمج مختلف المؤسسات التي تحمل اسم الراجحي تحت مظلة واحدة في شركة الراجحي المصرفية للتجارة، ليتحول سنة1988 إلى شركة مساهمة سعودية عامة تحت اسم شركة الراجحي المصرفية للاستثمار وتمت تسميته بمصرف الراجحي سنة 2006.

ويقدم مصرف الراجحي خدماته المتنوعة في المجالات التالية: الخدمات المصرفية للشركات؛ المنشآت الصغيرة والمتوسطة؛ أنشطة وأعمال عالمية؛ الخزينة والخدمات المصرفية للأفراد وتراعي الخدمات المقدم القيم الإسلامية والمتطلبات التجارية الحديثة.احتفظ بنك الراجحي بمكانته الريادية كأكبر بنك في قطاع مصرفية الأفراد على مستوى المملكة العربية

[1] Islamic Corporation For The Development Of The Private Sectormember Of The Islamic Development Bank (IsDB) Group, **Icd – Refinitiv Islamic Finance Development Report 2022**, 2022, P30.

السعودية سنة 2022حيث استحوذت مجموعة مصرفية الأفراد على حصة تبلغ 43.6% من سوق تمويل الأفراد في ظل منافسة شديدة يشهدها السوق[1].

تقدر أصول بنك الراجحي سنة 2022 بـــــــــ 762 مليار ريال سعودي مليار ريال سعودي، أما الربح قبل الزكاة بـــــــــ 19.12 مليار ريال سعودي. ويعمل فيه 19964موظف، أما عن شبكة فروع البنك فهي تضم 516 فرعا وأكثر من 4727 جهاز صراف آلي .كما يعمل المصرف في كل من ماليزيا، الأردن والكويت. وكانت نسبة رأس المال الإجمالي ونسبة رأس المال الأساسي تقدر على التوالي بـــــــــ : 21.41%، 20.27%[2].

- **بنك الجزيرة:**

تأسس البنك كشركة مساهمة سعودية مسجلة في المملكة العربية السعودية بموجب المرسوم الملكي رقم 46/م الصادر بتاريخ 21 جوان 1975 ، وقد بدأ البنك أعماله بتاريخ 09 أكتوبر 1976 بعد أن استحوذ على فروع بنك باكستان الوطني في السعودية، وفي سنة 1998 اتخذ البنك قرارا استراتيجيا بتحويله من بنك تقليدي إلى بنك تتوافق جميع أعماله مع أحكام الشريعة .ولضمان ذلك، قام بتأسيس هيئة شرعية تتألف من عدد من الشيوخ والعلماء المتخصصين في المصرفية الإسلامية لمراقبة أعمال البنك واعتمادها حال التأكد من توافقها مع أحكام الشريعة، وقد نجح البنك في تحويل جميع فروعه للعمل بمقتضى أحكام الشريعة سنة 2002 أما سنة 2007 فقد قام بتحويل جميع عملياته وأنشطته بالكامل مع ما يتوافق وأحكام الشريعة[3]. فحسب بيانات سنة 2022 يتمتع البنك بشبكة فروع تصل لعدد 79 فرعا و 19 قسما للسيدات و 612 جهاز صراف آلي، ويبلغ إجمالي الموجودات 115.849مليون ريال سعودي، أما صافي الدخل قبل الزكاة وضريبة الدخل فبلغ 1,297 ريال سعودي. وكانت نسبة رأس المال الإجمالي ونسبة رأس المال الأساسي تقدر على التوالي بـــــــــ : 19.71%، 16.67%[4].

- **مصرف الإنماء:**

تأسس بنك الإنماء كشركة مساهمة عامة سعودية بموجب المرسوم الملكي رقم (م/15) بتاريخ 28 مارس 2006 ، وبدأ تقديم الخدمات المصرفية والاستثمارية المتوافقة مع الأحكام والضوابط الشرعية بتاريخ 26 ماي 200. وبلغ رأس مال البنك عند التأسيس 15 ألف مليون ريال[5]. وحسب القوائم المالية لسنة 2022 فقد بلغ كل من إجمالي موجودات البنك 200,436

[1] https://www.alrajhibank.com.sa/About-alrajhi-bank#:~:text=%D8%AA%D8%A3%D8%B3%D8%B3%20%D8%A8%D9%86%D9%83%20%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A7%D8%AC%D8%AD%D9%8A%20%D8%B9%D8%A7%D9%85%201957,(10.66%20%D9%85%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%B1%20%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A7%D8%B1%20%D8%A3%D9%85%D8%B1%D9%8A%D9%83%D9%8A).

[2] مصرف الراجحي، التقرير السنوي ،2022، ص ص50-57.

[3] https://www.bankaljazira.com/ar-sa/About-Us/Corporate-Profile

[4] مصرف الجزيرة **التقرير السنوي** ، 2022، ص ص129-136.

[5] https://www.alinma.com/wps/portal/alinmaNew/Alinma/MenuPages/aboutthebank/TheBank/AboutUs

مليون ريال سعودي بنسبة زيادة 16% عن سنة 2021 وصافي الدخل قدر بـــــــ 3,599مليون ريال سعودي. وبلغ عدد فروع البنك 175 فرعا مدعمة بشبكة صراف آلي بلغ عددها 1551 جهاز. وكانت نسبة رأس المال الإجمالي ونسبة رأس المال الأساسي تقدر على التوالي بـــــــ 19%، 20%[1].

- **بنك البلاد:**

هو شركة مساهمة سعودية مقرها الرئيس بالرياض، تأسست بموجب المرسوم الملكي م/48 بتاريخ 4 نوفمبر 2004برأس مال 7.5 مليار ريال سعودي[2]. في نهاية 2022 بلغ إجمالي أصول البنك 129,542 مليون ريال سعودي، وبلغ الربح قبل الزكاة 2,320 مليون ريال سعودي، ويملك البنك شبكة فروع قدرت بـــــــ 152 فرعاً في جميع أنحاء المملكة مزودة بـــــــ 3978جهاز صراف آلي. وكانت نسبة رأس المال الإجمالي ونسبة رأس المال الأساسي تقدر على التوالي بـــــــ 17.70%، 13.57%[3].

3.أداء الجهاز البنكي الإسلامي بالمملكة العربية السعودية

سنتطرق في هذا الجزء لبعض مؤشرات تطور العمل المصرفي الإسلامي بالمملكة العربية السعودية كتطور إجمالي الأصول وبعض مؤشرات الأداء البنكي كالربحية، وكفاية رأس المال، ونسب السيولة.

أولا: تطور اجمالي الأصول والتمويل البنوك الإسلامية في السعودية خلال الفترة 2015-2022

تمتلك المملكة العربية السعودية أكبر نسبة من التمويل الإسلامي تقدر بـــــــ (86٪) من أي دولة تعمل وفق النظام البنكي المزدوج. وقد شكلت البنوك الإسلامية الكاملة أو المستقلة 40٪ من البنوك الإسلامية الأصول المصرفية في المملكة في سنة 2021، في حين استحوذت نوافذ الصيرفة الإسلامية على 60٪ المتبقية. وتتركز محفظة التمويل الإجمالية للبنوك الإسلامية الكاملة بشكل أساسي في تمويل التجزئة، والذي شكل 61٪ من إجمالي التمويل من البنوك الإسلامية في سنة2021 [4]. ويمثل الشكل التالي تطور كل من اجمالي الأصول والتمويل في البنوك الإسلامية السعودية من سنة 2015 إلى 2022.

[1] مصرف الإنماء، **التقرير السنوي**، ص ص27-34.

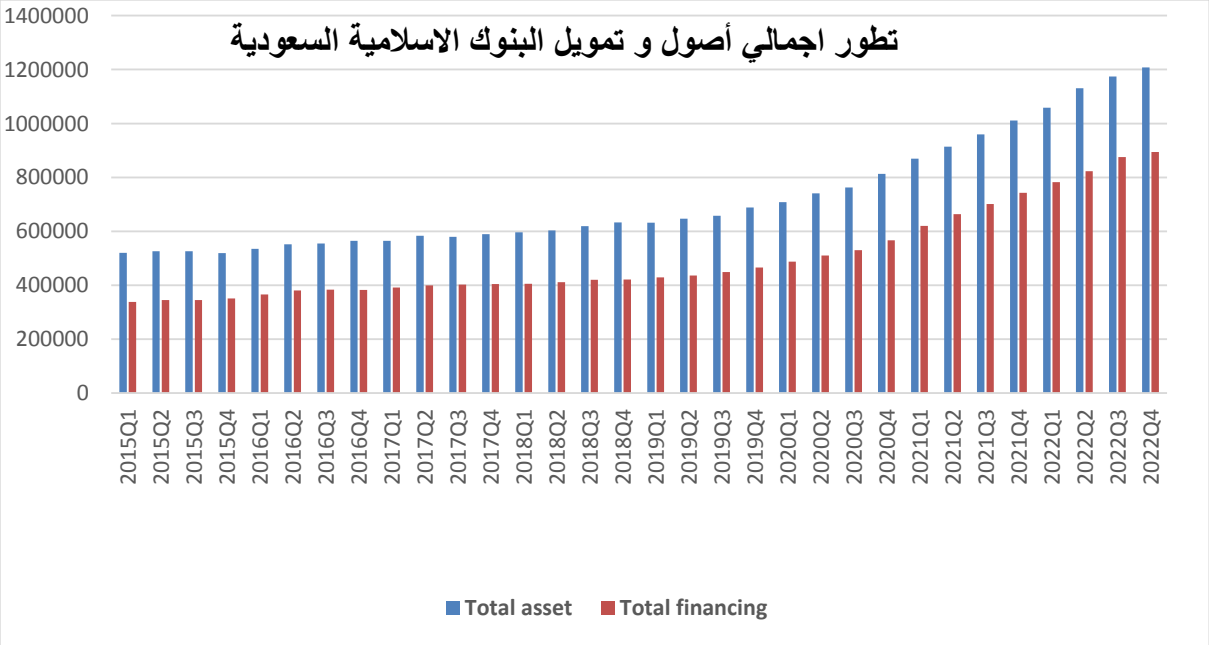
[2] https://www.bankalbilad.com/ar/about/Pages/more-about-albilad.aspx

[3] مصرف البلاد، **القوائم المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022**، ص ص 20-84.

[4] Islamic Financial Services Board, **Saudi Arabia Islamic Finance Report 2021**, 2021, p p20-25.

الشكل رقم 3 ـــــ 17: تطور اجمالي الأصول والتمويل البنوك الإسلامية في السعودية خلال الفترة 2015-2022

الوحدة: مليون ريال سعودي



المصدر: من اعداد الطالبة.

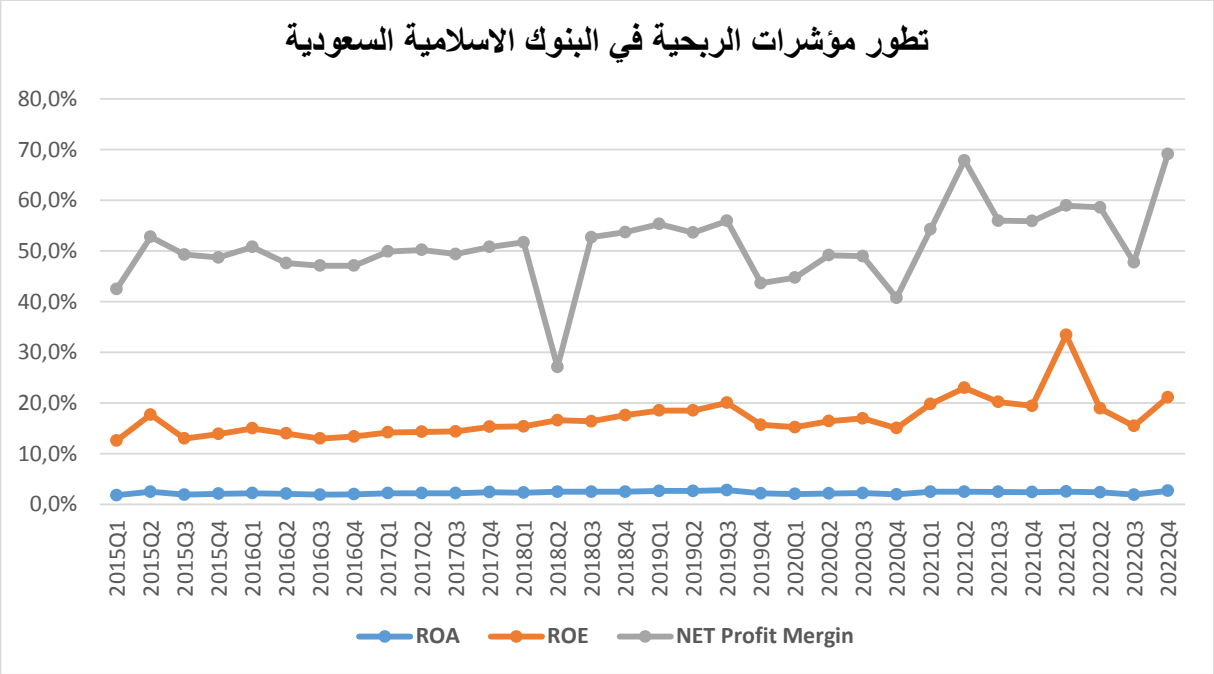
من خلال الشكل السابق نلاحظ أن القطاع المصرفي الإسلامي في السعودية حافظ على نمو أصوله على مدار الفترة 2015-2022. ففي الفترة الممتدة من (2015 Q1) إلى سنة (2019 Q4) بلغ نمو أصول البنوك الإسلامية في المملكة السعودية 21.61% وهي نسبة معتبرة خاصة بعد الأزمة التي شهدتها المملكة بعد انخفاض أسعار النفط من 100 دولار إلى 30 دولار في أقل من سنة، وتمثل هذه المدة الفترة التي سبقت جائحة كورونا. أما في سنة 2020 والتي أعلنت فيها منظمة الصحة العالمية عن فيروس كورونا سجلت الأصول المصرفية الإسلامية معدل نمو قدر بما نسبته 12.77% بين الربع الرابع والأول من نفس السنة وذلك بالرغم من الانكماش الاقتصادي الذي تعرضت له المملكة العربية نتيجة لتفشي وباء كورونا، في حين سجلت أصول البنوك الإسلامية في الربع الأخير من سنة 2022 نمو بما نسبته 25.89% مقارنة بالربع الأخير من سنة 2021.

أما بالنسبة لإجمالي التمويل المصرفي الإسلامي فقد سجل هو الآخر نموا مطردا وبنسب متزايدة خلال فترة الدراسة، فمثلا نمى التمويل الإسلامي بين الربع الأول من سنة 2015 والربع الأخير من سنة 2019 بنسبة 32.75% وهي نسبة معتبرة، وهي تتناسب طرديا مع نمو أصول البنوك الإسلامية خلال نفس الفترة. كما أنه استمرت نسبة التمويل بالزيادة بالرغم من جائحة كورونا، حيث بلغت في الربع الأخير من سنة 2022نحو 894181,6 مليون ريال سعودي.

ثانيا: مؤشرات ربحية البنوك الإسلامية في المملكة العربية السعودية خلال الفترة 2015-2022

يمثل الشكل التالي تطور مؤشرات الربحية في المملكة العربية السعودية والمتمثلة في العائد على الأصول (**ROA**)، والعائد على حقوق الملكية(**ROE**)، وهامش الربح الصافي (**Net Profit Mergin**) خلال الفترة 2015-2022

الشكل رقم 3 ـــــــــــ 18: تطور مؤشرات الربحية في المملكة العربية السعودية خلال الفترة 2015-2022



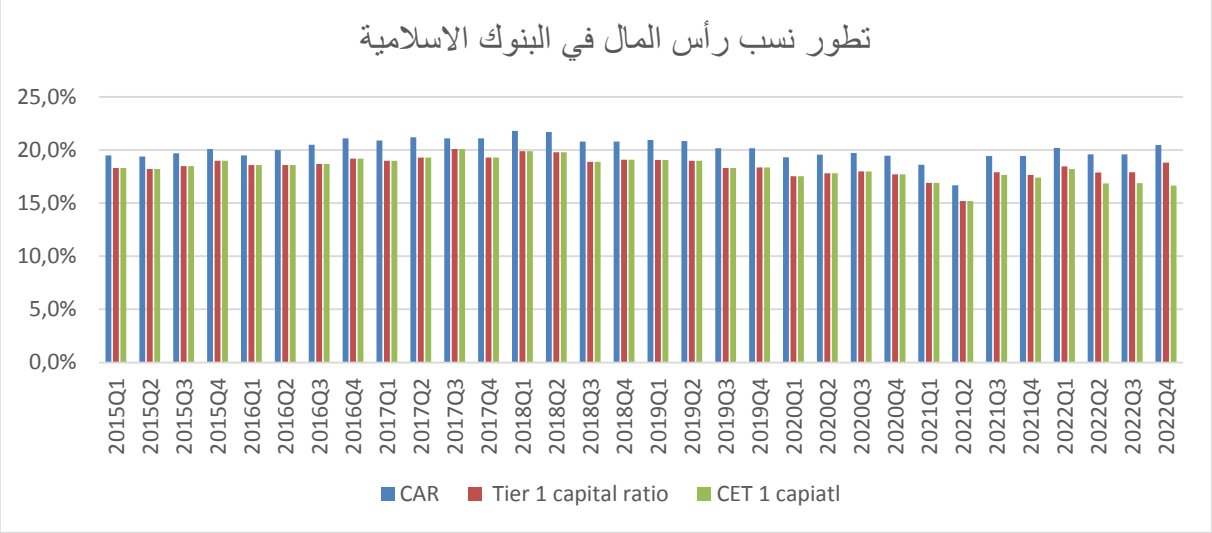
المصدر: من اعداد الطالبة.

من خلال الشكل السابق نلاحظ أن نسب الربحية المسجلة في البنوك الإسلامية السعودية سجلت نسب متقاربة، ففيما يتعلق بالعائد على الأصول قد سجلت أعلى نسبة في الربع الثالث من سنة 2019 قدرت بـــــــــ 2.9 % وبمتوسط بلغ 2.38% على طول فترة الدراسة، أما ما يتعلق بمعدل العائد على حقوق الملكية فإن أعلى قيمة له خلال الفترة 2021-2021سجلت في الربع الثاني من سنة 2021 وقدرت بـــــــت 23% ، وبلغ المتوسط خلال فترة الدراسة 16.06%.أما متوسط هامش صافي الربح فبلغ 67.9% ، وقد تحسن بشكل عام بعدما انخفض إلى 27% في الربع الأخير من سنة 2018، ويعود ذلك إلى النمو القوي للتمويل المتوافق مع الشريعة، ويمكن أن القول أن ربحية القطاع المصرفي الإسلامي ظلت مستقرة نسبيا خلال فترة الدراسة، وإن كانت تأثرت بشكل هامشي خلال أزمة كوفيد- 19.

ثالثا: تطور نسبة كفاية رأس المال للبنوك الإسلامية السعودية خلال الفترة 2015-2022

يمثل الشكل الموالي تطور نسب رأس المال للبنوك الإسلامية السعودية خلال الفترة 2015-2022.

الشكل رقم 3 ـــــ 19: تطور نسب رأس المال للبنوك الإسلامية السعودية خلال الفترة 2015-2022



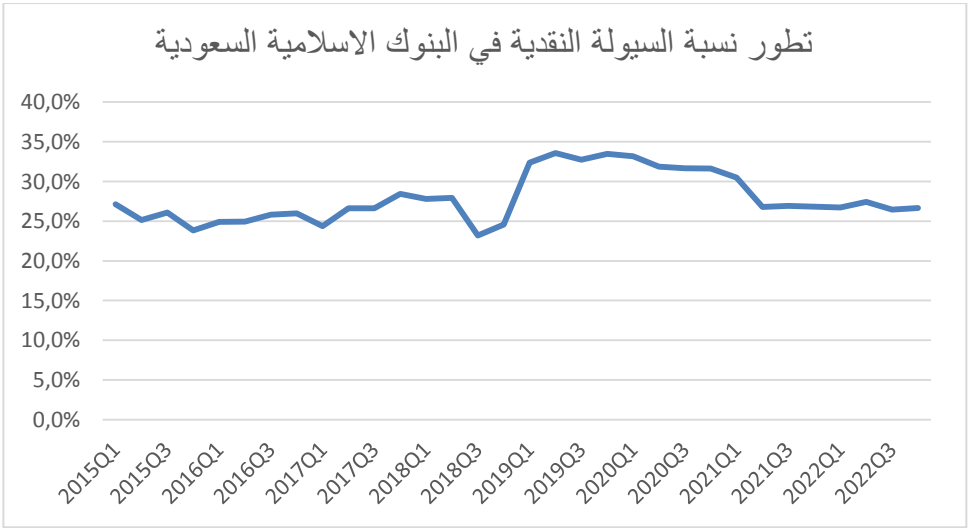
المصدر: من اعداد الطالبة.

من الشكل يلاحظ أن النظام المصرفي السعودي في شقه الإسلامي قد تمكن من استيفاء متطلبات اتفاقية بازل III فيما يتعلق برأس المال وكفاية رأس المال، حيث سجلت البنوك الإسلامية السعودية نسب تتراوح بين 16.7% و 21.9 % وهي نسب أكبر من معدل كفاية رأس المال الذي حددته بازIII ، أما فيما يتعلق بنسب رأس المال الأساسي فقد سجل هو الآخر معدلا أكبر من الحد الأدنى المفروض من بازل III والمقدر بـــــــ 6% . وأما نسب رأس المال للأسهم العادية فقد فرضت بازل III حد أدنى قدره 4.5 % من الأصول المرجحة بمخاطرها، وتبين النسب أعلاه أن البنوك الإسلامية حققت نسب أكبر.

رابعا: تطور نسبة السيولة النقدية في البنوك الإسلامية السعودية

يمثل الشكل التالي تطور نسبة السيولة النقدية في البنوك الإسلامية السعودية خلال الفترة 2015-2022

الشكل رقم 3 ـــــ 20: تطور نسبة السيولة النقدية في البنوك الإسلامية السعودية خلال الفترة 2015-2022



المصدر: من اعداد الطالبة.

نلاحظ من الشكل أعلاه تذبذب في نسب السيولة النقدية، فمن الربع الأول من سنة 2015 إلى الربع الثالث من سنة 2018 اين انخفضت نسبة السيولة النقدية في البنوك الإسلامية السعودية إلى أقل نسبة خلال فترة الدراسة والتي قدرت بنسبة 23.2%، وذلك يعود الى طلب الحكومة بسحب تمويل طارئ كانت ضخته في القطاع المصرفي للتغلب على نقص في التمويل بسبب هبوط أسعار النفط، ثم ارتفعت مرة أخرى إلى غاية الربع الثالث من سنة 2021 الى 26% وذلك نتيجة لتأثير جائحة كورونا، ثم استقرت مرة أخرى.

4.التشريعات المتعلقة بإدارة المخاطرة في المملكة العربية السعودية

في هذا الجزء سنعرض التشريعات المصرفية الصادرة من قبل مؤسسة النقد السعودية المتعلقة بإدارة المخاطر.

- قواعد اختبارات التحمل بموجب التعميم الصادر في 20 نوفمبر 2011[1]؛
- وثيقة لجنة بازل للرقابة المصرفية بعنوان "المبادئ الفعالة للمخاطر وتجميع البيانات والإبلاغ عن المخاطر"، بموجب التعميم الصادر في 25 فيفري2013 [2] ؛
- في مارس 2014 أصدرت لجنة بازل للرقابة المصرفية وثيقة بشأن المنهج المعياري لقياس تعرض الطرف المقابل لمخاطر الائتمان (SA-CRR)، بموجب التعميم الصادر في 17سبتمبر 2017[3]؛
- في أفريل 2014 أصدرت لجنة بازل للرقابة المصرفية وثيقة منقحة بشأن متطلبات رأس المال لتعرضات المصارف للأطراف المقابلة المركزية، بموجب التعميم الصادر في 17 سبتمبر2017 [4]؛
- الوثيقة النهائية لمؤسسة النقد العربي السعودي بشأن مناهج بازل III القائمة على التصنيف الداخلي (IRB) لمخاطر الائتمان بموجب التعميم الصادر في 18 سبتمبر 2017 ، حيث سبق لـــــــ SAMA أن أصدرت وثيقة استشارية في فيفري 2014 بعنوان "المسودة الاستشارية لمؤسسة النقد العربي السعودي بشأن مناهج بازل 3 القائمة على التصنيف الداخلي لمخاطر الائتمان" للحصول على تعليقات المصارف بحلول 30 أفريل 2014 ، وعلى هذا الأساس تصدر مؤسسة النقد العربي السعودي هذا التعميم لكي تطبقه المصارف انطلاقا من تاريخ صدوره[5]؛
- في 25 سبتمبر 2014 قامت مؤسسة النقد العربي السعودي باصدار التعميم رقم 351000147075 المتعلق بـــــــــ "مبادئ الإدارة السليمة لمخاطر السيولة والإشراف عليها"؛

[1] Saudi Arabian Monetary Agency (SAMA), **Bank Circular N 60697 BCS28747**, 20 November 2011, P15.

[2] Saudi Arabian Monetary Agency (SAMA), **Bank Circular N 341000047687**, 25 February 2013, P20.

[3] Saudi Arabian Monetary Agency (SAMA), **Bank Circular N 351000095021**, 17september 2017, P10.

[4] Saudi Arabian Monetary Agency (SAMA), **Bank Circular N 351000095018**, 17september 2017, P12.

[5] Saudi Arabian Monetary Agency (SAMA), **Bank Circular N 351000121270**, 18 September 2017, P9

- بموجب بازل III فإن البنوك تخضع لرسوم رأس المال مقابل الخسائر المحتملة في السوق (أي مخاطر تعديل تقييم الائتمان CVA-risk) المرتبطة بتدهور الجدارة الائتمانية للطرف المقابل، من هذا المنطلق أصدرت SAMA التعميم رقم 361000130700؛
- الوثيقة الاستشارية الثانية لبازل حول مراجعات المنهج المعياري لمخاطر الائتمان، بموجب التعميم رقم 371000026618؛
- وثائق لجنة بازل حول المعيار المنقح لمتطلبات رأس المال مقابل مخاطر السوق في سنة 2016، بموجب التعميم رقم 371000050925؛
- مبادئ لجنة بازل للإدارة والإشراف على مخاطر أسعار الفائدة في دفتر المصارف(IRRBB) ، بموجب التعميم الصادر في جانفي 2017.
- مؤسسة النقد العربي السعودي وإرشادات حول خطة تقييم كفاية السيولة الداخلية ILAAP أكتوبر 2020 وهي عمليات تحديد وقياس وإدارة ومراقبة السيولة التي ينفذها البنك وفقًا للوائح إدارة مخاطر السيولة الصادرة عن SAMA، بموجب التعميم رقم42012157 [1].

[1] Saudi Arabian Monetary Agency (SAMA), **Bank Circular N 381000040243**, January 2017, P15.

المبحث الثاني: طريقة اجراء الدراسة

يوضح هذا المبحث الإطار النظري للطريقة المستخدمة في اجراء الدراسة التطبيقية، حيث نستعرض فيه مفاهيم عامة حول بيانات البانل، خصائصها ومختلف طرق تقديريها، ونماذجها، والاختبارات الإحصائية الخاصة بها.

المطلب الأول: نماذج بيانات البانل (Panal Data Models)

بهدف دراسة أثر تطبيق نموذج القياسي للدراسة سنعتمد على بيانات panal data، وتعرف بأنها عبارة عن مجموعة من المشاهدات التي تتكرر عند مجموعة من الأفراج في عدة فترات زمنية،[1] حيث توفر مشاهدات حول الوحدات (أفراد، مؤسسات ، صناعات ، مناطق ....) $i = 1,....N$ ، وعلى فترات زمنية متكررة $t = 1,....T$، [2] وعليه ، تجمع بيانات البانل بين بعدين البعد الزمني للمفردات والبعد المقطعي ($N \times T$).

الفرع الأول: مفهوم نموذج النظرية لتحليل بيانات البانل

1. مفهوم بيانات البانل:

تعرف بيانات السلاسل الزمنية المقطعية بمجموعة البيانات التي تجمع بين خصائص كل من البيانات المقطعية والسلاسل الزمنية، فالبيانات المقطعية تصف سلوك عدد المفردات أو الوحدات المقطعية عند فترة زمنية واحدة، بينما تصف بيانات السلسلة الزمنية سلوك مفردة واحدة خلال فترة زمنية معينة [3]، بمعنى يقصد بيانات بانل المشاهدات المقطعية، مثل(الدول، الولايات ، الشركات ، الأسر ....) المرصودة عبر فترة زمنية معينة، أي دمج البيانات المقطعية مع الزمنية فيآن واحد [4]، وقد تم اقتراح المنهج الحديث للصيغة الأساسية لانحدار بيانات البانل والمقدمة من قبل (1993) W.Green [5].

وتطلق تسميات عدة على هذا النوع من البيانات، فنمنهم من يطلق عليها "البيانات المدمجة " ومنهم من يطلق عليها "البيانات الطويلة " Longitudinal data، ويمكن تعريفها بأنها البيانات التي يمكن الحصول عليها من خلال المشاهدات المكررة لظاهرة ماحول (n) من المقاطع العرضية (Cross-Sections) خلال سلسلة زمنية (T) معينة (Time series)، يمتاز هذا النوع من البيانات بأنها تتغير على مستويين، التغير على مستوى العرض (الأفقي) والمتمثل بالبيانات المقطعية (Cross-Sections data)، والتغير على مستوى الطول (العمودي) والمتضمن بيانات السلسلة الزمنية (Time Series Data).

---

[1] العشعوش أمين، اختبارات جذر الوحدة لبانات البانل (اختبارات الجيل الأول) تطبيق على عينة من الدول النامية، مجلة جامعة للبحوث والدراسات العلمية، سليلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 39، العدد5، جامعة تشرين، سوريا، أكتوبر 2017، ص52.

[2] Ron P. Smith , Fuertes Ana-Maria, Panel Time-Series, August 2016, p 2, website: http://www.bbk.ac.uk/ems/faculty/smith/ron-smith-downloads/RSpanel.pdf (4/3/2018)

[3] دومنيك سلقاتور الاحصاء والاقتصاد القياسي، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة، مصر، الطبعة الثالثة، 2012.

[4] Frees. A, Kim, (2007) ," Longitudinal and Panel Data ", University of Wisconsin, Madison

[5] جبوري محمد، تأثير أنظمة أسعار الصرف على التضخم والنمو الاقتصادي: دراسة نظرية وقياسية باستخدام بيانات بانل، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود، بنوك مالية ، جامعة أبي بكر بلقايد –تلمسان- ،2013/2012، ص301.

الفرع الثاني: مزايا بيانات البانل

تتمتع نماذج بيانات البانل أو ما تعرف بنماذج البيانات المقطعية في استخدامها مقارنة عند استخدام نماذج البيانات المقطعية بمفردها أو نماذج بيانات السلسلة الزمنية بمفردها بالعديد من المزايا منها: [1]

- التحكم في عدم تجانس التباين الخاص الذي يظهر في حالة البيانات المقطعية أو حالة البيانات الزمنية.
- تعطي البيانات الطولية كفاءة أفضل وزيادة في درجات الحرية، وكذلك أقل تعددية خطية بين المتغيرات، ومحتوى معلوماتي أكثر إذا ما تم استخدام البيانات المقطعية أو الزمنية.
- الأخذ بعين الاعتبار تأثيرات الخصائص غير المشاهدات للأفراد على سلوكياتهم، مثل: تأثير الخصائص الاجتماعية، السياسة أو الدينية للبلدان على الأداء الاقتصادي، أي ان معطيات البنال ببعدها الثنائي تأخذ بعين الاعتبار تصرفات أو سلوكيات الأفراد عبر الزمن.
- في الواقع التطبيقي، فإن نماذج البانل تسمح بدراسة مشاكل يستحيل دراستها باستخدام البيانات العرضية أو السلاسل الزمنية، بحيث تساعد في منع ظهور مشكلة انعدام ثبات التباين حد الخطأ الشائعة الظهور عند استخدام بيانات المقطع العرضي في تقدير النماذج القياسية "Heteroscedasticity" ، فإن نموذج البانل تجعل من الممكن تحليل السلوك عند مستوى الوحدات الفردية مع ضبط انعدام التجانس بينها [2].
- توفر نماذج البانل إمكانية أفضل لدراسة ديناميكية التعديل، التي قد تخفيها البيانات المقطعية، كما أنها أيضا تعد مناسبة لدراسة فترات الحالات الاقتصادية، مثل البطالة والفقر، ومن جهة أخرى؛ يمكن من خلال (بيانات البانل الربط بين سلوكيات مفردات العينة من نقطة زمنية لأخرى) [3].
- تسهم في الحد من إمكانية ظهور مشكلة المتغيرات المهمة (omitted variables) الناتجة عن خصائص المفردات غير المشاهدة، والتي تقود عادة إلى تقديرات متحيزة (biased estimates) في الانحدارات المفردة [4].

المطلب الثاني : التعريف بنماذج بيانات البانل (Panal Data Models)

تأتي نماذج البيانات المقطعية في ثلاثة أشكال رئيسية هي: نموذج الانحدار التجميعي، ونموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية.

2-1-نموذج الانحدار التجميعي (*PRM*) (*Pooled Régression Model*):

يعتبر هذا النموذج من ابسط نماذج البيانات الطويلة حيث يكون فيه جميع المعاملات النموذج في كتابه بإعادة للزمن (يهمل فترات لجميع التأثيرات الزمنية الثابتة $\beta_{0(i)}$ و β_j).

[1] Blatagi, B., H., 2005, "Econometric Analysis of Panel Data", 3rd ed., John Wiley & Sons, Ltd, West Sussex.

[2] Peracchi. F, (2001), " Econometrics ", England, John Wiley et Sons LTD. Studies: What can we learn from them? Introduction, European Economic Review, 33, 1989.

[3] .Badi H. Baltagi, (2005)," Econometric Analysis of Panel Data", 3rd ed. John Wiley & Sons, Ltd.

[4] Dimitrios A. and Stephen G. Hall, (2007)," Applied Econometrics: A modern approach", 1st ed. Palgrave Macmillan, p344.

ليكن لدينا N من المشاهدات المقطعية مقاسة في T من الفترات الزمنية فإن نموذج الانحدار التجميعي للبيانات المقطعية يعرف بالصيغة الآتية ::

$$Y_{it} = \beta_{0(i)} + \sum_{j=l}^{k} \beta_j X_{j(it)} + \varepsilon_{it} \quad , i = 1,2, \dots \dots \dots N \quad t = 1,2, \dots \dots \dots T \quad \dots \dots \dots (1)$$

حيث أن:

Y_{it} : تمثل قيمة متغير الاستجابة في المشاهدات i عند الفترة الزمنية t،

$\beta_{0(i)}$: تمثل قيمة تقطة التقاطع في المشاهدت i،

β_j : تمثل قيمة ميل خط الانحدار،

$X_{j(it)}$: قيمة المتغير التفسيري j في المشاهدة i عند الفترة الزمنية t .

ε_{it} : تمثل قيمة الخطأ في المشاهدة i عند الفترة الزمنية t .

حيث أن : $E(\varepsilon_{it}) = 0$ و $VAR(\varepsilon_{it}) = \sigma_t^2$ ، تستخدم طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية في تقدير معالمات النموذج في المعادلة (1).[1]

2-2-**نموذج التأثيرات الثابتة (*Fixed Effect Model*)**: ويكون فيه الأثر الفردي ai عبارة عن مجموعة ثابتة من الحدود الخاصة بكل وحدة مقطعية (بكل قطاع في هذه المدرسة)، والهدف منه هو معرفة سلوك كل مجموعة بيانات مقطعية على حدة من خلال جعل معلمة القطع β_0 تتفاوت من مجموعة إلى أخرى مع بقاء معاملات الميل β_1 ثابتة لكل مجموعة بيانات مقطعية، وعليه فإن نموذج التأثيرات الثابتة يتخذ الصيغة الآتية[2] :

$$Y_{it} = \beta_{0(i)} + \sum_{j=1}^{k} \beta_j X_{j(it)} + \varepsilon_{it} \quad , i = 1,2, \dots \dots \dots N \quad t = 1,2, \dots \dots \dots T \quad \dots \dots \dots (2)$$

حيث أن :

$E(\varepsilon_{it}) = 0$ و $VAR(\varepsilon_{it}) = \sigma_t^2$

$X_{(it)}$ و Y_{it} : تمثل المشاهدات الخاصة بكل وحدة مقطعية ai خلال الفترة الزمنية t .

[1] Greene, W., H., 2012, "Econometrics Analysis", 7th ed., Pearson Education, Inc., NJ.

[2] مجدي الربحي، أثر التكنولوجيا المعلومات والاتصالات على النمو الاقتصادي في الدول العربية ، جامعة الشلف، ملتقى دولي حول رأس المال الفكري في متطلبات العمال العربية في الاقتصاديات الحديثة 2013.

ε_{it} : تمثل بقية المتغيرات المهملة في النموذج التي تتغير بين الوحدات المقطعية وثابتة عبر الزمن، ويقصد بمصطلح التأصيرات الثابتة بأن المعلمة β_0 لكل مجموعة بيانات مقطعية لا تتغير خلال الزمن (Time invaritint) وإنما يكون التغير فقط في مجاميع البيانات المقطعية (بلدان أو منشأت...إلخ) لغرض تقدير معلمات النموذج والسماح لمعلة β_0 بالتغير بين المجاميع المقطعية [1].

2-3-نموذج التأثيرات العشوائية (Random Effect Model) : في نموذج التأثيرات الثابتة يتم افتراض أن حد الخطأ ε_{it} ذو توزيع طبيعي بوسط مقداره صفر، وتباين مساو σ^2 أي $E(\varepsilon_{it}) = 0$ ، $VAR(\varepsilon_{it}) = \sigma_\varepsilon^2$ ، ولكي تكون معلمات نموذج التأثيرات العشوائية صحيحة وغير متحيزة عادة مايفرض بأن تباين الخطأ ثابت، أي متجانس (*Homoskedastic*) لجميع المشاهدات المقطعية، وليس هناك أي ارتباط ذاتي خلال الزمن بين كل مجموعة من المشاهدات المقطعية في فترة زمنية محددة، إلا أنه إذا اختل أحد هذه الفروض فإن نموذج التأثيرات العشوائية يعد نموذجا ملائما للتقدير [2]، ولكون نموذج التأثيرات العشوائية سوف يعامل معامل القطع (*Intercept*) β_0 كمتغير عشوائي له معدل مقدره μ أي :

$$\beta_{0(i)} = \mu + V_i \quad , \quad i = 1,2,\dots,n \qquad \dots\dots\dots \quad (3)$$

وبتعويض معادلة (3) في معادلة رقم (2) تم الحصول على نموذج التأثيرات العشوائية على النحو الآتي :

$$Y_{it} = \mu + V_i + \sum_{i=1}^{k} \beta_j X_j + \varepsilon_{it} \qquad , i = 1,2,\dots,n \, , t = 1,2,\dots,T \qquad \dots\dots (4)$$

حيث أن :

V_i : يمثل حد الخطأ في مجموعة البيانات المقطعية i

ε_{it} : حد الخطأ العشوائي، حيث يضم الخطأ العشوائي ثلاثة مركبات ، تتمثل في الأثر الفردي α_i وخصائص البعد الزمني U_t والمركبة الثالثة U_{it} تمثل بقية المتغيرات المهملة في النموذج التي تتغير بين الوحدات المقطعية عبر الزمن، أي إن $\varepsilon_{it} = \alpha_i + U_t + U_{it}$ ، وكما هو ملاحظ يعد الأثر الفردي α_i ضمن عنصر الخطأ العشوائي المركب .

يطلق على نموذج التأثيرات العشوائية أحيانا نموذج مكونات الخطأ (*Error Components Model*) بسبب أن النموذج في المعادلة (9) يحوي مكربين للخطأ ، هما ε_{it} و V_i .

وبالتالي فإن هذا النموذج يمتلك خواص رياضية تتمثل في:

$$var(V_i) = \sigma_V^2 \, , \qquad E(V_i) = 0 \, , \quad var(\varepsilon_{it}) = \sigma_\varepsilon^2 \, , \qquad E(\varepsilon_{it}) = 0$$

يتم اعتماده في تقدير نماذج التأثيرات العشوائية على طريقة المربعات الصغرى المعممة (*Generalized List Square*)، التي يفترض ثبات تباين حد الخطأ (*Homoskedasric*)، ويكون الخطأ من النوع الأبيض، أي عشوائي (*Whit Erroe*) ،

[1] Baltagi Badi, (2005)."Econometric Analysis of Panel Data" ,E-book, 3rd edition, John Wiley and Sons TNC, USA

[2] Baltagi Badi, (2005)."Econometric Analysis of Panel Data" ,E-book, 3rd edition, John Wiley and Sons TNC, USA

بالتالي يفترض هذا الاختبار عدم وجود (*Heteroskedastcity*) في النموذج، مما يعني أن تقدير هذا النموذج يكون متسقا .[1]

1- اختبارات تحديد النموذج الملائم:

1-3-اختبار إحصائية فيشر (Fisher) المقيد [2]:

يقوم اختبار فيشر (Fisher) على الاختلاف الجوهري بين نموذج الانحدار التدريجي والتأثيرات الثابتة، فإذا أشار اختبار إحصائية فيشر لملائمة النموذج التجميعي للبيانات يتم التوقف عند هذه المرحلة يعد النموذج التجميعي هو الاكثر ملائمة، بينما إذا أشارت إحصائية فيشر لملاءمة نموذج التأثيرات الثابتة على النموذج التجميعي، يتم بعد ذلك إجراء الاختبار الثاني المتمثل في اختبار هوسمان (Haussman) للتفضيل بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية، ويتم حساب قيمة إحصائية F وفقا للصيغة الآتية :

$$F(n-1, nT-n-k) = \frac{(R^2_{FEM} - R^2_{PM})/n-1}{(1-R^2_{FEM})/(nT-n-k)}$$

حيث أن :

K : عدد المعلمات المقدرة.

R^2_{FEM} : معامل التحديد عند تقدير نموذج التأثيرات الثابتة

R^2_{PM} : معامل التحديد عند تقدير نموذج الانحدار التجميعي

وتصاغ فيها الفرضيتان الإحصائيتان على النحو الآتي:

H_0: (نموذج الانحدار التجميعي مناسب)

H_1: (نموذج التأثيرات الثابت مناسب)

فإذا كانت:

أ. قيمة إحصائية F المحسوبة أكبر من قيمة إحصائية F الجدولية، بمعنى أنه إذا كانت قيمة P-Value معنوية، أي أقل من مستوى المعنوية المحدد، وهو في هذه الدراسة (0.05)، فإنه يتم رفض فرض العدم القائل إن نموذج الانحدار

[1] Greene William (2012). "Econometric Analysis", Hand Book, 7th Edition, PEARSON Education Inc, Boston.

[2]

التجميعي Pooled Regression Model هو المناسب وقبول الفرض البديل الذي ينص على أن نموذج التأثيرات الثابتة Fixed Effect Model هو النموذج المناسب.

ب.قيمة إحصائية F المحسوبة أقل من قيمة إحصائية F الجدولية، بمعنى أنه إذا كانت قيمة P-Value غير معنوية، أي أكبر من مستوى المعنوية المحدد، وهو في هذه الدراسة (0.05)، فإنه يتم قبول فرض العدم القائل إن نموذج الانحدار التجميعي Pooled Regression Model هو المناسب ،و رفض الفرض البديل الذي ينص على أن نموذج التأثيرات الثابتة Fixed Effect Model هو النموذج المناسب .

3-2-اختبار هوسمان (Hausman test):

يقوم اختبار Hausman *(1978)* على الاختلاف الجوهري بين التأثيرات (FEM) والعشوائي (REM)، فهو المدى الذي يرتبط بالمتغيرات، فبالرغم من أن نصوص التحليل القياسي تشير إلى أن التأثيرات الثابتة هي الأكثر ملائمة للبيانات المقطعية للدولة إلا أنه لا يمكن التأكد من ذلك إلا بعد استخدام اختبار، وذلك لمعرفة أي من التأثيرات تعتبر أكثر ملائمة لتقدير النموذج سواء كانت نماذج التأثيرات الثابتة أم نماذج التأثيرات العشوائية.

ومن أجل تحديد أي من النموذجين ينبغي اختباره واستعماله في الدراسة، فإن فرضية العدم تستند على عدم وجود ذلك الارتباط في الحالة التي تكون فيها كل من مقدرات التأثيرات الثابتة والعشوائية منسقة ولكن مقدرة التأثيرات العشوائية تكون هي الأكثر كفاءة، بينما في ظل الفرضية البديلة لوجود الارتباط فإن مقدرة التأثيرات الثابتة هي فقط منسقة وأكثر كفاءة، وعلى هذا الأساس تأخذ الفرضيتين الشكل التالي:

H_0 : هي فرضية العدم عندما يكون نموذج التأثيرات العشوائية هو الأفضل، وفي هذه الحالة يتم الاعتماد على طريقة المربعات الصغرى المعممة (GLS).

H_1 : وهي الفرضية البديلة عندما يكون نموذج التأثيرات الثابتة هو الملائم، وفي هذه الحالة يتم الاعتماد على طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS).

وإذا كانت قيمة Prop أقل من 5% فإن النموذج الأنسب هو نموذج الآثار العشوائية (fixed effect) .

المطلب الثالث: طريقة العزوم المعممة GMM

تم استخدام مقدرات طريقة العزوم المعممة « generalzed method of moments (GMM) » لنماذج بيانات البانل الديناميكية الخطية. ويمكن تقدير النموذج باستخدام مقدر GMMالمكون من خطوة واحدة أو خطوتين (One-step or two-step). كما يستخدم المقدر المكون من خطوتين مصفوفة ترجيح أمثل يتم تقديرها بناء على القيم المتبقية من الخطوة واحد.

ويعد تقدير نمادج بيانات البنال الخطية مع عدم التجانس غير الملحوظ الخاص بالوحدة مهمة صعبة عندما يكون البعد الزمني قصيرا. حيث يفرض تحديد معاملات الانحدار الثابت للوقت تعقيدات إضافية ويتطلب مزيدا من الافتراضات حول تعامد

الانحدار والتاثيرات الخاصة بالوحدة غير المرصودة، وتشير افتراضات التعامد هذه إلى شروط عزم إضافية يمكن استخدامها لتشكيل مقدر GMM الذي يقدر جميع المعلمات في وقت واحد [1].

وتحظى مقدرات البنال الديناميكية Arellano-Bond(1991)[2] و Arellqno-Bover(1995)[3]/Blundell-bond(1998)[4] بشعبية متزايدة ،كلاهما عبارة عن تقديرات عامة مصممة للحالات ذات :

- بانل "Tصغيرة وNكبيرة " ، مما يعني فترات زمنية قليليه والعديد من المقاطع .
- علاقة دالية خطية.
- متغير واحد على الجانب الأيسر ويكون ديناميكيا، يعتمد على ما تم تحقيقه في الماضي.
- متغيرات مستقلة ليست تماما خارجية، بمعنى انها مرتبطة بماضي وربما حاضر تحقيق الخطأ.
- التأثيرات الفردية الثابتة .
- عدم تجانس والارتباط الذاتي داخل المقاطع، ولكن ليس عبرهم.

يبدأ تقدير (Arellano Bond) بتحويل جميع الانحدارات، عادة عن طريق الفروق، ويستخدم طريقة العزوم المعممة (Hansen 1982)، ويسمى أيضا " Difference GMM ": تحويل الانحرافات المتعامدة الأمامية، التي اقترحها " Arellano and Bover (1995) "، ويتم إجراؤها أحيانا بدلا من الفروق، ومقدمة – The Arellaon Bover/Blundell-Bond من خلال وضع افتراض إضافي، ويمكن أن يحسن الكفاءة بشكل كبير، يبني نظاما من معادلتين – المعادلة الأصلية وكذلك المعادلة المحولة –ويعرف باسم " System GMM ".

وتتمثل الميزة الرئيسية المنهج المكون من خطوتين (Two-Step) في عدم تباين تقديرات المرحلة الاولى للمواصفات الخاطئة فيما يتعلق بافتراضات النموذج بشأن الارتباط بين الانحدار غير المتغير للوقت والتأثيرات الخاصة بالوحدة غير المرصودة، ويظهر أن تقدير GMMعلى مرحلتين متكافئ (مقاربا)[5].

[1] Sebastian Kripfganz and Claudia Schwarz. Estimation of linear dynamic panel data models with time-invariant regressors, ECB Working Paper 1838, , European Central Bank, August 2015.
[2] Arellano, M., and S. R. Bond, Some tests of specification for panel data: Monte Carlo evidence and an application to employment equations. Review of Economic Studies 58, 1991, pp 277-297.
[3]Arellano, M., and O. Bover, Another look at the instrumental variable estimation of error-components models. Journal of Econometrics 68, 1995, PP 29-51.
[4] Blundell, R., and S. R. Bond. Initial conditions and moment restrictions in dynamic panel data models. Journal of Econometrics 87, 1998, PP 115-143.
[5] David Roodman, How to Do xtabond2: An Introduction to “Difference” and “System” GMM in Stata, Working Paper Number 103, The Center for Global Development, December 2006.

المبحث الثالث: دراسة قياسية للعوامل المؤثرة على المخاطر في البنوك الإسلامية

المطلب الأول: أدوات الدراسة

الفرع الأول: مجتمع الدراسة

يعّرف مجتمع الدراسة بأنه المشاهدات التي تشكل موضوع البحث ويتمثل مجتمع البحث في دراستنا بيانات لجميع البنوك الإسلامية العاملة في ماليزيا (16 بنكًا إسلاميًا)، وإندونيسيا (14 بنكًا إسلاميًا). وبروناي دار السلام (بنكان إسلاميان) والمملكة العربية السعودية (أربعة بنوك إسلامية) وتركيا (ستة بنوك تشاركية)، وتغطي فترة الدراسة المدة من الربع الأول من سنة 2015 حتى الربع الرابع من سنة 2022. وقد تم استخلاص البيانات الخاصة بالبنوك الإسلامية من قاعدة البيانات الرسمية لمجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB). والذي يعتبر قاعدة البيانات العالمية الأكثر شمولاً للبيانات المالية الخاصة بالبنوك الإسلامية من حيث جمعها وتصنيفها وتبويبها.

الفرع الثاني: متغيرات الدراسة

المتغير التابع:

أ. **المخاطر العامة:** إن قياس المخاطر في البنوك أمر صعب، ولقد ظهرت تعريفات متنوعة في أوقات مختلفة لتقييم وقياس المخاطر البنكية، حيث استخدمت الدراسات السابقة العديد من المتغيرات لقياسها. ونظرًا لأن الهدف الرئيسي في دراستنا هو تحديد العوامل المؤثرة على المخاطر في البنوك الإسلامية ونظرا لطبيعة عمل البنوك، حيث أن معظم الأموال التي تستخدمها مصدرها المودعين، فإنه يمكن تقريب مجموع الأصول بأموال المودعين، ومنه يكون المتغير المناسب لقياس المخاطر التي يتعرض لها البنك هو نسبة الأصول المرجحة بالمخاطر إلى اجمالي الأصول[1](RWA_TA).

المتغيرات المستقلة:

وتتمثل في متغيرات الأداء المالي التالية:

1. **نسبة كفاية رأس المال (Capital Adequacy ratio)**: هي حساب رأس المال المطلوب للسيطرة على المخاطر القائمة على أساس قيمة أصول البنك، وتعتبر مؤشرات كفاية رأس المال أحد المؤشرات السلامة المالية التي تبرز

[1] . انظر:

- Kevin Jacques and Peter Nigro, **Risk-Based Capital, Portfolio Risk, and Bank Capital: A Simultaneous Equations Approach,** Journal of Economics and Business, Vol 49, 1997, Pp. 533-547.
- Rime, B. (2001), **Capital requirements and bank behavior: Empirical evidence for Switzerland**. Journal of Banking and Finance, 25, 2001, pp 1137-1178.
- Giovanni Ferri a, Valerio Pesic, **Bank regulatory arbitrage via risk weighted assets dispersion**, Journal of Financial Stability ,(2016) , pp 1-15.
- Badar Nadeem Ashraf, Sidra Arshad,2016, **Capital Regulation and Bank Risk-Taking Behavior: Evidence from Pakistan,** *International Journal of Financial Studies*,VOL 6, pp2-20.
- Karim Mimouni, Houcem Smaoui, **The impact of Sukuk on the performance of conventional and Islamic banks,** Pacific-Basin Finance Journal , Vol 54 , 2019, pp 42–54.
- Ayodeji Michael Obadire , Katlo Obadire, **Determinants of Banks' Risk-Taking Behaviours in Africa: A Regulatory Perspective**, Journal of Business and Management, 2023,Vol 11, pp.673-687.

طبيعة القطاع المالي والمصرفي ومدى استقراره وتأثره بالأزمات المالية والاقتصادية، حيث تعمل كأداة للإنذار المبكر عند تعرض القطاع المصرفي للدول لأية مخاطر قد يواجهها[1].

2. **جودة الأصول (Asset Quality)**: تعتبر الأصول أحد الركائز الأساسية لاستقرار البنك، وتقيس نسبة جودة الأصول مدى استقرار السلامة المصرفية الناجم عن الأصول المصرفية الغير المستقرة والمتأثرة بارتفاع القروض المتعثرة. وإن حيازة البنك على أصول جيدة سوف يعني توليد دخل أكبر وتقييم أفضل لكل من السيولة والإدارة وبالتالي زيادة في رأس المال وكفاءته[2].
3. **السيولة (Liquidity)**: تمثل السيولة قدرة البنوك على السداد في المدى القصير، حيث تحتاج البنوك إلى الاحتفاظ بأصول سائلة لمواجهة عمليات سحب المودعين وغيرها من حالات عدم اليقين. ومن الممكن أن يؤدي ارتفاع متطلبات السيولة إلى إضعاف قدرة البنوك على الاستثمار وتقاس بنسبة الأصول السائلة على مجموع الأصول [3].
4. **الربحية (Profitability)**: يمكن تعريف الربحية بأنها عبارة عن العلاقة بين الأرباح التي تحققها البنوك والاستثمارات التي ساهمت في تحقيق هذه الأرباح، وبناءا على الدراسات السابقة هناك عدة مؤشرات لقياس الربحية في البنوك والتي اخترنا منها معدل العائد على الأصول، وهو واحد من أهم النسب المستخدمة لقياس ربحية البنوك، وتقيس هذه النسبة الربح الناتج عن كل وحدة واحدة من الاصول، حيث يعبر هذا المؤشر عن كفاءة الإدارة في تحقيق الأرباح عبر استثمار أصولها[4].

---

[1] انظر :

- Altan, M., Yusufazari, H. and Beduk, A. (2014), **Performance analysis of banks in Turkey using CAMEL approach**, Proceedings of International Academic Conferences, International Institute of Social and Economic Sciences, Vol. 2, 2014.
- Wanke, P., Azad, Md.A.K. and Barros, C.P. (2016), **Financial distress and the Malaysian dual baking system: a dynamic slacks approach**, Journal of Banking and Finance, Vol. 66, pp. 1-18.
- Karim, N.A., Alhabshi, S.M.S.J., Kassim, S. and Haron, **R,Measuring bank stability: a comparative analysis between Islamic and conventional banks in Malaysia**, Proceedings of the 2nd Advances in Business Research International Conference, Springer, 2018, pp169-177.

[2] انظر :

- Sahut, J.-M. and Mili, M. , **Banking distress in MENA countries and the role of mergers as a strategic policy to resolve distress,** Economic Modelling, Vol. 28 No. 1,2011, pp 138-146.
- Lahrech, N., Lahrech, A. and Boulaksil, Y. ,**Transparency and performance in Islamic banking**, International Journal of Islamic and Middle Eastern Finance and Management,2014.
- Mohammed Ayoub Ledhem ,Mohammed Mekidiche, **Economic growth and financial performance of Islamic banks: a CAMELS approach,** Islamic Economic Studies Vol. 28 No. 1, 2020 , pp 47-62.

[3] انظر :

- Dincer, H., Gencer, G., Orhan, N. and Sahinbas, K. , **A performance evaluation of the Turkish banking sector after the global crisis via CAMELS ratios** , Procedia - Social and Behavioral Sciences, Vol. 24, 2011, pp 1530-1545.
- Ahmet İncekara ،Harun Çetinkaya,**Liquidity Risk Management :A Comparative Analysis of Panel Data Between Islamic And Conventional Banking In Turkey**.Journal of Procedia Computer Science. Vol 158.2019, pp 955-963.
- Mohammed Ayoub Ledhem ,Mohammed Mekidiche, **Economic growth and financial performance of Islamic banks: a CAMELS approach,** Islamic Economic Studies Vol. 28 No. 1, 2020, pp 47-62.

[4] انظر:

والجدول الموالي يظهر اسم وطريقة حساب كل متغير.

الجدول رقم 3 ـــــ 6: متغيرات الدراسة وطريقة حسابها

اسم المتغير	طريقة الحساب
المخاطر RWA/TA	الأصول المرجحة بالمخاطر / مجموع الأصول
نسبة كفاية رأس المال CAR	حسب مقررات بازل: رأس المال / الأصول المرجحة بالمخاطر
السيولةLI	الأصول السائلة / مجموع الأصول
جودة الأصولAQ	القروض المتعثرة / مجموع التمويل
الربحيةROA	صافي الربح / مجموع الأصول

المصدر: من اعداد الطالبة.

الفرع الثالث: تحليل تطور متغيرات الدراسة

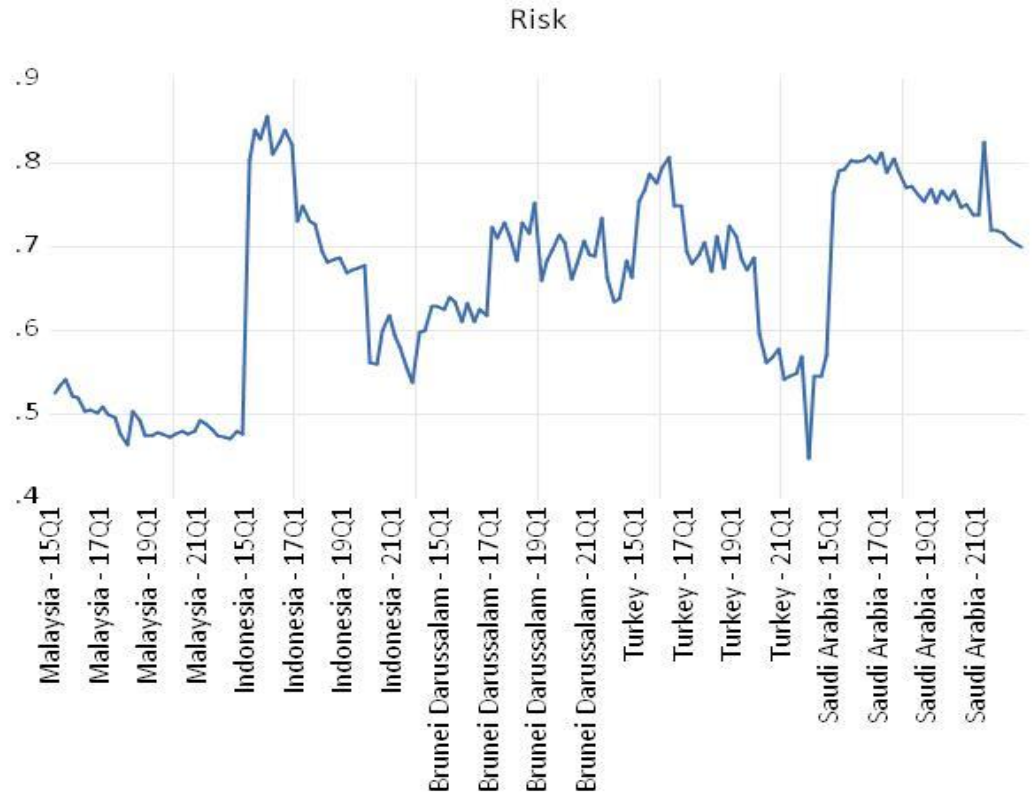
لتحليل تطور متغيرات الدراسة سنعتمد على تحليل المنحنيات المعلمية لمتغيرات الدراسة وكانت على الشكل التالي:

أ. **المتغير التابع:** المخاطر العامة (RISK)

سيتم في هذا الجزء تحليل وعرض مراحل تطور متغير المخاطر خلال فترة الدراسة التي تمتد من الربع الأول من سنة 2015 الى الربع الرابع من سنة 2022 ، والذي يعبر عن المتغير التابع في دراستنا، وكانت النتائج موضحة في الشكل التالي:

- Karim, N.A., Alhabshi, S.M.S.J., Kassim, S. and Haron, R, **Measuring bank stability: a comparative analysis between Islamic and conventional banks in Malaysia**, Proceedings of the 2nd Advances in Business Research International Conference, Springer, 2018, pp 169-177.
- Ahmed Mohammed Debes, **The Performance Of Islamic Banks Vs. Conventional Banks: The Case Of Mena Region,** PHD Thesis ,Philosophy , University OF PLYMOUTH, PLYMOUTH ,UK,2019.
-[4] Afef Khalil and Imen Ben Slimene, 2021, **Financial soundness of Islamic banks: does the structure of the board of directors matter?,** *Corporate Governance*, Vol. 21 No. 7, 2021, pp 1393-1415.

الشكل رقم 3 ـــــــــــ 21: تطور متغير المخاطر لدول الدراسة خلال الفترة Q12015 إلى Q4 2022



المصدر: من اعداد الطالبة بناءا على مخرجات برنامج eviews 12

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه ما يلي:

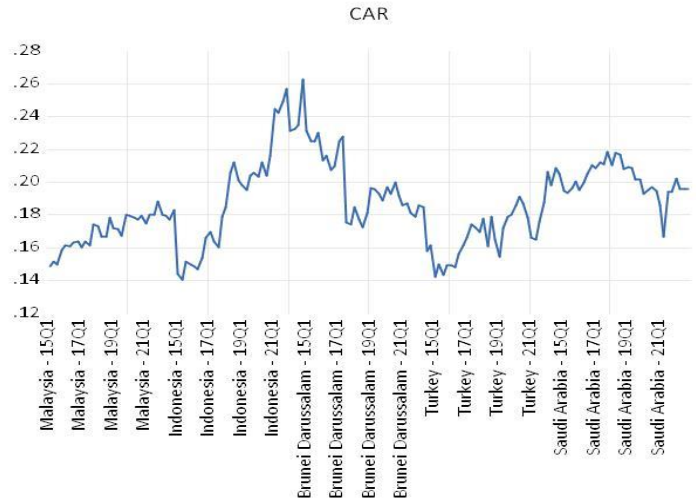
- أن قيم المخاطر بالنسبة لدولة ماليزيا كانت تتميز بقيمة منخفضة منذ فترة الدراسة، واستمر هذا الانخفاض إلى غاية فترة ظهور جائحة كورونا، حيث سجلت البنوك الإسلامية في ماليزيا ارتفعا نسبيا مقارنة بالقيم المسجلة سابقا، لكن سرعان ما انخفضت قيم المخاطر بالنسبة لهذا البلد مرة أخرى حتى نهاية 2022 . وهذا ما يدل على أن ماليزيا بلد قليل المخاطر الاقتصادية، ويتمتع بمناخ اقتصادي يساعد على الاستثمار في قطاع التمويل الإسلامي.
- بالنسبة لاندونيسيا فكانت قيم المخاطر عالية جدا في بداية فترة الدراسة، حيث بلغت معدلاتها إلى 8.5 تقريبا وهو أكبر معدل سجل من بين دول الدراسة، وهذا رقم عالي جدا بالنسبة للمخاطر. ونلاحظ انخفاض معدلات المخاطر بالنسبة لاندنويسيا بداية الربع الاول من سنة 2017 إلى غاية نهاية سنة 2022، وهذا ما يدل على السياسية الناجعة التي أقرها البنك المركزي الماليزي ومختلف التشريعات الخاصة بإدارة المخاطر التي أصدرها والتي ساهمت في خفض هذه المعدلات.

- بخصوص دولة بروناي دار السلام؛ فيمكن ملاحظة تزايد مستمر لحجم المخاطر خلال فترة الدراسة كاملة، وذلك يعود إلى أزمة انخفاض أسعار النفط التي شهدتها بروناي، بالإضافة إلى العدد القليل للبنوك الإسلامية فيها والمتمثل في بنكين رغم كبر حجمهما.
- كما عرفت تركيا زيادة في حجم المخاطر في السنتين الأولى من فترة الدراسة، ثم عادت معدلات المخاطر للانخفاض بعد سنة 2017 لتبلغ قيم منخفضة بشكل ملحوظ ومحفز للاستثمار حتى نهاية فترة الدراسة، وذلك يعود إلى عدم وجود تشريعات خاصة بإدارة المخاطر في البنوك التشاركية في تركيا خلال السنتين الأولى من الدراسة.
- أما بالنسبة للمملكة العربية السعودية فعرفت قيم منخفضة في بداية فترة الدراسة إلى أن عرفت ارتفاع جد كبير نهاية سنة 2016 ويبقى حجم المخاطر مرتفعا بشكل كبير خلال باقي فترة الدراسة بالنسبة للمملكة العربية السعودية، وذلك يعود إلى مختلف الأزمات التي شهدتها المملكة بداية من مخلفات الربيع العربي، بالإضافة إلى انخفاض أسعار النفط ثم تلاها جائحة كورونا.

ب. المتغيرات المستقلة

1- متغير نسبة كفاية رأس المال CAR : لتحليل تطور متغير نسبة كفاية رأس المال CARتم اعتماد المنحنيات البيانية التالية :

الشكل رقم 3 ـــــ 22: تطور متغيرا CAR لدول الدراسة خلال الفترة 2015 إلى 2022

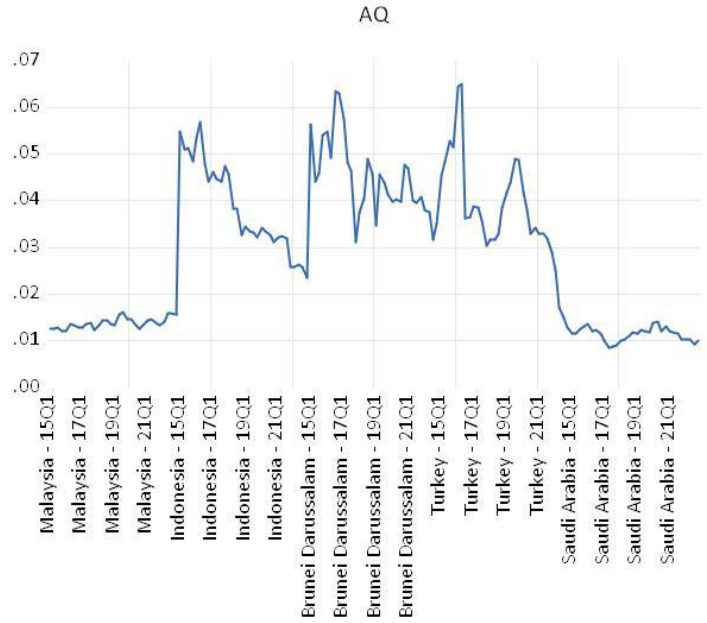


المصدر: من اعداد الطالبة بناءا على مخرجات برنامج eviews 12

نلاحظ من الشكل أعلاه أن قيم نسبة كفاية رأس المال أخذت قيم متزايدة من بداية الدراسة بالنسبة لكل من ماليزيا واندونيسا و تركيا، أما بالنسبة لدولة بروناي فعرفت نقصان مستمر خلال فترة الدراسة عكس الدول الأخرى، أما بالنسبة للمملكة العربية السعودية فعرفت استقرار في القيم ما عدا انخفاض حاد سنة 2021 مع رجوعها للقيم الطبيعية في نفس الفترة .

2- متغير جودة الأصول AQ: لتحليل تطور متغير المستقل AQ تم اعتماد المنحنيات البيانية التالية:

الشكل رقم 3 ـــــ 23: تطور متغيرا AQ لدول الدراسة خلال الفترة 2015 إلى 2022

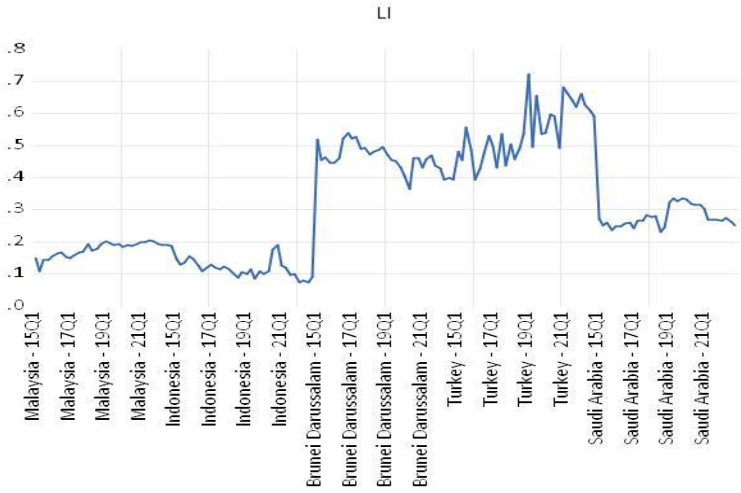


المصدر: من اعداد الطالبة بناءا على مخرجات برنامج eviews 12

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن قيم مؤشر جودة الأصول مرتفعة، حيث سجلت جميع البنوك الإسلامية محل الدراسة نسب جودة الأصول تساوي 1% أو أكبر من 1%، وقد عرفت كل من ماليزيا والمملكة العربية السعودية استقرارية في قيم المتغير جودة الأصول وسجلت أقل القيم. أما بالنسبة لإندونيسيا وبروناي وتركيا فقد عرفت انخفاضا منذ بداية فترة الدراسة بالنسبة لجودة الأصول، وهذا يعود إلى نقص التمويل الإسلامي الذي تمنحه البنوك العاملة في هذه الدول مقارنة بالدول الأخرى.

3- متغير السيولة LI: لتحليل تطور متغير المستقل LI تم اعتماد المنحنيات البيانية التالية:

الشكل رقم 3 ـــــ 42: تطور متغير LI لدول الدراسة خلال الفترة 2015 إلى 2022

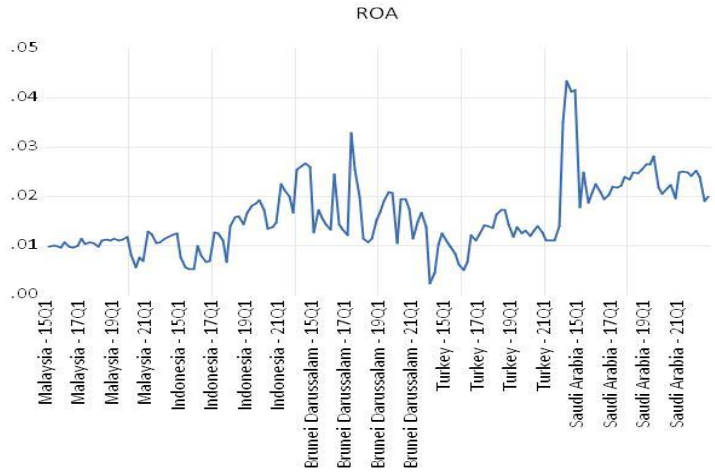


المصدر: من اعداد الطالبة بناءا على مخرجات برنامج eviews 12

نلاحظ من الشكل أعلاه ان قيم المتغير LI يعرف نوع من الاستقرار بالنسبة لكل من ماليزيا واندونسيا والمملكة العربية السعودي مع قيم منخفضة وبروناي مع قيم عالية للمتغير LI خلال فترة الدراسة، أما بالنسبة لتركيا فتعرف زيادة بشكل مضطر في قيم المتغير LI خلال فترت الدراسة وتميزه بقيم مرتفعة مقارنة بالقيم الأخرى.

4- متغير الربحية ROA: لتحليل تطور متغير المستقل ROA تم اعتماد المنحنيات البيانية التالية:

الشكل رقم 3 ـــــ 25: تطور متغير ROA لدول الدراسة خلال الفترة 2015 إلى 2022



المصدر: من اعداد الطالبة بناءا على مخرجات برنامج eviews 12

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن متغير الربحية المعبر عنه بنسبة العائد على الأصول ROAيعرف استقرارية بالنسبة لكل من ماليزيا والسعودية وتركيا، مع ارتفاع قوي بالنسبة لتركيا في سنة 2022 ، حيث سجلت تركيا أعلى رقم للمتغير ROA في هذه الفترة بين مجموعة دول الدراسة، كما شهد ارتفاع مستمر بالنسبة لدولة اندونيسيا. أما بخصوص بروناي دار السلام فعرفت عدم استقرار مع انخفاض في قيمة المتغير ROAخلال فترة الدراسة.

الفرع الرابع: نموذج الدراسة.

بناء على الدراسات السابقة وما جاء في الجانب النظري قمنا بتحديد متغيرات التفسيرية التي تؤثر في على المخاطر في البنوك الإسلامية محل الدراسة، وللإجابة عن هذه العلاقة تم ادراج معادلة لتحليل هذا العلاقة عن طريق نموذج العزوم المعممة GMM وكانت المعادلة على الشكل التالي:

$$RISK_t = cons + \beta_1 CAR_t + \beta_2 AQ_t + \beta_3 LI_t + \beta_4 ROA_t + \varepsilon_{it}$$

حيث أن:

$RISK_t$: المخاطر.

CAR_t :نسبة كفاية رأس المال.

AQ_t :جودة الأصول.

LI_t :السيولة

ROA_t : العائد على الأصول:

and identically distributed with، is a random disturbance assumed to be normal: ε_{it}
$E(\varepsilon_{it}) = 0$; Var $(\varepsilon_{it}) = \sigma^2 \succ 0$.

β_4،β_3،$\beta_{2،}\beta_1$، : معلمات النموذج.

المطلب الثاني: تطبيق الاختبارات الإحصائية

بعد التطرق إلى الطريقة القياسية التي سيتم اتباعها في اجراء الدراسة ألا وهي طريقة البانل الديناميكي، سنقدم في هذا المطلب عملية تقدير النموذج، وهذا من خلال الإحصاء الوصفي للمتغيرات، ودراسة استقرارية السلاسل الزمنية أولا ثم اختبار التكامل المشترك، بعدها تقدير نماذج البانل الساكن، ثم الانتقال إلى البانل الديناميكي.

الفرع الأول: الإحصاء الوصفي ودراسة الارتباط بين المتغيرات

1. الإحصاء الوصفي للمتغيرات

يعرض الجدول أدناه نتائج استخدام الإحصاء الوصفي للمتغيرات.

الجدول رقم 3 ـــــ 7: نتائج مؤشرات الاحصاء الوصفي

المتغيرات	Obs	Mean	Std.Dev	Min	Max
RISK	160	0.6558	0.1116	0.447	0.8551
CAR	160	0.1871	0.0248	0.1409	0.2628
AQ	160	0.0292	0.0158	0.0084	0.0650
LI	160	0.3156	0.1706	0.0740	0.724
ROA	160	0.0157	0.0072	0.0022	0.0433

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج stata 15

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن المتغير التابع $RISK$ قد بلغ متوسطه الحسابي $Mean$ خلال فترة الدراسة بـــ 0.6558حيث سجل أكبر قيمة له بـــ 0.8551 وقدرت أقل قيمة له بـــ 0.447 .كما نلاحظ أيضا فروق منخفضة في القيمة بالنسبة للمتغير التابع من خلال قراءة الانحراف المعياري، كما لاحظنا أيضا انخفاض بالنسبة للمتغيرات المستقلة ما عدا اختبار المتغير Li حيث كان الأكبر بالنسبة للفروقات بين القيم، وسجل أكبر قيمة للانحراف المعياري، حيث ينبأ هذا بعدم مصداقية للنتائج المتحصل عليها، أما المتغيرات الأخرى فهي مستقرة ومنخفضة الانحراف مما ينبأ هذا بنتائج جيدة.

2. دراسة الارتباط بين المتغيرات الدراسة

يسمح اختبار فحص مصفوفة الارتباط بين المتغيرات التفسيرية بتحديد أزواج الارتباط الممكنة بين هذه المتغيرات، وبالتالي التأكد من خلو النموذج من مشكلة ارتباط الذاتي خطي متعدد والتي تتزايد حدتها بزيادة قيمة r، أي بتزايد قيمة الارتباط بين المتغيرات، بحيث أن معاملات الارتباط المتعدد تكون ذات صلة بالانحدار الخاص بكل متغير مستقل بالنسبة لباقي المتغيرات التفسيرية، ونتائج وموضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم 3 ـــــ 8: مصفوفة الارتباط بين المتغيرات

Covariance Analysis: Ordinary
Date: 08/29/23 Time: 12:39
Sample: 2015Q1 2022Q4
Included observations: 160

Correlation Probability	RISK	CAR	AQ	LI	ROA
RISK	1.000000 -----				
CAR	-0.025763 0.7464	1.000000 -----			
AQ	0.312043 0.0001	-0.140104 0.0772	1.000000 -----		
LI	0.116695 0.1417	-0.069891 0.3798	0.373932 0.0000	1.000000 -----	
ROA	0.156217 0.0485	0.617067 0.0000	-0.345505 0.0000	0.145128 0.0671	1.000000 -----

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews 12

من الجدول أعلاه نستنتج أن جميع المتغيرات بينها ارتباط ضعيف نوعا مما يمكن القول أن تقدير النموذج لن يعاني من مشكل الارتباط المتعدد بين المتغيرات المستقلة ماعدا قيمة الارتباط بين المتغير العائد على الأصول ROA والمتغير CARنسبة كفاية رأس المال والتي بلغت قيمة الارتباط بينهما 61.7%.

الفرع الثاني: دراسة الاستقرارية لمتغيرات الدراسة

لدراسة استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات نستخدم اختبارHarris-Tzavalis المخصص للبيانات البانل القصيرة، وكانت النتائج كالتالي:

الجدول رقم 3 ـــــ 9: نتائج كل من اختبارات جذر الوحدةHarris-Tzavalis

المتغيرات	Harris-Tzavalis	
	عند المستوى	النتيجة
Risk	0.4895 (0.0000)	استقرارية عند المستوي
Car	0.5399 (0.0001)	استقرارية عند المستوي
Aq	0.5964 (0.0019)	استقرارية عند المستوي
Li	0.1991 (0.0000)	استقرارية عند المستوي
Roa	0.6240 (0.0069)	استقرارية عند المستوي

المصدر: من اعداد الطالبة بناءا على مخرجات برنامج STATA 15

كشفت نتائج اختبارات جذر الوحدة باستخدام كل من اختبار Harris-Tzavalisأن السلسلة الزمنية محل الدراسة لا تحتوي على جذر الوحدة ومنه فالسلاسل مستقرة خلال الفترة الدراسة عند المستوى ، وهذا ما أكده اختبار Harris-Tzavalis، حيث كانت قيم الاحتمالية المقدرة تقل عن القيم الحرجة عند مستوى 5% مما يؤدي إلى قبول الفرضية الصفرية.

ومنه يمكن في هذه الحالة تطبيق منهجية اختبار النموذج الملائم لنماذج البيانات المقطعية.

الفرع الثالث: تقدير نماذج البانل الساكن

1- تقدير النموذج وفق لمعطيات البانل

تم تقدير نماذج البيانات البانل الساكن من خلال ثلاثة نماذج وهي نموذج الانحدار التجميعي (PME) ونموذج التأثيرات الثابتة (FEM) ونموذج التأثيرات العشوائية (REM)، والجدول التالي يبين نتائج التقدير بالاستعانة ببرنامج STATA 15.

الجدول رقم 3 ــ 10: نتائج تقدير النموذج التجميعي (PME) والتأثيرات الثابتة (FEM) والتأثيرات العشوائية (REM).

المتغيرات المفسرة	*نماذج التقدير*		
	نموذج التجميعي (PME)	نموذج التأثيرات الثابتة (FEM)	نموذج التأثيرات العشوائية (REM)
CAR	-1.3784***	-1.8535***	-1.3784***
AQ	3.7235***	3.2542***	3.7235***
LI	-1.1199**	-0.3259***	-1.1199**
ROA	8.6086***	1.4089**	8.6086***
Constant	0.7070***	0.9881***	0.7070***
$R^2(squared)$	0.2384	0.6809	0.2384
F (statistic)	12.13	0.0305	-
Prob-F	0.0000	0.0000	-
Number of obs	160	160	160

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج stata 15

حيث *ان** معنوي عند 10%, ** معنوي عند 5 % , *** معنوي عند 1 %

أظهرت نتائج الجدول أعلاه في مجملها معنوية بالنسبة للنموذج كما دلت نتائج اختبار F.stat، وأن النماذج المقدرة مقبولة من الناحية الاحصائية عند مستوى دلالة 5%، كما نلاحظ أن القدرة التفسيرية لمعامل التحديد (R2) في نموذج التجميعي، ونموذج التأثيرات العشوائية بلغت 23.84 % ، أي أن المتغيرات المستقلة تفسر 23.84% من المتغير التابع، وباقي النسبة يرجع إلى عوامل خارج النموذج أو لمتغيرات غير مدرجة في النموذج.كذلك بلغ لمعامل التحديد (R2) في نموذج التأثيرات الثابتة 68.09 % .

2-1-اختبارات المفاضلة بين النماذج:

2-1-1-اختبار Hausman:

بعد ما قمنا باختبار F *المقيد* يأتي دور اختبار *Hausman* هوسمان للمفاضلة بين النموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية حيث نظهر النتائج في الجدول التالي:

الجدول رقم 3 ـــــ 11: اختبار Hausman

p-value	*Hausman*
0.0000	*48.31*

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج stata 15

نلاحظ من خلال نتائج الجدول أعلاه أن القيمة الاحصائية اختبار Hausman قدرت *48.31* والقيمة الاحتمالية له قدرت p-value بـــ *0.0000* أي أقل من 0.05 .

ومنه يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البدلية، أي أن نموذج التأثيرات الثابتة أفضل من نموذج التأثيرات العشوائية.

ومن خلال تحليل اختبارات المفاضلة نتوصل إلى غن النموذج الملائم للدراسة هو النموذج التجميعي بين النماذج الثلاثة.

2-2- الاختبارات التشخيصية للنموذج:

تقوم نماذج بانل الساكن على جملة من الفرضيات التي تضمن صلاحية الاستخدام في عملية التنبؤ وفي اختبار فرضيات الدراسة، وتتمثل هذه الفرضيات أساسا في اختبار الارتباط المتعدد بين المتغيرات واختبار تبات التباين والارتباط الذاتي للأخطاء لذا قمنا بتطبيق هذه الاختبارات على نموذج التأثيرات وفيما يلي نتائج هذه الاختبارات:

2-2-1-اختبار الارتباط المتعدد بين متغيرات Multicollinearity :

الجدول رقم 3 ـــــ 12: اختبار Multicollinearity

variable	*vif*	*1/vif*
ROA	2.19	0.456661
CAR	1.77	0.564257
AQ	1.51	0.662849
LI	1.40	0.712932
Mean VIF		1.72

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج stata 15

من خلال نتائج اختبار VIF لكل المتغيرات نلاحظ أنها لا تتجاوز قيمة 5 مما يعني أن النموذج لا يعاني من الارتباط المتعدد.

2-2-2- **اختبار الارتباط الذاتي autocorrelation :**

يعتبر اختبار Wooldridge من افصل الاختبارات الحديثة لقياس وجود ارتباط ذاتي لنموذج البنال الساكن وكانت نتائجه في الجدول كالتالي:

الجدول رقم 3 ـــــ 13: اختبار wooldridge

p-value	*Wooldridge*
0.0074	25.181

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج stata 15

يظهر من خلال اختبار **wooldridge** أن القيمة الاحتمالية تقدر بـــ *0.0074* ومنه هي أقل من 0.05 ، ومنه فنتائج الاختبار معنوية، أي رفض فرضية العدم التي تقر بعدم وجود ارتباط ذاتي الخاص لبواقي نموذج الدراسة، أي أنه يوجد مشكل ارتباط ذاتي لبواقي النموذج .

2-2-1-اختبار ثبات التباين heteroskedisticity :

يعتمد اختبارBreusch-Pagan / Cook-Weisberg لقياس وجود ثبات للتباين من عدمه لنموذج البانل الساكن وكانت نتائجه في الجدول كتالي

الجدول رقم 3 ـــــ 14: اختبار heteroscedisticity

p-value	*Breusch-Pagan / Cook-Weisberg*
0.5780	*0.31*

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج stata 15

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن قيمة اختبار Breusch-Pagan / Cook-Weisberg كانت 0.31 وكانت قيمة المعنوية الاحصائية تقدر بـــ 0.5780، أي أكبر من القيمة الحرجة عند 0.05، أي يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول رفض البديلة أي البواقي النموذج تتميز بثبات تجانس التباين، أي لا تعاني من مشكل عدم ثبات تجانس التباين.

ومن هنا يمكن القول أن النموذج يعاني من مشكل قياسي واحد هو مشكل الارتباط الذاتي للبواقي، ومن خلال نتائج اختبارات المفاضلة بين النماذج واختبارات التشخيصية يمكن القول ان أفضل نموذج هو نموذج التأثيرات الثابتة.

المطلب الثالث: تقدير نموذج البانل الديناميكي باستخدام طريقة العزوم المعممة

بعد تقدير العلاقة باستخدام نماذج البانل الساكنة والتي تساعدنا على دراسة العلاقة في المدى الطويل، توصلنا الى أن النموذج التأثيرات الثابتة هو الأنسب لدراستنا، وفي هذه المرحلة سننتقل لدراسة هذه العلاقة بشكل ديناميكي من خلال نموذج العزوم المعممة.

سنستخدم طريقة العزوم المعممة للفروق الأولى (GMM)،وقدقمنا بتقدير العزوم العامة للفروق الأولى لبينات البانال الديناميكي باختيار هذه الطريقة نظرا لتمتعها بمزايا عدة منها : معالجة مشاكل التحيز الناتج عن إهمال بعض المتغيرات التفسيرية، معالجة مشكلة أن تكون هذه المتغيرات متغيرات داخلية،ومعالجة مشكلة عدم استقرار السلاسل الزمنية، واستخدام متغيرات تابعة مبطاة .

j statistic او ما يسمى بsergan test يستعملGMM من اجل اختبار صلاحية نموذج المقدر بالذي يختبر مدى صلاحية المتغيرات المساعدة المتأخرة المستخدمة في التقدير، وتتمثل الفرضية العدمية لهذا الاختبار بان (Arellano المتغيرات الادواتية غير مرتبطة بالحد العشوائي، كما يستعمل أيضا – لاختبار الارتباط test Bond التسلسلي من الدرجة الثانية بين الأخطاء،وتتمثل الفرضية العدمية لهذا الاختبار فيعدم وجود ارتباط تسلسلي من الدرجة الثانية بين الأخطاء المقدرة

الفرع الأول: تقدير النموذج

قمنا بتقدير النموذج باستخدام طريقة العزوم المعممة باستخدام مقدر الفروق، وكانت النتائج كالاتي:

1- تقدير نموذج العزوم المعممة GMM

الجدول رقم 3 ـــــ 15: نتائج تقدير النموذج *GMM*

المتغيرات المفسرة	*نموذج GMM*
RISK(-1)	0.8292***
CAR	-0.4442**
AQ	0.6923**
LI	-0.0261
ROA	1.4235**
Constant	0.1583***
AR(2)	
ArellanoBond test (p-value)	1.54 (0.123)
Sargan test (p-value)	7.15 (0.905)
Number of obs	*155*

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج stata 15

حيث *أن* معنوي عند 10%, ** معنوي عند 5 % , *** معنوي عند 1 %

كتابة المعادلة :

$$RISK_t = +0.1583 + 0.8292\ RISK(-1) - 0.4442\ CAR_t + 0.6923\ AQ_t - 0.0261\ LI_t + 1.4235\ ROA_t$$

من الجدول أعلاه يمكن قراءة النتائج على الشكل التالي: هناك أثر ايجابي ومعنوي لكل من العائد على الأصول ROA وجودة الأصول AQعلى المتغير التابع المتمثل في المخاطر، وأما CAR نسبة كفاية رأس المال والسيولة LI فكان لهما أثر سلبي على المتغير التابع وذو معنوية احصائية بالنسبة للمتغير CAR مع فقدان المعنوية بالنسبة للمتغير LI.

الفرع الثاني: عرض ومناقشة النتائج

يظهر من خلال نتائج نموذج GMM باستخدام مقدر الفروق (One stepdifferencegmm) في الجدول 3-15)ان احصائية Saranجاءت تساوي 7.15 ومعنويتها أكبر من 0.05 حيث كانت تساوي 0.905ومن هنا نقبل فرض العدم التي تنص على قبول المتغيرات المساعدة المؤخرة وان الفروق من الدرجة الأولى مقبولة إحصائيا كما ان احصائية اختبار Arellano and Bond (1991)قدرت قيمتها بـــ 1.54 واحتماليتها الاحصائيةأكبر من 0.05 حيث جاءت قيمتها 0.123 ومنه نقبل فرض العدم أي عدم وجود ارتباط تسلسلي من الدرجة الثانية بين الأخطاء ، وهذا مايدل على صلاحية قيود العزوم المستعملة في التقدير. ويمكن حصر النتائج و تحليل كل من أثر ومعنوية معالم المتغيرات المستقلة في النقاط التالية:

- **بالنسبة لكفاية رأس المال CAR**: فهو ذو علاقة سلبية وذو معنوية جد مقبولة عند (0.010)، أي أقل من 0.05، حيث إذا زاد بوحدة واحدة فان ذلك يؤدي إلى نقص المتغير التابع المتمثل في المخاطر RISK بـــ 44.42 %. وهذه النتيجة متوافقة مع المنظورات التنظيمية للقطاع المصرفي ومختلف المقررات التي أصدرتها لجنة بازل، حيث أن نسبة كفاية رأس المال تسمح للبنوك الإسلامية بتسير مخاطرها والتحكم فيها إلى حد ما، باعتبار أن نسبة كفاية رأس المال هي واحدة من أهم المعدلات التي أقرتها مقررات بازل لكونها تساعد البنوك على السعي بمزيد من الكفاءة وتمنحها المزيد من الوقت والمرونة لمعالجة المشاكل الناشئة عن الخسائر غير المتوقعة. والبنك الذي يتمتع بمعدلات كفاية رأس مال جيدة قادر على مواجهة مختلف المخاطر خاصة في حالة البنوك الإسلامية، حيث أن طبيعة مصادر الأموال والاستخدامات فيها تختلف عن تلك في البنوك التقليدية. بالإضافة إلى أنها لا تستطيع استعمال خيار اللجوء الى المقرض الأخير في حالة ضيق السيولة، ولهذا فنلاحظ أنها تتمتع بمعدلات رأس مال مرتفعة نوعا ما عن المعدلات التي أقرتها لجنة بازل مقارنة بالبنوك التجارية وهذا ما يجعلها قادرة على مواجهة والحد من مختلف المخاطر التي تواجهها. كما أن معدلات رأس المال المرتفعة تمنح نوعا من الطمأنينة والثقة لعملاء البنوك الإسلامية.
- **بالنسبة لجودة الأصول AQ** : فهي ذات علاقة ايجابية وذات معنوية مقبولة عند (0.023) أي أقل من 0.05، حيث إذا زاد بوحدة واحدة يؤدي إلى زيادة المتغير التابع RISK بـــ 69.23 % . كما ذكرنا سابقا عند التطرق إلى تطور متغيرات الدراسة أن قيم جودة الأصول في البنوك الإسلامية محل الدراسة سجلت قيم مرتفعة فكانت كلها أكبر من 1%، وهذا ما يفسر تأثيرها الإيجابي على المتغير التابع والمتمثل في المخاطر، حيث أن ارتفاع نسبة جودة الأصول دليل على ارتفاع حجم القروض المتعثرة مقارنة بمجموع التمويل، وتعتبر البنوك الإسلامية العميـــل متعثر إذا تأخر عن

الوفاء بقسط من أقساط التمويل بعد تاريخ الاستحقاق بشهر في صيغ المداينات وثلاثة أشـــهر فـــي صيغ المشاركات، وتكلف هذه الأخيرة البنوك الاسلامية كلفة عالية كمخصصات تغطية لكل تمويل متعثر مما ينقص من قيمة أصول البنك، بالإضافة الى تكاليف متابعة القروض المتعثرة وتحصيلها إما بالطرق الودية أو القانونية، كما تؤدي إلى اهتزاز صورة البنك أمام المتعاملين. ويعود ارتفاع القروض المتعثرة في البنوك الإسلامية إلى عدة أسباب من ضمنها افلاس المدين و اعساره، ومماطلة المدين، حيث في هذه الحالة يكون له المال الكافي للوفاء بدينه ولكنه يماطل لظنه أن البنك الإسلامي لن يفرض عليه فوائد أو يتخذ ضده إجراءات تجبره على السداد فيمتنع عن ذلك ليستفيد من هذه المديونية في استثمار اخر يستفيد منه لوحده دون البنك الإسلامي ويحدث هذا عند ضعف التحليل الائتماني لدى البنك الإسلامي، عدم أخذ البنك ضمانات كافية تضمن وفاء المدين في الوقت المحدد من دون تأخير مثل الكفالة والـــرهن، وضعف تقديرها، حيث تختلف أهداف الضمانات بين صيغ المشاركات وصيغ المداينات، فالهدف من الأولى هو مواجهة التعدي والتقصير، بينما في الثانية ضمان السداد، وقيام البنوك فـــي تقـــدير الضـــمانات المقدمة إليها بأكثر من قيمتها الحقيقية، يعني منح العميل تمويل أكثر مما يجب، عدم توفير الكفاءة التشغيلية الشرعية والقانونية التي تحفظ للبنك الإسلامي حقوقه عند كل تعامل .وعليه يجب على البنوك الإسلامية العمل على التحسين من جودة أصولها للتمكن من تخفيض قيمة المخاطر وتحليلها وتسييرها وذلك من خلال اتخاذ مجموعة من الإجراءات من ضمنها أخذ الضمانات العينية والشخصية، وفرض غرامات على المماطل وتوجيهها لأغراض الخير والبر، أيضـــا حـــبس المـــدين وإحالته إلى القضاء هذا في حالة مماطلة المدين أو إعساره أو إفلاسه، أما في حالة وفاته تصفى تركته لسداد ما عليه من ديون. التقليل من صيغ المداينات لصالح صيغ المشاركات التي تمنح للبنك حق المشاركة في الاشراف والإدارة وتحميه من مماطلة الطرف الآخر، تفعيل دور التأمين التكافلي.

- **بالنسبة لمتغير السيولة LI** فوجد أن له علاقة سلبية وغير معنوية عند (0.214) أي أكبر من 0.05، حيث إذا زاد بوحدة واحدة يؤدي إلى نقصان المتغير التابع RISK بـــ 2.61.%. حيث تعمل السيولة على خفض المخاطر إذ تمكن البنك من مواجهة الخسائر غير المتوقعة كالسحوبات المفاجئة خاصة وأن البنوك الإسلامية تباشر أنشطة متعددة ومتنوعة ترتكز عمليًا في البيوع والإيجارات التمويلية وربما في شيء من المشاركات، وكل هذه الاستخدامات تغلب عليها الآجال المتوسطة والطويلة، وهذا اللاتجانس في الآجال بين المطلوبات والموجودات يفسر أهمية توفر السيولة السائلة بنسب أكبر في البنوك الإسلامية. بالإضافة إلى علاقة البنوك الإسلامية مع البنوك المركـــزية، حيـــث يلعـــب البنك المركزي دوراً أساسيا في كونه الملجأ الأخيـــر للقـــروض المقدمـــة للبنوك التقليدية في حال عسرها، وهذه الخدمة يقدمها البنك المركزي مقابـــل فائـــدة، وبما أن البنوك الإسلامية لا تتعامل بالفائدة فهي محرومة من هذه الخدمة. وعليه فإن احتفاظ البنوك الإسلامية بنسب سيولة تتناسب مع طبيعة عملها يمكنها من التحكم وإدارة المخاطر التي تواجهها.
- **بالنسبة لمتغيرROA** فهو ذو علاقة إيجابية وذو معنوية جد مقبولة عند (0.046) أي أقل من 0.05، حيث إذا زاد بوحدة واحدة يؤدي الى زيادة المتغير التابع RISK بـــ 142.35%. وتقترن هذه النتيجة بالعلاقة الطردية التي تجمع بين المخاطر والعائد، حيث أنه كلما كانت العوائد كبيرة في الاستثمارات وصيغ التمويل التي تمنحها البنوك الإسلامية كانت المخاطر كبيرة وهذا ما يفسر العلاقة الإيجابية بالإضافة الى ان معظم المشروعات التي توظف البنوك الإسلامية فيها أموالها هي مشاريع متوسطة أو طويلة الأجل مما يجعلها محفوفة بالمخاطر.

خلاصة:

حاولنا من خلال هذا الفصل تحديد تأثير العوامل المحددة للأداء المالي في البنوك على المخاطر في البنوك الإسلامية خلال الفترة الممتدة من الربع الأول من سنة 2015 إلى الربع الرابع من سنة 2022، حيث تطرقنا الى مختلف البنوك العاملة في كل من جنوب شرق اسيا وتركيا والسعودية، حيث تمت الاشارة إلى تطورها ونشأتها، وكذا مختلف التشريعات التي أصدرت لتحليل وتسيير المخاطر فيها، كما تطرقنا من خلاله إلى ماهية تقييم الأداء المالي في البنوك من خلال معيار CAMELS.

كما سعى هذا الفصل إلى الإجابة عن إشكالية البحث المطروحة من خلال اختبار الفرضيات احصائيا بتطبيق بعض الاختبارات الإحصائية، كالاخصاء الوصفي للمتغيرات، اختبارات الاستقرارية، والارتباط المشترك ودراسة التكامل المشترك، ومن تم التطرق إلى نماذج البانل الساكن والديناميكي المتمثلة في طريقة العزوم المعممة والتي تم التطرق لها في الشق النظري للفصل، وتطبيقها باستخدام البرنامج الاحصائي Stata15. حيث توصلنا إلى أن متغيرات الدراسة المستقلة تفسر وبشكل كبير المتغير التابع حيث كان لكل من نسبة كفاية رأس المال والعائد على الأصول وجودة الأصول تأثير معنوي جد مقبول على المخاطر، أما السيولة فكان لها تأثير غير معنوي.

الخاتمة العامة

برزت الخدمات المصرفية الإسلامية كقطاع مميز وسريع النمو في الصناعة المالية العالمية، إذ تقدم الخدمات المصرفية الإسلامية، المتجذرة في مبادئ الشريعة الإسلامية، نهجا فريدا للتمويل يدمج القيم الأخلاقية والدينية في ممارساتها المالية. وخلافاً للأنظمة المصرفية التقليدية، التي تعتمد بشكل كبير على المعاملات القائمة على الفائدة، تعمل الخدمات المصرفية الإسلامية ضمن إطار يلتزم بمبادئ الشريعة الإسلامية، ويؤكد على تقاسم المخاطر، والعدالة، والمسؤولية الاجتماعية. الا أن أداء البنوك الإسلامية لمختلف الأعمال والأنشطة، والطبيعة المميزة لها جعلها تواجه تحديات ومخاطر عديدة، منها ما تشترك فيها مع البنوك التقليدية ومن بينها مخاطر الائتمان، مخاطر السوق ومخاطر التشغيل، ومخاطر تنفرد بها والمتمثلة في مخاطر التمويل، فوجب عليها البحث عن مختلف الطرق والأدوات التي تساعدها على التخلص أو التقليل منها، كما أظهرت البنوك الإسلامية مرونة وقدرة كبيرة في تحليل وتسيير المخاطر.

و عليه فقد سعت هذه الدراسة الى تشخيص و معرفة مدى فعالية تحليل وتسيير المخاطر في البنوك الإسلامية بواسطة العوامل المحددة للأداء المالي في البنوك ، وهذا من خلال اختبار هذا الأثر على البنوك الإسلامية العاملة في كل من جنوب شرق اسيا وتركيا والمملكة العربية السعودية، اذ تناولنا هذه الدراسة في ثلاث فصول الأول قمنا من خلاله بإلقاء الضوء على عموميات البنوك الإسلامية، ومختلف المخاطر التي تواجهها البنوك الإسلامية خلال قيامها بأنشطتها المتعددة، بالإضافة الى مفهوم إدارة المخاطر البنكية سياستها ومبادئها و مختلف الطرق و الأدوات التي تتبعها لتحليل و تسيير المخاطر التي تواجهها، كما تطرقنا الى المعايير الاحترازية التي أصدرتها لجنة بازل و التي تعمل على تحليل و تسيير المخاطر في البنوك و كيفية تكييفها للعمل في البنوك الإسلامية.

قمنا في الفصل الثاني بحصر عدة دراسات تطبيقية سابقة عالجت نفس موضوع الدراسة بطرق وأساليب مختلفة، و من خلالها تمكنا من تشكيل فكرة واضحة حول الموضوع كما مكنتنا من البحث عن الجوانب التي لم يتم تناولها مشكلين بذلك فجوة علمية سنحاول دراستها من خلال الفصل الثالث الذي كان عبارة عن فصل تطبيقي و الذي تضمن مفاهيم حول الأداء المالي في البنوك و أهم النماذج المستخدمة لتحديده، تحليل واقع البنوك الإسلامية في كل من جنوب شرق اسيا تركيا و المملكة العربية السعودية، إضافة الى تحديد متغيرات ونموذج الدراسة ، تحليل تطور متغيرات الدراسة، الشروع في تطبيق الاختبارات الإحصائية بداية من الإحصاء الوصفي و دراسة علاقات الارتباط بين المتغيرات باستخدام Eviews، تليها دراسة استقرارية السلاسل الزمنية ثم تقدير نموذج الدراسة باستخدام نماذج البانل الساكن انتقلنا الى تقدير العلاقة الديناميكية بين المتغيرات بالاستعانة بطريقة العزوم المعممة GMM.ومن هذا المنطلق ومن خلال دراستنا هذه نخلص إلى مجموعة من النتائج التي تتضمن إجابات عن إشكالية الدراسة، كما تعتبر اختبارا لفرضياتها:

- ✓ نلاحظ وجود علاقة سالبة ومعنوية بين نسبة كفاية رأس المال والمخاطر في البنوك الإسلامية محل الدراسة وهذا ما يتوافق مع مقررات لجنة بازل التي تنص على أن نسبة كفاية رأس المال تعمل على تخفيض نسبة المخاطر في البنوك، وتسعى الى حماية أموال المودعين في البنوك من المخاطر.
- ✓ علاقة إيجابية وذات دلالة إحصائية بين معدل جودة الأصول والمخاطر في البنوك الإسلامية محل الدراسة، ويعود ذلك الى ارتفاع نسبة القروض المتعثرة مقارنة بمجموع التمويل في البنوك الاسلامية.

- ✓ بالنسبة للسيولة فلها علاقة سلبية وذات معنوية غير مقبولة وتعمل السيولة على خفض المخاطر حيث تمكن البنك من مواجهة الخسائر غير المتوقعة كالسحوبات المفاجئة خاصة وان البنوك الإسلامية لا يمكنها اللجوء الى المقرض الأخير لتعامله بأسعار الفائدة هذا ما يتنافى مع مبادئ الشريعة الإسلامية.
- ✓ تأثير موجب ومعنوي للعائد على الأصول على المخاطر وتقترن هذه النتيجة بالعلاقة الطردية التي تجمع بين المخاطر والعائد حيث أنه كلما زادت العوائد زادت معها المخاطر التي قد تواجهها البنوك الإسلامية في الاستثمارات وصيغ التمويل التي تمنحها.
- ✓ يتميز جهاز تحليل وتسيير المخاطر في البنوك الإسلامية العاملة في كل من جنوب شرق اسيا تركيا والمملكة العربية السعودية بدرجة من القبول والاستقرار الى حد ما وذلك بفضل العوامل المحددة للأداء المالي في البنوك خاصة نسبة كفاية رأس المال والتي تعتبر نسبة الأمان بالنسبة للمودعين، وذلك بالرغم من ارتفاع نسب المخاطر في البنوك الإسلامية محل الدراسة.
- ✓ تعتبر العوامل المحددة للأداء في البنوك من أهم محددات المخاطر في البنوك الإسلامية وذلك راجع لكونها تعمل على تحليلها وتسييرها ويتجلى ذلك واضحا في دراستنا خاصة من خلال العلاقة العكسية لكل من نسبة كفاية رأس المال والسيولة على المخاطر و التي تعمل من خلال تأثيرها السلبي على كبح و تسيير المخاطر، بالإضافة الى العلاقة الطردية لكل من جودة الأصول و العائد على الأصول مع المخاطر في البنوك الإسلامية محل الدراسة بالتالي فهي تساهم في زيادة المخاطر البنكية و هذا ما يؤثر سلبا على المركز المالي للبنك الإسلامي و تعرضه الى خطر الإفلاس.

استنادا على ما تقدم من نتائج تبين لنا من خلالها اثبات وتأكيد صحة الفرضية الأولى والتي مفادها أن العوامل المحددة للأداء في البنوك من اهم محددات المخاطر في البنوك الإسلامية حيث وجدنا أنها تفسر العلاقة في النموذج بنسبة 68% ، أما فيما يخص الفرضية الثانية التي تنص على العلاقة بين المخاطر العامة للبنوك الإسلامية ومؤشرات الأداء المالي فقد تم اثباتها و تأكيدها نسبيا، حيث وجد أن هناك تأثير سلبي لكل من نسبة كفاية رأس المال و السيولة و تأثير إيجابي لكل من جودة الأصول و العائد على الأصول على المخاطر.

كما تمكنا من خلال تحليل نتائج الدراسة و اختبار الفرضيات من الإجابة عن الإشكالية المطروحة حيث وجدنا أن البنوك الإسلامية تواجه العديد من المخاطر مثلها مثل البنوك التقليدية و من المخاطر ما تشترك به مع البنوك التقليدية و منها ما تنفرد بها، ووجدنا أيضا أن البنوك الإسلامية العاملة في كل من جنوب شرق اسيا، و المملكة العربية السعودية تتمتع بفعالية في تحليل و تسيير المخاطر التي تتعرض لها و ذلك من خلال دراسة تأثير العوامل المحددة للأداء المالي على المخاطر في البنوك الإسلامية، و تضم هذه العوامل أهم المؤشرات الاحترازية التي تمكن البنوك الإسلامية من مواجهة و تحليل و تسيير المخاطر، كما تساهم في تقوية المركز المالي للبنوك الإسلامية.

توصيات الدراسة:

وفق ما رصدناه في الدراسة النظرية والتطبيقية نورد مجموعة من الاقتراحات والتوصيات:

- ✓ العمل على تكييف بعض الأساليب التي تعتمدها البنوك التقليدية في تحليلها وتسييرها للمخاطر التي تواجهها مع طبيعة عمل وخصائص البنوك الإسلامية كالمشتقات المالية والتأمين التجاري، وكدا البحث وابتكار أدوات مشروعة لإدارة المخاطر.
- ✓ محاولة البنوك الإسلامية مواكبة التطورات في العمل المصرفي وذلك من خلال الالتزام بمختلف المعايير والاقتراحات التي أصدرت من طرف العديد من الهيئات الدولية للرقابة على التمويل الإسلامي كهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ومجلس الخدمات المالية الإسلامية.
- ✓ ينبغي على البنوك الإسلامية العمل على التحسين من جودة أصولها ومحاولة جذب أكبر حجم من الودائع ويجب على البنوك التي تعتمد على مبادئ الشريعة الإسلامية العاملة في الجزائر محاولة تطبيق معايير بازل III وذلك لأجل مواكبة التطورات الحاصلة في القطاع المصرفي العالمي، اعتماد طرق أكثر حداثة في قياس المخاطر، والزيادة من قدرتها على تحليل وتسيير المخاطر.
- ✓ تدريب وتطوير الكوادر البشرية عمليا وشرعيا في البنوك الإسلامية.
- ✓ يجب على البنوك المركزية للدول التي تعتمد على نظام بنكي مزدوج وضع قوانين خاصة تنظم وتسهل العمل المصرفي الإسلامي.

افاق الدراسة:

بعد تطرقنا لموضوع دراستنا والوصول الى مجموعة من النتائج، و نظرا لشاسعة و تعدد جوانب موضوع تحليل و تسيير المخاطر في البنوك الإسلامية، نقترح بعض المواضيع التي قد تكون أساسا للبحث في دراسات لاحقة:

- ✓ دراسة تأثير المتطلبات التنظيمية لبازل III على المخاطر في البنوك الإسلامية.
- ✓ الهندسة المالية ودورها في إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية.
- ✓ إدارة المخاطر وفق مقررات بازلIV .

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

أولا: الكتب

1. ابتهاج مصطفى عبد الرحمان، **إدارة البنوك التجارية**، دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة الثانية 2000.
2. إبراهيم أنيس، **المعجم الوسيط**، مجمع اللغة العربية-مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، مصر،2004.
3. ابن المفلح، **المبدع في شرح المقنع**، 171/4.
4. ابن فارس، أبو الحسين، أحمد، **معجم مقاييس اللغة** ، دار الفكر ، بيروت، الجزء الثاني ،1979.
5. ابن قيم الجوزية، **بدائع الفوائد**، دارعالم الفوائد للنشر والتوزيع، مكة، السعودية ،1994.
6. ابن منظور، **لسان العرب**، دار صادر، بيروت لبنان، الجزء الثالث، 2003.
7. ابن منظور، محمد بن مكرم، **لسان العرب**، دار صادر للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة الأولى 1956.
8. ابي الوليد محمد ابن رشد، **بداية المجتهد ونهاية المقتصد**، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان،1997.
9. أحمد النجار، **بنوك بلا فوائد**، الاتحاد الدولي للمصارف الإسلامية، القاهرة ،1989.
10. أحمد سليمان خصاونة، **المصارف الإسلامية**، جدار الكتاب العالمي لنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى 2008.
11. أحمد صبحي العيادي، **أدوات الاستثمار الإسلامية، البيوع، القروض، الخدمات المصرفية**، دار الفكر، الأردن، الطبعة الأولى 2010.
12. أحمد عبد الرحمن يسري، **قضايا إسلامية معاصرة في النقود والبنوك والتمويل**، القاهرة، مصر،2001.
13. إدريس ثابت عبد الرحمان والمرسي جمال الدين محمد، الإدارة الإستراتيجية، مفاهيم ونماذج تطبيقية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006.
14. حسين بلعجوز، **مخاطر صيغ التمويل في البنوك الإسلامية و البنوك الكلاسيكية**، مؤسسة الثقافة الجامعية،الإسكندرية، 2009.
15. حسين بن منصور، **البنوك الاسلامية بين النظرية والتطبيق**، مطابع عمار قرفي، باتنة، الجزائر ،2004.
16. حسين حسن شحاتة، **محاسبة المصارف الإسلامية**، مكتبة التقوى، القاهرة، مصر،2005.
17. حكيم حمود فليح الساعدي، **المصارف الاسلامية مفاهيم أساسية وحالات تطبيقية**، دار بغدادي للكتب والطباعة، بغداد، العراق،2019.
18. حمزة عبد الكريم محمد حماد، **مخاطر الاستثمار في البنوك الإسلامية**، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن،2008.
19. حمود حمزة الزبيدي، **إدارة الائتمان المصرفي وتحليل الائتماني**، مؤسسة الوراق لنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2002.
20. حيدر يونس الموسوي، **المصارف الإسلامية أداؤها المالي وأثرها على الأسواق المالية**، دار اليازوري العلمية، عمان، الأردن،2011.
21. خالد أمين عبد الله، حسين سعيد سعيفان، **العمليات المصرفية الإسلامية الطرق المحاسبية الحديثة**، دار وائل للنشر، الأردن،2008.
22. خالد عبد الله الحافي، **الاجارة المنتهية بالتمليك في ضوء الفقه الإسلامي**، الأردن ،2001 الطبعة الأولى 2001.
23. خبابة عبد الله، **الاقتصاد المصرفي**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2013 .

24.خصاونة أحمد سليمان، **المصارف الاسلامية**، عالم الكتب الحديث، الطبعة الأولى،2008.

25.الخضيري محسن أحمد، **البنوك الإسلامية**، ايتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر،1990.

26.الخطيب سمير، **قياس و إدارة المخاطر بالبنوك**، منشأة المعارف، الإسكندرية،2005 .

27.خلف بن سليمان النمري، **أساليب الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر،2000.

28.خلف فليح حسن، **البنوك الإسلامية**، عالم الكتب الحديث، اربد، العراق، 2006.

29.دريد كمال الشبيب، **إدارة البنوك المعاصرة**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، الطبعة الأولى 2012.

30.دومنيك سلفاتور ، **الاحصاء والاقتصاد القياسي**، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة، مصر، الطبعة الثالثة، 2012.

31.زياد رمضان، **الادارة المالية في شركات المساهمة**، دار صفاء، الأردن، الطبعة الأولى 2005.

32.سليمان ناصر، **علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية في ظل المتغيرات الدولية الحديثة**، مكتبة الريام، الجزائر، الطبعة الأولى 2006.

33.شابرا محمد عمر، **نحو نظام نقدي عادل: دراسة للنقود والمصارف والسياسة النقدية في ضوء الإسلام**، دار البشير، عمان، الأردن،2009.

34.شمس محمد بن عبد الله الحنفي، **تنويع الأبصار وجامع البحار**، المطبعة العامرية، مصر،2013.

35.شوقي بورقبة، هاجر زراقي، **إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية –دراسة تحليلية–**، دار النفائس، الأردن 2014.

36.شياد فيصل، **المصارف الإسلامية والتحديات المعاصرة**، دار الكتاب الجامعي، الامارات، 2015.

37.صادق أرشد الشمري، **أساسيات الصناعات المصرفية الاسلامية: انشطتها والتطلعات المستقبلية**، دار اليازوري، الاردن، 2008.

38.صادق راشد الشمري، **إدارة المصارف الواقع والتطبيقات العملية**، الطبعة الأولى، دار صفاء، الأردن، 2009.

39.صالح الدين حسن، الرقابة على أعمال البنوك ومنظمات الأعمال، **تقييم أداء البنوك والمخاطر المصرفية الإلكترونية**، دار الكتاب الحديث،2011.

40.صوان محمد حسن، **أساسيات العمل المصرفي الإسلامي: دراسة مصرفية تحليلية مع ملحق بالفتاوى الشرعية**، دار وائل للنشر، الأردن، 2008.

41.طارق عبد العال عماد، **التقارير المالية**، الدار الجامعية، مصر، 2004.

42.الطاهر قادري محمد، **المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول**، مكتبة حسن العصرية للطباعة، بيروت، لبنان،2014.

43.عائشة الشرقاوي المالقي، **البنوك الإسلامية التجربة بين الفقه والقانون والتطبيق**، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب،2000.

44.عبد الحميد عبد المطلب، **العولمة واقتصاديات البنوك**، الإسكندرية، مصر: الدار الجامعية،2003.

45.عبد العزيز قاسم محارب، **التنمية المستديمة في ظل تحديات الواقع من منظور إسلامي**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية،2011.

46. عبد الكريم قندوز، **التحوط وإدارة الخطر (مدخل مالي)**،اي-كتب، لندن، بريطانيا،2018 .

47.عبد المطلب عبد الحميد، **الإصلاح المصرفي ومقررات بازل03**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، الطبعة الأولى2013.
48.عبد الناصر براني أبو الشهد، **إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية**، دار النفائس، عمان، الأردن، الطبعة الأولى 2013 .
49.عز الدين خوجة، **أدوات الاستثمار الإسلامي**، مصرف الزيتونة، تونس، 2014.
50.علاء الدين أبي بكر بن مسعود الكاساني، **بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع**، تحقيق وتعليق علي محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، الطبعة الثانية 2003.
51.علاء الدين السمرقندي، **تحفة الفقهاء**، دار المكتبي للطباعة والنشر و التوزيع، دمشق، الطبعة الأولى، جزء7 ، 1998.
52.علي بن محمد السيد الشريف الجرجاني، **معجم التعريفات**، تحقيق محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة، القاهرة، مصر،2000.
53.عوف محمود الكفراوي، **البنوك الإسلامية**، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر،2001.
54.فادي محمد الرفاعي، **المصارف الإسلامية**، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان،2004.
55.فارس مسدور، **التمويل الإسلامي من الفقه الى التطبيق المعاصر لدى البنوك الإسلامية**، مطبعة دار هومة، الجزائر،2007.
56.فضل عبد الكريم، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، رسالة دكتوراه جامعة الخرطوم، السودان،2007.
57.قيصر عبد الكريم الهيتي، **أساليب الاستثمار الاسلامي وتأثيرها على الأسواق المالية**، مؤسسة رسلان علاء الدين، سوريا،2006.
58.كراجة عبد الحليم محمود، **محاسبة البنوك**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000.
59.المجيدي عبد القادر قائد سعيد، **مسؤولية البنوك الإسلامية عن خدماتها المصرفية وأعمالها الاستثمارية**، دار الفكر والقانون، المنصورة، مصر،2013.
60.محان حسين محمد، **أسس العمليات المصرفية الإسلامية**، دار المسيرة، عمان، الأردن، 2013.
61.محمد الزحيلي، **موسوعة القواعد الفقهية وتطبيقاتها في المذاهب الأربعة**، دار الفكر، دمشق، سوريا ،2006.
62.محمد الطاهر الهاشمي، **الخدمات المصرفية بالمصرف الإسلامي**، مصراته ليبيا،2016.
63.محمد الوطيان، **البنوك الإسلامية**، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، الكويت،2000.
64.محمد صالح الحناوي، **الإدارة المالية والتمويل**، جامعة عين شمس، القاهرة، مصر، 1999 .
65.محمد عبد الله شاهين محمد، **دور البنوك الإسلامية في التنمية الاقتصادية**، دار حميثرا للنشر، مصر، الطبعة الأولى، 2017.
66.محمد كمال خليل الحمزاوي، **اقتصاديات الائتمان المصرفي**، منشأة المعارف، الإسكندرية، الطبعة الثانية 2000.
67.محمد محمود العجلوني، **البنوك الإسلامية: أحكامها ومبادئها و تطبيقاتها المصرفية**، دار المسيرة، الأردن، الطبعة الثالثة 2008.
68.محمد ناصر الغريب، **أصول المصرفية الإسلامية**، اتحاد المصارف العربية، بيروت، لبنان،2001.
69.مصطفى كمال السيد الطابل، **القرار الاستثماري في البنوك الإسلامية**، المكتب الجامعي الحديث، 2006.
70.مصطفى كمال سيد طايل، **البنوك الاسلامية والمنهج التمويلي**، دار أسامة، عمان، الأردن.
71.منير إبراهيم هندي، **الفكر الحديث في الاستثمار**، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، الطبعة الثانية 2004.
72.ناصر سليمان، **تطوير صيغ التمويل قصير الاجل للبنوك الاسلامية مع دراسة تطبيقية حول مجموعة من البنوك الإسلامية**، جمعية التراث، الجزائر،2002.

73.نجاح عبد العليم عبد الوهاب أبو الفتوح، **الاقتصاد الاسلامي النظام والنظرية**، عالم الكتب الحديث، اربد، الأردن،2011.

74.نعيم نمر داوود، **البنوك الإسلامية نحو اقتصاد إسلامي**، دار البداية، عمان، الأردن، الطبعة الأولى 2012.

75.هيا جميل بشارات، **التمويل المصرفي الإسلامي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة**، دار النفائس، الطبعة الأولى 2008 .

76.الوادي محمود حسين، **المصارف الاسلامية: الأسس النظرية والتطبيقات العملية**، دار المسيرة، عمان، الطبعة الأولى 2007.

77.الوادي محمود حسين، **المصارف والنقود**، دار اليازوري، الأردن، 2010.

78.وائل عربيات، **المصارف الإسلامية والمؤسسات الاقتصادية: أساليب الاستثمار– الاستصناع– المشاركة المتناقصة**، دار الثقافة، عمان، الأردن،2006.

79.وهبة الزحيلي، **موسوعة الفقه الاسلامي وأدلته**، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، سوريا، 1985.

ثانيا: أطروحات الدكتوراه

1. إلياس عبد الله أبو الهيجاء، **تطوير آليات التمويل بالمشاركة في المصارف الإسلامية (دراسة حالة الأردن)**، أطروحة دكتوراه، جامعة اليرموك، اربد–الأردن، 2007 .
2. بوسعيد محمد عبد الكريم، **إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية دراسة تطبيقية حول فعالية ادراة المخاطر على مستوى بنك البركة الجزائري 1999–2015**، أطروحة دكتوراه، تخصص اقتصاد قياسي مالي، جامعة أبي بكر بلقايد –تلمسان–، الجزائر، 2020.
3. تومي إبراهيم، **تكييف معايير السلامة في المصارف الإسلامية في ظل مقررات لجنة بازل الدولية–دراسة حالة مجموعة بنك البركة الإسلامي**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم، علوم اقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2017.
4. جبوري محمد، **تأثير أنظمة أسعار الصرف على التضخم والنمو الاقتصادي: دراسة نظرية وقياسية باستخدام بيانات بانل**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود، بنوك مالية ، جامعة أبي بكر بلقايد –تلمسان–، 2013/2012.
5. جرودي رندة، **أثر مخاطر السوق على الأداء المالي للمصارف الإسلامية وآليات إدارتها وفق معايير مجلس الخدمات المالية الإسلامية ولجنة بازل –دراسة قياسية 2008–2018**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه تخصص: مالية بنوك وتأمينات، جامعة فرحات عباس سطيف-1-، سطيف، 2020.
6. حمزة سلامة نهار الغرير، **القواعد والضوابط الفقهية وعلاقتها بادارة المخاطر في المصارف الإسلامية**، أطروحة دكتوراه في الفقه وأصوله، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية ،2017 .
7. رقية شرون، **المخاطر المالية بين البنوك الإسلامية و البنوك التجارية: دراسة مقارنة –حالة الجزائر–**، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، تخصص إدارة أعمال ، جامعة الحاج لخضر –باتنة– ، الجزائر،2014.
8. زبير عياش، **تأثير تطبيق اتفاقية بازل 2 على تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة –دراسة ولاية أم البواقي**. أطروحة دكتوراه، تخصص: مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي. الجزائر، 2012.

9. طهراوي أسماء، **إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية –دراسة قياسية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية ومؤسسة، فرع بنوك، جامعة أبي بكر بلقايد –تلمسان- ، الجزائر، 2014.

10. عادل بن عبد الرحمن بن أحمد بوقري، **مخاطر صيغ التمويل التجارية الإسلامية في البنوك السعودية**، أطروحة دكتوراه، جامعة أم القـــرى، مكة المكرمة-السعودية، 2005 .

11. عادل عشي، **تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية**، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية جامعة محمد خيضر بسكرة،2002.

12. عائشة طبي، **إدارة مخاطر السيولة و تأثيرها على المردودية المالية و الاقتصادية للبنوك دراسة مقارنة لمجموعة من البنوك التقليدية والإسلامية العاملة في الجزائر وماليزيا للفترة 2008-2014**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: دراسات مالية، جامعة غرداية، الجزائر، 2017.

13. محمد داود عثمان، **أثر مخففات مخاطر الائتمان على قيمة البنوك: دراسة تطبيقية على قطاع البنوك التجارية الأردنية باستخدام معدل Trobin'Q**، أطروحة دكتوراه في الفلسفة، تخصص: مصارف، الأكاديمية العربية للعلوم المالية و المصرفية، الأردن،2008.

14. محمد عبد الحميد عبد الحي، **استخدام تقنيات الهندسة المالية في إدارة المخاطر في المصارف الاسلامية**، أطروحة دكتوراه في تخصص العلوم المالية والمحاسبية، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، 2014.

ثانيا: المقالات

1. وهبة الزحيلي، **المشاركة المتناقصة وصورها في ضوء ضوابط العقود المستجدة**، مجلة الوعي الإسلامي، العدد 40، 2003.
2. إبراهيم الكراسنة، **أطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وادارة المخاطر**، صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية، أبو ظبي، مارس 2006.
3. مفلح فيصل الجراح، **المضاربة في البنك الاسلامي الأردني**، المجلة الاردنية في الدراسات الإسلامية، المجلد 13، العدد04.
4. العشعوش أمين، **اختبارات جذر الوحدة لبانات البانل (اختبارات الجيل الأول) تطبيق على عينة من الدول النامية**، مجلة جامعة للبحوث والدراسات العلمية، سليلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 39، العدد5، جامعة تشرين، سوريا، أكتوبر 2017.
5. علي عبد الله شاهين، بهية مصباح صباح، **أثر إدارة المخاطر على درجة الأمان في الجهاز المصرفي الفلسطيني**، مجلة جامعة الأقصى (سلسلة العلوم الإنسانية) المجلد 15، العدد الأول،2011، ص ص 1-29.
6. علي عبد الله شاهين، **مقررات اتفاقية بازل III وأثرها على المصارف العربية – التطورات ومتطلبات التطبيق**، السنة العشرون، المجلد20، العدد 01، جملة الدراسات المالية والمصرفية، مركز البحوث المالية والمصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، الأردن، مارس2012.
7. عمر بن دادة، عبد السلام عقون، **تأثير البيئة المصرفية على الأداء المالي للبنوك الإسلامية**، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 11، 2019.
8. عبد المنعم التهامي، أحمد الغندور، **مقررات بازل II III كمدخل لتحقيق الاستقرار المالي والمصرفي**، النشرة المصرفية العربية، اتحاد المصارف العربية، الفصل الثالث، سبتمبر 2010، بيروت، لبنان.

9. سيد هواري، **موسوعة البنوك الإسلامية الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية**، الجزء الرابع، جدة، 1982.
10. سيفراي يعقوب، **الصيرفة الإسلامية**، مجلة اتحاد المصارف العربية، العدد الثاني ،2007.

11. شحاته حسين، **الأسس والمعالجات المحاسبية للإجارة والإجارة المنتهية بالتمليك كما تقوم بها المصارف الإسلامية**، سلسلة بحوث في الاقتصاد الإسلامي، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 1421هـ/2000م.
12. طارق الله خان، حبيب أحمد، **إدارة المخاطر**، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، الطبعة الثالثة 2003.
13. عبد الحميد المغربي، **الاستراتيجية في البنوك الإسلامية**، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، السعودية،2004.
14. عبد الرحمن النجدي، **المعايير الشرعية**، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، المنامة، البحرين.
15. عبد الكريم قندوز، **محددات كفاية رأس مال البنك: (حالة تطبيقية للمملكة العربية السعودية)**، صندوق النقد العربي، العدد 95، 2022.
16. عبد الله محمد العبيدان، **تأثير أنشطة البنود خارج الميزانية العمومية في كفاءة البنوك التجارية**، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد والإدارة، العدد 2007.
17. عبد الله نقد الله الحميدي (بنك التضامن الإسلامي)، **عقد الإجارة في الفقه و القانون**، إدارة الفتوى و البحوث، الطبعة الثانية، 2010 .
18. فوزي عبد الرزاق، **جذور وتداعيات الأزمة المالية الراهنة على الاقتصاد العالمي**، مجلة الآداب والعلوم الإنسانية، العدد العاشر، جامعة االأمير عبد القادر، قسنطينة، ،2009.
19. محمد البلتاجي، (2005)، **نموذج مقترح لقياس المخاطر في المصرفية الإسلامية دراسة ميدانية**، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، المجلد 13، العدد 1.
20. محمد العلي القري، **المخاطر في صيغ التمويل المصرفي الإسلامي**، حولية البركة، العدد السادس، 2004 .
21. محمد عبد المنعم أبو زيد، **نحو تطوير نظام المضاربة في المصارف الإسلامية**، المعهد العالمي للفكر الإسلامي،2000.
22. محمد نور علي عبد االله، **تحليل مخاطر الاستثمار في المصارف الإسلامية (بين النظرية والتطبيق)**، سلسلة دعوة الحق، رابطة العالم الإسلامي، العدد: 195، مكة المكرمة-السعودية، 2002.
23. خوجة عز الدين محمد، **أدوات الاستثمار الإسلامي**، مجموعة البركة لإدارة التطوير والبحوث، السعودية،1995.
24. خوجة عز الدين، **أدوات الاستثمار الإسلامي**، مصرف الزيتونة،2014.
25. إبراهيم الكراسنة، **البنوك الإسلامية: الإطار المفاهيمي والتحديات**، معهد السياسات الاقتصادية صندوق النقد العربي،2013.
26. أرشد عبد الأمير جاسم الشمري، **مخاطرة السيولة وأثرها على سيولة وربحية المصرف الإسلامي (دراسة تطبيقة لعينة من مصارف القطاع الخاص العراقي للفترة من 2011-2017)**، مجلة الفنون والأدب وعلوم الانسانيات والاجتماع، العدد 57،2020، ص ص 349-386.
27. تركي مجحم الفواز، حسام علي داود، ياسر احمد عربيات، (2016)، **ادارة مخاطر الائتمان في البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية في الأردن**، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 12، العدد02.

28.حسن محمود محمد عمري، (2020)، **الهندسة المالية ودورها في إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية (مع إشارة خاصة للمصارف الإسلامية في الأردن**، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، كلية العلوم والآداب – قسم إدارة الأعمال – بطبرجل جامعة الجوف، العدد35، ص ص89-115.

29.حمزة عبد الكريم حماد، **المخاطر الأخلاقية في المضاربة التي تجريها المصارف الإسلامية وكيفية معالجتها**، مجلة أحكام علوم الشـــريعة، العدد 01، 2012.

30.الخاقاني نوري عبد الرسول، وعامر أبو هونه صالح، **استخدام نظام CAMEL في تحليل كفاية رأس المال والربحية والسيولة لعينة من المصارف العراقية**، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 36، 2018.

31.حسني علي خريوش محمد عيسى العبادي، خالد عبد العال الزعبي، (2004)، **العوامل المؤثرة على درجة الأمان المصرفي الأردني دراسة ميدانية**، مجلة الملك عبد العزيز: الاقتصاد والإدارة جامعة جدة السعودية، المجلد 18، العدد 2، 2004، ص ص 59-77.

32.زعير محمد عبد الحكيم، **دور الرقابة الشرعية في تطوير الأعمال المصـــرفية (الحلقـــة الثانيـــة)**، مجلـــة الاقتصـــاد الإسلامي، 1996.

33.زنكري ميلود، **حماية الودائع في المصارف الإسلامية بين التأصيل الشرعي ومواكبة المعايير العالمية للسلامة المصرفية**، دار الشؤون الإسلامية والعمل الخيري، دبي، الامارات، 2015..

34.سحر طلال إبراهيم، **تقويم بطاقة أداء الوحدات الاقتصادية باستعمال بطاقة الأداء المتوازن**، مجلة كليـــة بغـــداد للعلـــوم الاقتصـــادية الجامعـــة، العـــدد الخـــامس والثلاثـــون،2013.

35.سليمان ناصر وعبد الحميد بوشرمة، **متطلبات تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر**، مجلة الباحث، العدد07، جامعة ورقلة، الجزائر،2010.

36.نعيمة برودي، **تقييم الأداء المالي لبنك دبي الإسلامي خلال الفترة 2014-2019 باستعمال معيارCAMELS** ، مجلة الإصلاحات الاقتصادية والإندماج في الاقتصاد العالمي، العدد 17 ،2023.

37.هاني، منال، **اتفاقية بازل 3 ودورها في ادارة المخاطر**، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد16، المجلد1، الجزائر،2017.

38.هنان علي، بدوي عبد الجليل، **إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية (أساليب إدارة مخاطر الإئتمان)**، مجلة دراسات في الوظيفة العامة، العدد 06، 2019.

39.ناصر سليمان، **هل بدأ التفكير في اتفاقية بازل4**، مجلة الدراسات المالية و المصرفية، العدد الثالث 2016.

40.نجار حياة، **اتفاقية بازل III – وآثارها على المحتملة على النظام المصرفي الجزائري**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 13، جامعة سطيف، 2013 .

41.محمد عبد الوهاب العزاوي، **نظام تقويم أداء المصارف التجارية باستخدام بطاقة المتوازنة**، مجلة الرشيد المصرفي، العدد الخامس، 2002.

42.بريش عبد القادر، زهير غراية، **مقررات بازل 3 ودورها في تحقيق مبادئ الحوكمة وتعزيز الاستقرار المالي والمصرفي العالمي**، مجلة الاقتصاد والمالية، 2015.

43.بن الدين امحمد، مونة يونس، أهمية **كفاية رأس المـــــــــــال في البنـــــــــــوك الاسلامية بالمقارنة مع البنوك التقليدية –دراسة لأثر انتقال بعض البنوك الإسلامية الأردنية من تطبيق بازل2 إلى تطبيق معيار IFSB-2** ، مجلة الحقيقة، العدد 43 ، 2018.

44.جعفر حسن البشير آدم، ابراهيم فضل المولي، **معيار كفاية رأس المال المكيف حسب معايير مجلس الخدمات المالية الإسلامية ودوره في الحد من آثار مخاطر الائتمان المصرفي**، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 16، 2015.

45.رائد نصري أبو مؤنس، **مخاطر السمعة والالتزام بالشريعة في المصارف الإسلامية دراسة حالة على الاحتياطيات في البنوك المركزية وكيفية تشكيل هيئات الرقابة الشرعية**، مجلة دراسات علوم الشريعة والقانون، المجلد 43، العدد 01، 2016.

46.سليمان ناصر، **المعايير الاحترازية في العمل المصرفي ومدى تطبيقها في المنظومة المصرفية الجزائرية**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد ،14 ،2014.

47.شناتي سامي، أورزيق الياس، **مدى توافق نماذج تقييم الأداء المالي للبنوك مع البنوك الإسلامية، قراءة في نموذجCAMELS**، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد السادس، العدد1، 2020.

48.شوقي بورقبة، **طريقة camels في تقييم أداء بنوك إسلامية**. المجلة الجزائرية للدراسات المالية والمصرفية، العدد1، 2011.

49.صادق عطية قنديل ،2019، **المخاطر في البنوك الإسلامية**، مجلة اسرا الدولية للمالية الإسلامية، المجلد 10، العدد2 .

50.صالح صالحي، بن عمارة نوال، الصيغ **التمويلية ومعالجتها المحاسبية بمصارف المشاركة دراسة تطبيقية ببنك البركة**، مجلة الباحث، العدد 2013،02.

51.صالح حميد العلي، **إدارة مخاطر صيغ التمويل والاستثمار في المصارف الإسلامية**، مجلة الاحياء، العدد الرابع عشر، 2010.

52.الطيب بولحية، وعمر بوجميعة، تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية دراسة تطبيقية على مجموعة من البنوك الإسلامية خلال الفترة 2009-2013، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، 2016.

رابعا: الملتقيات

1. أطارق بلحاج، **مشكلة الخطر الأخلاقي في البنوك الإسلامية (طبيعتها، آثارها، وسبل معالجتها)**، الملتقى الدولي الأول لمعهد العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير الاقتصاد الإسلامي، الواقـــع ورهانات المستقبل، المنعقد في جامعة غرداية، الجزائر، 23-24 فبراير 2011.

2. بدر الدين قريشي مصطفى، **التحوط وإدارة المخاطر المؤسسات المالية الإسلامي**ة، المبادئ الإرشادية لإدارة المخاطر في المؤسسات المالية الإسلامية، ملتقى الخرطوم للمنتجات المالية الإسلامية، النسخة الرابعة، يومي 05-06 افريل 2012، الخرطوم، السودان.

3. جمال أحمد زيد الكيلاني، **مخاطر السيولة النقدية في المصارف الإسلامية**، المؤتمر الدولي الثامن للمالية والمصرفية الإسلامية، عمان الأردن،29-30، جويلية2015.

4. حسن ماهر الشيخ، **قياس ملاءة البنوك الإسلامية في إطار المعيار الجديد لكفاية رأس المال**، ورقة عمل، المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية، من 31 ماي إلى 02 جوان 2015،.

5. حسين سعيد، واخرون، **كفاية رأس المال في المصارف الإسلامية – في الواقع وسلامة التطبيق**، المؤتمر الأول حول "المالية والمصرفية الإسلامية"، قسم المصارف الإسلامية، كلية الشريعة، الجامعة الأردنية، عمان، المملكة الأردنية الهامشية، يومي 06 و07 أوت 2004.

6. الخياط، عبد العزيز عزت مصطفى أسعد والعيادي، أحمد صبحي أحمد مصطفى، **فقه المعاملات وصيغ الاستثمار .*دليل الباحثين إلى الاقتصاد الإسلامي والمصارف الإسلامية في الأردن: دراسة تحليلية ببليوغرافية (1974–2010 م)*،** المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 2013.

7. راضية صبانجي، نوال بغداد، **دور التدقيق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر المصرفية**، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الدولي حول: إدارة المخاطر المالية وانعكاساتها على اقتصاديات دول العالم، جامعة البويرة، الجزائر، 2013.

8. سليمان ناصر، **اتفاقيات بازل وتطبيقاتها في البنوك الإسلامية**، مداخلة، الملتقى الدولي حول "أزمة النظام المالي والمصرفي الدولي وبديل البنوك الإسلامية"، قسم الاقتصاد والإدارة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، الجزائر، يومي 05 و06 ماي 2009.

9. صالح رجب حماد، **أثر إدارة المخاطر التشغيلية على البيئة الرقابية والتدقيق الداخلي**، مداخلة إلى المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع، إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، الأردن.

10. عبد العزيز طيبة، محمد مرايمي، **بازل 2 و تسيير المخاطر المصرفية في البنوك الجزائرية**، مداخلة مقدمة في الملتقى العلمي الدولي الثاني حول: إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 12-11 مارس،2008.

11. عبد الكريم محمد قندوز، **إدارة المخاطر بالمؤسسات المالية الإسلامية من الحلول الجزئية الى لتأصيل**، بحث مقدم إلى مؤتمر المصارف الإسلامية بين الواقع و المؤمول، دبي، 2009.

12. غالب عوض الرفاعي، فيصل صادق عارضه، **إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية**، ورقة بحثية مقدمة إلى **المؤتمر الدولي السابع حول إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة**، جامعة الزيتونة الأردن، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، يومي16-18أفريل 2007.

13. كوثر الأبجي، المخاطر **المناوئة للفكر والقطاع المصرفي الإسلامي**، ورقة مقدمة الى المؤتمر العلمي والدولي السنوي السابع: إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، محور إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية.

14. مجدي الربحي، **أثر التكنولوجيا المعلومات والاتصالات على النمو الاقتصادي في الدول العربية** ، جامعة الشلف، ملتقى دولي حول رأس المال الفكري في متطلبات العمال العربية في الاقتصاديات الحديثة 2013.

15. محبوبة، سعدي اسماعيل محمد حسن، **تعزيز رأس المال المصرفي وفقا لمعايير بازل 3 وتأثيره على مستوى الربحية** ، بحث تطبيقي في عينة من المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، مقدم إلى مجلس الأمناء في المعهد العربي للمحاسبين القانونيين وهو جزء من متطلبات نيل شهادة المحاسبة القانونية، المعهد العربي للمحاسبين القانونيين المركز العام ، بغداد،2017.

16. محمد البلتاجي، تنمية الموارد البشرية في المؤسسات المالية الإسلامية ورقة عمل مقدمة لمؤتمر الخدمات المالية الإسلامية الثاني، طرابلس، 2010.

17.محمد زيدان، عبد الرزاق حبار، **متطلبات تكييف الرقابة المصرفية في النظام المصرفي الجزائري مع المعايير العالمية**، مداخلة مقدمة ضمن المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول" إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة"، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح –ورقلة -الجزائر، يومي 11و12 مارس 2008.

18.مفتاح صالح، **إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية**، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 20-21 أكتوبر 2009.

19.الواثق عطا المنان محمد أحمد، **عقد المرابحة ضوابطه الشريعة–صياغته المصرفية وانحرافاته التطبيقية**، المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، 17 جانفي، 2009.

خامسا: التقارير و الاصدارات

1. الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، **الموسوعة العلمية والعملية للبنوك الإسلامية**، القاهرة، مصر،1983.
2. اتفاقية انشاء الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، مطابع الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، مصر الجديدة، القاهرة، 1977.
3. صندوق النقد العربي. **إدارة المخاطر التشغيلية وكيفية احتساب المتطلبات الرأسمالية لها**، الاجتماع السنوي الثالث عشر للجنة العربية للرقابة المصرفية. القاهرة 2004.
4. صندوق النقد العربي، **الملامح الأساسية للاتفاق بازل 2 والدول النامية**، صندوق النقد العربي، أبوظبي، 2004.
5. القرار رقم 178 (19/4)، **بشأن الصكوك الإسلامية (التوريق) وتطبيقاتها المعاصرة وتداولها**، الدورة التاسعة عشر لمجمع الفقه الإسلامي المنعقد في إمارة الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة، 06-30 أفريل 2009، على الموقع https://iifa-aifi.org/ar/2300.html، (تاريخ الاطلاع 2023/05/11)
6. اللجنة العربية للرقابة المصرفية، **إدارة المخاطر التشغيلية وكيفية حساب المتطلبات الرأسمالية لها**، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2012.
7. اللجنة العربية للرقابة المصرفية، **الدعامة الثالثة لإتفاق بازل" II إنضباط السوق"**، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2006.
8. مجلس الخدمات المالية الإسلامية،https://www.ifsb.org/ar_terminologies.php ، تاريخ الاطلاع 2022/10/02.
9. مجلس الخدمات المالية الإسلامية، **المبادئ الارشادية لإدارة المخاطر للمؤسسات (عدا مؤسسات التأمين) التي تقتصر على تقديم خدمات مالية إسلامية**، كوالالمبور،2005.
10. مجموعة دلة البركة، **قرارات و توصيات ندوات البركة للاقتصاد الإسلامي 2001-1981**، جدة،2001.
11. مصرف الإنماء، **التقرير السنوي**.
12. مصرف البلاد، **القوائم المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022**.
13. مصرف الجزيرة **التقرير السنوي** ، 2022.
14. مصرف الراجحي، التقرير السنوي ،2022.
15. المعايير الشرعية، **هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية**، المعيار رقم 09 ، ص164.
16. معهد الدراسات المصرفية، اتفاقية بازل الثالثة، نشرة توعوية إضاءات، الكويت، السلسلة الخامسة -العدد5 ، ديسمبر 2020.

17.المعهد العربي للتخطيط بالكويت، 2003. الإصلاح المصرفي، العدد السابع عشر. تاريخ الاطلاع 2022/12/31، من الموقع https://www.arab-api.org/develop_bridge17.pdf.

18.المعيار الشرعي رقم 11، **الاستصناع والاستصناع الموازي**، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

19.**المعيار الشرعي رقم 40**: **توزيع الربح في الحسابات الاستثمارية على أساس المضاربة**، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، المنامة، مملكة البحرين، 19 جوان 2009، ص ص 552-551.

20.**المعيار المعدل لكفاية رأس المال للمؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية عدا مؤسسات التأمين الإسلامي (التكافل) وبرامج الاستثمار الجماعي الإسلامي**، المعيار رقم IFSB-15 ، مجلس الخدمات المالية الإسلامية، كوالالمبور، ماليزيا، ديسمبر 2013.

21.**المعيار رقم 23 المعيار المعدل لكفاية رأس المال لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية– القطاع المصرفي**، مجلس الخدمات المالية الإسلامية، ديسمبر 2021، ص 45.

22.**معيار كفاية رأس المال للمؤسسات (عدا مؤسسات التأمين) التي تقتصر على تقديم خدمات مالية إسلامية**، (المعيار رقم IFSB02– ، مجلس الخدمات المالية الإسلامية، كوالالمبور، ماليزيا، ديسمبر 2005م، ص67.

23.ملامح الأساسية لاتفاق بازل 2 والدول النامية، الاجتماع السنوي الثامن والعشرين لمحافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2004،.

24.هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI)، **بيان عن الغرض من نسبة كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية وكيفية حسابها ضمن معيار بازل I**، البحرين، المنامة، مارس 1999.

25.هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، **المعايير الشرعية**، البحرين ،2010.

مواقع الانترنيت

1. الموقع الرسمي لبنك اسلام ماليزيا، https://www.bankislam.com/corporate-info/resources/our-history/، تاريخ الاطلاع:2023/06/10.
2. الموقع الرسمي لمجلس الخدمات المالية الإسلامية، تاريخ الاطلاع 2023/06/13 على الرابط: https://www.ifsb.org/ar_published.php.

المراجع باللغات الأجنبية:

I. Books :

1. Ahmed, Amr Mohamed El Tiby, **Islamic Banking: How to Manage Risk and Improve Profitability,** John Wiley and sons, New Jersey, 2011.
2. Akkizidis, I. Khandelwal, SK, **Financial Risk management for Islamic Banking and Finance, New York: Palgrave. Macmillan**, 2008.
3. Andrea Resti, Andrea Sironi, **Risk Management and Shareholders' Value in Banking, From Risk Measurement models to Capital Allocation Policies**, John Wiley and Sons. LTd, 2007.
4. Badi H. Baltagi, (2005), **Econometric Analysis of Panel Data**, 3rd ed. John Wiley & Sons, Ltd ,West Sussex.
5. Bessis, J., 2002. **Risk management in banking**. 2nd Ed. West Sussex, United Kingdom: John Wiley and Sons, 2002 .

6. Bouheni, Ben ; Ammi, F, **Banking governance, performance and risktaking: Conventional banks vs Islamic banks**, Wiley-ISTE, 2016.
7. Brain Kittell, **The Islamic Banking and Finance WorkBook : Step by Step Exercises to help you Master the Fundamentals of Islamic Banking** , Wiley Finance, 2011.
8. Brigitte Doriat, contrôle de gestion, DUNOD , paris, 2008.
9. Brown, K., Hassan, M. K. and Skully, M. (2007), **Operational efficiency and performance**, in M. K. Hassan and M. K. Lewis (eds), Handbook of Islamic Banking, Cheltenham: Edward Elgar Publishing.
10. Bruno COLMANT, Vincent DELFOSSE, Jean Philippe PETERS, Bruno RAUIS, **Les Accords De Bale II Pour Le Secteur Bancaire**, De Boeck Et Larcier, Bruxelles, 2005.
11. Bryan J.Balin, **Basel 1, Basel 2 and emerging markets**, the johns hopking school of advanced international studies, 2007.
12. Colquitt, J., 2007. **Credit risk management: how to avoid lending disasters and maximize earnings**. 3rd Ed. New York, USA: McGraw-Hill.
13. Crouhy, M,and others . (2001), **Risk Management**. New York: McGraw-Hill.
14. Dimitrios A. and Stephen G. Hall, (2007), **Applied Econometrics**: **A modern approach**, 1st ed. Palgrave Macmillan,
15. Donald R. Van Deventer, Kenji Imai, Mark Mesler, **Advanced Financial Risk. Rules and Techniques for Integrated Credit Risk and Interest Rate Risk management**, John Wiley and sons, Asia. 2005.
16. Faten Ben Bouheni, Chantal Ammi, Aldo Levy, **Banking Governance, Performance and Risk-Taking: Conventional Banks vs Islamic Banks**, John Wiley & Sons ,(1st ed.) ,2016.
17. Fayaz Ahmad Lone, **Islamic Banks and Financial Institutions**, published by Palgrave Macmillan, UK , 2016.
18. Frees. A, Kim, (2007) , **Longitudinal and Panel Data**, University of Wisconsin, Madison.
19. Greene William (2012). **Econometric Analysis**, Hand Book, 7th Edition, PEARSON Education Inc, Boston.
20. Gyanendra Prasad Paudel, Suvash Khanal, **Determinants of Capital Adequacy Ratio (CAR) in Nepalese Cooperative Societies,**
21. Hennie Van Greuning, Sonja BrajovicBratanovic, **Analyzing Banking Risk: A Framework for Assessing Corporate Governance and Risk Management**, 3 rd Edition, The World Bank, 2009.
22. Imam Wahyudi, and others, **Risk Management for Islamic Banks: Recent Developments from Asia and the Middle East,** John Wiley & Sons, 2015
23. Joël Bessis. **Risk Management in Banking**. Tohn Wiley& sons , ed 2 ,2009 .
24. Michel Crouhy, Dan Galai, Robert Mark, **The essentials of risk management**, second edition, MacGraw-Hill education, 2014.
25. Mondher Bellalah, **Gestion des risques et produits dérivés classiques et exotiques**.Paris, Edition Dunod, 2003.
26. Muhammad Ayub, **Islamic banking and finance :theory and practice**, Wiley and sons, 2013.
27. Muhammad Ridhwan AB Aziz**, Islamic banking and finance in Malaysia: System, Issues and challenges**, USIM publisher, Malaysia, 2013.
28. Rania Abdelfattah Salem, (2013), **Risk Management for Islamic Banks,** Edinburgh University Press.
29. Rose, P. Sylvia, & Hudging ,**Bank Management & Financial Services**, 6th Ed, Mc Graw-Hill, New York S.C ,2009.

30. Santomero & Babbel, **Financial markets, Instruments & Institutions**, 3RD ED . McGraw. Hill, 2004.

II. Thesis:

1. Abdullah Al-Maghzom,2016, **The Determinants and Consequences of Risk Disclosure in Saudi Banks,** PHD Thesis ,Philosophy , University of **of Gloucestershire**, **Cheltenham**,UK.
2. Abdulrahman Mohammed Abdullah Al-Ismaili**,(2018), Risk Exposure and Performance in the Banking Sector: A Comparative Investigation of Islamic, Conventional, and Islamic Window Banks,** PHD Thesis ,Philosophy , University of Hull, Cottingham .Rd,UK.
3. Ahmed Mohammed Debes, **The Performance Of Islamic Banks Vs. Conventional Banks: The Case Of Mena Region,** PHD Thesis ,Philosophy , University OF PLYMOUTH, PLYMOUTH ,UK,2019.
4. Dang, U., **The CAMEL rating system in banking supervision. A case study**. Arcada University of Applied Sciences, Finland, 2011.
5. FAISAL ALQAHTANI, **Risk and Efficiency in Banking: A Comparative Study between Islamic and Conventional Banking,** PHD Thesis ,Philosophy , University of Plymouth , Plymouth, UK.
6. Muhammad Ishtiaq, **Risk Management in Banks: Determination of Practices andRelationship with Performance,** PHD Thesis ,Philosophy, University of BEDFORDSHIRE , Bedford ,UK.
7. Shahrul Azman bin Abd Razak, **Islamic or Islamizing Banking Product: Reconsidering Product Development's Approaches in the Malaysian Islamic Banking Industry**, PhD Thesis of Philosophy,University of Erfurt, Germany, 2014.
8. Sylvie Taccola-Lapierre, **Le Dispositif Prudentiel Bale 2 autoévaluation et contrôle interne : une application au cas français**, Thèse de doctorat, Sciences de Gestion, Université du Sud Toulon-Var, France, 2008.
9. yousef padganeh, **operational risk capital management within banks according to Basel ii** , doctoral disseration, university of miskolc ,school of enterprise theory and practice faculty of economic,2012.

III. Articles & Magazines:

1. Abdul Rashid, Muhammad Khaleequzzaman, **Does Islamic banking really strengthen financial stability? Empirical evidence from Pakistan,** International Journal of Islamic and Middle Eastern Finance and Management Vol. 10 No. 2, 2017.
2. Abdulazeez Y.H. Saif-Alyousfi, Asish Saha, **Determinants of banks' risk-taking behavior, stability and profitability: evidence from GCC countries,** International Journal of Islamic and Middle Eastern Finance and Management, Vol. 14 No. 5, 2021.
3. Afef Khalil and Imen Ben Slimene, 2021, **Financial soundness of Islamic banks: does the structure of the board of directors matter?,** *Corporate Governance*, Vol. 21 No. 7, 2021, pp 1393-1415.
4. Ahmet Büyükşalvarcı , Hasan Abdioğlu, **Determinants of capital adequacy ratio in Turkish Banks: A panel data analysis,** African Journal of Business Management Vol.5 (27), 2011, pp 11199-11209.
5. Ahmet İncekara ،Harun Çetinkaya,**Liquidity Risk Management :A Comparative Analysis of Panel Data Between Islamic And Conventional Banking In Turkey**.Journal of Procedia Computer Science. Vol 158.2019, pp 955-963.

6. Aishath Muneeza, Zakariya Mustapha, **The Potential of Fintech in Enhancing the Use of Salam Contract in Islamic Banking**, International Journal of Islamic Economics and Finance, Vol. 3(2), July 2020.
7. Altan, M., Yusufazari, H. and Beduk, A. (2014), **Performance analysis of banks in Turkey using CAMEL approach**, Proceedings of International Academic Conferences, International Institute of Social and Economic Sciences, Vol. 2, 2014.
8. Andy Setiawan , dan Bambang Hermanto, **COMPARATIVE STUDY : DETERMINANT ON BANKING PROFITABILITY BETWEEN BUKU 4 AND BUKU 3 BANK IN INDONESIA,** . *Benefit: Jurnal Manajemen dan Bisnis*, 2017, vol. 2, no 1, pp 92-101.
9. Angelo M. Venardos, **Islamic banking and finance in South-east Asia: Its development and future**, World Scientific Publishing, Singapore, 2005.
10. Anne Marie percie dusert, (1999), **Risque et contrôle de risque**, economica, paris.
11. Archer, S., and Haron, A. (2007). **Operational risk exposures of Islamic banks**, (eds), Islamic Finance: the Regulatory Challenge, Singapore: Wiley Asia.
12. Arellano, M., and O. Bover, **Another look at the instrumental variable estimation of error-components models**, Journal of Econometrics 68, 1995, PP 29-51.
13. Arellano, M., and S. R. Bond, **Some tests of specification for panel data: Monte Carlo evidence and an application to employment equations** ,Review of Economic Studies 58, 1991, pp 277-297.
14. Ariffi n, N. M., Archer, S. and Abdel Karim, R. A. (2009), **Risks in Islamic banks: evidence from empirical research**, Journal of Banking Regulation, Vol 10,No (2).
15. Arjeta Hallunovi ,Miranda Berdo,2018, **The Relationship between Risk Management and Profitability of Commercial Banks in Albania,** Asian Themes in Social Sciences Research ,Vol. 1, No. 2, pp 44-49 .
16. Armand Pujal, **De Cooke à Bale II**, Revue d'Economie Financière, n°73,Volume 4-2003, BaleII, Genèse et Enjeux.
17. Ayodeji Michael Obadire , Katlo Obadire, **Determinants of Banks' Risk-Taking Behaviours in Africa: A Regulatory Perspective**, Journal of Business and Management, 2023,Vol 11, pp673-687.
18. Badar Nadeem Ashraf, Sidra Arshad, 2016, **Capital Regulation and Bank Risk-Taking Behavior: Evidence from Pakistan,** *International Journal of Financial Studies*,VOL 6, pp 2-20.
19. Baltagi Badi, (2005), **Econometric Analysis of Panel Data** ,E-book, 3rd edition, John Wiley and Sons TNC, USA
20. Blundell, R., and S. R. Bond. **Initial conditions and moment restrictions in dynamic panel data models**. Journal of Econometrics 87, 1998, PP 115-143.
21. Chaiporn Vithessonthi," **The effect of financial market development on bank risk: evidence from Southeast Asian countries,** International Review of Financial Analysis, Volume 35, October 2014, pp 249-260.
22. Christine M. Cumming and Beverly J. Hirtle, (2001), **The Challenges of Risk Management in Diversified Financial Companies** , Economic Policy Review, Vol. 7, No. 1.
23. Cihak, M. and Hesse, H. (2010) **,Islamic Banks and Financial Stability: An Empirical Analysis**, Journal of Financial Services Research,Vol 38 ,No(2-3).
24. Constantinos Stephanou, Juan Carlos Mendoza, **Credit Risk Measurement Under Basel 2 : An Overview and Implementation Issues for Developing Countries**, World Bank Policy Research Working paper N° 3556, April 2005.
25. Daniel Nowy, **le risque souverain est il correctement traité par la réglementation financiere banque de France** , revue de la stabilité financière, N°16 ,avril 2012.

26. David Roodman, **How to Do xtabond2: An Introduction to "Difference" and "System" GMM in Stata**, Working Paper Number 103, The Center for Global Development, December 2006.
27. Dchieche, R. Aboulaich, **New Approach to Model Salam Contract for Profit and Loss Sharing**, International Journal of Applied Engineering Research,Vol.11,No.2, 2016,
28. Debajyoti Ghosh Roy, Bindya Kohli, Swati Khatkale, **Basel 1 to Basel 2 to Basel 3: A Risk Management Journey of Indian Banks**, Journal of Management & Research, Vol 7, May 2013.
29. Dincer, H., Gencer, G., Orhan, N. and Sahinbas, K. , **A performance evaluation of the Turkish banking sector after the global crisis via CAMELS ratios** , Procedia - Social and Behavioral Sciences, Vol. 24, 2011, pp 1530-1545.
30. Errico, Luca and Farahbaksh, Mitra, **Islamic Banking: Issues in Prudential Regulations and Supervision (March 1998).** IMF Working Paper No. 98/30,March 1998, p 42.
31. Esmaeil Jabir, Husam Rjoub, and Wing-Keung Wong. 2020. "**Do Oil Price Shocks and Other Factors Create Bigger Impacts on Islamic Banks than Conventional Banks?"** , journal *Energies* 13, no. 12.
32. Ferhi, AFFIfa, **Credit risk and banking stability: a comparative study between Islamic and conventional banks,** International Journal of Law and Management, Vol. 60 No. 4, pp 1009-1019.
33. Franco Fiordelisi, Davide Salvatore Mare, 2014, **Competition and Financial Stability in European Cooperative Banks**, Journal of International Money and Finance, vol. 45, pp 1-16.
34. Frank Betz and others**, Predicting Distress in European Banks,** Journal of Banking & Finance, Volume 45, August 2014, pp 225-241.
35. Gabriel Jiménez and others**, How does competition affect bank risk-taking?,** Journal of Financial Stability, Volume 9, Issue 2, June 2013, pp185-195.
36. Giovanni Ferri a, Valerio Pesic, **Bank regulatory arbitrage via risk weighted assets dispersion**, Journal of Financial Stability ,(2016) , pp 1-15.
37. Hassan, M.,and others, **Measuring the Performance of Islamic Banks in Saudi Arabia**, International Journal of Economics and Management,2018, Volume 12 Issue 1.
38. Hassan, A. (2009), **Risk management practices of Islamic banks of Brunei Darussalam**, The Journal of Risk Finance, Vol. 10, No. 1, 2009.
39. Hussein A. Hassan Al-Tamimi, **Banks' risk management: a comparison study of UAE national and foreign banks,** The Journal of Risk Finance Vol. 8 No 4, 2007, pp 394-409
40. Ismail, A. G. 2010. **Islamic banks and wealth creation: International Shari'ah Research Academy for Islamic Finance (ISRA)**. Working Paper in Islamic Economics and Finance No. 1005.
41. Izhar, Hylmum . (2010). **Identifying operational risk exposures in Islamic banking**. Kyoto Bulletin of Islamic Area Studies, Vol 3, No 2.
42. Jean-Pierre Jouyet, BaleII : **Quelles Conditions pour Réussir ?** , Revue d'Economie Financière, n°73.
43. Jeroen Klomp, Jakob de Haan, **Banking risk and regulation: Does one size fit all?,** Journal of Banking & Finance,Vol 36, 2012 , pp3197–3212.
44. Johansen, S, Juselius, K. (1990) **Maximum Likelihood Estimation and Inference on Cointegration: with Applications to the Demand for Money**, Oxford Bulletin of Economics and Statistics, Vol 52, P171.
45. K.H Faghani Makrani, S. Zargar, **Identifying and Measuring the Factors Fffective on Liquidity Risk in Mellat Banks of Iran,** World Applied Sciences Journal Vol 8,No.2 , IDOSI, Publications, 2010.

46. Karim Mimouni, Houcem Smaoui, **The impact of Sukuk on the performance of conventional and Islamic banks,** Pacific-Basin Finance Journal , Vol 54 , 2019, pp 42–54.
47. Karim, N.A., Alhabshi, S.M.S.J., Kassim, S. and Haron, R, **Measuring bank stability: a comparative analysis between Islamic and conventional banks in Malaysia**, Proceedings of the 2nd Advances in Business Research International Conference, Springer, 2018, pp 169-177.
48. Kassim, S and others . (2009) ,**Impact of Monetary Policy Shocks on Conventional and Islamic Banks in a Dual Banking System: Evidence from Indonesia** , Journal of Economic Cooperation and Development, Vol 30.
49. Kevin Jacques and Peter Nigro, **Risk-Based Capital, Portfolio Risk, and Bank Capital: A Simultaneous Equations Approach,** Journal of Economics and Business, Vol 49, 1997, Pp. 533-547.
50. Khan, M. and Bhatti, M. (2008), **Islamic banking and finance: on its way to globalization**, Managerial Finance, Vol34 , No10.
51. Khan, M.N, and others,(**Efficiency Measurement of Islamic and Conventional Banks in Saudi Arabia: An Empirical and Comparative Analysis**, Al-Shajarah Journal of Islamic Thought and Civilization: Special Issue on Islamic Banking and Finance,2018.
52. Khan, Tariqullah . Ahmed, Habib **'Risk Management: An Analysis of Issues in Islamic Financial Industry'**. Jeddah: Islamic Research and Training Institute, Islamic Development Bank Group , 2001
53. Lahrech, N., Lahrech, A. and Boulaksil, Y. ,**Transparency and performance in Islamic banking**, International Journal of Islamic and Middle Eastern Finance and Management,2014.
54. M.Thoyib and others, **Financial Performance Analysis at PT Bank Muamalat Indonesia, Tbk ,** Advances in Social Science, Education and Humanities Research, vol 641,2021.
55. Maher Hasan , Jemma Dridi, **The Effects of the Global Crisis on Islamic and Conventional Banks: A Comparative Study**, IMF Working Paper,2010.
56. Martens, D., T. Van Gestel, M. De Backer, R. Haesen, J. Vanthienen, and B. Baesens. 2010. **Credit rating prediction using ant colony optimization**. Journal of the Operational Research Society , Vol 61,No 4.
57. MD. LUTFOR RAHMAN, S. M. HASANUL BANNA, **Liquidity Risk Management: A Comparative Study between Conventional and Islamic Banks in Bangladesh,** Journal of Business and Technology (Dhaka), Volume-X, No-02, July–December, 2015, pp 19-35.
58. Md. Nurul Kabir and others**, Comparative credit risk in Islamic and conventional bank,** Pacific-Basin Finance Journal, Volume 34, September 2015, pp 327-353.
59. Mian Sajid Nazir and others, (2012), **Risk Management Practices: A Comparison of Conventional and Islamic Banks in Pakistan,** American Journal of Scientific Research ,Issue 68, pp 114-122
60. Michel ROUACH, Gérard NAULLEAU, **Contrôle De Gestion Bancaire Et Direction Financière**, Revue Banque, 5em Edition, Paris.
61. Miroslav Mateev and other,2022, **Regulation, banking competition and risk-taking behavior in the MENA region: policy implications for Islamic banks** , Journal of Islamic Accounting and Business Research,Vol. 13 No. 2, pp 297-337.
62. Mohamed Ali Al Gari, **Credit Risk in Islamic Banking and Finance**, Islamic Economic Studies, Vol : 10, N : 2, March 2003.

63. Mohammad Ashraful and others, 2017**, Socioeconomic Development and Its Effect on Performance of Islamic Banks: Dynamic Panel Approaches**, Macroprudential Regulation and Policy for the Islamic Financial Industry , pp 229–243.
64. Mohammed Ayoub Ledhem ,Mohammed Mekidiche, **Economic growth and financial performance of Islamic banks: a CAMELS approach,** Islamic Economic Studies Vol. 28 No. 1, 2020 , pp 47-62.
65. Mongiardino, A. and Plath, C, **Risk governance at large banks: Have any lessons been learned?, Journal of Risk Management in Financial Institutions** ,Vol 3, No2, 2010.
66. Muhammad abdurahman Sadique, **profit loss allocation among islamic bank and client partmen equity financing ,** islamic economie journal,2009.
67. Muhammad Aqib Ali,**Growth and Development of Islamic Banking: A Global Review ,**2022, Review of Applied Management and Social Sciences (RAMSS),Vol 5.
68. Muhammed Habib Dolgun, Adam Ng and Abbas Mirakhor, **Need for calibration: applying a maximum threshold to liquidity ratio for Islamic banks** , International Journal of Islamic and Middle Eastern Finance and Management Vol. 13 No. 1, 2020.
69. Murinde V & Yassen H, **The impact of the Basel Accord Regulations On Bank Capital and Risk Behavior: Evidence From The MENA Region**, working paper, The third international conference of center for regulation and competition issues, policies and practices, University of Manchester, 2004, p15
70. Necla Ilter Kucukcolak and others ,**Liquidity Risk Management in Islamic Banking: Comparative Analysis with SUR Methodology for Turkey**, Journal of Economic Development, Environment and People Volume 8, Issue 4, 2019, pp 54-71.
71. Nidya Waras Sayekti and others, **The Challenges of Bank Syariah Indonesia PostMerger** , Advances in Social Science, Education and Humanities Research , 2023.
72. Nikhat Fatima, **Capital Adequacy: A Financial Soundness Indicator for Banks, Global Journal of Finance and Management**, Research India Publications, Volume 6, Number 8 , 2014, p773.
73. Norma Md. Saad & All, **Macro Economic Application in South East Asian Countries, International Islamic University of Malaysia Press,** Kuala Lumpur, 2004.
74. Omar Masood and others, **Credit risk management: a case differentiating Islamic and non-Islamic banks in UAE ,**Journal of Qualitative Research in Financial Markets ,Vol. 4 , No. 2/3, 2012.
75. Panayotis Gavras, le b. a.-ba des Notes, Finances & Développement, Vol.49, N°1, Mars 2012.
76. PARLAKKAYA Raif; ÇETİN Hüseyin; DEMİRCİ Nihat. (2022), **RISK MANAGEMENT IN ISLAMIC BANKS: A RESEARCH ON THE PARTICIPATION BANKS IN TURKEY**, Journal of Economics and Administrative Sciences Faculty, Vol 9, n° 2, pp 608-636.
77. Peracchi. F, (2001), **Econometrics**, England, John Wiley et Sons LTD. Studies: What can we learn from them? Introduction, European Economic Review, 33, 1989.
78. Rahmatina A. Kasri ,Salina Hj. Kassim,2009, **Empirical Determinants of Saving in the Islamic Banks: Evidence from Indonesia ,** JKAU: Islamic Econ., Vol. 22 No. 2.
79. Rajesh Kumar. (2014). **Interest Rate Risk: Interest Rate Risk is the risk to current or anticipated earnings or capital aeising from movements in interest rates**. Journal & Books Science Direct01.
80. Rika Nakagawa, **The evolution of Islamic finance in Southeast Asia: The case of Malaysia**, The Journal of Applied Business Research, Vol 25,N 01, 2009.
81. Rime, B. (2001), **Capital requirements and bank behavior: Empirical evidence for Switzerland**. Journal of Banking and Finance, 25, 2001, pp 1137-1178.

82. Romzie Rosman، Abdul Rahim Abdul Rahman,**The practice of IFSB guiding principles of risk management by Islamic banks International evidence,**Journal of Islamic Accounting and Business Research Vol. 6 No. 2, 2015 , pp 150-172.

83. Ron P. Smith , Fuertes Ana-Maria, **Panel Time-Series**, August 2016, p 2, website: http://www.bbk.ac.uk/ems/faculty/smith/ron-smith-downloads/RSpanel.pdf (4/3/2018)

84. Sabur Mollah and others,2017 , **The governance, risk-taking, and performance of Islamic banks,** *J Financ ServRes* , Vol ,51, pp 195–219.

85. Sahut, J.-M. and Mili, M. , **Banking distress in MENA countries and the role of mergers as a strategic policy to resolve distress,** Economic Modelling, Vol. 28 No. 1,2011, pp 138-146.

86. Sahut, Jean-Michel and Mili, Mehdi, **Determinants of Banking Distress and Merger as Strategic Policy to Resolve Distress .**

87. SAIDANE, D, **L'impact de la réglementation de Bâle III sur les métiers des salariés des banques : 1ère partie, Bâle III, explication du dispositif**, Documents de travail: Les études de l'observatoire, étude thématique. Universite Lille Nord de France et SKEMA, 2012.

88. Saiful , Dea Puspita Ayu, **Risks Management and Bank Performance: The Empirical Evidences from Indonesian Conventional and Islamic Banks,** International Journal of Economics and Financial Vol 9, N 4 ,2019.

89. Salihu Liman Mairafi and others, **Bank-Specific Determinants of Islamic Banks' Risk-Taking Behaviour**, Journal Of Banking And Finance Research, VOL 6, October 2021, pp 1-13.

90. Salihu Liman Mairafi and others, **Determinants of Bank Risk-Taking: A Comparative Analysis between Islamic and Conventional Banks,** 6 th Annual ECoFI Symposium 2019 31st ,October 2019, HIG Hotel, Langkawi, Kedah, Malaysia, pp 84-91.

91. Samir Srairi, **Ownership structure and risk-taking behaviour in conventional and Islamic banks: Evidence for MENA countries,** Borsa _ Istanbul Review, Volume 13, NO. 4, 2013, pp115-127.

92. Sebastian Kripfganz and Claudia Schwarz. **Estimation of linear dynamic panel data models with time-invariant regressors**, ECB Working Paper 1838, , European Central Bank, August 2015.

93. Seyed Nezamuddin Makujan, **Risk Management and Challenges in Islamic Banks,** Journal of Islamic Economics, Banking and Finance, 2003.

94. Seyed, K. E., Ali, B., & Fahimeh, S. S, **The Impact of CAMEL Indexes on Profit Management in Banks Listed on Tehran Stock Exchange**. International Review of Management and Marketing, 2017.

95. Sound Practices for the Management and Supervision of Operational Risk , BCBS ,June 2011.

96. Standard Chartered Bank Malaysia Berhad, **Condensed financial statements for the financial period ended** ,31 March 2023, PP 01-32.

97. Standard Chartered Bank Malaysia Berhad, **Financial statements** ,31 December 2022, PP 83-89.

98. Sundararajan, V. (2007), **Risk characteristics of Islamic products: implications for risk measurement and supervision**, in S. Archer and R. A. Abdel Karim (eds), Islamic Finance: the Regulatory Challenge. Singapore: Wiley Asia.

99. Sundararajan. V. Errico. L, **Islamic Financial Institutions and Products in the Global Financial System: Key Issues in Risk Management and Challenges A head**, IMF working Paper, N: 02, 2002.

100. Syed Moudud-Ul-Huq and others,2021, **The effects of bank competition, financial stability and ownership structure: evidence from the Middle East and**

North African (MENA) countries, International Journal of Islamic and Middle Eastern Finance and Management, Vol. 15 No. 4, pp 717-738.

101. Tariqullah Khan & Habib Ahmed: **Risk Management (An Analysis of Issues in Islamic Financial Industry), Islamic Research and Training Institute**, Islamic Development Bank, Jeddah-KSA, First Edition, 2001.
102. Thorsten Beck and others**, Islamic vs. conventional banking: Business model, efficiency and stability,** Journal of Banking & Finance, Vol 37, 2012, pp 433-447.
103. Wanke, P., Azad, Md.A.K. and Barros, C.P. (2016), **Financial distress and the Malaysian dual baking system: a dynamic slacks approach**, Journal of Banking and Finance, Vol. 66, pp. 1-18.
104. Yee Wing Peng, Justin Ong, 2018/2019 Regulatory Landscape of the Malaysian Banking Industry- in response to the bank Negara Malaysia 2018 Financial Stability and Payment Systems Report, Deloitte, Available on: https://www2.deloitte.com/content/dam/Deloitte/my/Documents/risk/my-risk-regulatorylandscape-malaysian-banking-industry.pdf, seen on: 24/06/2023 at 14.
105. Zulfahmi, Z.and others,. **Participation Banks in Turkey: Issues and Proposes Strategies Based on SWOT Analysis**. International Journal of Islamic Economics and Finance (IJIEF), 4 ,2021.

IV. Reports

1. AFFIN Group | AFFIN Islamic Bank Berhad
2. Affin Islamic Bank Berhad , **Annual Report** ,2022, pp 412-430.
3. Al baraka Türk Katılım Bankası, **Annual report**, 2022, pp186-212.
4. AL RAJHI BANKING & INVESTMENT CORPORATION (MALAYSIA) BHD, **Interim Financial Statements For The Financial Quarter Ended**,31 March 2023.
5. Alliance Islamic Bank, **Report and financial statements for the Financial year ended 31 March 2022**.
6. Am bank Islamic Berhad, **Directors' Report and Audited Financial Statements**, 2022.
7. AmBank Islamic Berhad, **Pillar 3 Disclosure**, 2022.
8. Bank Aceh Syariah, **Annual report** ,2022, pp 12-23.
9. Bank BSI Syariah , Annual Report , 2022, pp 16-642.
10. Bank for international settlements , Net Stable Funding Ratio (NSFR) – Executive Summary,2018.
11. Bank Indonesia , **Bank Indonesia Regulation Number 13/23/Pbi/2011 Concerning The Implementation Of Risk Management In Islamic Commercial Banks And Islamic Business Units,** 2011, pp 1-49.
12. Bank Indonesia , **Bank Indonesia Regulation Number: 13/5/Pbi/2011 Concerning Legal Lending Limit For Islamic Rural Banks ,**2011, p 3.
13. Bank Indonesia , **Regulation Number 14/ 18 /Pbi/2012 Concerning Minimum Capital Adequacy Requirement For Commercial Banks** ,2012, pp 1-71.
14. Bank Islam Brunei Darussalam Berhad and its Subsidiaries, **Annual Report Year ended 31 December 2022** , pp 08-127.
15. Bank Islam Malaysia Berhad , **Integrated Report**, 2022, pp 62-63.
16. Bank Jabar Banten Syariah ,**Annual report hatun**,2022, pp 8-252.
17. Bank Mega Syariah , **Financial Highlights**,2022.
18. Bank Muamalat Indonesia , **Annual report**,2022.
19. Bank Muamalat Malaysia Berhad, **Directors' Report and Audited Financial Statements**, 31 December 2022, P 210.

20. Bank Negara Malaysia, **Capital Adequacy Framework for Islamic Banks (Risk-Weighted Assets)**, 03May 2019, Available on: https://www.bnm.gov.my/documents/20124/761679/CAFIB+%28RWA%29+PD_TCIT.pdf/b91c15fb-0f92-83ac391c-c68bddc473c7?t=1582096578071, seen on: 23/26/2023 at 23:30.
21. Bank Negara Malaysia, **Credit Risk**,27 September 2019, Available on: https://www.bnm.gov.my/documents/20124/938039/Credit+Risk_27092019.pdf/5d643b56-de41-90de-dc9dc9036f7ba256?t=1592250383370, seen on: 24/06/2023,At 10.
22. Bank Negara Malaysia, **Domestic Systemically Important Banks (D-SIB) Framework**,05February 2020, https://www.bnm.gov.my/-/domestic-systemically-important-banks-d-sib-framework, seen on: 23/06/2023,At 23.
23. Bank Negara Malaysia, **Financial Sector Blueprint 2011–2020**.
24. Bank Negara Malaysia, **Financial Sector Blueprint 2022–2026**.
25. Bank Negara Malaysia, **Operational Risk**, Integrated Online Network (ORION) Policy Document, 25 February 2021, Available on: https://www.bnm.gov.my/documents/20124/938039/ORION+PD_2021.pdf, seen on: 24/06/2023, At : 12.
26. Bank Negara Malaysia, **Operational Risk**, 10 May 2016, Available on: https://www.bnm.gov.my/documents/20124/761691/pd_operational+risk_may2016.pdf/c1179a37-07f8-c6b0- 6354-bc7216e903a0?t=1580434747718, seen on 23/06/2023, at 14 am.
27. Bank Negara Malaysia, **Single Counterparty Exposure Limit for Islamic Banking Institutions**, 09 July 2014, Available on: https://www.bnm.gov.my/documents/20124/938039/Single_Counterparty_Exposure_Limit_for_Islamic_Banking _Institutions+%28July+2014%29.pdf/a91d1b1b-d31e-1516-961a-7792dd61d26c?t=1592216375353, seen on : 23/06/2023, At 12am.
28. Bank Negara Malaysia, **Stress Testing Policy Document**,15 June 2017, Available on: https://www.bnm.gov.my/documents/20124/938039/PD+029-15+Stress+Testing.pdf/6ed56c02-ee7a-11fb-3d37- 54df1518b110?t=1592247459753, seen on:23 /06/2023 At 22:03.
29. Bank Negara Malaysia,**Risk Management in Technology (RMiT),** Available on: https://www.bnm.gov.my/documents/20124/963937/Risk+Management+in+Technology+%28RMiT%29.pdf/810 b088e-6f4f-aa35-b603-1208ace33619?t=1592866162078, seen on: 24/06/2023,At 11.
30. Bank Syariah Bukopin, **Annual report**,2022.
31. Bank Tabungan Pensiunan Nasional Syariah , **Annual report**, 2022, pp 18-21.
32. Bank Victoria Syariah , Annual Report,2022.
33. Basel committe on banking supervision, **international convergence of capital measurment and capital standards**, bank of international settlements, june, 2006.
34. Basel Committee , **A brief history of the Basel Committee** ,2014.
35. Basel Committee , Basel III: The Liquidity Coverage Ratio and liquidity risk monitoring tools,2013.
36. Basel Committee on Banking Supervisio , **Enhancements to the Basel II framework** ,Bank for International Settlements, Basel, SWITZERLAND, July 2009.
37. Basel Committee On Banking Supervision Basel 2, **international convergence of capital meausurement & capital standards**, a revised framework, June 2004.
38. Basel Committee on Banking Supervision**, Basel III: A global regulatory framework for more resilient banks and banking systems,** Bank for International Settlements, December 2010 (seen onJine 2011**).**

39. Basel Committee on Banking Supervision, **Basel III: A global regulatory framework for more resilient banks and banking systems, Bank for International Settlements** , Basel, Switzerland, June 2011 , pp29- 46.
40. Basel Committee on Banking supervision, **International convergence capital measurment and capital standards Basel**, July 1988.
41. Basel Committee on Banking Supervision, **Overview of the amendment to the capital accord to incorporate market risks**, January 1996.
42. Basel Committee on Banking Supervision, **Principles for the home-host recognition of AMA operational risk capital**.2004.
43. Basel Committee on Banking Supervision, **The Basel Committee's response to the financial crisis: report to the G20,Bank for International Settlement**, October 2010, [en line],https://www.bis.org/publ/bcbs179.pdf, (seen on 21/04/2023).
44. Basel Committee on Banking Supervision. (April 2003). **Consultative Document The New Basel Capital Accord**. Switzerland.
45. Basel Committee on Banking Supervision. (April 2010). **International framework for liquidity risk measurement, standards and monitoring**. Basel, Switzerland: Bank for International settlements.
46. Basel Committee on Banking Supervision. (October 2014). **A brief history of the Basel Committee. Basel, switzerland: Bank for international settlements**.
47. Basel Committee: revised framework, the firs pillar-minimum capital requirements, june 2004, pp 19-26.
48. BCA Syariah , **Annual report**,2022, pp 08-13.
49. BCBS,**Sound Practices For Management Liquidity in Banking Organizations**, (Basel:Basel Committee On Banking Supervision). 2000/
50. BiS. (jan 2019). **Calculation of RWA for market Risk Definition and application for market risk**. Basel Committee on Bnaking Supervision.
51. Brand finance Malaysia, **The annual report on the most valuable and strongest Malaysian brands**, August 2022.
52. Brunei Darussalam Centrale Bank, **Disclosure Of Corporate Governance Arrangements**, 2017.
53. Brunei Darussalam Centrale Bank, **Guidelines NO. BU/G-10/2018/18 ON RISK MANAGEMENT FRAMEWORK ,** 2018.
54. Brunei Darussalam Centrale Bank, **Guidelines No. Bu/G-2/2018/10 Guidelines On Credit Risk Management**.
55. Brunei Darussalam Centrale Bank, **Guidelines To Banks No. Bu/G-1/2022/22 On Operational Risk Management**,2022.
56. Brunei Darussalam Centrale Bank, **Guidelines To Islamic Banks No. Bu/G-2/2020/21 On Market Risk Management**,2020.
57. Brunei Darussalam Centrale Bank, **Guidelines To Islamic Banks No. Bu/G-2/2023/25 On Liquidity Risk Management** ,2023.
58. Brunei Darussalam Centrale Bank, **Notice No. Bu/N-3/2017/38 Maintenance Of Capital Adequacy Ratio,**2017.
59. Central Bank of Malaysia, laws of Malaysia, **Act 756: Islamic Financial Services** , 22 Mar 2013.
60. CIMB Islamic Bank Berhad, **Report and Financial Statements for the Financial year ended 31 December 2022**, pp102-110.
61. Country Report Turkey , **Regulatory landscape and Shariah governance in Turkey** , Islamic Finance News,2020.
62. Dinar Standard, **State of the Global Islamic Economy 2020/21 Report**,2021.

63. Dinar Standard, **State of the Global Islamic Economy Report: Unlocking Opportunity**, 2022.
64. Financial Services Authority , **Assessment Of Commercial Bank Soundness Level**,2016, pp 1-23.
65. Financial Services Authority Republic Of Indonesia, **Regulation Number 8/Pojk.03/2014 Concerning Risk-Based Bank Rating For Islamic Commercial Banks And Islamic Business Units**,2014, pp 1-12.
66. Financial Services Authority, **Liquidity Coverage Ratio Requirement For Commercial Banks** ,2015, pp 1-63.
67. Financial Services Authority, **Regulation Number 18 /Pojk.03/2016 Concerning Implementation Of Risk Management For Commercial Banks,** 2016 , pp 1-36.
68. Hong Leong Islamic Bank Berhad, **Annual Report** , 2022.
69. HSBC Amanah Malaysia Berhad **,Annual Report and Accounts,**2022.
70. IFSB, Islamic Financial Services Board , **Islamic Financial Services Industry: Stability Report 2021**, 2022,Kuala Lumpur, Malaysia.
71. IFSB, **Guiding Principles of Risk Management for Institutions (other than Insurance Institutions) Offering only : Islamic Financial Services, Credit Risk**, Kuala Lumpur : Islamic Financial Services Board. 2005.
72. IFSB, IFSB-15, **REVISED CAPITAL ADEQUACY STANDARDFOR INSTITUTIONS OFFERING FOR INSTITUTIONS OFFERING[EXCLUDING ISLAMIC INSURANCE (TAKĀFUL) INSTITUTIONS AND ISLAMIC COLLECTIVE INVESTMENT SCHEMES]**, Kuala Lumpur, Malaysia, 2013.
73. International Convergence of Capital Measurement and Capital Standard, **Basle Committee on Banking Supervision**, July 1988.
74. Islamic Financial Services Board , **Islamic Financial Services Industry: Stability Report**
75. Islamic Corporation For The Development Of The Private Sectormember Of The Islamic Development Bank (IsDB) Group, **Icd – Refinitiv Islamic Finance Development Report 2022**, 2022.
76. Islamic Finance Development Indicator, 2022.
77. Islamic Financial Services Board, **Saudi Arabia Islamic Finance Report 2021**, 2021, p p20-25.
78. Islamic Financial Services Board. (2012) IFSB ED-15: **Revised Capital Adequacy Standard for Institutions (Other Than Insurance Institutions) Offering Only Islamic Financial Services**. Kuala Lumpur, Malaysia.
79. Kuwait Finance House (Malaysia) Berhad, **Directors' Report and Audited Financial Statements** ,31 December 2022.
80. May Bank Indonesia Siyarah, **Annual report**,2022, pp 28-352.
81. MBSB Bank Berhad ,**Integrated Annual Report**,2022, pp 18-142.
82. MBSB Bank Berhad, **Pillar 3 Disclosure** ,2022.
83. My Bank Berhad**, INTEGRATED ANNUAL REPORT**, 2022.
84. NTB Nusa Tenggara Barat Syariah, **Annual report** , 2022.
85. OCBC Bank (Malaysia) Berhad (Incorporated in Malaysia), **Basel II Pillar 3 Market Disclosures 31 December 2022 .**
86. OCBC Bank (Malaysia) Berhad (Incorporated in Malaysia), **Unaudited Condensed Interim Financial Statements For The Financial Period Ended** ,31 march 2023.
87. OECD: Organization of Economic Cooperation and Development.
88. Our History | Alliance Islamic Bank (alliancebank.com.my) ,seen 07/06/2023.
89. Panin Dubai Syariah Bank , **Annual report**,2022.

90. Participation Banks Association Of Turkey, **Handbook Of Participation Banking In Turkey ,** 2021.
91. Participation Banks Association Of Turkey,**Participation Banking Strategy Update Report 2021-2025**,2020.
92. Perbadanan Tabung Amanah Islam **, Annual report** ,2022.
93. Public Islamic Bank Berhad, **Financial Statements**, 31 December 2022
94. RHB Islamic Bank Berhad, **Basel II pillar 3 disclosures**, 2022/
95. RHB ISLAMIC BANK BERHAD, **STATUTORY FINANCIAL STATEMENTS FOR THE FINANCIAL YEAR ENDED 31 DECEMBER 2022** /.
96. Saudi Arabian Monetary Agency (SAMA), **Bank Circular N 341000047687**, 25 February 2013.
97. Saudi Arabian Monetary Agency (SAMA), **Bank Circular N 351000095021**, 17september 2017.
98. Saudi Arabian Monetary Agency (SAMA), **Bank Circular N 351000121270**, 18 September 2017.
99. Saudi Arabian Monetary Agency (SAMA), **Bank Circular N 381000040243**, January 2017.
100. Saudi Arabian Monetary Agency (SAMA), **Bank Circular N 60697 BCS28747**, 20 November 2011.
101. The financial services round table **,guiding principles in risk management for u.s commercial banks** , 1999.
102. The Institute of Internal Auditors, **International Standards for the Professional Practice of Internal Audit (Standards),** 2010, P19.
103. TKBB (Türkiye Katılım Bankaları Birliği), **Participation Banking Strategy Update Report 2021-2025**,2021.
104. Tkbb, 2022. **BANK INFORMATION**. 4th March, 2022 ed. Online: Participation Banks Association Of Turkey (Türkiye Katılım Bankaları Birliği), available at: https://tkbb.org.tr/banka-bilgileri..
105. Türk Katılım Bankası , **Annual report**,2022, pp 124-128.
106. Türkiye Emlak Bankası, **Annual report**,2022, pp 07-29.
107. Understanding and Managing Interest Rate Risk, Finance and Treasory, CPA, Australia, LTD,2008.
108. VAKIF KATILIM BANKASI ANONİM ŞİRKETİ, **Publicly Announced Consolidated Financial Statements And Related Disclosures At March 31, 2023 Together With Independent Auditor's Limited Review Report**, pp 07-27.
109. Wan Sulaiman Bin Wan Yusoff Alfattani, **Malaysian experiences on the development of islamic economics, banking and finance, Seventh International Conference on Islamic Economics**, Center of Islamic Economics Research, King Abdulaziz University, Jeddah, KSA, 2008.
110. Ziraat Katılım Bankası, **Annual report** ,2022؟

V. Websites :

1. https://asianbusinessreview.com/videos/malaysia-technology-excellence-awards-2023-winner-al-rajhi-banking-investment-corporation-malaysia-bhd.
2. https://bankmega.com/en/about-us/profile-bank-mega/
3. https://bankvictoriasyariah.co.id/page/sub/profil
4. https://en.wikipedia.org/wiki/Bank_Syariah_Indonesia
5. https://ir.bankbsi.co.id/corporate_history.html
6. https://paninbanksyariah.co.id/

7. https://www.about.hsbc.com.my/hsbc-in-malaysia
8. https://www.albaraka.com.tr/en/about-us/get-to-know-albaraka/about-albaraka
9. https://www.alinma.com/wps/portal/alinmaNew/Alinma/MenuPages/aboutthebank/TheBank/AboutUs
10. https://www.alrajhibank.com.my/page/about-us/corporate-info-92/overview
11. https://www.alrajhibank.com.sa/About-alrajhi-bank#:~:text=%D8%AA%D8%A3%D8%B3%D8%B3%20%D8%A8%D9%86%D9%83%20%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A7%D8%AC%D8%AD%D9%8A%20%D8%B9%D8%A7%D9%85%201957,(10.66%20%D9%85%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%B1%20%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A7%D8%B1%20%D8%A3%D9%85%D8%B1%D9%8A%D9%83%D9%8A).
12. https://www.ambankgroup.com/eng/AboutUs/Pages/default.aspx
13. https://www.bankaceh.co.id/?page_id=82
14. https://www.bankalbilad.com/ar/about/Pages/more-about-albilad.aspx
15. https://www.bankaljazira.com/ar-sa/About-Us/Corporate-Profile
16. https://www.bankntbsyariah.co.id/Perusahaan/tentangBankNTBSyariah/sejarah-bank-ntb-syarah
17. https://www.bibd.com.bn/about/corporate-profile/
18. https://www.bjbsyariah.co.id/profil
19. https://www.btpnsyariah.com/profil
20. https://www.cimb.com/en/who-we-are/history/2010-2014.html
21. https://www.emlakkatilim.com.tr/en/about-us/history
22. https://www.hlisb.com.my/en/personal-i/about-us.html?icp=hlisb-en-all-menu-txt-aboutus.
23. https://www.kbbukopinsyariah.com/tentangkami
24. https://www.kfh.com.my/malaysia/corporate-banking/about-us/the-story.html
25. https://www.kuveytturk.com.tr/en/about-us/about-kuveyt-turk/kuveyt-turk-from-past-to-present
26. https://www.maybank.com/en/news/2010/12/17.page
27. https://www.mifc.com/-/ocbc-al-amin-bank
28. https://www.muamalat.com.my/media-room/banks-image/.
29. https://www.publicislamicbank.com.my/About-Us/Corporate-Information/About-Us
30. https://www.taib.com.bn/taib-web/about
31. https://www.turkiyefinans.com.tr/en-us/about-us/about-ncb/pages/about-turkiye-finans.aspx
32. https://www.vakifkatilim.com.tr/en/about-us
33. https://www.ziraatkatilim.com.tr/en/about-us/corporate-information/about-ziraat-katilim

الملاحـــق

الملحق رقم 1: نتائج الإحصاء الوصفي للمتغيرات

```
. summarize Risk CAR AQ LI ROA
```

Variable	Obs	Mean	Std. Dev.	Min	Max
Risk	160	.6558557	.1116803	.447	.8551443
CAR	160	.1871	.0248684	.1409196	.2628166
AQ	160	.0292453	.0158772	.0084121	.0650628
LI	160	.3156569	.1706876	.0740531	.724
ROA	160	.0157597	.0072017	.0022896	.0433843

.

ملحق رقم 2: نتائج اختبارات الاستقرارية

```
. xtunitroot ht Risk , trend

Harris-Tzavalis unit-root test for Risk
---------------------------------------

Ho: Panels contain unit roots                Number of panels  =      5
Ha: Panels are stationary                    Number of periods =     32

AR parameter: Common                         Asymptotics: N -> Infinity
Panel means:  Included                                    T Fixed
Time trend:   Included
------------------------------------------------------------------------------
                     Statistic         z         p-value
------------------------------------------------------------------------------
 rho                   0.4895       -4.5911       0.0000
------------------------------------------------------------------------------
```

```
. xtunitroot ht CAR, trend

Harris-Tzavalis unit-root test for CAR
--------------------------------------

Ho: Panels contain unit roots                Number of panels  =      5
Ha: Panels are stationary                    Number of periods =     32

AR parameter: Common                         Asymptotics: N -> Infinity
Panel means:  Included                                    T Fixed
Time trend:   Included
------------------------------------------------------------------------------
                     Statistic         z         p-value
------------------------------------------------------------------------------
 rho                   0.5399       -3.7937       0.0001
------------------------------------------------------------------------------
```

```
. xtunitroot ht AQ , trend

Harris-Tzavalis unit-root test for AQ
-------------------------------------

Ho: Panels contain unit roots                Number of panels  =      5
Ha: Panels are stationary                    Number of periods =     32

AR parameter: Common                         Asymptotics: N -> Infinity
Panel means:  Included                                    T Fixed
Time trend:   Included
------------------------------------------------------------------------------
                     Statistic         z         p-value
------------------------------------------------------------------------------
 rho                   0.5964       -2.8992       0.0019
------------------------------------------------------------------------------
```

```
. xtunitroot ht LI , trend

Harris-Tzavalis unit-root test for LI
-------------------------------------

Ho: Panels contain unit roots                Number of panels  =      5
Ha: Panels are stationary                    Number of periods =     32

AR parameter: Common                         Asymptotics: N -> Infinity
Panel means:  Included                                    T Fixed
Time trend:   Included
------------------------------------------------------------------------------
                     Statistic         z         p-value
------------------------------------------------------------------------------
 rho                    0.1991      -9.1916       0.0000
------------------------------------------------------------------------------
```

```
. xtunitroot ht ROA , trend

Harris-Tzavalis unit-root test for ROA
--------------------------------------

Ho: Panels contain unit roots                Number of panels  =      5
Ha: Panels are stationary                    Number of periods =     32

AR parameter: Common                         Asymptotics: N -> Infinity
Panel means:  Included                                    T Fixed
Time trend:   Included
------------------------------------------------------------------------------
                     Statistic         z         p-value
------------------------------------------------------------------------------
 rho                    0.6240      -2.4618       0.0069
------------------------------------------------------------------------------
```

الفرق الاول

```
. xtunitroot ht D.Risk , trend

Harris-Tzavalis unit-root test for D.Risk
-----------------------------------------

Ho: Panels contain unit roots                Number of panels  =      5
Ha: Panels are stationary                    Number of periods =     31

AR parameter: Common                         Asymptotics: N -> Infinity
Panel means:  Included                                    T Fixed
Time trend:   Included
------------------------------------------------------------------------------
                     Statistic         z         p-value
------------------------------------------------------------------------------
 rho                   -0.2986     -16.4992       0.0000
------------------------------------------------------------------------------
```

```
. xtunitroot ht D.CAR, trend

Harris-Tzavalis unit-root test for D.CAR
------------------------------------------

Ho: Panels contain unit roots                Number of panels  =      5
Ha: Panels are stationary                    Number of periods =     31

AR parameter: Common                         Asymptotics: N -> Infinity
Panel means:  Included                                    T Fixed
Time trend:   Included
------------------------------------------------------------------------------
                     Statistic         z         p-value
------------------------------------------------------------------------------
 rho                  -0.0993      -13.4295       0.0000
------------------------------------------------------------------------------
```

```
. xtunitroot ht D.AQ , trend

Harris-Tzavalis unit-root test for D.AQ
------------------------------------------

Ho: Panels contain unit roots                Number of panels  =      5
Ha: Panels are stationary                    Number of periods =     31

AR parameter: Common                         Asymptotics: N -> Infinity
Panel means:  Included                                    T Fixed
Time trend:   Included
------------------------------------------------------------------------------
                     Statistic         z         p-value
------------------------------------------------------------------------------
 rho                  -0.0364      -12.4607       0.0000
------------------------------------------------------------------------------
```

```
. xtunitroot ht D.LI , trend

Harris-Tzavalis unit-root test for D.LI
------------------------------------------

Ho: Panels contain unit roots                Number of panels  =      5
Ha: Panels are stationary                    Number of periods =     31

AR parameter: Common                         Asymptotics: N -> Infinity
Panel means:  Included                                    T Fixed
Time trend:   Included
------------------------------------------------------------------------------
                     Statistic         z         p-value
------------------------------------------------------------------------------
 rho                  -0.4714      -19.1605       0.0000
------------------------------------------------------------------------------
```

```
. xtunitroot ht D.ROA , trend

Harris-Tzavalis unit-root test for D.ROA
------------------------------------------

Ho: Panels contain unit roots               Number of panels  =      5
Ha: Panels are stationary                   Number of periods =     31

AR parameter: Common                        Asymptotics: N -> Infinity
Panel means:  Included                                   T Fixed
Time trend:   Included
```

	Statistic	z	p-value
rho	-0.0589	-12.8071	0.0000

الملحق رقم 3: نتائج النموذج التجميعي

```
. regress Risk CAR AQ LI ROA
```

Source	SS	df	MS		
Model	.472830782	4	.118207696	Number of obs	= 160
Residual	1.51029333	155	.009743828	F(4, 155)	= 12.13
				Prob > F	= 0.0000
Total	1.98312412	159	.012472479	R-squared	= 0.2384
				Adj R-squared	= 0.2188
				Root MSE	= .09871

Risk	Coef.	Std. Err.	t	P>|t|	[95% Conf.	Interval]
CAR	-1.378493	.419063	-3.29	0.001	-2.206305	-.5506816
AQ	3.723561	.6055975	6.15	0.000	2.527271	4.91985
LI	-.1199128	.0543176	-2.21	0.029	-.2272111	-.0126146
ROA	8.608667	1.608557	5.35	0.000	5.431144	11.78619
_cons	.7070562	.0691147	10.23	0.000	.5705279	.8435844

-نتائج نموذج التأثيرات الثابتة

```
. xtreg Risk CAR AQ LI ROA  , fe

Fixed-effects (within) regression               Number of obs      =       160
Group variable: code                            Number of groups   =         5

R-sq:                                           Obs per group:
     within  = 0.6809                                         min =        32
     between = 0.1299                                         avg =      32.0
     overall = 0.0305                                         max =        32

                                                F(4,151)           =     80.56
corr(u_i, Xb)  = -0.4455                        Prob > F           =    0.0000
```

Risk	Coef.	Std. Err.	t	P>|t|	[95% Conf.	Interval]
CAR	-1.853574	.1778567	-10.42	0.000	-2.204983	-1.502164
AQ	3.254245	.4950678	6.57	0.000	2.276091	4.232399
LI	-.3259579	.0659117	-4.95	0.000	-.4561862	-.1957297
ROA	1.408917	.7101116	1.98	0.049	.0058793	2.811955
_cons	.9881747	.0406626	24.30	0.000	.9078335	1.068516
sigma_u	.12897824					
sigma_e	.03782411					
rho	.92080931	(fraction of variance due to u_i)				

F test that all u_i=0: F(4, 151) = 226.16 Prob > F = 0.0000

-نتائج نموذج التأثيرات العشوائية

```
. xtreg Risk CAR AQ LI ROA   , re

Random-effects GLS regression                   Number of obs     =       160
Group variable: code                            Number of groups  =         5

R-sq:                                           Obs per group:
     within  = 0.1330                                         min =        32
     between = 0.3505                                         avg =      32.0
     overall = 0.2384                                         max =        32

                                                Wald chi2(4)      =     48.53
corr(u_i, X)   = 0 (assumed)                    Prob > chi2       =    0.0000
```

Risk	Coef.	Std. Err.	z	P>|z|	[95% Conf.	Interval]
CAR	-1.378493	.419063	-3.29	0.001	-2.199842	-.5571448
AQ	3.723561	.6055975	6.15	0.000	2.536611	4.91051
LI	-.1199128	.0543176	-2.21	0.027	-.2263733	-.0134523
ROA	8.608667	1.608557	5.35	0.000	5.455953	11.76138
_cons	.7070562	.0691147	10.23	0.000	.5715939	.8425185
sigma_u	0					
sigma_e	.03782411					
rho	0	(fraction of variance due to u_i)				

الملحق رقم 4: نتائج اختبار Hausman

```
. hausman rendom  fixed
```

	Coefficients (b) rendom	(B) fixed	(b-B) Difference	sqrt(diag(V_b-V_B)) S.E.
CAR	-1.378493	-1.853574	.4750803	.379448
AQ	3.723561	3.254245	.4693157	.3487926
LI	-.1199128	-.3259579	.2060451	.
ROA	8.608667	1.408917	7.19975	1.443329

```
                b = consistent under Ho and Ha; obtained from xtreg
B = inconsistent under Ha, efficient under Ho; obtained from xtreg

    Test:  Ho:  difference in coefficients not systematic

                  chi2(4) = (b-B)'[(V_b-V_B)^(-1)](b-B)
                          =       48.31
                Prob>chi2 =      0.0000
                (V_b-V_B is not positive definite)
```

الملحق رقم 5: نتائج اختبار الارتباط المتعدد

```
. estat vif

    Variable |       VIF       1/VIF
-------------+----------------------
         ROA |      2.19    0.456661
         CAR |      1.77    0.564257
          AQ |      1.51    0.662849
          LI |      1.40    0.712932
-------------+----------------------
    Mean VIF |      1.72

.
```

الملحق رقم 6: نتائج اختبار الارتباط الذاتي

```
. xtserial Risk CAR AQ LI ROA

Wooldridge test for autocorrelation in panel data
H0: no first-order autocorrelation
    F(  1,       4) =     25.181
           Prob > F =      0.0074
```

الملحق رقم 7: نتائج اختبار التباين

```
. hettest

Breusch-Pagan / Cook-Weisberg test for heteroskedasticity
         Ho: Constant variance
         Variables: fitted values of Risk

         chi2(1)      =     0.31
         Prob > chi2  =   0.5780
```

الملحق رقم 8: نتائج تقدير نموذج العزوم المعممة GMM

```
. xtabond2 Risk l.Risk CAR AQ LI ROA, gmm (l.Risk, collapse) iv(CAR AQ LI ROA)
Favoring space over speed. To switch, type or click on mata: mata set matafavor speed, perm.
Warning: Number of instruments may be large relative to number of observations.

Dynamic panel-data estimation, one-step system GMM
------------------------------------------------------------------------------
Group variable: code                            Number of obs      =       155
Time variable : time2                           Number of groups   =         5
Number of instruments = 36                      Obs per group: min =        31
Wald chi2(5)  =  61463.98                                      avg =     31.00
Prob > chi2   =     0.000                                      max =        31
------------------------------------------------------------------------------
        Risk |      Coef.   Std. Err.      z    P>|z|     [95% Conf. Interval]
-------------+----------------------------------------------------------------
        Risk |
         L1. |   .8292649    .063661    13.03   0.000     .7044915    .9540382
             |
         CAR |  -.4442631   .1726887    -2.57   0.010    -.7827268   -.1057994
          AQ |   .6923546   .3042481     2.28   0.023     .0960393    1.28867
          LI |  -.0261383   .0210169    -1.24   0.214    -.0673306     .015054
         ROA |   1.423524   .7122675     2.00   0.046     .0275057    2.819543
       _cons |    .158314    .049382     3.21   0.001     .0615272    .2551009
------------------------------------------------------------------------------
Instruments for first differences equation
  Standard
    D.(CAR AQ LI ROA)
  GMM-type (missing=0, separate instruments for each period unless collapsed)
    L(1/31).L.Risk collapsed
Instruments for levels equation
  Standard
    CAR AQ LI ROA
    _cons
  GMM-type (missing=0, separate instruments for each period unless collapsed)
    D.L.Risk collapsed
------------------------------------------------------------------------------
Arellano-Bond test for AR(1) in first differences: z =  -5.85  Pr > z =  0.000
Arellano-Bond test for AR(2) in first differences: z =   1.54  Pr > z =  0.123
------------------------------------------------------------------------------
Sargan test of overid. restrictions: chi2(30)   =  36.82  Prob > chi2 =  0.183
  (Not robust, but not weakened by many instruments.)

Difference-in-Sargan tests of exogeneity of instrument subsets:
  GMM instruments for levels
    Sargan test excluding group:     chi2(29)   =  25.43  Prob > chi2 =  0.655
    Difference (null H = exogenous): chi2(1)    =  11.38  Prob > chi2 =  0.001
  iv(CAR AQ LI ROA)
    Sargan test excluding group:     chi2(26)   =  17.15  Prob > chi2 =  0.905
    Difference (null H = exogenous): chi2(4)    =  19.67  Prob > chi2 =  0.001
```

الملخص:

تهدف هذه الاطروحة الى دراسة فعالية إدارة و تحليل المخاطر في البنوك الإسلامية من خلال العوامل المحددة للأداء المالي في البنوك، وذلك بالاعتماد على عينة مكونة من جميع البنوك الإسلامية العاملة في كل من جنوب شرق اسيا تركيا و المملكة العربية السعودية خلال الفترة الممتدة من الربع الأول لسنة 2015 الى الربع الأخير لسنة 2022 حيث تم استخدام طريقة العزوم المعممة GMM ذات الفروق في تقدير نموذج الدراسة.

توصلت الدراسة الى وجود أثر سلبي و معنوي لنسبة كفاية رأس المال على المخاطر العامة في البنوك الإسلامية محل الدراسة، و أثر سلبي و غير معنوي للسيولة، كما توصلت لوجود أثر إيجابي و معنوي لكل من جودة الأصول و العائد على الأصول على المخاطر العامة للبنوك الإسلامية محل الدراسة.

الكلمات المفتاحية: البنوك الإسلامية، تحليل و تسيير المخاطر، عوامل الأداء المالي.

Abstract

This thesis aims to study the effectiveness of risk analysis and management in Islamic banks through the factors determining financial performance in banks, based on a sample consisting of all Islamic banks operating in Southeast Asia, Turkey and the Kingdom of Saudi Arabia during the period extending from the first quarter of 2015 to the last quarter of 2022, where the first difference GMM was used to estimate the model of our study.

The study concluded that there is a negative and significant effect of the capital adequacy ratio on the risks of the Islamic banks under study, and a negative and insignificant effect of liquidity. It also found a positive and significant effect for both asset quality and return on assets on the risks of the Islamic banks under study.

Keywords: Islamic banks, risk analysis and management, financial performance factors.

Résumé

Cette thèse vise à étudier l'efficacité de l'analyse et de la gestion des risques dans les banques islamiques à travers les facteurs déterminant la performance financière des banques, sur la base d'un échantillon composé de toutes les banques islamiques opérant en Asie du Sud-Est, en Turquie et au Royaume d'Arabie Saoudite au cours de la période allant de du premier trimestre 2015 au dernier trimestre 2022, où la première différence GMM a été utilisée pour estimer le modèle de notre étude.

L'étude a conclu qu'il existe un effet négatif et significatif du ratio d'adéquation des fonds propres sur les risques des banques islamiques étudiées, ainsi qu'un effet négatif et insignifiant de la liquidité. Elle a également révélé un effet positif et significatif, tant en termes de qualité des actifs que de rendement des actifs, sur les risques des banques islamiques étudiées.

Mots clés : banques islamiques, analyse et gestion des risques, facteurs de performance financière.